

جامعة الجزائر2 أبو القاسم سعد الله

كـلية العلوم الإنسانية

قسـم: التـاريـخ



الحرابة بالمغرب الإسلامي

خلال القرنين 7 و9هـ/13-15م

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل.م.د الطور الثالث

تخصص: دراسات تاريخية في العصر الوسيط

إعداد الطالب:

زكرياء قرناح

إشراف الأستاذ الدكتور:

نور الدين غرداوي

لـجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الاصلية	الصفة
سامية أبو عمران	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر02	رئيسا
نور الدين غرداوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر02	مشرفا ومقررا
نبيلة عبد الشكور	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر02	عضوا مناقشا
عبد القادر شريف	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر02	عضوا مناقشا
بشير مبارك	أستاذ محاضر أ	جامعة تيبازة	عضوا مناقشا
مصطفى داودي	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1442-1443هـ / 2021-2022

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿رَبِّ أَوْزِعنِي أَنْ أَشكُرَ نِعْمَتكَ التِي أَنعَمْتَ
عَلَيَّ وعَلَى وَالِدَيَّ وأَنْ أَعْمَلَ صَالِحا تَرْضَاهُ
وأدْخِلنِي بِرَحْمَتِكَ في عِبَادِكَ الصَّالِحِينْ﴾

–سورة النمل الآية 19–



الإهداء:

أهدي ثمرة جهدي الذي عكفت على إنجازه طوال

هذه السنين إلى: الوالدين الكريمين.

إلى إخوتي.

إلى زملائي وأصدقائي وكل طلبة العلم.

إلى شهداء الوطن.

زكرياء



شكر وعرفان:

الحمد والشكر لله دائما وأبداعلى توفيقه لنا بإتمام هذا العمل العلمي

وهدايتي لدرب العلم والمعرفة وإعانتي على أداء الواجب.

إعترافا مني لكل ذي فضل بفضله ووفاء وتقديرًا لمجهوداته ومرافقته لي

أتوجه بأسمى كلمات الشكر وعبارات التقديرإلى الأستاذ المشرف

" **نور الدين غرداوي**" نظيركل التوجيهات التي حظاني بها.

ولا يفوتني واجب العرفان بالجميل أن أتقدم بالشكر لكل ساهم في تقديم

الدعم لنا سواء من بعيد أو من قريب وأخص بالذكر أساتذة قسم التاريخ

جامعة الجزائر02 تخصص تاريخ الوسيط.

وكل الشكر للجنة المناقشة الموقرة التي شرفتني بالحضور لمناقشة الدراسة.

مقدمة

شهدت الكتابات التاريخية المهتمة بتاريخ المغرب الإسلامي في السنوات الأخيرة حدوث تحول في منحى البحث بالإبتعاد عن الحياة السياسية والتوجه لدراسة الحياة الإجتماعية والتعمق فيها، فقد ظهرت العديد من الدراسات المتنوعة والمهمة المتعلقة بهذا الحقل، حيث ساهمت في كشف الكثير من القضايا والمسائل المسكوت عنها، لكن رغم هذه الجهود المبذولة من الباحثين والمؤرخين إلا أنه مازال هناك مواضيع بحاجة ماسة للدراسة، لاسيما المواضيع المتعلقة بالقضايا والظواهر التي تهدد استقرار الناس وأمنهم وأمن ممتلكاتهم كالحرابة واللصوصية.

إن موضوع الحرابة من المواضيع المثيرة للإهتمام حيث نلمس حضور هذه الظاهرة في جل المحطات التاريخية التي مرت على المجتمعات، لكن بصورة متفاوتة الخطورة كما يمكن تصنيفها ضمن الأزمات والتحديات الأمنية التي واجهتها الدول المجتمعات على حد سواء، من خلال تسببها في نشر الخوف والرعب لدى السكان وإنعدم الإحساس بالطمأنينة، إضافة لكونها أحدثت خللا مس العديد من المجالات خاصة الإقتصاديةوالإجتماعية وأبرزت ردود أفعال سياسية ودينية في مثل هذه ظواهر، ولا ننسى علاقة الإنسان بمجاله الإجتماعي والطبيعي، لأن الحرابة تعتبر جزء من السلوكيات المنحرفة المرتبطة أسباب وعوامل متعددة.

الجدير بالذكر أن الحرابة من المظاهر التي شهدها المغرب الإسلامي في مختلف فترات تاريخه، وكانت تتباين خطورتها ما بين التفاقم وقلة التأثير تِبعا للكثير من المتغيرات حيث تبلغ ذرواتها خلال الفوضى السياسية والأزمات الإقتصادية والتحولات الطبيعية، وتقل في فترة الرخاء الإقتصاديوالإستقرار السياسي، وكان لإستفحال هذه الظاهرة تداعيات عميقة ومباشرة على المجتمع والإقتصاد على حد سواء.

تعد الفترة الممتدة من القرنين السابع إلى التاسع الهجريين من أكثر الفترات الصعبة في تاريخ المغرب الإسلامي لكونها كانت غنية بالأحداث، فقد عرف ظروف سياسية واقتصاديةوإجتماعية حساسة للغاية، تسببت في بروز العديد من الظواهر والآفات الإجتماعية من بينها هذه الظاهرة التي نحن بصدد دراستها، فلاشك أن ما وصلت إليه أحوال بلاد المغرب خلال تلك الفترة الزمنية، من ضعف السلطة الحاكمة وانتشار اللاأمن وسيطرة بعض القبائل على الممرات والمسالك الرئيسية ساهم في تفاقم ظاهرة الحرابة، حيث تحتوي المصادر بمختلف صنوفها على إشارات مثيرة للإهتمام عن استفحال عمليات الحرابة والسطو في المسالك والبوادي وحتى داخل المدن، وامتهان الكثيرين لها، ومن هذا المنطلق ارتأينا التركيز في بحثنا هذا على جزئية من تاريخ المغرب الإسلامي التي لفتت انتباهي، وعلى هذا الأساس كان إختياري لموضوع الدراسة « **الحرابة بالمغرب الإسلامي خلال القرنين 7 و9هـ / 13-15م** ».

إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في تسليط الضوء على ظاهرة الحرابة، حيث شكلت بمفهومها وممارساتها الميدانية أحد أهم المشاكل والتحديات، التي واجهتها دول ومجتمعات المغرب الإسلامي على حد سواء فيما تعلق بالمجال السياسي والأمني والإقتصادي خاصة خلال القرنين 7 و9هـ / 13-15م، وكذا معرفة الجذور التاريخية لهذه الظاهرة، وهل كانت طبيعية ام ظرفية مكتسبة.

للإجابة عن هذه الإشكالية يستوجب علينا طرح جملة من الأسئلة الفرعية أهمها:

- ما المقصود بالحرابة وما حكمها في الشريعة الإسلامية؟
- ما هي أسباب وظروف إنتشار وشيوع الحرابة في مجتمعات المغرب الإسلامي؟ وفيما تمثلت مظاهرها وأشكالها؟
- كيف واجهت السلطات السياسية والدينية والعامة هذه الظاهرة؟

- كيف كانت تداعياتها؟

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

بتوجيه من الأستاذ المشرف نور الدين غرداوي ولرغبتي في البحث والإستقصاء في مثل هذه المواضيع ذات الأهمية البالغة، لما لها من الإنعكاسات الخطيرة على تاريخ وحضارة المنطقة، ويعود سبب إختياري لهذا الموضوع فالرغبة الشخصية في تسليط الضوء على هذه الجزئية في تاريخ المغرب الإسلامي قادني للبحث فيه ودفعتني لإستكشاف حيثياته.

الأسباب الموضوعية:

- جِدة الموضوع، فحسب إطلاعي فإن دراستي هي من المواضيع غير المستهلكة، فقليلة هي الدراسات التي أفردت الحرابة بدراسة معمقة، حيث لم تنل الحظ الأوفر من الدراسات التاريخية المتخصصة، باستثناء بعض الإشارات العارضة.
- الوقوف على الحالة الأمنية التي كانت تعيشها منطقة المغرب الإسلامي ومحاولة معرفة الأسباب الكامنة وراء ظهور الحرابة كتحدي أمني خطير ومنعرج حساس.
- معرفة الأسباب التي دفعت بثلة من القبائل والأشخاص لإمتهان الحرابة كأسلوب حياة.
- الكشف عن الطرائق والحلول التي إنتهجتها السلطات السياسية والدينية والمجتمع من أجل الحد من خطورة الحرابة.
- رصد تداعياتها على مختلف الأنشطة لاسيما الأنشطة المرتبطة بوجود الأمن والاستقرار.

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة ترتكز في الأساس من عمق تأثيرها على المجتمع المغرب الإسلامي، أيضا عمق أثرها على السياسة العامة للدولة، فالحرابة في جوهر ممارستها هي ممارسة تمس بالأمن العام للدولة وإمتهانها يعني شيوع الفساد واللاأمنداخل

الإطار الذي تعيش فيه مختلف فئات المجتمع، وبالتالي فالوقوف على أسباب وأبعاد ظهور هذا الفعل اللاأخلاقي داخل المجتمع المغاربي الذي تحكمه حدود الشريعة والقانون الإسلامي ضرورة لا بد منها ومن هنا تتأتى قيمة الدراسة.

<u>منهج الدراسة:</u>

أما عن المنهج المُتَّبع في هذه الدَّراسة فهو المنهج التاريخي والذي يدخل تحته مناهج أخرى:

- المنهج الوصفي: من خلال رصد المعلومات عن حوادث الحرابة والسطو والنهب من مختلف المصادر المتاحة وعرضها.
- المنهج التحليلي: في قراءة النصوص والتعليق عليها، وتحليلها ومحاولة فهمها وتفسيرها ونقدها إن استوجب الأمر وذلك لمعرفة أسباب شيوع هذه الظاهرة وإعادة طرح المادة العلمية.
- إضافة للمنهج الإحصائي: وذلك بإحصاء النصوص المتعلقة بعمليات الحرابة وعرض النتائج المستخلصة.

<u>تقديم الموضوع:</u>

شملت الدراسة مقدمة وأربعة فصول وخاتمة مدعمة بمجموعة من الملاحق التوضيحية، فيما يتعلق بالـ: **مقدمة** فقد كانت عبارة عن تمهيد عام للموضوع وتبسيط للأرضية من أجل شرح الموضوع محل الدراسة.

- جاء الفصل الأول معنون بـ: " **الحرابة في الإسلام**"، شمل أربعة مباحث حيث عالجت في المبحث الأول مصطلح الحرابة لغة واصطلاحا، هذا المصطلح غير المعتاد وقليل التداول من خلال مختلف المعاجم وكتب الفقه، فيما خصصت المبحث الثاني حول حكم الحرابة من القرآن والسنة، في حين المبحث الثالث أدرجت أنواع جرائم الحرابة وأراء علماء المذاهب في حكمها وفي المبحث قبل الأخير والأخير تطرقت إلى الشروط

الواجبة لإقامة الحد في هذه الجريمة والعقوبات المترتبة عنها، هذا الفصل كان ضروري لموضوع البحث لكي نقف على مصطلحات الدراسة ومفاهيمها.

- بينما **الفصل الثاني** الذي كان عنوانه: "**ظروف وأسباب انتشار الحرابة في المغرب الإسلامي**"، فقد خُصصته للحديث عنظروف وأسباب انتشار هذه الجريمة خلال القرنين السابع والتاسع هجريين، ففي المبحث الأول قمت بإظهار دور التحولات السياسية وتفكك بلاد المغرب في عدم إستقرار الأوضاع الأمنية، أما في المبحث الثاني أشرت لتأثير الحروب والفتن وضعف السلطات المحلية في شيوع عمليات الحرابة، أما المبحث الثالث فكان حول المتغيرات الإقتصادية والذي من أهم سماته تنامي اعتماد الدول القائمة على جباية الضرائبوتضييق الخناق على الرعية، إضافة لغلاء الأسعار، وفي المبحث الرابع والأخير تناولت المشكلات الاجتماعية كانتشار الفقر وتدني مستوى المعيشة، ودور تقلبات طبيعية مثل القحوط والمجاعات والأوبئةفي استفحال هذه الظاهرة.
- أما **الفصل الثالث** الذي عُنوِن بـ: "**مظاهر وأشكال الحرابة** " فقد قسمته إلى ستة مباحث أشرت في المبحث الأول إلى مسألة الحرابة عند القبائل الهلالية وسبب ارتباط هذه الظاهرة بتلك القبائل، وفي المبحث الثاني مشكلة الاضطرابات الأمنية في المسالك التي شهدها المغرب في تلك الفترة، وعالجت في المبحث الثالث مختلف عمليات السطو على التجار والقوافل التجارية، وفي حين المبحث الرابع استعرضت مشاهد من عمليات قطع الطريق على ركب الحج، أما المبحث الخامس فكان متمحورا حول الغارات على البوادي والقرى، وأفردت المبحث السادس للحديث عن مختلف عمليات السطو.
- **الفصل الرابع** والذي جاء بعنوان: "**جهود مجابهة عمليات الحرابة وتداعياتها**" فقد عرضت في المبحث الأول جهود السلطة السياسية ومؤسساتها الأمنية في ضبط الأوضاع الأمنية ومحاربة اللصوص والمحاربين، بينما قمت في المبحث الثاني بتسليط الضوء على دور السلطة الدينية والمتمثلة في الفقهاء والأولياء والصلحاء وكيف ساهموا

في حماية المجتمع والحفاظ على أمنه من خلال تصدي لهؤلاء بالفتاوي أو شخصيا ودَفعهم لترك هذا الفعل، إضافة إلى جهود أفراد المجتمع، وأنهيت هذا الفصل بمبحث خصصته لمعالجة تداعيات عمليات الحرابة، وكيف أدت عمليات الحرابة إلى تعطيل بعض النشاطات.

الدراسات السابقة:

بخصوص الدراسات السابقة فلاحظنا نقص البحوث أكاديمية حول الحرابة في المغرب الإسلامي، باستثناء بعض الدراسات التي تناولت بشكل جزئي هذه الظاهرة حيث كانت تخص دولة بعينها دون تعميمها على المغرب الإسلامي؛ منها على سبيل المثال محمد حسن: **المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي**، وقد أشار في هذه الدراسة إلى ظاهرة الحرابة المنتشرة بالمغرب الأدنى خلال الفترة الحفصية داخل المدن وفي البوادي، وكما تطرق إلى دور القبائل العربية في شيوعها وأيضا موقف الفقهاء من هذه الآفة.

أما في المغرب الأوسط فنشير لدراسة مختار حساني: **تاريخ الدولة الزيانية** فقد تطرق في جزء الثالث من هذه الدراسة، لغارات القبائل وانتشار اللصوصية بالمغرب الأوسط، كما لا ننسى دراسة الطاهر بونابي **مظاهر المجال والدين والمجتمع بالمغرب الأوسط خلال العصر الوسيط**، والتي تناول في جزئية صغيرةظاهرة الحرابة وحيازة المجال وعلاقة القبائل الهلالية بها.

حتى بالمغرب الأقصى تناولت بعض الدراسات ظاهرة الحرابة وقطع الطريق لكن بصفة عامة وليس بصورة دقيقة، منها دراسة عبد الأحد السبتي **بين الزطاط وقاطع الطريق أمن الطرق في مغرب ما قبل الإستعمار**ولم تمس هذه الدراسة فترة معينة بل شملت العديد من الفترات التاريخية إضافة الإشارة لجهود الدولة والفقهاء والصلحاء.

كما تم تطرق لموضوع الحرابة واللصوصية أيضا ضمن الدراسات التي تحدثت عن الأزمات سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية وحتى الطبيعية، بحكم استفحال هذه

الظاهرة في فترة الأزمات، أي تمت معالجة ضمن منظور الآثار المترتبة عن تلك الأزمات باعتبار الحرابة آفة وجه من أوجه الفساد داخل المجتمع، ناتجة عن تردي الأوضاع، وننوه هنا بدراسة عبد الهادي البياض الموسومة **بالكوارث الطبيعية وأثرها في سلوك وذهنيات الإنسان في المغرب والأندلس (ق6-8/12-14م)**، حيث تطرق الكاتب لدور الكوارث الطبيعية في تعطيل النشاط الاقتصادي وإحداث أزمة معيشية داخل المجتمع مما أدى لظهور سلوكات منحرفة مثل عمليات السلب والنهب وقطع الطرق.

تقديم وتحليل مصادر الدراسة:

تم صياغة الشكل النهائي للدراسة بالإعتماد على مجموعة هامة من المصادر والمراجع التي يمكن تقديمها وفق مايلي:

1- كتب النوازل الفقهية:

كتاب جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا والحكام: لمؤلفه أبو القاسم بن أحمد بن المعتل البلوي، المعروف بالبرزلي المتوفي سنة (844هـ/1440م)، يعد هذا الكتاب مهما كونه يتضمن معلومات دقيقة عن مجتمع المغرب الأدنى من مختلف الجوانب لاسيما خلال الفترة الحفصية، حيث قدم لنا مادة هامة في المسائل المتعلقة بالحرابة واللصوصية داخل المدن وفي البوادي في المغرب الأدنى، إضافة إلى إشارته في العديد من الفتاوى لفساد بعض القبائل الهلالية ونشرها للرعب وإخافة الناس.

الدرر المكنونة في نوازل مازونة: لصاحبه أبي زكرياء عيسى بن موسى المازوني المتوفي سنة (883هـ/1483م)، يعتبر من أهم المدونات الفقهية خلال فترة الدراسة، فقد حوى نصوص نوازلية هامة عن الانفلات الأمني وغارات النهب والسلب التي مارسها المحاربين وعمليات قطع الطرق في مسالك المغرب الأوسط، وكذلك حديثه عن تسلط بعض القبائل الهلالية ومزاولتها لجريمة الحرابة وقد ساعدني كثيرا في رصد عمليات الحرابة في المغرب الأوسط ورد فعل الفقهاء على هذه الظاهرة.

النوازل الهلالية المعروفة بـ «نوازل ابن هلال»: لابن هلال السجلماسي أبي إسحاق إبراهيم بن هلال بن علي الصنهاجي المتوفي سنة (903هـ/1497م)، تكمن قيمة هذا المصدر فإنه دون معطيات مهمة عن عمليات الحرابة واللصوصية في مدينة سجلماسة وضواحيها، كما أفدنا أيضا في إشارته لصنوف المسروقات.

المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب: لأبي العباس أحمد بن يحي التلمساني الونشريسي المتوفي سنة (914هـ/1508م)، وقد جمع الونشريسي في كتابه نوازل السابقين إضافة إلى نوازل المعاصرين له والتي لم ترد في الكتب السابقة، وأفادنا في موضوع الدراسة لأنه تطرق لموضوع الخوف في المسالك وقضية إسقاط الحج وغارات القبائل في مجال المغرب.

2- كتب الرحالات:

الرحلة المغربية (رحلة العبدري): لصاحبه أبي عبد الله محمد بن سعود العبدري البلنسي كان حي في القرن 7هـ/13م، وأهمية هذا المصدر أنه كان شاهد عيان للأوضاع المضطربة خلال فترة الدراسة وتحدث عن الصعوبات التي تعترض المسافرين والحجاج، كما يقدم وصف دقيق لحالة المسالك والطرقات في المغرب، وأشار أيضا إلى أماكن تمركز عصابات الحرابة.

أنساب الأخبار وتذكرة الأخيار (رحلة المدجن): للمدجن الحاج عبد الله بن صباح كان حي في القرن 8هـ/14م، ويتضمن هذا المصدر معلومات مهمة عن الوضع الأمني الصعب في المغرب الإسلامي وانتشار الحرابة في كل المسالك انطلاقا من فاس وصولا إلى طرابلس.

وصف إفريقيا: لصاحبه الحسن بن محمد الوزان الفاسي كان حيا سنة (957هـ/1550م)، رغم أنه متأخر إلا أنه من المصادر القيمة بحكم ما يحتويه من معلومات دقيقة عن مناطق المغرب من جميع الجوانب خاصة تمركز القبائل وتحركاتها، ووصف

المسالك والطرقات، وسلوكات السكان وعاداتهم وأساليب العيش، وقد أفدنا كثيرا في دراسة لأنه زودنا بتفاصيل هامة عن غارات اللصوص في العديد من المناطق، فضلا عن أهم القبائل التي تمارس الحرابة والخفارة، وساعدنا أيضا في تحديد المناطق التي استشرت فيها الحرابة.

3- كتب المناقب:

معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الأنصاري الدباغ(ت696هـ/1296م)، الذي أكمله علق عليه أبو الفضل أبو القاسم بنعيسى التنوخي ابن ناجي(ت839هـ/1435م) وتأتي أهمية هذا الكتاب في أنه حوى مادة هامة عن غارات المحاربين وانعدام الأمن في المغرب الأدنى، إضافة إلى إشارته لنشاطات بعض الأولياء والصلحاء في تأمين السكان والمسافرين وحماية ممتلكاتهم من عصابات الحرابة، كما أمكن الوقوف من خلاله على دور الكرامات والدعاء في ردع تلك العصابات.

المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن المريني: لأبي عبد الله محمد بن مرزوق التلمساني المتوفي سنة (789هـ/1379م)، تناول فيه المؤلف مآثر السلطان المريني أبي الحسن وإنجازاته في مختلف الميادين لاسيما في المجال الأمني، فقد أمدنا بمعلومات عن جهود السلطان في تأمين الطرق والمسالك ومحاولته كبح عمليات قطع الطريق من خلال بعض التدابير وحث الناس على مساعدة المسافرين والحجاج.

4- كتب التاريخ العام:

العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر: لصاحبه عبد الرحمن بن خلدون الحضرمي المتوفي سنة (808هـ/1406م)، وكانت البداية مع الجزء الأول منه المسمى المقدمة والتي اعتمدنا عليها لمعرفة الأسباب وراء ظاهرة الحرابة ودور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في استفحال هذه الظاهرة، كما أفدنا كثير الجزء السادس والسابع من هذا الكتاب في دراسة الأحداث السياسية والأمنية التي

شهدها المغرب خلال القرن السابع والثامن هجريين في بحكم أن ابن خلدون كان شاهد عيان لكثير من الوقائع، كما تطرق المؤلف لتحركات القبائل العربية وعلاقتها بالسلطات السياسية ودورها في إثارة الفوضى وتهديد الأمن وبث الرعب في نفوس الأهالي من خلال الغارات.

الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب ومدينة فاس: لأبي الحسن علي بن عبد الله الفاسي ابن أبي زرع المتوفي سنة (741هـ/1340م)، وهو من المصادر المهمة التي أرخت للدولة المرينية من الجانب السياسي، دون أن نغفل ما قدمه المؤلف من إشارات في غاية الأهمية عن الجوائح والأوبئة التي تعرض لها المغرب الأقصى وتداعياتها على أفراد المجتمع.

الأدلة البنية النورانية في مفاخر الدولة الحفصية: لابن الشماع أبو عبد الله محمد بن أحمد المتوفي سنة (873هـ/1459م) وهو من المصادر المتخصصة في تاريخ الدولة الحفصيةبحكم أنه كان شاهد عيان، فقد تناول الحالة السياسية والاقتصادية للمغرب الأدنى والصراعات والفتن واضطراب الأمن، فضلا على أنه أشار إلى ظاهرة الحرابة عند الأعراب والعقوبة المترتبة عن ممارسة هذه الجريمة.

الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية: لأبو العباس أحمد بن حسين بن علي ابن قنفد القسنطيني المتوفي سنة (809هـ/1406م)، تناول تاريخ سلاطين بني حفص حيث أمدنا بمعلومات قيمة عن الأحداث السياسية التي مر بها المغرب الأدنى، والاهم من ذلك ذكره لجهود السلاطين الحفصيين في مواجهة الأزمات لاسيما دورهم إشاعة الأمن في المسالك والبوادي ومحاربة عناصر الفوضى.

بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد: لأبي زكرياء ابن أبي أبكر يحي بن خلدون المتوفي سنة (780هـ/1378م)، وهذا الكتاب يقع في جزأين خصصا لتاريخ الدولة الزيانية منذ تأسيسها إلى غاية فترة السلطان أبو حمو موسى الثاني، وقد دون المؤلف أهم الأحداث السياسية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المغرب الأوسط، كما

تحدث عن الإجراءات التي اتخذها السلاطين الزيانيين في سبيل الحفاظ على الأمن والاستقرار في أنحاء الدولة وركز بشكل خاص على مرحلة أبو حمو موسى الثاني الزياني.

صعوبات الدراسة:

بطبيعـة الحـال لا يخلـو أي بحـث أكـاديمي مـن عوائـق تواجـه الطالـب فـي مسيرته البحثيـة، وعليـه فقد تخللـت مراحـل إنجـازي لهـذه الدراسـة العديـد مـن المصـاعب والعقبات أهمها:

- قلة المادة العلمية عن ظاهرة الحرابة لاسيما خلال فترة الدراسة باستثناء بعض الإشارات في النصوص متناثرة أو عرضية، والتي لم تكن كافية لتعمق أكثر في الموضوع والإحاطة بجميع جوانبه، حيث نلاحظ غياب المعلومات في جل المصادر عن فئة قطاع الطرق والتي تدخل في خانة الفئات المهمشة داخل المجتمع.
- عدم قدرة على تحديد تاريخ ومكان بعض النصوص النوازلية المتعلقة بالحرابة.
- غزارة نصوص عن الحرابة في مجال المغرب الأدنى وقلتها في مجال المغرب الأوسط والأقصى أي تفاوت في المادة العلمية، مما أدى إلى عدم وجود توازن أثناء عرض تلك النصوص وهذا صعب علينا البحث.
- صعوبة الوصول لبعض المصادر والمراجع المهمة والتي لها علاقة بالبحث.

فـي الأخيـر اشـكر الله سـبحانه وتعـالى الـذي وفقنـي فـي إنجـاز هـذا العمـل، كمـا أتوجـه بشـكر الجزيـل إلـى أسـتاذي المشـرف الـدكتور غـرداوي نـور الـدين علـى توجهاتـه فلـه منـي كـل الشـكر والتقـدير، وأشـكر كـذلك أعضـاء لجنـة المناقشـة المـوقرة علـى قبولها مناقشة هذا البحث.

الفصل الأول:

الحرابــة في الإســـلام

1- تعريف الحرابة لغة واصطلاحا

2- حكم الحرابة من القرآن الكريم والسنة

3- أنواع جرائم الحرابة

4- شروط جريمة الحرابة

5- عقوبات جريمة الحرابة

تعد جريمة الحرابة أو قطع الطريق من أهم الجرائم التي عمل الإسلام على محاربتها وتصدي لها بطرق متعددة نتيجة الضرر الذي تحدثه هذه آفة على الناس من إخافة الآمنين وترويعهم وانتهاك للحرمات والاعتداء على الأموال والأنفس، وقد اعتبر الله سبحانه وتعالى المتورطون في هذه الجريمة مفسدون في الأرض ومحاربون الله ورسوله وذلك في قوله تعالى:﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًا﴾[1]. وبهدف حماية أموال الناس وأعراضهم ومن أجل المحافظة على استقرار وأمن المجتمع الإسلامي، شرع الله تعالى أنواع العقوبات من أجل ردع المعتدين ووضع حد لاعتداءاتهم على المجتمع الإسلامي.

وحتى تتضح الرؤية حول هذا الموضوع، نحاول تقديم نبذة عن الحرابة في الإسلام من خلال تعريفها لغة واصطلاحا مع ذكر أهم شروطها وأشكالها وعقوبة المستكفية لها، وكذلك مقارنتها مع الجرائم والعقوبات الحدية الأخرى.

1- تعريف الحرابة لغة واصطلاحا:

أ. الحرابة لغة:

الحِرَابَةُ لغةً مأخوذة من حَارَبَ يُحَارِبُ[2] محاربة وأصلها ومصدرها من حرب. والْحْربُ: نقيض وعكس السلم، مؤنث، وأصلها صفة كأنها مقاتلة حرب[3].

---

[1] سورة المائدة، الآية: 33.

[2] الرصاع، أبي عبد الله محمد الأنصاري المالكي: **الهدايةالكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفةالوافيةالمعروف «بشرحُ حُدُود ابن عرفة»**، تح محمد أبو الأجفان والطاهر المعموري، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1993م، كتاب الحرابة، ص654.

[3] الفراهيدي، أبي عبد الرحمان الخليل بن أحمد: **كتاب العين**، تحمهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، (د.د.ن)، (د.ب)، (د.ت)، ج3، ص213؛ أنظر ابن سيده، أبي الحسن علي ابن إسماعيل المرسي: **المحكم والمحيط الأعظم**، تحعبد الحميد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 2000م، ج3، ص312.

يذكرابن دريد[1] أن الحَرْب: معروفة، واشتقاقها من الحَرَب، وهو الهلاك[2]. بينما يقول ابن فارس أن اشتقاقها من الحَرَب وهو السَّلْب[3]. ودارُ الحَرْبِ بلاد المشركين الذي لا صلح بينهم وبين المسلمين[4].

ويقال حُرِب فلان حَرَبا، أي أخِذ جميع مالُه[5]، والرجل حرباً: إذا سَلبَته جميع مايملك وتركته بدون أي شيء فهو حَريبٌ مَحْرُوبٌ[6]، من قوم حَرْبي وحُربَاء، والحَرَابُ بالتحريك: نَهْبُ مالِ الإنسان وترْكُه بلا شيء[7].

---

(1) **ابن دريد:** هو أبوبكر محمد بن الحسين بن دريد الأزدي، ولد بالبصرة سنة 223هـ طلب علم النحو، وأخذ عن أبي حاتم السجستاني وأبي الفضل الرياشي وعبد الرحمان بن أخي الأصمعي، كان من أكابر علماء العربية وأشعر العلماء وله عدة كتب منها: كتاب الجمهرة في للغة، كتاب الأنواء، كتاب الملاحن، وكتاب أدب الكتاب توفي سنة321هـ. ابن الأنباري، أبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد: **نزهة الألباء في الطبقات الأدباء،** تح إبراهيم السامرائي، ط2، مكتبة المنار، الأردن، 1405هـ/1985م، ص ص191-193.

(2) ابن دريد، أبي بكر محمد بن الحسين: **جمهرة للغة،** تح وتق رمزي بعلبكي، ط1، دار العلم للملايين، لبنان، 1987، ج1، ص275.

(3) ابن فارس، أبي الحسن أحمد ابن زكرياء القزويني: **معجم مقاييس اللغة،** تحعبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، (د.ب)، 1399هـ/1979م، ج2، ص48.

(4) ابن سيده: **المصدر السابق،** ج3، ص312.

(5) الفراهيدي: **المصدر السابق،** ج3، ص214؛ أنظر الأزهري، أبي منصور محمد بن أحمد: **تهذيب اللغة،** تحعبد الله درويش، مرمحمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، 1384هـ/1963م، ج5، ص22.

(6) نشوان الحميري، بن سعيد اليماني: **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم،** تح حسين بن عبد الله العمري، مطهر بن علي الإرياني، يوسف محمد عبد الله، ط1، دار الفكر، دمشق- سوريا، 1420هـ/1999م، ج3، ص1398.

(7) ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري: **لسان العرب،** دار الصادر، بيروت- لبنان، (د.ت)، مج1، ص ص304، 302.

قيل حريبةُ الرجل ويقصد بها ماله الذي يعيش به[1] ويقال: أخذت حريبته أي مالَهُ[2] والحَريبُ على وزن فعيل: هو الذي سلبت حريبته[3] ولايسمى بذلك إلا بعد ما يُسْلَبُه[4].

ونقول قَومُ مِحْرَبَةٌ. وحَارَبـهُ مُحَارَبةُ وحِراباً وتَحَارَبُوا، واحْتَرَبُوا[5] ومنه قوله تعالى: ﴿فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[6] يعنـي القتل[7]، وقولهكذلك﴿الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾[8]، ويُقْصَد بها المعصية، أي يَعْصُونَه[9] ومعنى ذلك أن مصطلح مُحَارَبةُ مرادفة للعصيان والمعصية وعدم الطاعة.

جاء في لسان العرب «في حديث المغيرة، رضي الله عنه: طلاقُها حَرِيبةُ أي له منها أولادُ، إذا طلقَها حُرِبُوا وفُجِعُوا بها، فكأَنهم سُلِبُوا ونُهِبُوا. وفي الحديث: الحارِبُالمُشلحُأي الغاصبُ الناُهبُ، الذي يُعري الناسَ ثِيابَهم» [10]. ومن خلال هذا التفسير نفهم أن الحاربُ مرادف للسلب والنهب والسطو.

يقال المرأة حَرابةُ أي دساسة مثيرة للفتن[11].

---

(1) الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب: **القاموس المحيط، تح**مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، ط8، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت– لبنان، 1426هـ/2005م، ص73.

(2) الصاحب بن عباد، كافي الكفاة أبو القاسم إسماعيل بن عباد بن العباس الأصبهاني: **المحيط في للغة**، تح محمد حسن آل ياسين، ط1، عالم الكتب، بيروت– لبنان، 1414هـ/1994، ج3، ص85؛ أنظر ابن دريد: **المصدر السابق**، ج1، ص276.

(3) الأزهري: **المصدر السابق**، ج5، ص22؛ أنظر نشوان الحميري: **المصدر السابق**، ج3، ص1401.

(4) ابن سيده: **المصدر السابق**، ج3، ص ص312–313؛ أنظر ابن منظور: **المصدر السابق**، مج1، ص303.

(5) الفراهيدي: **المصدر السابق**، ج3، ص214.

(6) سورة البقرة، الآية: 279.

(7) الصاحب بن عباد: **المصدر السابق**، ج3، ص85.

(8) سورة المائدة، الآية: 33.

(9) الأزهري: **المصدر السابق**، ج5، ص22؛ أنظر ابن منظور: **المصدر السابق**، مج1، ص303.

(10) ابن منظور: **المصدر نفسه**، ص304.

(11) مجمع اللغة العربية: **المعجم الوسيط**، ط4، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 1425هـ/2004، ص164.

في تاج العروس المرأة المَحْرُوبَةُ هي التي سُلِبَتْ وإنتزع منها وَلَدَهَا[1] ومنه نفهم أن الحرابة يقصد بها كذلك إثارة الفتن والقلاقل.

كما جاء لفظ الحَرّابة على وزن فَعّال، بفتح الفاء وتشديد العين بمعنى أصحاب الحِراب[2] والحِراب جمع حْرَبة[3] والحَرْبةُ: الآلة دون الرُمح[4]، وهي آلة قصيرة من الحديد محددة الرأس، تستعمل في الحرب[5].

الحَرابَّةُ: الكثرة السلَبِ[6]، ويقال الحَرَّابَةُ كتيبة ذات انْتِهَابٍ واسْتِلابٍ «وقال البريق:

بأَلْبٍ أَلوُبٍ وحرَّابة *** لدَىَ مَتْنِ وزِاعِهاالأَوْرَامِ».

ويمكن قصد فيها جماعةً ذات حِرابِ[7].

يأتي لفظ الحرابة مشتق: من حاربة محاربة[8]، والمحاربة يقصد بها إظهار العداء وخلع الطاعة وشق عصا الجماعة[9] وحَربِي: قاطع طريق أما مُحَاربُ لص قاطع طريق بالقوة[10].

---

[1] الزبيدي، محمد مرتضي الحسيني: **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحعلي هلالي، ط2، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، 1407هـ/1987م، ج2، ص ص251–252.

[2] نشوان الحميري: **المصدر السابق**، ج3، ص1398.

[3] **المصدر نفسه**، ص1401.

[4] الفراهيدي: **المصدر السابق**، ج3، ص213؛ أنظر الأزهري: **المصدر السابق**، ج3، ص23؛ ابن منظور: **المصدر السابق**، مج1، ص303.

[5] مجمع اللغة العربية: **المرجع السابق**، ص164.

[6] **المرجع نفسه**، ص163.

[7] ابن منظور: **المصدر السابق**، مج1، ص307؛ أنظر الزبيدي: **المصدر السابق**، ج2، ص260.

[8] محمد رواس قلعه جي، حامد صادق قنيبي: **معجم لغة الفقهاء عربي إنجليزي**، ط2، دار النفائس، بيروت– لبنان، 1408هـ/1988م، ص177.

[9] البغدادي، أبي الفرج قدامة بن جعفر الكاتب: **جواهر الألفاظ**، تح محمد محي الدين عبد الحميد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1405هـ/1985م، ص273–274.

[10] دوزيرينهارت: **تكملة المعاجم العربية**، نق إلى العربية وتع محمد سليم النعيمي، ط1، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، 1401هـ/1980م، ج3، ص ص109، 113.

وأحربته أي دللته على مايغنمه من عدو يغير عليه[1].

لفظ المحاربين جمع للفظ مُحَارِبُ وهو اسم فَاعِلِ من حَارَبَ، وهو فَاعِلُ من الْحَرْبِ[2].

هكذا يمكن القول أن الحرابة في لغة يطلق على الاعتداء والسلب والسطو وإزالة الأمن وليس مرادف للقتل والمقاتلة[3]، على اعتبار أن الجماعة الممارسة لهذه الجريمة محاربون ومعتدون.

من أهل اللغة من أورد لفظ الحرابة مرادفا للفساد في بعض المعاجم اللغوية كالبغدادي صاحب كتاب جواهر الألفاظ الذي يعتبر قطع الطريق وإخافة السبيل والاعتداء على الحريم وانتهاك المحارم وأسرالأموال من الفساد[4]، ويتفق مع هذا الكلام الشعراوي في تفسيره وذلك بقوله « أن الفساد له صور متعددة، فالفساد في الإنسان قد يعني قتله، أو قتله وأخذ ماله، أو الاستيلاء على ماله دون قتله، أو إثارة الرعب في نفس الإنسان دون أخذ ماله أو قتله »[5] وكل هذه الأفعال تدخل ضمن مصطلح الحرابة.

فالحرابة هي إفساد في الأرض، والمحاربون مفسدون في الأرض استنادا إلىما جاء في قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًا**﴾[6].

من خلال العرض السابق يتضح لنا أن لفظ الحرابة في اللغة مرادف للسطو والسلب، والاعتداء، وقطع الطريق، والفساد وإثارة الفتن، وسوف تتضح الرؤية أكثر حول الحرابة بعد

---

(1) ابن منظور: **المصدر السابق**، مج3، ص304.

(2) البعلي، شمس الدين أبوعبد الله محمد بن أبي الفتح: **المطلع على ألفاظ المقنع**، تح محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب، ط1، مكتبة السوادي للتوزيع، جدة– السعودية، 1423هـ/2003م، ص460.

(3) حسين محمد أحمد شحاتة: **جرائم الحرابة بين الاغتصاب والإرهاب**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية– مصر، 2017، ص42.

(4) البغدادي: **المصدر السابق**، ص148.

(5) الشعراوي محمد متولي: **تفسير الشعراوي**، دار أخبار اليوم، (د.ب)، (د.ت)، مج5، ص3095.

(6) سورة المائدة، الآية: 33.

التطرق إلى مفهوم الحرابة في اصطلاحها الفقهي والشرعي عند مختلف المذاهب الفقهية الكبرى.

ب. الحرابة اصطلاحا:

فما يتعلق بمفهومها الشرعي تُعرَف الحرابة عند الفقهاء بعدة تعريفات تختلف من مذهب إلى آخر، وفما يلي عرض لأهم التعريفات وهي على النحو التالي:

❖ الحرابة عند المذاهب الكبرى:

- الحرابة عند الحنفية:

ورد عند الحنفية أن الحرابة هي قطع الطريق على قوم من المسلمين أو أهل الذمة[1] خارج المصر [2] بقوة السلاح بحيث لا يتمكن المارة من مقاومتهم[3]. وقالوا «إذا خرج جماعة ممتنعين، أو واحد يقدر على الامتناع، وقصدوا قطع الطريق»[4].

قالوا أيضا هي «الخروج على المارة لأخذ المال على سبيل المغالبة[5] على وجه يمتنع المارة عن المرور وينقطع الطريق، وسواء كان القطع من جماعة أو من واحد بعد أن

---

[1] الشيباني، محمد بن الحسن: **الأصل**، تح محمد بوينو كالن، دار ابن حزم، بيروت- لبنان، 1433هـ/2012م، ج7، ص285؛ أنظر السرخسي، شمس الدين: **كتاب المبسوط**، تص خليل الميس، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1414هـ/1993م، ج9، ص195.

[2] **المصر**: مِصْر هي المدينة المعروفة، والمِصْر: واحد الأمْصار، والمِصْر الكُورَة والجمع أمصار، ومَصروا الموضع جعلوه مصراً، ومصر مدينة بعينها. ابن منظور: **المصدر السابق**، مج5، ص176.

[3] السمرقندي علاء الدين، محمد بن أحمد بن أبي أحمد أبوبكر: **تحفة الفقهاء**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1405هـ/1984، ج3، ص155.

[4] السمرقندي، ناصر الدين أبي القاسم محمد بن يوسف الحسني: **الفقه النافع**، تح محمد بن إبراهيم العبود، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض- السعودية، 1421هـ/2000م، ج3، ص830؛ أنظر المرغيناني، علي بن أبي بكر: **بداية المبتدى**، تحسائد بكداش، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، المملكة المتحدة، 1437هـ/2016م، ص367.

[5] **المغالبة**: من الغلب والغلابية بمعنى القهر وتغلب أي أخذ شيء قهرا. الفيروز آبادي: **المصدر السابق**، ص121.

يكون له قوة القطع وسواء كان القطع بسلاح أو غيره من العصا والحجر والخشب ونحوها»[1].

وقد أطلق على قطع الطريق سرقة كبرى، وسميت كذلك لأن قاطع الطريق يأخذ المال خيفة عن عين الإمام الذي عليه حفظ الطريق والمارة بشوكته ومنعه، وأما إطلاق عليها اسم السرقة الكبرى بسبب ضررها الذي يعم كافة المسلمين بزوال الأمن في الطريق[2].

من العرض السابق يتضح لنا أن الحنفية عرفوا الحرابة على أنها قطع الطريق وسرقة فقط، ولم يشمل مفهومها لديهم السطو والإعتداء والقتل أي ضيقوا معنى الحرابة.

- الحرابة عند المالكية:

جاء عند مالك أن «الحرابة عصيان لله تعالى والسعي في الأرض فساداً بإخافة السبيل»[3]، فقال المالكية هي: إشهار السلاح وقطع السبيل خارج مصر[4] و«أخذ مال المسلم أو غيره على وجه يتعذر معه الغوث[5]» عند طلبه[6].

---

(1) الكاساني، علاء الدين أبي بكر بن سعود الحنفي: **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، تق: عبد الرزاق الحلبي، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، 1419هـ/1998م، ج6، ص47.

(2) العينيبدر الدين، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد الحسين الحنفي: **البناية شرح البداية**، تح أيمن صالح شعبان، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1420هـ/2000م، ج7، ص80.

(3) اللخمي، أبي الحسن علي بن محمد: **التبصرة**، تح أحمد بن عبد الكريم نجيب، ط2، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، القاهرة- مصر، 1433هـ/2012م، ص6131.

(4) ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد: **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، وثق نصوصه وحقق أصوله وأخرج حديثه طه عبد الرؤوف سعد، ط1، دار الجيل، مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة، 1409هـ/1989م، ج2، ص717.

(5) **الغوث**: من الإستغاثة، وهو التخليص من الشدة، والعون على الفَكَاكِ من الشدائد. الزبيدي: **تاج العروس**، ج5، ص ص313-314.

(6) الخليل الجندي، ابن إسحاق بن موسى ضياء الدين المالكي: **مختصر العلامة خليل**، تح وتع أحمد نصر، دار الفكر للطباعة والنشر، (د.ب)، 1401هـ/1981م، ص290؛ أنظر النفراوي، أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا الأزهري: **الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني**، ضبط وتص عبد الوارث محمد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1418هـ/1997م، مج2، ص333.

قالوا «الحرابة كل فعل يقصد به أخذ المال على وجه تتعذَر معه الاستغاثة عادة من الرجل أو امرأة أو حرً أو عبد أو مسلم أو ذِمّي أو مستأمن»[1]. وقالوا كذلك هي: إشهار السلاح لقصد السلب[2] ولطلب المال فإن أعطي وإلا قاتل عليه[3]، وكان هذا في مصرٍ أو قفرٍ سواء كانت له قوة أم لا وسواء كان المعتدي ذكرًا أو أنثى[4].

قال ابن رشد الجد «أن من أخاف سبيل استحق اسم الحرابة بإجماع »[5]، ومن أقوال علماء المالكية: « أن الحرابة الخروج لإخافة السبيل لأخذ المال محترم بمكابرة قتال أو خوفه أو لذهاب العقل أو قتل خفية أو لمجرد قطع الطريق لالإمارة ولانائرة ولا عداوة»[6]. عرف المالكية الحرابة كذلك على أنها السعي في الأرض فساداً بأخذ المال، واستباحة الدماء، وهتك ما حرّم لله هتكه من المحرمات وسواء كان المحارب مسلما أو كافراً أو حراً أو عبداً[7].

---

(1) ابن الحاجب، جمال الدين بن عمر المالكي: **جامع الأمهات**، تح أبو عبد الرحمن الأخضر الأخضري، ط1، دار اليمامة للطباعة، دمشق، 1419هـ/1998م، ص523.

(2) القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس: **الذخيرة**، تح محمد بوخبزة، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1994، ج12، ص123.

(3) الباجي، أبو الواليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب: **المنتقى شرح موطأ مالك**، تحمحمد عبد القادر أحمد عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1420هـ/1999م، ج9، ص202.

(4) القرافي: **المصدر السابق**، ص123.

(5) ابن رشد الجد، أبي الوليد محمد بن أحمد القرطبي: **المقدمات الممهدات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعيات والتحصيلات المحكمات لأمهات مسائلها المشكلات**، تح محمد حجي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1408هـ/1988م، ج3، ص228.

(6) الرصاع: **المصدر السابق**، ص654.

(7) ابن عبد البر، أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن النمري القرطبي: **الكافي في فقه أهل المدينة المالكي**، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (د.ت)، ص ص582-583.

زيادة على ذلك يعتبر المالكية قتل الغيلة[1] من أشكال الحرابة[2]، كما شملت الحرابة عندهم أفعال الجبابرة الظلمة من أمراء وسلاطين الذين يعتدون على أموال المسلمين ويمنعونهم من أرزاقهم، ويغيرون على بلدانهم ولا يستطيعون الاستغاثة بعلماء ولا بغيرهم[3]، وكذلك الذي يعمل على خداع صبي أو رجلا ويقوم بإدخاله لموضع من أجل قتله وأخذ مامعه[4].

يضاف إلى هذه الأفعال «السارق بالليل والنهار في دار أو الزقاق مكابرة يمنع الاستغاثة »[5] من أجل أخذ المال بقوة والقهر[6]، والخنّاق الذي يقوم بخنق الناس من أجل أخذ المال[7] و«ساقي السم لأخذ المال وكل من قتل أحداً على مامعه»[8]، وكذلك الذي يسقي الناس السكيران[9] لأخذ أموالهم[10] وقد ألحق المالكية كل هذه الأفعال بالحرابة.

---

[1] **قتل الغيلة:** هو القتل على حين غرة من المجني عليه إذ لايمكن التحرز منه لأن الجاني يخادع المجني عليه فيقتله من حيث هو آمن. أنظر حمدان علي اللحيدان: **الصورة المعاصرة لجريمة الحرابة**، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم العدالة الجنائية، الرياض- السعودية، 1432هـ/2011م، ص22.

[2] اللخمي: **التبصرة**، ص6134؛ أنظر النفراوي: **الفواكه الدواني**، مج12، ص335؛ ابن فرحون، برهان الدين أبي الوفاء إبراهيم: **تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام**، تع وأخرج أحاديثه جمال مرعشلي، دار عالم الكتاب، الرياض- السعودية، 1423هـ/2003م، ج2، ص204.

[3] الصاوي، أبو العباس بن محمد الخلوتي: **بلغة السالك لأقرب المسالك على الشرح الصغير للقطب سيدي أحمد الدردير**، تص وضبط محمد عبد السلام شاهين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1415هـ/1995م، ج4، ص260.

[4] القرافي: **المصدر السابق**، ج9، ص123.

[5] ابن الحاجب: **المصدر السابق**، ص523.

[6] النفراوي: **المصدر السابق**، مج2، ص335.

[7] القرافي: **المصدر السابق**، ج9، ص123؛ أنظر ابن فرحون: **المصدر السابق**، ص ص203-204.

[8] القرافي: **المصدر نفسه**، ج9، ص123.

[9] **السيكران:** السكران عكس الصاحي والسيكران نبات دائم الخضرة يؤكل حبه وهو نبات يسكر ويخدر لإنسان. ابن منظور: **المصدر السابق**، مج4، ص ص372، 375.

[10] اللخمي: **المصدر السابق**، ص6134؛ أنظر ابن فرحون: **المصدر السابق**، ص204.

من هذه التعاريف نلاحظ أن المالكية وسعوا أفعال الحرابة، واعتبروا كل اعتداء على الناس هدفه أخذ مال أو شيء ثمين من الحرابة، ولم يربطوها بقطع الطريق فقط كما لم يحدد المالكية نوع السلاح ولأن الأصل عندهم هو وقوع الاعتداء.

- الحرابة عند الشافعية:

قال الشافعي رحمه الله أن الحرابة والمحاربون هم: قوم يعرضون بالسلاح للقوم حتى يغصبونهم مجاهرة[1] في الصحاري والطرق[2]، والمحارب عند الشافعية من شهر السلاح، وأخاف السبيل في مصر أو البرية[3].

ذكر الشافعية أن الحرابة هي الاعتداء على الناس بالسلاح مجاهرة، ويجوز قتال المحاربين لأنهم أسوء حالا من البغاة[4] حتى لاتقوى شوكتهم ويكثر فسادهم[5]، **وقد** عرف الإمام النووي الحرابة على أنها إشهار السلاح وإخافة السبيل في المصر أو برية مما يؤدي بالناس إلى الخوف من الاجتياز فيها بسب قطاع الطريق[6].

---

(1) **مجاهرة:** من الجهر ما ظَهَرَ والجَهْرُ بمعنى العلانية، وجِاهراً عالنهم ويقال جاهرني فلان جِهاراً أي علانية ويقال كذلك المجاهرة تعني المغالبة. ابن منظور: **المصدر السابق،** مج4، ص ص149-150؛ أنظر فيروز آبادي: **قاموس المحيط،** ص370.

(2) الشافعي، أبي عبد الله محمد ابن إدريس: **الأم،** تح وتخريج رفعت فوزي عبد المطلب، ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، 1422هـ/2000م، ج7، ص385.

(3) الشيرازي، أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف: **المهذب في فقه الإمام الشافعي،** تح وتع محمد الزحيلي، ط1، دار القلم، دار الشامية، دمشق- سوريا، بيروت- لبنان، 1417هـ/1996م، ج5، ص448.

(4) **البغاة:** جمع باغٍ وهو الظلم والتعدي، والبغي بمعنى الفساد. ابن دريد: **جمهرة،** ج1، ص370؛ أنظر القونوي، قاسم بن عبد الله بن أمير علي الرومي: **أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء،** تح أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي، ط1، دار الوفاء للنشر والتوزيع، الرياض- السعودية، 1406هـ/1987م، ص187.

(5) البغوي، أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء: **التهذيب في فقه الإمام الشافعي،** تح عادل أحمد عبد الموجود علي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1418هـ/1997م، ج7، ص400.

(6) النووي، أبي زكرياء محي الدين بن شرف: **كتاب المجموع شرح المهذب للشيرازي،** تح محمد نجيب المطيعي، دار الحياء للتراث العربي، دار النفائس، مصر، السعودية، 1415هـ/1995م، ج22، ص227.

قال الإمام النووي أيضا أن «قطاع الطريق طائفة يترصدون في المكامنللرفقة، فإذا رأوهم، برزوا قاصدين الأموال معتمدين في ذلك على القوة وقدرة ويتغلبون بها»[(1)]، وفي الغالب يشهرون الأسلحة ويكون الاعتداء في مكان يصعب وصول إليه الغوث عند الاستغاثة[(2)]، وقالوا هي: البروز وإشهار السلاح وإخافة السبيل خارج المصر بحيث لا يدركه الغوث[(3)].

وقالوا الحرابة هي: «البروز لأخذ المال، أو لقتل، إرهاب مكابرة اعتماد على الشوكة[(4)] مع البعد عن الغوث»[(5)].

عموما اتفق الشافعية مع علماء المالكية حول اعتبار من على إشهار السلاح واستخدام القوة التي يغلب بها المحارب غيره في تعريفهم للحرابة وكذلك عدم القدرة على طلب الاستغاثة والاستنجاد، كما أن الحرابة تكون عندهم تكون في المصر أو خارج المصر

---

(1) النووي: **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، إشر زهير الشاويش، ط3، المكتب الإسلامي، لبنان، سوريا، الأردن، 1412هـ/1991م، ج10، ص154؛ أنظر تقي الدين الحصني، أبي بكر بن محمد الحسين الدمشقي الشافعي: **كفاية الأخيار في حل غاية الإختصار**، اعتنى بطبعه ونشره عبد الله إبراهيم الأنصاري، ط4، إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر، 1985، ج2، ص364.

(2) الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف: **نهاية المطلب في دراية المذهب**، تح عبد العظيم محمود الديب، ط1، دار المنهاج، جدة– السعودية، 1428هـ/2007م، ج17، ص298.

(3) الدمشقي العثماني، أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الشافعي: **رحمة الأمة في اختلاف الأئمة**، تح وتع علي الشريحي وقاسم النوري، ط1، مؤسسة الرسالة، دمشق– سوريا، 1414هـ/1994م، ص ص515–516.

(4) **الشوكة**: السلاح، وقيل حدة السلاح. كما يقال الشوكة شدة البأس وحد في السلاح وشاك الرجل يشاك شوكاً أي ظهرت شوكته وحدته. ابن منظور: **المصدر السابق**، مج10، ص454.

(5) الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين: **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه على مذهب الإمام الشافعي**، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1424هـ/2003م، ج8، ص3؛ أنظر الغمراوي، محمد الزهري: **السراج والوهاج على متن المنهاج**، دار المعرفة، بيروت– لبنان، (د.ت)، ص531.

أي أنهم لم يفرقوا في مكان وقوعها، بل شملت كل الأماكن، والملاحظ كذلك أن أنهم لم يعمموا معنى الحرابة وإنما جعلوه محصوراً على ارتكاب فعل الحرابة فقط[1].

- الحرابة عند الحنابلة:

على غرار علماء المذاهب المذكورة نظر الحنابلة إلى الحرابة على أنها إشهار السلاح وإخافة السبيل في البراري والصحاري[2]، ويرى ابن تيمية أن المحاربين «هم الذي يعرضون للناس بالسلاح في الصحراء لا في البنيان، فيغصبوهم المال مجاهرة وحكمهم في المصر والصحراء واحد»[3].

ذكر آخرون أن المحاربين هم «الذين يعرضون للناس بسلاح ولو بعصا وحجارة فإن لم يكن معهم سلاح فليسوا محاربين»[4].

نلاحظ أن هناك تطابق في تعريف الحرابة عند الشافعية والحنابلة، حيث اشترطوا فيها وعنصر السلاح، بينما اتفقوا مع بقية الفقهاء على أن الحرابة تكون بعيدة عن المدينة أي في الصحراء.

---

(1) محمد بن عبد الله العميري: **مسقطات حد الحرابة وتطبيقاتها في الملكة العربية السعودية**، ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض- السعودية، 1420هـ/1999م، ص20.

(2) الكلوذاني، أبي الخطاب محفوظ بن أحمد الحسن: **الهداية على مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بنحنبل الشيباني**، تح وتع عبد اللطيف هميم وماهر ياسين الفحل، ط1، شركة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، 1425هـ/2004م، ص540.

(3) ابن تيمية(الجد)، مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن عبد الله بن الخضر محمد الحراني: **المحرر في فقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل**، ط2، مكتبة المعارف، الرياض- السعودية، 1404هـ/1984م، ج2، ص160؛ أنظر ابن أحمد بهاء الدين، أبو محمد عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي: **العدة شرح العمدة في فقه إمام سنة أحمد بن حنبل**، تح أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة- مصر، 1424هـ/2003م، ص609؛ ابن قدامة، موفق الدين أبي عبد الله بن أحمد المقدسي الجماعيلي الدمشقي الصالحي: **المغني**، تح عبد الله بن المحسن التركي وعبد الفتاح محمد الحلو، ط3، دار عالم الكتب، الرياض- السعودية، 1417هـ/1997م، ج12، ص474.

(4) البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس: **كشاف القناع عن متن الإقناع**، دار عالم الكتب، بيروت- لبنان، 1403هـ/1983م، ج6، ص150.

- الحرابة عند الظاهرية:

من الضروري الإشارة إلى رأي علماء المذهب الظاهري المندثر لظاهرة الحرابة، وقد جاء عند ابن حزم الأندلسي الظاهري أن «المحارب هو المكابر المخيف لأهل الطريق المفسد، في سبيل لأرض– سواء بسلاح، أو بسلاح أصلاً– سواء ليلاً، أو نهاراً، في مصر، أو في فلاة[1] أو في قصر الخليفة، أو الجامع– سواء قدموا على أنفسهم إماما، أو لم يقدموا سوى الخليفة نفسه– فعل ذلك بجنده أو غيره– منقطعين في الصحراء أو أهل قرية سكانا في دورهم، أو أهل حصن كذلك، أو أهل مدينة عظيمة، أو غير عظيمة كذلك– واحد كان أو أكثر– كل من حارب المار، وأخاف السبيل بقتل نفس، أو أخذ المال أو لجراحة أو لانتهاك فرج، فهو محارب»[2].

نلاحظ من خلال هذا التعريف أن الظاهرية وسعوا فعل الحرابة ليشمل كل مفسد في الأرض مهما كان هدفه، سواء كان المحارب سلطان بجنوده أو إمام مع بعض أتباعه كما لم يحددوا مكان وقوع الاعتداء أو وسيلته، لتشمل الحرابة كل أنواع الاعتداء على الناس وأموالهم حيثما كانوا ومن أي جهة كانت.

---

[1] **فلاة:** الأرض التي لا شيء فيها أي المقفرة وصحراء أو الأرض التي لاماء فيها وجمعها فلا. ابن منظور: **لسان العرب**، مج11، ص531؛ أنظر الفيومي، أحمد بن أحمد بن علي المقري: **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، تح عبد العظيم الشناوي، ط2، دار المعارف، القاهرة– مصر، (د.ت)، ج2، ص481.

[2] ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد: **الإيصال في المحلى بالآثار**، تح عبد الغفار سليمان البندري، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1425هـ/2002م، ج12، ص283.

❖ **تعاريف أخرى للحرابة:**

- في كتب السياسة الشرعية:

ورد تعريف الحرابة عند الماوردي؛ على أنها اجتماع طائفة من أهل الفساد على إشهار السلاح، وقطع الطريق، وأخذ الأموال وقتل النفوس، وقتل السابلة[1].

عرف ابن تيمية المحاربين في كتابه السياسة الشرعية وقال: «أن المحاربين هم الذين يعترضون الناس بالسلاح في الطرق ونحوها، ليغصبوهم المال مجاهرة»[2]. وقد حدد ابن تيمية المحاربين وقال أنهم من الأعراب، والفلاحين، وفسقة الجند، وغيرهم[3].

وتعرف كذلك على أنها خروج جماعة ممتنعين أو شخص واحد يقدر على الامتناع هدفهم قطع الطريق[4].

- في المعاجم والموسوعات الفقهية:

لقد وردت تعاريف مختلفة ومتعددة للحرابة في الموسوعات الفقهية، ومنها ماجاء في أنيس الفقهاء أن الحرابة أو قطع الطريق تسمى السرقة الكبرى وسبب تسميتها السرقة، أن قاطع الطريق يسرق ويأخذ المال خفية عن عين السلطان الذي عليه حفظ أمن الطريق، وأما

---

(1) ابن الفراء، أبي يعلي محمد ين الحسين الحنبلي: **الأحكام السلطانية**، تح وتع محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1421هـ/2000م، ص57؛ أنظر الماوردي، أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب: **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، تح مبارك البغدادي، ط1، مكتبة دار ابن قتيبة، الكويت، 1409هـ/1989، ص84.

(2) ابن تيمية (الحفيد)، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم: **السياسة الشرعية**، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الرياض- السعودية، 1419هـ/1999م، ص62.

(3) **نفسه**.

(4) طوغان، شيخ المحمدي الحنفي الأشرفي: **المقدمة السلطانية في السياسة الشرعية**، تق وتح عبد الله محمد عبد الله، ط1، مكتبة الزهراء للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 1418هـ/1997م، ص147.

كونها الكبرى لأن ضررها يمس عامة المسلمين نتيجة زوال الأمن وانقطاع الناس عن الطريق التي يمرون بها خشية على أنفسهم وأموالهم[1].

كما تم تعريف الحرابة؛ على أنها الشروع بالسطو بالقوة على أموال الناس أو أعراضهم، أو أنفسهم، أوالعمل على إخافتهم أثناء تنقلهم في الطرقات[2].

قدمت الموسوعات الفقهية تعريفات أخرى للحرابة وقالت: هي قطع الطريق على الناس، وإشهار السلاح عليهم[3] وهي كذلك البروز لأخذ المال، أو لقتل أو لإرعاب على سبيل المجاهرة مكابرة اعتمادا على القوة مع البعد عن الغوث[4].

- في الدراسات المعاصرة:

تطرقت الدراسات المعاصرة للحرابة هذه الجريمة التي شهدت تطورا وتحولا مع الزمن، وعرفتها هذه الدراسات على أنها الإفساد في الأرض، بسفك الدماء، أوسلب الأموال أو هتك الأعراض، وبالتالي فكل جريمة يقصد بها الإفساد في الأرض ونشر الرعب لدى الناس وإخافة الآمنين فهي من الحرابة[5].

---

[1] القونوي قاسم: **أنيس الفقهاء**، ص179؛ أنظر أحمد فتحي بهنسي: **الموسوعة الجنائية في الفقه الإسلامي**، دار النهضة العربية، بيروت– لبنان، 1412هـ/1991م، ج2، ص166.

[2] محمد رواس قلعه جي: **الموسوعة الفقهية الميسرة**، ط2، دار النفائس، بيروت– لبنان، 1426هـ/2005م، ص732.

[3] مجموعة من المؤلفين: **معجم المصطلحات العلوم الشرعية**، ط2، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الرياض– السعودية، 1439هـ/2018م، مج2، ص667.

[4] وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية: **الموسوعة الفقهية**، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، 1014هـ/1983م، ج17، ص153؛ أنظر محمود عبد الرحمن عبد المنعم: **معجم مصطلحات والألفاظ الفقهية**، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة– مصر، (د.ت)، ص559.

[5] اللحيدان: **المرجع السابق**، ص21.

ويدخل في مفهومها أعمال الإرهاب والاغتصاب والبلطجة والسرقة بالإكراه، واقتحام المنازل بالسلاح وكل فعل هدفه إيذاء الناس، والتهجم على الموصلات بكل أنواعها باستعمال مختلف أنواع الأسلحة كالسيوف والسكاكين والمسدسات والبنادق والقنابل[1].

يُدخل السيد قطب فيها كل خارج عن الإمام (الحاكم) المسلم الذي يحكم بشريعة الله والتجمع في شكل عصابة، خارجة على سلطان هذا الإمام، تروع أهل دار الإسلام، وتعتدي على أرواحهم وأموالهم وحرماتهم[2].

بناء على ما سبق نفهم، أن الحرابة كل فعل هدفه إيذاء وترويع الناس والآمنين عن طريق الاعتداء عليهم وعلى أموالهم باستعمال مختلف الوسائل.

[1] حسين شحاتة: **المرجع السابق**، ص48.

[2] سيد قطب: **في ظلال القرآن**، ط32، دار الشروق، القاهرة– مصر، 1423هـ/2003م، مج2، ج6، ص878.

2- حكم الحرابة من القرآن الكريم والسنة:

دلت على مشروعية حد الحرابة عدة نصوص من القرآن الكريم والسنة النبوية وهي كالتالي:

أ. القرآن الكريم:

يستدل جمهور العلماء على الآية من سورة المائدة في الإشارة إلى ماهية الحرابة ومظاهرها وجزاءها في الإسلام، في قوله تعالى: **﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلاَفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْاَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابُ عَظِيمُ أَوْ يُنَفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزىٌ في الدُّنْيَا وَلَهُم فِي الْأخِرَةِ عَذَابُ عَظِيمُ إِلَّا الَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُواْ عَلَيْهِم فَاعْلَمُواْ أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾**[1].

تبين هذه الآية جزاء من يُحَارب الله ورسوله، ومحاربة لله ورسوله مجاز واستعارة في هذه الآية وليس حقيقة إذا أن الله سبحان وتعالى لا يُحَارب ولايُغَالب لما له من صفات الكمال[2]، ولأن محاربة لله غير ممكنة ومستحيلة[3]، وإنما يقصد الذين يحاربون الجماعة المسلمة والإمام المسلم الذي يطبق الشريعة، وبالتالي هم يحاربون شريعة لله ويحاولون تهديد دار الإسلام المحكومة بهذه الشريعة[4].

---

(1) سورة المائدة، الآيتين: 33-34.

(2) القرطبي، أبي عبد لله محمد بن أحمد الأنصاري: **الجامع لأحكام القرآن**، ط5، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1417هـ/1996م، مج3، ج6، ص99.

(3) فخر الدين الرازي، أبوعبد الله محمد بن عمر: **تفسير الفخر الرازي**، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 1401هـ/1981م، ج11، ص219.

(4) سيد قطب: **المرجع السابق**، مج2، ج6، ص879.

هؤلاء المحاربون المذكورون في هذه الآية هم قطاع الطريق[1] الذين تكون لهم منعة وقوة، ويقصدون المسلمين في أرواحهم ودمائهم[2]، بمعنى أوضح هي المكابرة باللصوصية[3].

وقد أنزل لله تعالى على رسوله هذه الآية إعلاما منه له بالحكم فيمن حارب لله ورسوله، وسعى في الأرض فسادا من أهل الإسلام وأهل الذمة[4].

كما بين ابن رشد الجد أن محاربة لله ورسوله تكون بإخافة السبيل، وإخافة السبيل هو السعي في الأرض فسادا وهو الحرابة نفسها لا غير[5].

قد نزلت هذه الآية كذلك لتُجَّرمَ الحرابة، وهي قطع الطريق وإخافة السبيل وسلب الأموال وإيذاء الناس وترويعهم عن طريق الاعتداء والقتل[6]، وبينت حكم هؤلاء المحاربين الذين يسعون في الأرض فساداً بهذه الأفعال، وترويع عباد لله في دار الإسلام أن يقتلوا تقتيلا عاديا، أو يصلبوا حتى يموتوا، أو أن تقطع أيديهم اليمنى مع أرجلهم اليسرى من خلاف[7].

نشير إلى اتفاق جمهور الفقهاء على أن الآية تتعلق بالذين يمارسون الحرابة، منهم الماوردي الذي قال أن «هذه الآية مختصة بالمحاربين من قطع الطريق، ومخيفي السبيل

---

[1] لقد إختلف جمهور الفقهاء وأهل التأويل في المحاربين المقصودين بهذه الآية فقال البعض إنها نزلت في قوم مشركين كان بينهم وبين النبي ميثاق، فنقضوا العهد وقطعوا السبيل وأفسدوا في الأرض، وقال البعض إنها نزلت في قوم من أهل الكتاب. الطبري، أبي جعفر محمد بن جرير: **تفسير الطبري المسمى جامع البيان في تأويل القرآن**، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1418هـ/1997م، مج4، ج5، ص549؛ أنظر ابن رشد الجد: **المصدر السابق**، ج3، ص228.

[2] فخر الدين الرازي: **المصدر السابق**، ج11، ص221.

[3] البيضاوي، ناصر الدين أبي السعيد عبد الله ابن عمر بن محمد الشيرازي: **تفسير البيضاوي المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1408هـ/1988م، مج1، ص264.

[4] ابن رشد الجد: **المصدر السابق**، ج3، ص230.

[5] **المصدر نفسه**، ص227.

[6] حسين شحاتة: **المرجع السابق**، ص49.

[7] سيد قطب: **المرجع السابق**، مج2، ج6، ص879.

الذين يعترضون السابلة مجاهرة ومحاربة، فيأخذون أموالهم ويقتلون نفوسهم، فقد حكم الله تعالى فيهم بأربعة أحكام ذكرها في الآية»[1].

كما اعتبر الإمام القرطبي أن الحرابة عظيمة الضرر، بحكم أنها تمس التجارة والتي هي عصب الحياة الاقتصادية للمجتمعات، وقال عنها «إنما كانت المحارَبةُ عظيمة الضرر، لأن فيها سد سبيل الكسب على الناس لأن أكثر المكاسب وأعظمهاالتجارات... فإذا أخيف الطريق، انقطع الناس عن السفر، واحتاجوا إلى لزوم البيوت، فانسد بابُ التجارة عليهم، وانقطعت أكسابهم، فشرع الله على قطاع الطريق الحدود المغلظة... ردعاً لهم عن سوء فعليهم»[2].

ب. السنة النبوية:

أما من السنة النبوية فقد نقلت كتب الأحاديث واقعة حول الحرابة في عصر النبوة، منهاما ذكره البخاري بسنده عن أنس ابن مالك رضي الله عنه قال: قَدِمَ رَهْطٌ[3] مِنْ عُكْل[4] عَلَى النبي صَلَّى الله عَلَيْ عَلَيْهِ وسَلَّمَ، كَانُوا فِي الصُّفَّةِ، فاجْتَوَوْا[5] المَدِينَةَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ الله أَبْغِناَ رِسْلاً، فَقَالَ: « **مَا أَجِدُ لَكُمْ إِلَّا أَنْ تَلْحَقُوا بإِبِلِ رَسُول اللهِ**» فَأَتَوْهَا، فَشَرِبُوا مِنْ أَلْبَانهَا

---

(1) الماوردي: **الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي** ومعه شرح المزني، تح وتع علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1419هـ/1991م، ج13، ص353.

(2) القرطبي: **المصدر السابق**، مج3، ج6، ص103.

(3) **رهط:** رهط الرجل قبيلته وقومه، ما دون عشرة رجال لا يكون معهم امرأة، وبعض يقول عدد من الرجال من ثلاث إلى عشرة وبعض يقول من سبعة إلى عشرة. ابن منظور: **المصدر السابق**، مج7، ص305.

(4) **عكل:** قبيلة عربية وجزء من قبيلة الرباب والتي هيا بطن من بطون تميم. ابن سلام، أبي عبيد القاسم: **كتاب النسب**، تح مريم محمد خير الدرع، تق سهيل زكار، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر، (د.ب)، 1410هـ/1989م، ص242؛ أنظر السمعاني، أبي سعد عبد الكريم بن محمد ابن منصور التميمي: **الأنساب**، تق وتع عبد الله عمر البارودي، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت– لبنان، 1419هـ/1998م، ج4، ص223.

(5) **اجتووا:** من جوى وجتواه بمعنى كرهه، ويقال جويت نفسي إذا لم يوافقك البلد، وإجتويت البلد إذا كرهت المقام فيه، وفي حديث العرنيين فاجتووا المدينة، أي أصابهم الجوى وهو المرض وداء الجوف. ابن منظور: **المصدر السابق**، مج14، ص158.

وأَبْوَالِهَا، حَتَّى صَحُّوا وَسَمِنُوا وقَتَلُوا الرَّاعِيَ واسْتَاقُوا الذَّوْدَ[1]، فَأَتى النَّبي صَلى الله عَلَيهِ وسَلَم الصَّرِيخُ، فَبَعثَ الَّطَلبَ فِي آثَارهِمْ، فَماَ تَرجَّلَ النَّهَار حتَّى أُتِي بِهمْ، فَأَمَرَ بمَسَامِيرَ فَأَحْمِيتْ، فَكَحَلهُمَ، وَقَطَع أَيْدِيَهُمْ، أَرْجُلَهُمْ وَمَا حَسَمَهُمْ، ثُمَ أُلْقُوا في الَحرَّةِ[2]، فَمَا سُقُوا حَتَّى مَاتُوا. قال أبو قلابة: « سَرَقُوا وقَتَلوا وحَارَبُوا الله ورَسُولَهُ»[3].

وفي رواية أخرى قال أنس: « كانوا أربعة نَفر من عرينة[4] وثلاثة من عكل فلما أُتى بهم، وَقَطَع أَيْدِيَهُمْ، أَرْجُلَهُمْ، وسَمَلْ[5] أَعينهم، ولم يحَسَمهُم وتَرَكهم يَتَمَلقمون الحجارة بالحَرَّةِ»[6]، والملاحظ أن تجاوز تلك الجماعات وتعديهم على إبل الرسول قُوبِل بعقوبة من رسول الله صَلَّى الله عَلَيْ عَلَيْهِ وسَلَّمَ كانت حازمة.

والحاصل أن لله عزوجل أنزل آية تحرم فعل عكل وعرينة، وتتوعد الفاعل بالعقوبة في الدنيا في ذلك: ﴿**إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ**﴾[7]، **وعن** عطاء الخرساني وقتادة قال: هذا، اللصُ الذي يقطع الطريق فهو محاربُ، فإن قَتل وأخذ مالاً صلب، وإن قَتَل ولم

---

[1] **الذود:** قطيع الإبل من الثلاث إلى التسع، وقيل مابين الثلاث إلى العشر، ويقال الذود لا يكون أقل من ناقتين. ابن منظور: **المصدر السابق**، مج3، ص168.

[2] **الحرة:** أرض ذات حجارة سود نَخرات كأنها أحرقت بالنار وهي كذلك الأرض الصلبة الغليظة التي ألبستها حجارة سود نخرة كأنها مطرت. ابن منظور: **المصدر السابق**، مج4، ص179.

[3] البخاري، الحافظ أبي عبد لله محمد ابن إسماعيل: **صحيح البخاري**، مر وفهر محمد علي قطب وهشام البخاري، ط1، المكتبة العصرية لطباعة والنشر، بيروت– لبنان، 1417هـ/1997م، ج4، ص ص2122–2123؛ أنظر الطبراني، الحافظ أبو القاسم سليمان بن أيوب اللخمي: **المعجم الأوسط في الحديث الشريف**، تح محمود الطحان، ط1، مكتبة المعارف، الرياض– السعودية، 1406هـ/1986م، ج2، ص436؛ القرطبي: **المصدر السابق**، مج3، ج6، ص97.

[4] **عرينة:** قبيلة عربية وعرينة نسبة إلى عرين وهو بطن من قبائل عدة، ومنها بطن من قضاعة أنظر السمعاني: **المصدر السابق**، ج4، ص186.

[5] **سمل:** فقأ. الفيومي: **المصدر السابق**، ج1، ص289.

[6] الطبري: **المصدر السابق** مج4، ص549.

[7] سورة المائدة، الآية: 33.

يأخذ مالاً قُتل، وإن أخذ مالاً ولم يَقْتل قطعت يده ورجله، إن أخذ قبل أن يفعل شيئاً من ذلك نُفي[1].

قال ابن جرير الطبري حول نزول هذه الآية: « وأولى الأقوال في ذلك عندي أن يقال: أنزل الله هذه الآية على نبيه صلى الله عليه وسلم، معرفة حكمه على من حارب الله ورسوله وسعى في الأرض فساداً، بعد الذي كان من فعل رسول صلى الله عليه وسلم بالعرنيين مافعل»[2].

يتضح مما سبق أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يتردد في تطبيق حد الحرابة ضد المحاربين وردع المخالفين، من أجل تأمين حياة الناس وأموالهم وأن يكون ذلك عبرة للآخرين.

بالإضافة إلى ما دلت عليه هذه الآية القرآنية والأحاديث الشريفة المتعلقة بالمحاربين، فقد أجمع الفقهاء في كل المذاهب، على تحريم كافة أعمال جريمة الحرابة لأن فيها قتل للنفس التي حرم الله إلا بالحق وسلب للأموال، وهتك للأعراض وترويع للآمنين في منازلهم وللمسافرين أثناء سفرهم[3].

---

[1] الطبري: **المصدر السابق**، مج4، ص553.

[2] **المصدر نفسه**، ص549.

[3] حسين شحاتة: **المرجع السابق**، ص50.

3- أنواع جرائم الحرابة:

3-1- جريمة قطع الطريق:

اتفق جمهور العلماء على أن قطع الطريق وإخافة السبيل هي الصورة الأولى من صور الحرابة، لأن إخافة السبيل هي الأصل وما بعدها مترتب عليها كأخذ المال أو القتل أو غيره لايكون إلا نتيجة الخوف[1]، كما تعد أنها أساس الجريمة الحرابة وهذا ما نلاحظه إذا نظرنا إلى تعاريف الحرابة في مختلف المذاهب الفقهية، حيث تُركز هذه التعاريف كلها على قطع الطريق وإخافة السبيل فمثلا نرى عند الحنفية أن الحرابة هي « قطعالطريق على قوم من المسلمين أو أهل الذمة»[2]، وعند المالكية « إشهار السلاح وقطع السبيلخارج مصر »[3]، كما ننوه لكلام ابن رشد الجد الذي ربط الحرابة بإخافة السبيل ويقول «أن كل من أخاف السبيل فقد استحق اسمالحرابة بإجماع»[4].

نفس التحديد الفقهي نجده في نصوص تعاريف الشافعية والحنابلة والظاهرية التي صرحت أن الحرابة هي إخافة السبيل، فقد ذكر الشافعية «أنها إشهار السلاح وإخافة السبيل في مصر أو برية»[5]، في حين يُعرفها الحنابلة على «أنها إشهار السلاح وإخافة السبيل في البراري والصحاري»[6]، أما ابن حزم الظاهري فيقول «المحارب هو المُكابر المُخِيف لأهل الطريق»[7].

---

(1) محمد العميري: **المرجع السابق**، ص36.

(2) الشيباني: **المصدر السابق**، ج7، ص285.

(3) ابن رشد: **المصدر السابق**، ج2، ص717.

(4) ابن رشد الجد: **المصدر السابق**، ج3، ص228.

(5) النووي: **كتاب المجموع**، ج22، ص227.

(6) الكلوذاني: **المصدر السابق**، ص540.

(7) ابن حزم الأندلسي: **المحلى**، ج12، ص283.

مما سبق يتبين أن جُلَّ المذاهب الفقهية اعتبرت أن إخافة السبيل وقطع الطريق هي أساس فعل الحرابة، لما فيها من إخلال بالأمن، وإرهاب للناس، وتهديد للمارة في الطريق[1]، ذلك لأن ضرر قطع الطريق على الناس من الأمور الخطيرة جدا لأنه يؤدي إلى تعطيل أشغالهم اليومية، ويمنعهم من سلوكها والانتفاع بالمرور فيها[2] وإشاعة الخوف وترويع الآمنين في الطرقات فلا يمرون بها خشية أن تُسفك دماؤهم، أو تُسلب أموالهم أو تُهتك أعراضهم، وفي هذا الصدد ننوه إلى تحريم النبي صلي الله عليه وسلم ترويع المسلم، وإشاعة الخوف في نفوس، بقوله صلي الله عليه وسلم: «**لا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يُرَوِّعَ مُسْلِماً** »[3].

هذا ما جعل بعض الفقهاء يَعْتَبِروا المحارب الذي لم يَقْتُل أعظم فسادا في حربه ممن قَتَل[4]، نتيجة الترويع الذي يحدثه داخل المجتمع، مما أدى ببعضهم إلى إطلاق عليها لفظ السرقة الكبرى، بسبب أن ضررها يمس عامة المسلمين نتيجة زوال الأمن وانقطاع الناس عن الطريق التي يمرون بها[5].

3-2- القَتلُ:

يُعد القتل الصورة الثانية في جريمة الحرابة عند معظم الفقهاء فإذا نظرنا في تعاريفهم وأقوالهم حول الحرابة؛ فإننا نجد اتفاقهم على أن قتل النفس يُعد من الأفعال التي يهدف إليها المحاربون، بل يعتبرون أن المحاربة هي القتل والفساد في الأرض[6].

وسواء كان هدف هؤلاء المحاربون من القتل بسط نفوذهم، أو بسبب السرقة وأخذ المال أو انتهاك العرض؛ فالقتل في غالبه عندهم وسيلة، وليس غاية في ذاته، وهو أشر

---

(1) وهبة الزحيلي: **الفقه المالكي الميسر**، ط2، دار الكلم الطيب للطباعة والنشر، دمشق- سوريا، 1423هـ/2002م، مج2، ص442.

(2) فتحي بهنسي: **المرجع السابق**، ج2، ص181.

(3) الطبراني: **المعجم الأوسط**، ج2، ص402.

(4) القرافي: **المصدر السابق**، ج12، ص123.

(5) فتحي بهنسي: **المرجع السابق**، ج2، ص166.

(6) الكاساني: **المصدر السابق**، ج6، ص52.

أنواع الجرائم سبيلا لأخذ الأموال بغير حق، وهتك الأعراض وبسط النفوذ أو أي أهداف أخرى دنيئة[1].

تجدر الإشارة إلى أن الشريعة الإسلامية بأحكامها ومبادئها جاءت للحفاظ على الأنفس وحرمة الاعتداء عليها، كما كَفَلَتْ حق الإنسان في سلامة شخصه وذلك بتحريم الاعتداء عليه والتعرض له بأي نوع من أنواع الأذى[2].

وقد وردت في النصوص القرآنية آية صريحة في هذا الشأن منها قوله تعالى: ﴿**وَلاَ تَقْتُلوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ للّهُ قتلها إلاَّ بالحَقُّ**﴾[3] وفي هذه الآية نهى صريح عن قتل النفس ما لم يكن هناك سبب موجب للقتل[4]، وتحريم قتلها إلا بحق[5] وأيضا قوله تعالى: ﴿**منْ قَتَلَ نَفَساَ بِغَيرِ نَفسٍ أَو فَسَادِ فِي الأرضِ فَكَأَنَّماَ قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا**﴾[6] وفي هذه الآية يبين الله تعالى خطر قتل النفس الواحدة بدون بغير حق وجعله بمثابة الاعتداء على جميع الناس وهو بمثابة اعتداء على حق الحياة و« قرن لله عز وجل السعي بالفساد في الأرض بقتل النفس التي من قتلها كمن قتل الناس جميعاً »[7]، كما أجمع الفقهاء على تحريم فعل القتل المصاحب لجريمة الحرابة وعدم التهاون في تطبيق الحد على مرتكب هذا الفعل.

3-3- سلب المال:

---

(1) حسين شحاتة: **المرجع السابق**، ص ص80-81.

(2) حاتم أمين محمد عباده: **القتل بالاحتيال والمخادعة بين التكييف والآثار**، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية- مصر، 1441هـ/2019م، ص111.

(3) سورة الإسراء، الآية: 33.

(4) القرطبي: **الجامع لأحكام القرآن**، مج5، ج10، ص165.

(5) الطبري: **تفسير الطبري** مج4، ج6، ص543.

(6) سورة المائدة، الآية: 32.

(7) ابن عبد البر: **الكافي**، ص583.

يُعد سرقة المال وأخذه بالقوة والجبر من أبرز أشكال جريمة الحرابة، وهو الهدف والغاية الأولى للمحاربين عند قطعهم الطريق واعتدائهم على الناس، حيث يؤكد الفقهاء أن الهدف الأساسي للمحارب المال، وهو من أسباب قطع الطريق أي من أجل أخذ المال[1]، وقد أشاروا إلى ذلك في تعاريفهم لهذه الجريمة حيث قالوا «قطاع الطريق طائفة يترصدون في المكامن للرفقة فإذا رأوهم، برزوا قاصدين الأموال معتمدين في ذلك على القوة وقدرة ويتغلبون بها»[2]، وقالوا كذلك « الحرابة أخذ مال المسلم أو غيره على وجه يتعذر معه الغوث»[3] وقالوا الحرابة «... إشهار السلاح، وقطع الطريق، وأخذ الأموال وقتل النفوس، وقتل السابلة»[4].

من هذه التعاريف نفهم أن المحارب يقطع الطريق وقد يقتل ويَضّرب في سبيل الحصول على المال أو أي شيء ثمين ظلما وعدوانا[5]، ومن هذا المبدأ أكد الفقهاء على أن أي اعتداء أو قتل من أجل المال أو أي شيء آخر حرابة والمعتدي حكمه حكم المحارب سواء[6].

3-4- انتهاك الأعراض:

اعتبر بعض الفقهاء أن قطع الطريق بهدف الاعتداء على الأعراض[7] من أخطر مظاهر الحرابة وأشنع الجرائم، فيقول القرطبي في هذا الشأن أن بعض المحاربين يقطعون

---

(1) الكاساني: **المصدر السابق،** ج6، ص48.

(2) النووي: **روضة الطالبين،** ج10، ص154.

(3) الخليل الجندي: **المصدر السابق،** ص290؛ أنظر النفراوي: **المصدر السابق،** مج2، ص333.

(4) الماوردي: **الأحكام السلطانية،** ص84.

(5) حسين شحاتة: **المرجع السابق،** ص82.

(6) ابن عبد البر: **المصدر السابق،** ص583.

(7) عبد القادر عودة: **تشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي،** ط14، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، 1419هـ/1998م، ج2، ص640.

الطريق « قصدا للغلبة على الفروج، فهذا أَفْحش المُحَاربة، وأقبح من أخذ الأموال وقد دخل هذا في معنى »[1] قوله تعالى: ﴿وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًا﴾[2].

قال القاضي ابن العربي عن الحرابة التي من هدفها الاعتداء على الفروج « على أنها أفحش منها في الأموال، وأن الناس كلهم ليرضون أن تذهب أموالهم وتحرب من بين أيديهم ولا يحرب المرء من زوجته وبنته، ولو كان فوق ما قال الله عقوبة لكانت لمن يسلب الفروج...»[3] ومن هنا نفهم أنه أشنع الأفعال في جريمة الحرابة، والمحارب الذي قام بهذا الفعل أقبح ممن قطع الطريق بهدف إخافة السبيل وأخذ المال[4].

تشمل انتهاك الأعراض في جريمة الحرابة خطف وحبس النساء والأطفال، وحتى الرجال وهتك أعراضهم، والاعتداء عليهم واغتصابهم، والمساس بشرفهم[5]، وهتك ماحرم الله هتكه من المحرمات[6].

---

(1) القرطبي: **المصدر السابق**، مج3، ج6، ص102.

(2) سورة المائدة، الآية: 33.

(3) ابن العربي، أبي بكر محمد بن عبد الله: **أحكام القرآن**، راجع أصوله وأخرج أحاديثه محمد عبد القادر عطا، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1424هـ/2002م، قس2، ص95.

(4) حسين شحاتة: **المرجع السابق**، ص83.

(5) **نفسه**.

(6) ابن عبد البر: **المصدر السابق**، ص582.

4- شروط جريمة الحرابة:

يشترط الفقهاء في جريمة الحرابة مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوفر في المحارب، حتى يَسْتَحِقُ حَدها ومن أهم الشروط حسب رأي معظم الفقهاء ما يلي:

4-1- العقل والبلوغ:

حسب الفقهاء يقع تحت طائلة التجريم بالحرابة كل من مارسها وهو يتمتع بالعقل والبلوغ كشرطان أوليان وأساسيان، أي لابد أن يكونوا مكلفين[1]، فالصبي والمجنون لا يعتبران محاربين مهما اشتركا في جريمة الحرابة[2]، لأن كل واحد منهما ليس مكلفا لقصور عند الصبي بسبب عدم البلوغ وصغر سنه، وبسبب غياب العقل عند المجنون[3]، واستنادهم في ذلك حديث النبي صلى الله عليه وسلم القائل: « **رُفِعَ القلمُ عَنْ ثلاثٍ: عَنْ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيقِظ، وَالمَعْتُوهِ حَتَّى يُفِيْقَ، والصَّبِي حَتَّى يَعْقِلَ أو يَحْتَلِمَ** »[4].

يرى جمهور العلماء أن الصبي لا يكون محاربا وقاطعا للطريق حتى يحتلم أي يصل إلى مرحلة البلوغ، وإن حارب ولم يحتلم فيعاقب ولا يقام عليه حد الحرابة، ونفس الشيء بالنسبة للمجنون فإنه يُعاقب ولا يُحد[5]، وحتى وإن كان الصبي والمجنون قاما بجريمتي القتل وأخذا المال أثناء قطع الطريق[6]، فضلا عن أن الحد عقوبة يستدعي جناية وفعل الصبي والمجنون لا يوصف بكونه جناية[7].

---

[1] النووي: **روضة الطالبين**، ج10، ص154.

[2] ابن قدامة: **المغني**، ج12، ص486؛ أنظر فتحي بهنسي: **المرجع السابق**، ج2، ص181.

[3] حسين شحاتة: **المرجع السابق**، ص54.

[4] الطبراني: **المصدر السابق**، ج4، ص242.

[5] اللخمي: **المصدر السابق**، ص6137؛ أنظر أيضا القرافي: **المصدر السابق**، ج12، ص131.

[6] ابن قدامة: **المغني**، ج12، ص486.

[7] الكاساني: **المصدر السابق**، ج6، ص47.

4-2- الذكورة:

بينما يرى بعض جمهور الفقهاء أن الذكورة شرط في قاطع الطريق عند ارتكابه هاته الجريمة، ولا تُعْتبر المرأة محاربة، حتى وإن قطعت وقتلت وأخذت المال[1]، لأنها ليست من أهل المُحاربَةِ كالرجل[2]، وذلك بسبب « أن المُحَاربة والمُغَالبة لا تتحقق في النساء عادة، لرقة قلوبهن وضعف بنيتهن فلا يكون من أهل الحراب »[3].

يرى آخرون أن الذكورة ليست شرطا في جريمة قطع الطريق، ويقولون أن المرأة لا تمنعها أنوثتها من القيام بهذا الفعل، فلو اجتمعت مجموعة من النساء وكانت لهم قوة[4]، وخرجوا لقطع الطريق فإنه يقام عليهن حد الحرابة مثلما يقام على الرجال[5]، أي أن أحكام حَّدْ الحرابة التي تجري على الرجل تجري كذلك على المرأة.

4-3- حمل السلاح:

أجمع جل الفقهاء خاصة في توصيفهم للحرابة أنه يشترط في المحاربين حمل السلاح حتى تتحقق جريمة الحرابة، فقالوا «أنها إشهار السلاح وإخافة السبيل...»[6]، وهي الاعتداء على الناس بالسلاح مجاهرة...[7]، حيث اعتبروا السلاح شرط أساسي عند المحارب فإن لم يكن معه سلاح فهو غير محارب[8]، « لأن من لا سلاح له لا مَنْعَة له »[9].

---

(1) حسين شحاتة: **المرجع السابق**، ص59؛ أنظر فتحي بهنسي: **المرجع السابق**، ج2، ص181.

(2) ابن قدامة: **المغني**، ج12، ص486.

(3) الكاساني: **المصدر السابق**، ج6، ص48.

(4) النووي: **روضة الطالبين**، ج10، ص154.

(5) البغوي: **التهذيب**، ج7، ص401؛ أنظر ابن قدامة: **المغني**، ج12، ص486.

(6) الكلوذاني: **المصدر السابق**، ص540.

(7) البغوي: **المصدر السابق**، ج7، ص400.

(8) ابن قدامة: **المغني**، ج12، ص475.

(9) ابن قدامة: **الكافي، الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل**، تح وتع محمد فارس ومسعد عبد الحميد السعدي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1414هـ/1994م، ج4، ص83.

في حين هناك فقهاء آخرين لا يؤيدون هذا الطرح، على غرار فقهاء الظاهرية والمالكية؛ ويذكرون أن السلاح ليس شرط أساسي في جريمة الحرابة، ويكفي أن يعتمد المحارب على قوته الجسدية، كما يَقع إخافة السبيل بالسلاح الذي يأتي على النفس والأطراف فأشبه الحديد[1]، أو بالعصا الكبيرة أو الحجر وغيرها[2]، وإما يكون بدون سلاح وذلك عن طريق المخادعة دون استعمال القوة مثل الذي يقوم بخنق الناس أو يُسقيهم السم[3]، أو شيء مخدر من أجل أخذ المال[4]، الحاصل أن جريمة الحرابة كل فعل كان هدفه إخافة الناس وترويعهم وقتلهم، بغرض السلب والنهب، فلا يهم السلاح مادام تحقق الفعل.

4-4- قوة العدد والمجاهرة:

اشترط بعض الفقهاء في جريمة الحرابة تعدد الجناة واعتماد القوة حتى لا يستطيع المارة مقاومتهم[5]، لأن المحاربة في العادة تكون « من قوم لهم منعة وشوكة يدفعون عن أنفسهم ويقوون على غيرهم بقوتهم، ولأن السبب هنا قطع الطريق ولا ينقطع الطريق إلا بقوم لهم منعة »[6]، وفي ذلك يذكر البهوتي إن خرج واحد أو اثنان على قافلة، وسلبوا منها عدة أشياء، لا يعتبرون محاربين بسبب قلة العدد أي عدم وجود منعة وقوة[7].

بينما لا يشترط بعض الفقهاء قوة العدد في جريمة الحرابة، بل يمكن أن يكون المحارب شخصا واحدا فقط، ويقوم بقطع الطريق بالقوة[8]، وهذا ما جاء عند الكاساني في

(1) ابن قدامة: **المغني**، ج12، ص475.

(2) العيني: **البناية**، ج7، ص80.

(3) القرافي: **المصدر السابق**، ج9، ص123.

(4) اللخمي: **المصدر السابق**، ص6134.

(5) العيني: **المصدر السابق**، ج7، ص80.

(6) السرخسي: **المصدر السابق**، ج9، ص195.

(7) البهوتي: **المصدر السابق**، ج6، ص150.

(8) النووي: **روضة الطالبين**، ج10، ص154.

تعريف للحرابة «الخروج على المارة لأخذ المال على وجه المغالبة...، سواء كان القطع من جماعة أو من واحد بعد أن يكون له قوة القطع »[1]، أي أنه لا يشترط قوة العدد بل يمكن أن يكون القطع من شخص واحد مع توفر له قوة القطع مثل السلاح أو ما شبه ذلك.

ويشترط جمهور الفقهاء في جريمة الحرابة المجاهرة، ويقصد بها إظهار القوة والسلاح عند إتيان الحرابة[2] وأن يأخذ المحاربون المال قهرا فإن أخذوه متخفين فهم اعتبروا سُراق، وإن اختطفوه وهربوا فهم ناهبين[3].

فيما يرى بعض الفقهاء، وخاصة فقهاء المالكية والظاهرية أن المجاهرة ليست شرط في الحرابة، فلابد من تطبيق الحد على المحارب حتى وإن كانت حرابته خفية، وعلى هذا الأساس فقد اعتبروا القتل الغيلة الحرابة والذي يقوم بخداع صبي أو رجلا ويعمل على إدخاله لموضع من أجل قتله وأخذ مامعه كذلك تعتبر حرابة[4]، من هنا نفهم أن فعل المجاهرة ليس شرط لتحقيق معنى الحرابة عند بعض الفقهاء.

4-5- مكان وقوع جريمة الحرابة:

غالبا ما تكون المناطق النائية كالصحراء والمسالك البعيدة- خارج العمران- هي مسرح الذي تنشط فيه عصابات الحرابة وقطع الطريق، أي لا يلحق الغوث والنجدة عند الاستغاثة، وهذا ما أورده ابن قدمة بقوله « أن المحاربين الذين تثبت لهم أحكام المحاربة التي نذكرها بعد تعتبر لهم شروط ثلاثة، أحدها أن يكون في الصحراء، فإن كان ذلك منهم في القرى والأمصار... أنهم غير محاربين...، لأن الواجب يسمى حد قطاع الطريق، وقطع الطريق إنما هو في الصحراء، لأن من في مصر يلحق به الغوث غالبا »[5]، بمعنى أن

(1) الكاساني: **المصدر السابق**، ج6، ص47؛ أنظر ابن حزم الأندلسي: **المحلى**، ج12، ص283.

(2) حسين شحاتة: **المرجع السابق**، ص59.

(3) ابن قدامة: **المغني**، ج12، ص475.

(4) اللخمي: **المصدر السابق**، ص6134.

(5) ابن قدامة: **المصدر السابق**، ج12، ص475.

البعد عن العمران شرط أساسي في جريمة الحرابة، بسبب غياب المساعدة في هذه المناطق لبعدها.

في حين ذهب آخرون خاصة المالكية؛ أن جريمة قطع الطريق لا يشترط فيها البعد عن العمران، ولا فرق أن يكون ذلك في مصر أو في قفر[1]، إنما الحرابة تتحقق في أي مكان لكن بشرط عدم وصول الغوث للمستغيث.

فلو دخل المحاربون على بيتا واعتدوا على أهل البيت ومنعوهم من الاستغاثة فهي حرابة، ويوصف كذلك الاعتداء على أهل قرية أو أهل حصن أو مدينة سواء كانت عظيمة أو غير عظيمة بالحرابة[2]، فلا يهم المكان مادام المحارب هدفه إخافة الناس والاعتداء عليهم وسلب أموالهم أو أي شيء ثمين، وعلى العموم فالآية التي تتعلق بقطع الطريق يدخل ضمن حكمها كل محارب سواء كانت حرابته داخل العمران أو بعيدا عنه[3].

كما يشترط كذلك أن يكون مكان قطع الطريق في دار الإسلام[4] أو بلد تقام فيه شريعة الإسلامية أو تحت حكم إسلامي، حتى يتسنى تطبيق الحكم الشرعي في مرتكبي جرائم الحرابة.

---

[1] محمود أحمد طه: **حد الحرابة في الفقه الإسلامي وأثره في استقرار المجتمع**، ط1، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة– مصر، 1436هـ/2014، ص64.

[2] ابن حزم الأندلسي: **المحلى**، ج12، ص283.

[3] محمد محمد عبد الحكيم: حد الحرابة بين النظرية والتطبيق دراسة فقهية مقارنة، **مجلة البحوث والدراسات الشرعية**، مج2، ع/5، القاهرة– مصر، 1434هـ/2012م، ص273.

[4] الكاساني: **المصدر السابق**، ج6، ص49.

5- عقوبات جريمة الحرابة:

بين الله عزوجل عقوبة جريمة الحرابة وقطع الطريق والتي تعتبر حد من الحدود في نص الآية القرآنية بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلاَفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْاَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابُ عَظِيمُ أَوْ يُنَفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزيٌ في الدُّنْيَا وَلَهُم فِي الْأَخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمُ﴾[1] وهي على النحو التالي القتل، والصلب، والقطع من خلاف والنفي، لكن اختلف جمهور الفقهاء في تطبيق هذه العقوبات وتعددت آراؤهم في ذلك فهل هي على الخيار أو مترتبة على قدر جناية المحارب[2] ؟

وجنايات المحارب في أربع حالات ولكل حالة عقوبة مقدرة حسب جريمة قاطع الطريق ودرجة الترويع أو الجناية وهي على نحو الآتي:

1. قطع الطريق وإخافة السبيل دون أخذ المال ودون القتل.
2. قطع الطريق وإخافة السبيل مع أخذ المال فقط لم يقتل.
3. قطع الطريق وإخافة السبيل مع القتل وأخذ المال.
4. قطع الطريق وإخافة السبيل فقتل فقط ولم يأخذ المال[3].

وفي هذه الحالات يعتبر شخص محارب وتطبق عليه العقوبات التالية:

---

(1) سورة المائدة، الآية: 33.

(2) ابن رشد: **بداية المجتهد**، ج2، ص719.

(3) الكاساني: **المصدر السابق**، ج6، ص51؛ أنظر القرافي: **المصدر السابق**، ج9، ص126؛ عبد القادر عودة: **المرجع السابق**، ص638.

5-1- عقوبة القتل:

لقد أجمع جمهور على أن عقوبة القتل محتمة على المحارب الذي قَتَل[1]، أي لابد من قتله[2] لأن قتل هنا حد، وليس قصاص، وهو حق لله تعالى[3] ولا يحق للإمام إسقاط هذا الحد وتخيير بين قطعه أو نفيه[4]، وتكون أداة القتل بالسيف أو الرمح[5].

كما لا يسقط هذا الحد بعفو الأولياء لأنه مثل باقي الحدود التي لا يقبل فيها العفو[6]، وقد أغلظ في هذه العقوبة واعتبرها الفقهاء حد يجب تطبيقه بهدف حماية النفس والمحافظة عليها، وكذلك لردع ومنع المحاربين من ارتكاب هذه الجريمة مستقبلا.

5-2- عقوبة القتل والصلب:[7]

وتطبق هذه العقوبة على المحارب الذي قتل وأخذ المال، ويرى الشافعي أن قطاع الطريق إذا قتلوا وأخذوا المال قُتلوا وصُلبوا[8]، أما عن كيفية تنفيذ هذه العقوبة فيرى أبو حنيفة والشافعي أن يضرب عنقه بسيف ثم يصلب مقتولا ويترك ثلاث أيام ثم ينزل فيدفن[9] وحجتهم في ذلك أن الآية التي أنزلها الله تعالى في المحاربين سبقت القتل على الصلب.

---

(1) الكاساني: **المصدر السابق،** ج6، ص52.

(2) ابن قدامة: **المغني،** ج12، ص475؛ أنظر تقي الدين الحصنى: **كفاية الأخيار**، ج2، ص365.

(3) حسين شحاتة: **المرجع السابق،** ص59.

(4) ابن رشد: **المصدر السابق،** ج2، ص719.

(5) القرافي: **المصدر السابق،** ج9، ص126.

(6) عبد السلام إسماعيل أوتاغن: الحرابة وتطبيقاتها على بعض الجرائم المعاصرة في المجتمع الماليزي « دراسة فقهية مقارنة بالشريعة الإسلامية والقوانين»، **مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية**، سنة6، ع/11، الخرطوم- السودان، 1429هـ/2008م، ص165.

(7) الصلب عقوبة تتمثل في تثبيت الشخص ما على جذع أو عمود من الخشب. كريستيان لانغ: **العدالة والعقاب في المتخيل الإسلامي خلال العصر الوسيط،** تر رياض الميلادي، مركيان أحمد حازم يحي، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت- لبنان، 1437هـ/2016م، ص113.

(8) الشافعي: **المصدر السابق،** ج7، ص385؛ أنظر عبد القادر عودة: **المرجع السابق،** ص652.

(9) ابن حزم الأندلسي: **المحلى،** ج12، ص293.

بينما يرى فقهاء آخرين أن يصلب المحارب حيا على خشبة تغرز في الأرض ثم يطعن بالحربة حتى يموت[1]، وقد غلظ الفقهاء العقوبة في هذه الحالة لأنها تجمع بين جريمتين فهي عقوبة عن جريمة القتل وجريمة سرقة المال[2] وبهدف تنكيل به وزجره غيره ليشتهر أمره[3]، وحتى لا تتساوى عقوبة من قتل مع من قتل وسرق المال[4].

أما بخصوص مدة صلبه فقد اختلف الفقهاء في ذلك؛ فهناك من قال إذا صلب وقتل يتم إنزاله مباشرة ويقدم إلى أهله من أجل دفنه[5]، وهناك من قال يترك مصلوبا ثلاث أيام[6]، وقال الظاهرية يُتَرك مصلوبا حتى ييبسه كله ويجف فإذا جف ويَبس أُنْزِل[7].

5-3- عقوبة القطع:

يُقْصد به قطع اليد اليمنى والرجل اليسرى، وهذا استنادًا إلى قوله تعالى: ﴿**تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلاَفٍ**﴾[8] وتطبق هذه العقوبة على المحارب الذي سرق المال ولم يقتل أي قام بترويع الناس وإخافتهم بهدف سرقة المال لا غير، وقد وضعت هذه العقوبة على نفس أساس حد السرقة لذلك قال بعض الفقهاء لا قطع حتى يصل المال المسروق للنصاب فمنهم

---

[1] الكاساني: **المصدر السابق**، ج6، ص52؛ أنظر القرافي: **المصدر السابق**، ج9، ص126؛ الباجي: **المنتقى**، ج9، ص208.

[2] عبد القادر عودة: **المرجع السابق**، ص654؛ أنظر وهبة الزحيلي: **الفقه الإسلامي وأدلته**، ط2، دار الفكر، دمشق- سوريا، 1405هـ/1985م، ج6، ص138.

[3] وهبة الزحيلي: **المرجع السابق**، ج6، ص139.

[4] عبد القادر عودة: **المرجع السابق**، ص654.

[5] الباجي: **المصدر السابق**، ج9، ص208.

[6] ابن رشد: **المصدر السابق**، ج2، ص720؛ أنظر ابن قدامة: **المغني**، ج12، ص478. تقي الدين الحصنى: **المصدر السابق**، ج2، ص365.

[7] ابن حزم الأندلسي: **المصدر السابق**، ج12، ص294.

[8] سورة المائدة، الآية: 33.

من قال لايقل عشرة دراهم ومنهم من قال لا يقل عن ربع دينار[1] بينما يرى آخرون أن النصاب ليس شرط عند القطع يكفي عندهم أن محارب أخذ المال بقوة[2].

5-4- عقوبة النفي:

تجب هذه العقوبة على المحارب الذي أخاف السبيل فقط ولم يقتل ولا أخذ مالا[3]، وأساس هذه العقوبة ما جاء في الآية الكريمة: ﴿أَوْ يُنَفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾[4].

هذا وقد اختلف الجمهور في تأويل الآية ومعنى النفي فقال بعضهم ومعناه: ﴿يُنَفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾[5] أي بالقتل والصلب للمحارب[6]، وقِيل يراد بها طرده وإبعاده وتشريده من الأمصار والبلدان، فلا يترك يأوي إلى بلد[7]، فإن كانوا في جماعة نفوا متفرقين كل واحد فيهم إلى جهة خوف من أن يجتمعوا مرة أخرى على المحاربة[8]، وقيل كذلك مقصود بنفيه طرده من دار الإسلام إلى دار الشرك اتقاء لشره[9]، وقيل أُريد به الحبس بمعنى يسجن حتى تظهر توبته[10]، ومنه نفهم أن النفي عند الفقهاء يراد به إما إنهاء الحياة المحارب أو الطرد والإبعاد أو السجن.

يعود سبب تطبيق عقوبة النفي حسب الشعراوي؛ أن المحارب إن خرج إلى مكان غير مستوطن فيه فسوف يحتاج وقت طويل حتى يتعرف إلى جغرافية المكان ومواقع الناس فيه،

---

(1) محمود طه: **المرجع السابق**، ص104.

(2) **نفسه**.

(3) بهاء الدين المقدسي: **المصدر السابق**، ص ص610-611.

(4) سورة المائدة، الآية: 33.

(5) سورة المائدة، الآية: 33.

(6) الكاساني: **المصدر السابق**، ج6، ص53؛ أنظر عبد القادر عودة: **المرجع السابق**، ص648.

(7) بهاء الدين المقدسي: **المصدر السابق**، ص ص610-611؛ أنظر ابن قدامة: **المغني**، ج12، ص482.

(8) البهوتي: **المصدر السابق**، ج6، ص153.

(9) الكاساني: **المصدر السابق**، ج6، ص53؛ أنظر الماوردي: **الأحكام السلطانية**، ص84؛ عبد القادر عودة: **المرجع السابق**، ص648.

(10) اللخمي: **المصدر السابق**، ص6143؛ أنظر البغوي: **التهذيب**، ج7، ص401.

ومواطن الضعف فيهم، فيكون النفي هنا لغرض منع الإفساد الفاسد[1]، وبالتالي فإن النفي إلى مكان غريب عنه لا يتيح له فرصة ارتكاب جريمة الحرابة، ويكون رادع له.

أما من تاب قبل القبض عليه سقطت عنه حدود لله وكل ماله علاقة بقطع الطريق من أحكام القتل والقطع والصلب[2] لقوله تعالى: ﴿**إِلَّا الَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُواْ عَلَيْهِم فَاعْلَمُواْ أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾[3]، ولكن هذا لا يعني أن تسقط عنه حقوق الناس من مال، أو قتل أو جرح، فإن قَتَل أو جَرَح، وجب عليه القصاص، وإن سَرَق مالا لابد من رده لصاحبه[4].

نستخلص مما سبق أن جريمة الحرابة- قطع الطريق- عند الفقهاء هي كل فعل هدفه إيذاء الناس بإخافتهم وترويعهم والاعتداء عليهم وعلى أموالهم وأعراضهم بأي وسيلة ظاهرة كانت أو خفية، وسواء كان الاعتداء من شخص واحد أو من عدة أشخاص، وتعد من أشنع الجرائم في التشريع الجنائي الإسلامي بسبب أنها تهدد حياة الناس وأموالهم، وتنشر الخوف واللاستقرار داخل المجتمع، مما يؤدي إلى تعطيل مصالحه نتيجة اضطراب الأمن.

كما أثبتت هذه الجريمة على أنها محرمة بالقرآن الكريم والسنة النبوية وكذلك بإجماع الفقهاء، ولهذا فقد أغلظ لله تعالى في عقوبة هذه الجريمة والتي هي في الأصل حد مقارنة بغيرها من الحدود، واعتبر المُمَارسين لها مفسدين ومحاربين لله ولرسوله، هدفهم في ذلك تعطيل شريعة الله في الأرض، ومن أجل حماية المجتمع الإسلامي والمحافظة على استقرار وأمنه، طُبق على قُطاع الطرق أشد العقوبات قسوة - قتل وصلب وقطع من خلاف ونفي- هذه العقوبات التي تتفق مع أفعالهم المروعة ضد الناس.

---

(1) الشعراوي: **المرجع السابق**، مج5، ص3096.

(2) الكلوذاني: **المصدر السابق**، ص541؛ أنظر البهوتي: **المصدر السابق**، ج6، ص150؛ تقي الدين الحصنى: **المصدر السابق**، ج2، ص366.

(3) سورة المائدة، الآية: 34.

(4) حسين شحاتة: **المرجع السابق**، ص ص156-157.

الفصل الثاني:

ظروف وأسباب إنتشار الحرابة بالمغرب الإسلامي

1- التحولات السياسية

2- الصراعات والفتن

3- التأثيرات الإقتصادية

4- المشكلات الإجتماعية والتقلبات الطبيعية

شهد المغرب الإسلامي مع بداية القرن السابع الهجري/13م عدة تغيرات شملت جميع النواحي، ففي الجانب السياسي نلاحظ منها بداية انهيار الدولة الموحدية[1] وتفكك المغرب إلى مجموعة من الدويلات المتصارعة، مع كثرة الفتن والحروب مما أدى ذلك والانفلات الأمني وعدم الاستقرار، أما في الجانب الاقتصادي فقد بدأ بتراجع التجارة وقلت المبادلات التجارية وتغير مسار الطرق التجارية، وغلاء الأسعار، وتدني مستوى المعيشة لدى الفرد، بالإضافة إلى استمرار ضغط وتعدي بعض القبائل الهلالية على سكان بلاد المغرب، فهذه المجموعات البشرية الوافدة إلى بلاد المغرب قد أحدثت اضطرابا كبيرا داخل المجتمع المغاربي، كما لايمكننا أن نستثني الظواهر الطبيعة وكثرتها في تلك الفترة من الجوائح من قحوط عرفتها بلاد المغرب أدت إلى انتشار المجاعات والأوبئة بشكل رهيب، وقد ساهمت هذه المتغيرات مجتمعة في إفراز عدة مظاهر سلبية بالمغرب الإسلامي بين القرن السابع والتاسع هجريين/13-15م بين فئات المجتمع منها ظاهرة الحرابة.

[1] تجمع المصادر أن تأسيس الدولة الموحدية كان على يد المهدي بن تومرت(ت524هـ/1130م) وهو من وضع قواعدها الأولى وظهرت في الأول على شكل حركة دينية إصلاحية في منطقة السوس الأقصى، للتطور بعد ذلك إلى كاين سياسي تحت قيادة عبد المؤمن بن علي(ت558هـ/1163م) خليفة المهدي والمؤسس لدعائمها، الذي عمل توسيع حدود هذه الدولة بإنهاء الدولة المرابطية، وسيطرة على أجزاء كبيرة من المغرب والأندلس كما قادت عدة حروب في الأندلس ضد الصليبيين، لكن شهدت الدولة الموحدية في فترتها الأخيرة عدة فتن وحروب عملت على إضعافها، إلى أن سقطت على يد بني مرين (668هـ/1269م). للمزيد من المعلومات حول الدولة الموحدين البيذق، أبي بكر علي الصنهاجي: **أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين**، تح عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط- المغرب، 1391هـ/1971؛ ابن صاحب الصلاة، عبد الملك بن أحمد الباجي: **المن بالإمامة، تاريخ المغرب والأندلس في عهد الموحدين**، تح عبد الهادي التازي، ط3، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1408هـ/1987م؛ ابن عذاري المراكشي، أبي العباس أحمد بن محمد: **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب قسم الموحدين**، تح محمد إبراهيم الكتاني ومحمد بن تاويت ومحمد زنيبر وعبد القادر زمامة، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1406هـ/1985م.

1- التحولات السياسية:

1-1- ضعف الدولة الموحديةواضطراب الأوضاع:

لفهم أسباب ظهور الحرابة وانتشارها في المغرب لإسلامي بين القرنين السابع والتاسع الهجريين/13-15م، لابد من الإطلاع على مجريات الأحداث السياسية وتتبعها آنذاك، وفي مقدمتها ضعف الدولة الموحدية وانهيارها في نهاية المطاف، وحالة عدم الاستقرار السياسي التي أعقبتها بتفكك المغرب وتشكل دويلات مستقلة ومتناحرة لم تستطع السيطرة على الأمورالسياسية والأمنية، وقد شكل المناخ السياسي بالمغرب خلال تلك الفترة عاملا أساسيا في ظهور الحرابة.

كانت الدولة الموحدية تعد من أقوى الدول التي قامت بالمغرب الإسلامي حيث تمكن الموحدين من توحيد بلاد المغرب كله، فقد امتدسلطانها من طرابلس شرقا إلى غاية سوس الأقصى(1) غربا بالإضافة إلى سيطرتها على أجزاء كبيرة من بلاد الأندلس(2).

وهذا الأول مرة في تاريخ المغرب منذ أن تم فتحها على يد العرب، فتفوقت على من سبقها من دول التي ظهرت في المغرب في فترة العصر الوسيط قوة ونفوذ(3).

ساهم هذا التوسع الجغرافي مع قوة الدولة، في استتباب الأمن والسلم واستقرار الحياة في كل أرجاء المغرب الإسلامي، وبوفاة عبد المؤمن (558هـ/1163م) انتهت مرحلة التأسيس وبناء الدولة، وبدأت مع خليفته في الحكم وهو ابنه يوسف (558-580هـ) مرحلة

---

(1) **سوس الأقصى:** وهي مدن كثيرة وبلاد واسعة يسقيها نهر عظيم، يصب في البحر المحيط يسمى وادي ماسة، وقاعدة بلاد السوس مدينة أيجلي. مؤلف مجهول: **الاستبصار في عجاب الأمصار**، تع ونشر سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد- العراق، 1989م، ص ص211-212.

(2) المراكشي، عبد الواحد بن علي: **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، تح محمد سعيد عريان، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة- مصر، 1382هـ/1962م، ص300؛ أنظر صالح بن عبد الحليم الإيلاني المصمودي: **مفاخر البربر**، تح عبد القادر بوباية، مؤسسة البلاغ للنشر والتوزيع والبحوث، باب الزوار- الجزائر، 1426هـ/2013م، ص187.

(3) السيد عبد العزيز سالم: **تاريخ المغرب في العصر الإسلامي**، ط2، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الإسكندرية- مصر، 1982م، ص710.

العظمة والازدهار التي استمرت إلى فترة حكم المنصور(580-595هـ) وبداية عهد الناصر(595-610هـ)[1]، حيث تم خلالها تأمين الطرقات، وضبطت أمور البلاد في كل المجالات، وعم الأمن والرخاء، وهذا ما أشار إليه ابن صاحب الصلاة- الذي كان معاصرا للدولة الموحدية أثناء فترة قوتها وازدهارها- بقوله: « الراكب يسير حيث شاء من بلاد العدوة من طرقها من جبلها وسهلها آمن في نفسه وماله لا يخاف إلا الله أو الذيب»[2]، يؤكد أيضا المؤرخ ابن أبي زرع الفاسي حالة الأمن والاستقرار التي كانت سائدة في بلاد المغرب في عهد الموحدين بقوله «أن الضغينة تخرج من بلاد نول لمطة حتى تصل برقة وحدها لا ترى من يعارضها ولا من يكلمها »[3]، وكان لشيوع الأمن والاستقرار أن ساعد على تنقل الأفراد والقوافل التجارية بكل حرية وأمان، مما أدى إلى ازدهار الحركة التجارية.

عمل الخلفاء الموحدين على الاهتمام بمنطقة المغرب الإسلامي والنهوض بها في شتى المجالات الزراعية والصناعية والتجارية[4] فزاد الدخل المالي للدولة، وكثُر الخراج نتيجة شساعة الدولة[5]، وساهم تدفق المال ووفرته في استقرار الأوضاع الاقتصادية وازدهارها، وقد صور لنا بعض المؤرخين حياة المجتمع المغربي في أزهى فترات الدولة الموحديةخلال فترة حكم أبي يعقوب يوسف بقوله: «فكثرت الأموال في أيامه وتمهدت البلاد، وأمنت

---

(1) عزالدين عمر أحمد موسى: **دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي**، ط1، دار الشروق، بيروت- لبنان، 1408هـ/1983م، ص76.

(2) ابن صاحب الصلاة: **المصدر السابق**، ص210؛ أنظر عزالدين عمر موسى: **المرجع السابق**، ص76.

(3) ابن أبي زرع الفاسي، أبو الحسن علي بن عبد الله: **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، دار المنصورة للطباعة والوراقة، الرباط- المغرب، 1392هـ/1972م، ص217؛ أنظر ابن أبي دينار، أبوعبد الله محمد الرعيني القيرواني: **المؤنس في أخبار إفريقية وتونس**، تح وتع محمد شمام، المكتبة العتيقة، تونس، 1387هـ/1966م، ص119.

(4) حسن على حسن: **الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس: عصر المرابطين والموحدين**، ط1، مكتبة الخنانجي، مصر، 1980، ص182.

(5) المراكشي: **المصدر السابق**، ص329.

الطرقات، وضبطت الثغور، وصلح أمر الناس في البادية والحاضرة »[1]، كما أشار لهذه الفترة المزدهرة المراكشي بقوله: «ولم تزل أيام أبي يعقوب هذا أعياداً وأعراساً ومواسم كثرة خصب انتشار أمن ودُرُور أرزاق، واتساع معايش، لم ير أهل المغرب أياما قط مثلها، واستمر هذا صدرا من إمارة أبي يوسف»[2]. **و**استمرت فترة الازدهار والأمن في بلاد المغرب في عهد الخليفة المنصور، وهذا ما ذكره لنا ابن أبي زرع بقوله: « كانت أيامه دعة وأمن ورخاء ورفاهية وبنية حسنة، صنع الله عزوجل في أيامه الأمن بالمشرق والمغرب والأندلس»[3].

رافق هذا الرخاء نهضة فكرية وعلمية، من خلال اهتمام وعناية خلفاء دولة الموحدين[4]، الذين عملوا على بناء المساجد والمدارس وإنفاق الكثير من المال على الفقهاء وطلبة العلم[5]، ونتيجة لذلك بلغت العلوم والآداب والصناعات في عهدهم مبلغا عظيما من التقدم والتطور[6] استمر فترة القوة والازدهار يدعمها الأمن والرخاء إلى بداية عهد الناصرالموحدي[7].

تذكر المصادر التاريخية أن أوضاع بلاد المغرب الإسلامي في عهد الدولة الموحديةقد بدأت تتغير مع بداية القرن السابع الهجري/13م، وبالتالي تنتهي فترة العز والقوة، إذ بدأت عوامل الضعف تظهر على الدولة الموحدية، خاصة بعد هزيمتهم في معركة العقاب

---

(1) ابن أبي زرع الفاسي: **الأنيس المطرب**، ص206.

(2) المراكشي: **المصدر السابق**، ص330.

(3) ابن أبي زرع الفاسي: **المصدر السابق**، ص217.

(4) عز الدين عمر موسى: **المرجع السابق**، ص76.

(5) ابن أبي زرع الفاسي: **المصدر السابق**، ص217.

(6) محمد المنوني: **ورقات عن الحضارة المرينيين**، ط3، منشورات كلية الأدب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء- المغرب، 1420هـ/2000م، ص11.

(7) رشيد بورويبة وموسى لقبال وعبد الحميد حاجيات وعطاء الله دهينة ومحمد بلقراد: **الجزائر في التاريخ: العهد الإسلامي من الفتح إلى بداية العهد العثماني**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1405هـ/1984م، ص336.

في سنة (609هـ/1212م)[1] بأرض الأندلس، هذه المعركة التي أفقدتهم هيبتهم وقوتهم وهذا ما أشار إليه صاحب الذخيرة بقوله: « وكان من سلف وتقدم من ملوك الموحدين أولى حزم ورأي والدين، إلى أن كانت وقعة العقاب، فأذنت دولتهم بالذهاب...»[2].

لا يُخفى التأثير البالغ لهذه المعركة التي أدخلت المغرب الإسلامي في حالة من الفوضى والفتن السياسية، التي أدت إلى اضطراب الأوضاع في جميع المجالات، فقد أفني أهل المغرب في هذه المعركة[3]، وشحت الموارد من البوادي والأمصار[4]، وانفرط عقد الوحدة الذي حققه الموحدون وبدأت خلافتهم تتفكك وتتصدع[5]، وما أفرزته من انعكاسات عميقة على مختلف مظاهر الحياة.

وأصدق وصف لحال المغرب الإسلامي بعد معركة العقاب قول ابن أبي زرع الفاسي« أن المغرب كان خاليا قد باد أهله ورجاله، وفني خيله وحماته

---

[1] **معركة العقاب:** دارت رحى هذه المعركة في الأندلس بين ألفونسو الثامن قائد الجيوش المسيحية والناصر الموحدي ملك الموحدين، وبعد عبور الموحدين للأندلس التقى الجمعان بموضع يعرف بالعقاب بالقرب من حصن يدعى حصن سالم، وقد تعرض الموحدين لهزيمة شنيعة في هذه المعركة في سنة 690هـ/1212م وقد قتل منهم خلق كثير، نتيجة هذه المعركة تسارعت حركة الاسترداد المسيحية وضاعت معظم مدن الأندلس. للمزيد حول هذه المعركة المراكشي: **المعجب**، صص401-402، ينظر ابن عذاري المراكشي: **المصدر السابق**، ص237؛ ابن أبي زرع الفاسي: **الأنيس المطرب**، ص240.

[2] ابن أبي زرع الفاسي: **الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية**، دار المنصورة للطباعة والوراقة، الرباط- المغرب، 1392هـ/1972م، ص24.

[3] مؤلف مجهول: **الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية**، تح سهيل زكار وعبد القادر زمامة، ط1، دار الرشاد الحديث، الدار البيضاء- المغرب، 1399هـ/1979م، ص161.

[4] السلاوي أبو العباس أحمد بن خالد الناصري: **الاستقصا الأخبار دول المغرب الأقصى**، تح وتع جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء- المغرب، 1418هـ/1997م، ج2، ص226.

[5] حميد تيتاو: **الحرب والمجتمع بالمغرب خلال العصر المريني**، مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، منشورات عكاظ، الدار البيضاء- المغرب، 2010، ص29.

وأبطالـه، وقتلـت قبائلـه وأقيالـه، وقـد استشـهد الجميـع فـي غـزاة العقـاب، فـأقفرت الـبلاد فعمرها البوم والسباع والذئاب»[1].

مما زاد الوضع سوءا وفاة الخليفة الموحدي الناصر بعد فترة قصيرة من هزيمته في معركة العقاب[2] وتولية ابنه المستنصر (610–620هـ) مكانه، والذي كان صبيا لم يبلغ الحلم، وليس له معرفة بالأمور السياسية[3] «فقام بتسليم الملك إلى أعمامه وقرابته وفوض أموره إلى وزرائه وأشياخ دولته، فتحاسدوا في ما بينهم على الرياسة...؛ فأضاعوا الأمور وأغلظوا الحجاب، وقطعوا الأرحام، وجاروا في الأحكام، وولوا أمورهم سفلتهم وتحكموا عليهم أشرارهم، فبدأ الفساد في ملكهم، وظهر النقص في دينهم وبلادهم...»[4]، ومن هنا بدأت الفتن والمحن في الدولة الموحدية[5].

نتيجة هذا لهذا الصراع فقدت الدولة سيطرتها على أمن المدن والبوادي ومناطق الثغور[6]، وبدأ الضعف يزداد داخل الدولة خاصة بعدما استفحل الصراع على السلطة بين خلفاء وأشياخ الموحدين الذين استبدوا بالحكم وبسطو نفوذهم، ودخلت البلاد في مرحلة فوضى وعدم استقرار في السلطة كان لهُ انعكاساته الخطيرة، وفي هذا السياق وصف لنا المؤرخ ابن أبي زرع الفاسي ما آلت إليه أوضاع الدولة الموحدية في نهايتها بقوله: « ضعف ملك الموحدين فخلت بلادهم وقل خراجهم، وكان أشياخهم يبايعون سلطانا ثم يخلعونه ويولون غيره ثم يقتلونه...،فجعلوا عبد الواحد ثم قتلوه، وبايعوا بعده العادل ثم دخلوا عليه

---

(1) ابن أبي زرع الفاسي: **الأنيس المطرب**، ص282.

(2) المراكشي: **المصدر السابق**، ص403؛ أنظر ابن عذاري المراكشي: **المصدر السابق**، ص265.

(3) ابن خلدون، عبد الرحمان بن محمد الحضرمي: **العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، وضع الحواشي والفهارس خليل شحادة، مر سهيل زكار، دار الفكر، بيروت– لبنان، 1421هـ/2000م، ج6، ص337.

(4) ابن أبي زرع الفاسي: **الأنيس المطرب**، ص281.

(5) **المصدر نفسه**، ص246.

(6) ابن خلدون: **المصدر السابق**، ج7، ص224.

وخنقوه، وبعثوا إلى المأمون بيعتهم ثم نكثوا، وبايعوا ابن أخيه يحيى في الحين وما تلبثوا، فضعف ملكهم بذلك»[1].

دخلت الدولة الموحدية منذ وفاة المستنصر في دوامة من الفتن وصراعات «بسبب ما كان بين أمراء الموحدين من حروب والوقائع والفتن والزعازع»[2] حيث كثرت الفتن والقلاقل في أقطار المغرب ونواحيه[3]، أدت إلى وجود حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، فتأزم الوضع وبدأ الضعف يسري في كيانات الدولة.

في المقابل انعكست هذه الظروف السياسية على سكان وأهالي بلاد المغرب فتفاقمت الأزمة الاقتصادية، واشتد الحال واضطرب الأمن[4]، وقد استغلت بعض القبائل والقوى السياسية هذه الظروف للانفصال عن الدولة الموحدين، بدأ هذه الحركة الانفصالية أولا في الأندلس ثم انتقلت إلى المغرب الأدنى ثم الأوسط، مما أدى في النهاية إلى انهيارها وسقوطها على يد بني مرينفيسنة (668هـ/1269م)، وكان لوفاة الخليفة الموحديإدريس الواثق بمثابة النهاية الفعلية لحكم الموحدين لبلاد المغرب[5].

مما لاشك فيه أن السلطة السياسية هي المسؤولة عن أسس الاستقرار والتماسك الاجتماعي، وهذا من خلال تكييف سلوك الأفراد والجماعات وفق النسق الذي تحدده[6]، لكن عند غياب السلطة يتم تقويض الاستقرار وتماسكه ما يظهر جليا عند بداية اضمحلال الدولة الموحدية، فقد غابت سيطرة السلطة عن البوادي والأماكن البعيدة، وخاصة المسالك التجارية

---

(1) المراكشي: **المصدر السابق**، ص ص415–419. أنظر أبي زرع الفاسي: **الأنيس المطرب**، ص284.

(2) ابن عذاري المراكشي: **المصدر السابق**، ص351.

(3) السلاوي: **المرجع السابق**، ج2، ص230.

(4) رشيد بوروبية وآخرون: **المرجع السابق**، ص336.

(5) المراكشي: **المصدر السابق**، ص419؛ أنظر ابن خلدون: **المصدر السابق**، ج6، ص353.

(6) رقية بن خيرة: **الآفات الاجتماعية في الأندلسمابين القرن الخامس والسادس الهجريين(11–12م): دراسة فيظاهرة الانحراف**، أطروحة دكتوراه تاريخ الحوض الغربي للمتوسط، غير منشورة، جامعة مصطفى إسطمبولي، 2016/2017، ص47.

واقتصرت سيطرة العمال والأمراء على المدن فقط[1] وأصبح تأثيرهم ضعيفا، نتيجة انشغالهم بأحوالهم وأمورهم عن أمور الرعية والبلاد[2] فضلا عن انقطاع الحرث، واشتداد الغلاء بسبب إهمال السلطة وانشغالها بالفتن الداخلية وفسادها[3]، مما أدى إلى خروج المناطق البعيدة عن سيطرة السلطة وكثرت فيها الاعتداءات على الناس، وعم الخوف في الطرقات والمسالك، وانتشر الفساد والخراب ونتيجة هذا اضطرب المغرب[4].

من المتعارف عليه لدى علماء السياسة والاجتماع، أن أي غياب للسلطة السياسية وضعف الأمن يؤدي ببعض الناس والفئات الاجتماعية المهمشة إلى استغلال هذا الوضع، وسلوك بعض السلوكات الإنحرافية مثل قطع الطريق وامتهان الحرابة واللصوصية.

هذا ما ذهب إليه ابن خلدونإلى التأكيد على ضرورة وجود سلطة سياسية لتسيير أي مجتمع بقوله: «أن العمران البشري لابد له من سياسة ينتظم بها أمره»[5]، أي أهمية دور السلطة السياسية قوية في ضبط الأمور، وتطبيق الأحكام الشرعية ضد المخالفين، وفي غيابها تبرز عدة ظواهر سلبية ويحدث الانفلات داخل المجتمع، وهذا ما تم رصده خلال فترة ضعف السلطة الموحدية.

---

(1) ابن أبي زرع الفاسي: **الذخيرة السنية**، ص36؛ أنظر ابن خلدون: **العبر**، ج7، ص226؛ محمد المنوني: **ورقات**، ص11.

(2) ابن عذاري المراكشي: **المصدر السابق**، ص351.

(3) ابن أبي زرع الفاسي: **المصدر السابق**، ص36؛ أنظر ابن خلدون: **المصدر السابق**، ج7، ص226؛ عزالدين عمر موسى: **المرجع السابق**، ص111.

(4) ابن أبي زرع الفاسي: **الذخيرة السنية**، ص37.

(5) ابن خلدون: **المقدمة**، وضع الحواشي والفهارس خليل شحادة ومر سهيل زكار، دار الفكر، بيروت- لبنان، 1421هـ/2000م، ص377.

خَلف سقوط السلطة الموحديةانتكاسة كبرى على المغرب الإسلامي خاصة في المجال السياسي والأمني، ومن الطبيعي أن يرفق هذا انحطاط في العلوم والآداب والصناعات، وتدهورا على المستوى الأخلاقي والاجتماعي[1].

الملاحظ أن الأوضاع تزداد سواء واضطرابا وفوضى أثناء انتقال السلطة من الموحدين إلى الكيانات السياسية الجديدة حيث يشهد المغرب الإسلامي وضعا سياسيا واقتصاديا مترديا، مما يؤدي حتما هذا إلى انتشار اللصوصية ويحفز المحاربين وقطاع الطرق على ممارسة أعمالهم الإجرامية في المسالك والطرقات، وتزداد عمليات ترويع الناس والاعتداء عليهم الناس وسلب أموالهم، مستغلين اضطراب الأمن وعدم وجود سلطة فعلية وقوية تتصدى لهم.

1-2- انقسام المغرب الإسلامي إلى دويلات:

ليس هناك أدنى شك أن من تداعيات هزيمة الموحدين في الأندلس معركة العقاب في سنة (609هـ/1212م)، أن ضَعُف شأنهم في المغرب الإسلامي، وبدأت بوادر الانحلال والتفكك تظهر على الدولة الموحدية، فعجزت عن إدارة الأوضاع بسبب الرقعة الجغرافية الواسعة، مما أدى ببعض القبائل والقوى السياسية إلباستغلال هذه الفرصة نتيجة لغياب السلطة المركزية وانهماكها بالصراعات الداخلية، فاغتنمت تلك القوى والعناصر الفرصة وخاصة في المراكز البعيدة هذا الوضع، وأعلنت انفصالها عن مراكش[2] نهائيا[3].

---

[1] محمد المنوني: **المرجع السابق**، ص14.

[2] **مراكش:** هي مدينة عظيمة أسسها يوسف بن تاشفين سنة459هـ وأول شيء شيده فيها هو دار الأمة وهي على ثلاث أميال منها وادي تنسيفت، وهي مدينة طيبة التربة، وهي أكثر مدن بلاد المغرب جنات وبساتين وأعناب وجميع الثمرات، وقد عظمت مراكش في عهد الدولتين المرابطية والموحدية، فكانت أكبر مدن المغرب الأقصى وأشرفها وقاعدة البلاد. مؤلف مجهول: **الاستبصار**، ص ص208-210؛ الحميري، محمد بن عبد المنعم الصنهاجي: **الروض المعطار في أخبار الأقطار**، تح إحسان عباس، ط1، مكتبة لبنان، بيروت- لبنان، 1395هـ/1975م، ص ص540-541.

[3] عز الدين عمر موسى: **المرجع السابق**، ص107.

كان أول من أعلن انفصاله عن الموحدين هو أبو زكرياء بن أبي محمد عبد الواحد الحفصي وخلع طاعة الموحدين بكل إفريقية سنة(627هـ/1230م)[1]، وتبعتها الأندلس وانفصلت عن السلطة الموحدية[2]، وفي الوقت الذي انفصلت فيه الأندلس وإفريقية انتهزت عناصر أخرى في المغرب الوضع وأعلنت استقلالها فانتزعت قبائل بني عبد الواد المغرب الأوسط من يد الموحدين وخلعوا طاعتهم.

وسار على نهجهم قبائل بنو مرين في المغرب الأقصى، مستغلين في ذلك الفراغ السياسي، وضعف السلطة في مراكش فأعلنوا خلع طاعة الموحدين وكان ذلك بداية لتأسيس دولتهم، وبهذا التفكك عادت إلى الصراع السياسي والقبلية التي كانت سائدة قبيل عصر المرابطي[3]، ولم تستطع هذه الدول الجديدة ضبط الأمور في المغرب خاصة في المسالك والطرقات والبوادي، واقتصرت سلطتها على الأمصار الكبرى أو في المدن التيتمركز فيها السلطة، مما أدى إلى غيابها بشكل واضح في مناطق كثيرة من المغرب الإسلامي.

أ. تأسيس الدولة الحفصية في المغرب الأدنى:

تعود بداية ظهور هذه الإمارة إلى تولية الشيخ أبي محمد بن عبد الواحد ابن الشيخ أبي حفص عمر الهنتاتي[4] على إفريقية من طرف الخليفة الموحدي الناصر[5]، وتذكر لنا

---

[1] ابن عذاري المراكشي: **المصدر السابق**، ص293؛ أنظر ابن قنفذ، أبو العباس أحمد بن حسين بن علي بن الخطيب القسنطيني: **الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية**، تح وتق محمد الشاذلي النيفر وعبد المجيد التركي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1388هـ/1968م، ص ص107-108.

[2] المراكشي: **المصدر السابق**، ص417؛ أنظر ابن عذاري المراكشي: **المصدر السابق**، ص288.

[3] هوارية بكاي: **العلاقات السياسية والروابط الثقافية بين المغربين الأوسط والأقصى خلال القرن السابع والعاشر الهجريين(13/16م)**، أطروحة دكتوراه في تاريخ المغرب الإسلامي الوسيط، غير منشورة، جامعة أبوبكر بلقايد، 2013/2014م، ص10.

[4] **الهنتاتي**: نسبة لقبيلةهنتاتة من القبائل المصامدة المؤسسة لدولة الموحدية وإلى هذا القبيل ينتمي بنو حف؛ ابن خلدون: **العبر**، ج6، ص360.

[5] ابن عذاري المراكشي: **المصدر السابق**، ص ص248-249؛ أنظر الزركشي، أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن لؤلؤة: **تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية**، تح محمد ماضور، المكتبة العتيقة، تونس، 1966، ص18.

المصادر التاريخية أن سبب تولية أبي محمد الحفصي أن الناصر الموحدي لما عزم على العودة إلى مراكش، بعد قضائه على بني غانية[1] وعاد الهدوء للإفريقية رأى أن يختار شخصا حازم يحافظ على سلطة الموحدين واستقرار الأوضاع هناك[2].

وقع الإختيار على عبد الواحد بن أبي حفص بالرغم أن هذا الأخير لم يكن راغبا في تلك الولاية، وكان يريد أن يبقى ضمن شخصيات السلطة المركزية في مراكش[3] لكن الخليفة الموحدي ألح عليه وقال له: «إما أن تتوجه أنت إلى المغرب وأجلس أنا بإفريقية أما أن تجلس أنت وأنصرف أنا»[4]، وقد أدى هذا الكلام إلى موافقة أبي محمد الحفصي على هذا العرض، لكن بشروط شرطها على الناصر فقبلها[5]، وقعد مقعد الإمارة بقصبة تونس سنة (603هـ/1207م)[6].

---

(1) **بنو غانية:** تعود أصل التسمية إلى غانية بنت عم يوسف بن تاشفين تزوجت من يحي المسوفي وأنجبت ولدين هما يحيى ومحمد، كانوا من ولاة المرابطين في الأندلس، وعند سقوط الدولة المرابطيةاستقروا في جزيرة ميورقة وتوارثوها، بعد ذلك قادوا ثورة ضد الموحدين في عهد أبويعقوبيوسفاستولوا على عدة مناطق في المغرب. المراكشي: **المصدر السابق**، ص ص342، 344؛ أنظر ابن الخطيب، لسان الدين أبو عبد الله السلماني: **الإحاطة في أخبار غرناطة**، تح محمد عبد الله عنان، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة– مصر، 1397هـ/1977م، مج4، ص344؛ ابن خلدون: **العبر**، ج6، ص ص325–326.

(2) ابن عذاري المراكشي: **المصدر السابق**، ص ص248–249؛ أنظر ابن خلدون: **المصدر السابق**، ج6، ص ص373–374.

(3) محمد العروسي المطوي: **السلطنة الحفصية تاريخها السياسي ودورها في المغرب الإسلامي**، دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان، 1406هـ/1986، ص85.

(4) ابن قنفذ القسنطيني: **الفارسية**، ص105؛ أنظر الزركشي: **المصدر السابق**، ص18؛ ابن خلدون: **المصدر السابق**، ج6، ص347، السلاوي: **المرجع السابق**، ج2، ص216.

(5) ابن خلدون: **المصدر السابق**، ج6، ص374؛ أنظر الزركشي: **المصدر السابق**، ص18؛ ابن الشماع، أبو عبد الله محمد ابن أحمد: **الأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية**، تح الطاهر بن محمد المعموري، دار العربية للكتاب، تونس، 1984م، ص49.

(6) ابن خلدون: **المصدر السابق**، ج6، ص374؛ أنظر ابن الشماع: **المصدر السابق**، ص50؛ ابن أبي دينار: **المؤنس**، ص131.

تُعد ولاية أبي محمد بن عبد الواحد ابن الشيخ أبي حفص عمرالهنتاتي على إفريقية بداية من سنة (603هـ/1207م) مقدمة لظهور دولة جديدة في إقليم المغرب الأدنى بعد أن كانت تابعة للسلطة الموحدية.

قد استهل أبي محمد ولايته بضبط الأمور وأعاد الأمن لربوع إفريقية ونال بذلك رضى الأهالي[1] خاصة بعد كسر شوكة بنوغانية والأعراب نهائيا[2]، وأثناء فترة حكمه لم يُظهر أي نية أو رغبة في الانفصال عن السلطة في مراكش.

توفي الشيخ أبومحمد عبد الواحد سنة (618هـ/1211م) وخلفه ابنه عبد الرحمن أبو زيد الذي عزل بعد فترة من توليه الولاية من طرف الخليفة الموحديالمستنصر وعاد مع إخوته لمراكش[3]، وتم تعيين والي جديد يدير شؤون إفريقية وهو أبو العلاء إدريس بن يوسف عبد المؤمن[4] التي لم تطل مدة حكمه حتى توفي، وفي هذه الأثناء شهدت مراكش عدة صراعات حول السلطة بين بني عبد المؤمن، وأفضت إلي اعتلاء العرش إدريس المأمون الذي طلب من الوالي الجديد على إفريقية أبو محمد عبد الله بن أبي محمد بن عبد الواحد الحفصي البيعة[5]، فرفض مبايعته وكانت هذه أول إشارة تدل على رغبة الحفصيين في الإنفصال عن مراكش.

---

(1) ابن الشماع: **المصدر السابق**، ص50.

(2) ابن خلدون: **المصدر السابق**، ج6، ص ص375-376؛ أنظر روبار برونشفيك: **تاريخ إفريقية في العهد الحفصية من القرن13م إلى القرن15م**، نقله للعربية حمادي ساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1409هـ/1988م، ج1، ص46.

(3) ابن خلدون: **المصدر السابق**، ج6، ص377؛ أنظر ابن قنفذ القسنطيني: **الفارسية**، ص106.

(4) ابن عذاري المراكشي: **المصدر السابق**، ص291؛ أنظر ابن قنفذ القسنطيني: **المصدر السابق**، ص106؛ الزركشي: **المصدر السابق**، ص20.

(5) روبار برونشفيك: **المرجع السابق**، ج1، ص49.

وأمام هذا الوضع قام الخليفة الموحدي بتولية إفريقية لأحد إخوة الوالي المتمرد وهو أبو زكرياء يحي الذي كان واليا آنذاك على قابس[1]، فزحف إلى تونس، وعزل أخاه، ثم استولى على السلطة سنة (626هـ/1228م)[2].

يعتبر أبي زكرياءيحي (627-647هـ) أول شخص من بني حفصيستفرد بإمارة إفريقية[3] والمؤسس الحقيقي للدولة الحفصية في تونس، وتذكر المصادر أن سبب استقلاله أفعال المأمون الموحدي الذي أزال مذهب المهدي بن تومرت وقتله للكثير من الموحدين، ونتيجة لتصرفاته تلك قام أبو زكرياء الحفصي بخلع طاعة المأمون وقطع اسم السلطان من خطب الجمعة، واقتصر على الدعاء للمهدي، وللخلفاء الراشدين، وسمى نفسه بالأمير[4]، وهكذا مهد أبو زكرياء يحي الحفصي إلى ظهور دولة الحفصية بالمغرب الأدنى سنة (627هـ/1229م).

ب. تأسيس الدولة الزيانية في المغرب الأوسط:

تعود نشأة هذه الدولة إلى قبيلة بني عبد الواد أو بني زيان، وهي أحد فروع الطبقة الثانية من قبيلة زناتة البربرية[5]، وكان بنو زيان في الأصل قبائل رحل تجوب صحراء

---

(1) **قابس:** مدينة جليلة مسورة بالصخر ذات حصن حصين وأرباض وأسواق وفنادق وجامع سريّ وحمامات كثيرة، يسكنها العرب والأفارقة بها جميع الثمار، وبين مدينة قابس والبحر ثلاثة أميال وفي ساحل المدينة يوجد مرفأ للسفن، ويجاورها جزيرة في البحر تعرف بجزيرة رازوا بينهما مسيرة أكثر من يوم. البكري، أبي عبيد الله: **المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب** وهو جزء من كتاب المسالك والممالك، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة- مصر، (د.ت)، ص ص17-18.

(2) روبار برونشفيك: **المرجع السابق،** ج1، ص49.

(3) ابن الشماع: **المصدر السابق،** ص58.

(4) ابن عذاري المراكشي: **المصدر السابق،** ص293؛ أنظر ابن خلدون: **المصدر السابق،** ج6، ص381؛ ابن قنفذ القسنطيني: **الفارسية،** ص108؛ ابن الشماع: **المصدر السابق،** ص58؛ الزركشي: **المصدر السابق،** ص20.

(5) ابن خلدون: **المصدر السابق،** ج7، ص97؛ أنظر يحي ابن خلدون، أبي زكرياء ابن أبي بكر محمد بن الحسن: **بغية الرواد في ذكر ملوك من بني عبد الواد،** تح وتع عبد الحميد حاجيات، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، المحمدية- الجزائر، 2011م، ج1، ص201.

المغرب الأوسط، ثم أتاحت لهم فرصة الاستقرار [1] في ضواحي تلمسان، وكان ذلك في عهد الدولة الموحدية التي قامت بإقطاعهم تلك الرقعة الجغرافية بسبب إخلاصهم وطاعتهم[2]، ونتيجة هذا الولاء «اتخذهم بنو عبد المؤمن بن علي أوليا وأنصارا وحماة لقطر تلمسان»[3]، ومن هنا بدأ يسطع نجم بنو زيان في المغرب الأوسط.

كان دخول بنو زيان لتلمسان والاستيلاء عليها سنة (627هـ/1229م) بقيادة جابر بن يوسف، نتيجة حدوث عدة إضطرابات في المدينة[4]، وأعلن طاعته لعبد المؤمن الموحدي، وقام بضبط أمورها[5]، وخلال فترة حكم جابر بن يوسف أصبحت تلمسان وضواحيها تحت سلطان قبيلة بني عبد الواد حيث تعتبر هذه المرحلة بداية نحو تأسيس الدولة الزيانية.

توفي جابر سنة(629هـ/1232م)، وتولي إمارة تلمسان وقبيلة بني زيان من بعدها ابنه حسن لكن رئاسته لم تدم طويلا، فتنازل عن الحكم لعمه عثمان الذي عُزل وآلت الإمارة إلى أبوعزة زيدان بن الزيان الذي توفي في إحدى المعارك، فخلفه على إمارة تلمسان أخوه يغمراسن بن زيان سنة (633هـ/1235م)[6].

---

[1] رشيد بورويبة وآخرون: **المرجع السابق**، ص359؛ أنظر عبد العزيز سالم: **تاريخ المغرب**، ص786.

[2] ابن خلدون: **المصدر السابق**، ص98.

[3] يحي ابن خلدون: **المصدر السابق**، ج1، ص217.

[4] عبد الحميد حاجيات: **أبو حمو موسى الزياني حياته وآثاره**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص12؛ أنظر مبارك بن محمد الميلي: **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، تق وتح محمد الميلي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (د.ت)، ص439.

[5] يحي ابن خلدون: **المصدر السابق**، ج1، ص219؛ أنظر التنسي، محمد بن عبد الله بن عبد الجليل: **تاريخ بني زيان ملوك تلمسان مقتطف من نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان**، تح محمود آغا بوعياد، موفم للنشر، الجزائر، 1432هـ/2011م، ص113.

[6] عبد العزيز فيلالي: **تلمسان في العهد الزياني**، موفم للنشر، الجزائر، 1428هـ/2007م، ج1، ص16؛ أنظر عبد الحميد حاجيات: **المرجع السابق**، ص12؛ محمد طمار: **تلمسان عبر العصور دورها في سياسة وحضارة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون– الجزائر، 1428هـ/2007م، ص84.

كان لتولية يغمراسن بن زيان (633–681هـ) إمارة تلمسان أن دخل بنو زيان مرحلة جديدة من تاريخيهم، وهي مرحلة تأسيس الدولة وتوطيد أركانها، وكان أول عمل قام به يغمراسن أن أعلن استقلاله عن الدولة الموحدية، وقطع دعوتهم في تلمسان وإقليمها وضواحيها[1] لكنه أبقى على الدعاء والخطبة في الجمعة للموحدين، وهذا ما ذكره عبد الرحمان ابن خلدون بقوله: « لم يترك من رسوم دولتهم وألقاب ملكهم إلا الدعاء على المنابر للخليفة بمراكش»[2]، **وهكذا** ظهر بنو عبد الواد على الساحة السياسية في المغرب الأوسط[3]، وأصبحوا يشكلون قوة يعتد بها في بلاد المغرب، وهذا بعد تأسيس كيان سياسي يُمثلهم[4]، كما اتخذوا تلمسان عاصمة لهم وقاعدة لحكمهم.

ج. تأسيس الدولة المرينية في المغرب الأقصى:

يعود تأسيس هذه الإمارة إلى قبائل بني مرين، وهم إحدى بطون قبائل زناتة البربرية[5]، وكانوا في بداية أمرهم بدوا رحلا ينتقلون بين المناطق الممتدة من الزاب إلى سجلماسة[6]، ولم تفكر هذه القبائل في الانتقال إلى المغرب الأقصى إلا بعد معركة العقاب، حيث عند دخولهم إليه وجدوه خاليا من أهله وقد حاله تبدل واستولى عليه الخراب[7]، فاستغلوا هذا الوضع، وبعثوا إلى «إخوانهم يخبرونهم بحال البلاد وخلائها، وخصبها ونقاء

---

(1) يحي ابن خلدون: **المصدر السابق**، ج1، ص220؛ أنظر التنسي: **المصدر السابق**، ص113؛ مختار حساني: **تاريخ الدولة الزيانية**، منشورات الحضارة وزارة الثقافة، الجزائر، 1430هـ/2009م، ج1، ص9.

(2) ابن خلدون: **المصدر السابق**، ص106؛ أنظر مبارك الميلي: **المرجع السابق**، ج2، ص439.

(3) عبد العزيز فيلالي: **المرجع السابق**، ص16.

(4) عبد الحميد حاجيات: **المرجع السابق**، ص13.

(5) ابن أبي زرع الفاسي: **الأنيس المطرب**، ص278؛ أنظر ابن خلدون: **العبر**، ج7، 221.

(6) Augustin Bernard : **LeMaroc**, édit librairieFélixAlcan, 8e édition Paris, 1932, p105.

(7) ابن أبي زرع الفاسي: **الذخيرة السنية**، ص26.

هوائها، وسعة مساحتها ومراعيها وعذوبة مياهها... ويأمرونهم بالمسير إليها... فشدوا رحالهم، وأقبلوا للمغرب مسرعين»[1].

تمركز بنو مرين عند دخولهم للمغرب في بداية القرن السابع هجري/13م ببلاد الريف[2]، تحت قيادة زعيم القبيلة آنذاك عبد الحق بن محيو بن أبي بكر بن حمامة(592-614هـ)[3]، كما فضلوا الاستقرار في النواحي المرتفعة من المغرب الأقصى، لأنها توفر لهم شيء من الحماية الطبيعة[4]، وبعد استقرارهم بالمنطقة، بدأ المرينيون حياتهم السياسية في المغرب الأقصى بصراع طويل مع السلطة الموحدية[5].

استغلال مرحلة الضعف التي تمر بها الدولة الموحدية وتفاقم أزمتها السياسية والأمنية، فخاضوا سلسلة من الحروب ضدها بزعامة عدة أمراء من بني مرين كعبد الحق بن محيو ثم أبو السعيد عثمان بن عبد الحق (614-637هـ) ثم أبو معرف محمد بن عبد الحق (637-642هـ)[6]، تمكنوا خلالها من إخضاع العديد من القبائل مثل «هوارة وتسول... وبنو بحر وبنو يوسف»[7] وأعلنت لهم الولاء وخلعت طاعة الموحدين.

---

(1) ابن أبي زرع الفاسي: **الذخيرة السنية**، ص26.

(2) **بلاد الريف:** يطلق هذا الاسم على سلسلة جبال في شمال المغرب تمتد في شكل هلال من سبتة إلى مليلية. ابن الخطيب: **المغرب العربي في العصر الوسيط، القسم الثالث من كتاب أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلال من ملوك الإسلام**، تح وتع أحمد مختار لعبادي ومحمد إبراهيم الكتاني، دار الكتاب، الدار البيضاء- المغرب، 1964م، ص71.

(3) عبد العزيز سالم: **المرجع السابق**، ص782؛ أنظر محمد عيسى حريري: **تاريخ المغرب والأندلس في العصر المريني**، ط2، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، 1408هـ/1987م، ص9.

(4) عيسى حريري: **المرجع السابق**، ص9.

(5) **المرجع نفسه**، ص10.

(6) حميد تيتاو: **المرجع السابق**، ص32.

(7) ابن أبي زرع الفاسي: **الذخيرة السنية**، ص36؛ أنظر ابن خلدون: **العبر**، ج7، ص226.

أما في عهد الأمير أبي يحي بن عبد الحق سيطر المرينيون على الكثير من المناطق، ووسعوا رقعة نفوذهم خاصة بعد تملكهم أمهات أمصار المغرب(1) مدينة فاس(2) ومكناسة(3)، ورباط تازة(4)، وقصر كتامة(5)، وسلا(6)، وانتزعوها من الموحدين(7)، وبفقدانهم تقلص نفوذ الموحدين في المغربالأقصى(8)، ومع وفاة أبي يحي بن عبد الحق انتهت مرحلة الاستيلاء المرينيين على أمصار المغرب، كما اتخذوا فاس عاصمة لهم ومن هنا بدأت مرحلة جديدة مرحلة بناء الدولة المرينيية(9).

سوف يتحقق هذا المشروع باستيلاء الأمير أبو يوسف يعقوب بن عبد الحق على عاصمة الموحدين مراكش سنة (668هـ/1269م)، وقتله أبي الدبوس أخر الخلفاء

---

(1) ابن خلدون: **المصدر السابق،** ج7، ص230.

(2) **فاس:** هي أعظم مدينة من مصر إلى آخر بلاد المغرب ومدينة فاس مدينتان كبيرتان مدينة بها عدوة الأندلس ومدينة الأخرى بها عدوة القرويين، يشق بينهما نهر كبير يسمى بوادي فاس يدور حولها سور عظيم وهي كثيرة الخصب والرخاء وتمتاز بكثرة البساتين، تأسست في عهد إدريس بن إدريس. مؤلف مجهول: **الاستبصار**، ص ص180-181.

(3) **مكناسة:** مدينة بالمغرب في بلاد البربر، بينها وبين مراكش أربعة عشرة مرحلة نحو المشرق، وهي مدينتان صغيرتان إختط إحداهما يوسف بن تاشفين والأخرى قديمة أكثر أشجارها زيتون ومنها إلى فاس مرحلة واحدة. ياقوت الحموي، شهاب الدين أبي عبد لله بن عبد الله الرومي: **معجم البلدان**، دار الصادر، بيروت- لبنان، 1397هـ/1977م، مج5، ص181.

(4) **رباط تازة:** أو تازا هي الحد بين بلاد المغرب الأوسط وبلاد المغرب الأقصى، أول بلاد بعد دخول المغرب الأقصى، وهي جبال عظيمة حصينة كثيرة التين والأعناب والفواكه، وقد بُني ببلاد تازا مدينة الرباط، وهي مدينة كبيرة في سفح جبل مشرفة على بسائطه وعليها سور عظيم. مؤلف مجهول: **المصدر السابق،** ص186.

(5) **قصر كتامة:** أو مدينة قصر صنهاجة، تعرف بقصر عبد الكريم كان من أشياخ كتامة القاطنين هناك أستوطن ذلك الموضع، وبنى دارا سميت قصرا لعدم وجود القصور بتلك الجهات، بينها وبين مكناسة ثلاث مراحل وبينها وبين طنجة يومان، لها مزارع وسوق عامرة. مؤلف مجهول: **المصدر السابق،** ص189؛ أنظر الحميري: **المصدر السابق،** ص476.

(6) **سلا:** مدينة ببلاد المغرب على ساحل البحر بينها وبين مراكش تسع مراحل وهي مدينة أزلية قديمة، متصلة بعمارة قام ببنائها أحد ملوك بني عبد المؤمن. الحميري: **المصدر السابق،** ص319.

(7) ابن أبي زرع الفاسي: **الذخيرة السنية،** ص ص36-37؛ أنظر ابن خلدون: **المصدر السابق،** ج7، ص228.

(8) ابن خلدون: **المصدر السابق،** ج7، ص225.

(9) عيسى حريري: **المرجع السابق،** ص ص26-27.

الموحدين[1]. وبهذه الحادثة انتهى عصر الدولة الموحدية وانقرضت دولتهم وقامت دولة أخرى في المغرب الأقصى هي الدولة المرينيية.

قد كانت هذه صورة عامة عن الأوضاع السياسية التي وصل إليها المغرب الإسلامي مع بدايات القرن السابع هجري/13م، وأهم الحوادث التي مر بها والتي اتسمت بانتشار كبير لحالة الفوضى وانعدام الأمن في المدن والمسالك، استغلتها بعض الأطراف من القبائل والأفراد في ممارسة الحرابة والاعتداء على الناس، في ظل غياب دولة منيعة قادرة على السيطرة على الأمن، فكان بروز الدويلات المذكورة هو الحل لوضع حد للانفلات الأمني ولو جزئيا.

2- الصراعات والفتن:

إن الحروب والصراعات والاعتداءات، تعد من خصائص البشر وسنة من سنن الكائن الإنساني، ومظهرا من مظاهر تنازع البقاء[2]، وهذا ما أكد عليه ابن خلدون بقوله: « أن الحرب هو أمر طبيعي في البشر»[3]، حيث تعتبر هذه المظاهر الأكثر إنتاجا لردود الأفعال الشاذة داخل المجتمعات، وهذا ما دفع ببعض الباحثين إلى إعادة النظر في إشكالية الحرب خلال العصر الوسيط بتجنب السرد الكرنولوجي للأحداث والبحث في نتائجها الديمغرافية والاقتصادية والنفسية[4]، ولهذا السبب اعتبر بعض الفقهاء الحروب والصراعات

---

(1) ابن عذاري المراكشي: **البيان قسم الموحدين**، ص415؛ أنظر ابن أبي زرع الفاسي: **الأنيس المطرب**، ص299، مؤلف مجهول: **الحلل**، ص171؛ ابن خلدون: **المصدر السابق**، ج7، ص241؛ محمد المنوني: **المرجع السابق**، ص14؛ عيسى حريري: **المرجع السابق**، ص35.

(2) حميد تيتاو: **المرجع السابق**، ص90.

(3) ابن خلدون: **المقدمة**، ص334.

(4) الحسين بولقطيب: **الجوائح وأوبئة مغرب عهد الموحدين**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء- المغرب، 2002، ص93.

على رأس الجوائح نتيجة ديمومتها واتساع المناطق المتضررة منها وما تخلفه من دمار[1]، وكذلك لكشف الدور الذي تلعبه الحروب والصراعات في الحراك الاجتماعي.

إن المتتبع لتاريخ المغرب الإسلامي السياسي، يلاحظ أن هذه الفترة تعد من أشد فتراته اضطرابا، حيث أضحت المنطقة بؤرة توتر دائمة، وذلك من خلال الحروب والفتن الكثيرة التي شهدتها، بسبب العداء والتشاحن بين الدول الثلاث الراغبة في التوسع وسيطرة وبسط النفوذ على مدار ثلاثة قرون[2] من جهة، فضلا عن الاعتداءات المستمرة من بعض قبائل من جهة أخرى، وكان لهذه الحروب والفتن التي أنهكت الفرد المغاربي الأثر البالغ على مشاعره وعادته وسلوكياته[3]، كما كانت تترك آثارا سيئة في نفوس الناس تجعلهم في خوف دائم خاصة مع الانفلات الأمني الذي ساد في تلك الفترة.

كما هو معروف أن قطاع الطرق واللصوص يستغلون فترة الحروب والفوضى لتكثيف نشاطهم، بسبب ضعف السلطة المركزية وانشغالها بالفتن، حيث أن كثرة المحن تؤدي إلى انتشار النهب وقطع الطريق[4]، أضف على ذلك أن بعض القبائل في فترة الحروب والثورات تمتهن الحرابة وقطع الطريق وتضاعف غارتها على الناس، خاصة في البوادي ومسالك التجارية نتيجة العوز والحاجة، ومن هذا الباب نشير إلى نماذج من هذه الصراعات التي حدثت في مجالات المغرب الإسلامي ودورها في انعدام الأمن.

2-1-الصراعات في مجال المغرب الأقصى:

شهد مجال المغرب الأقصى مع بداية القرن السابع الهجري/13م الكثير من الحروب والفتن بين القبائل، وعلق على هذه الأوضاع ابن أبي زرع بقوله«... وكثرت الفتن واشتد

(1) الحسين بولقطيب: **المرجع السابق**، ص88.

(2) Augustin Bernard : **Op. Cit**, p104.

(3) حميد تيتاو: **المرجع السابق**، ص13.

(4) ابن الأحمر، إسماعيل أبو الوليد بن يوسف الخزرجي الأنصاري: **بيوتات فاس الكبرى**، دار المنصورة للطباعة والوراقة، الرباط– المغرب، 1972م، ص31.

الخوف في الطرقات ونبذ أكثر القبائل الطاعة، وفارقوا الجماعة، وقالوا لا سمع ولاطاعة، وأكل القوي الضعيف واستوى الدنيء والشريف ومن أراد المنكر أظهره واصطنعه»[1]، حيث لم تعد السلطة الموحدية قادرة على ضبط الأمور بسبب ضعفها.

بمجيء قبائل بني مرين إلى المغرب الأقصى ازداد الوضع سوءا واضطرابا، من خلال اكتساحهم المناطق بالغارات والنهب[2]. وعملوا على بعث الرعب والخوف بين الرعية، وذلك عن طريق الإغارة على المدن والقرى وإشاعة الفوضى وسلب أموال الناس[3].

يزداد الوضع تدهورا حين خاضت قبائل بنو مرين عدة حروب ضد الموحدين من أجل لاستيلاء على السلطة، وقد ساهمت هذه الحروب في إنهاك مجتمع المغرب الأقصى، فتأثرت المدن والبوادي بكونها مواضعا للنزاع وميدانا للحروب[4] حيث تعرض الكثير منها للنهب والسلب وتم إتلاف المحاصيل الزراعية، وسفكت الدماء[5] وقد وصف لنا بن عذاري ماذا حدث لمدينة سلا عندما استولى عليها بنو مرين بقوله: « أنهم سلبوا ونهبوا في ليلهم ونهارهم »[6] وإلى جانب هذه المناطق فقد تأثرت الطرق والمسالك التجارية بسبب هذه حروب وكَثُرَة الاعتداءات على الناس، وانتشرت مظاهر الحرابة واللصوصية خاصة في المناطق البعيدة عن أعين السلطة مثل البوادي والمسالك والطرقات.

---

[1] ابن أبي زرع الفاسي: **الذخيرة السنية**، ص36.

[2] ابن مرزوق، الخطيب محمد بن أحمد التلمساني: **المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن**، در وتح ماريا خسيوس بيغيرا، تق محمود بوعياد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1401هـ/1981م، ص110؛ أنظر ابن غازي، محمد العثماني: **الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون**، تح عبد الوهاب ابن منصور، ط2، المطبعة الملكية، الرباط– المغرب، 1408هـ/1988، ص35؛ أنظر السلاوي: **المرجع السابق**، ج3، ص5.

[3] محمد أحمد إسماعيل: **ثورات العرب والبربر واليهود في المغرب الأقصى والأندلس في عهد دولة بني مرين(610–891هـ/1213–1465م)**، ط1، مكتبة الثقافية الدينية، القاهرة– مصر، 2008، ص34.

[4] الحسن الوزان، بن محمد: **وصف إفريقيا**، تر محمد حاجي ومحمد الأخضر، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان، 1983، ج1، ص349.

[5] ابن أبي زرع الفاسي: **الذخيرة السنية**، ص66؛ أنظر ابن خلدون: **العبر**، ج7، ص241.

[6] ابن عذاري المراكشي: **المصدر السابق** ص417.

تستمر الفتن والثورات بالمغرب الأقصى في عهد الدولة الجديدة–الدولة المرينية–إلا إذا استثنينا بعض فترات حُكْم السلاطين الأقوياء، حيث واجهت الدولة المرينية منذ قيامها العديد من الحروب والفتن، التي ساهمت تدهور أوضاع المجتمع المريني وسوء أحواله وانعكست على أفراده[1].

كان على رأس أسباب هذه الثورات الصراع على السلطة داخل الأسرة المرينية، وساهم في اضطراب الأوضاع الأمنية بالمغرب الأقصى، ونذكر على سبيل المثال ما حدث بعد وفاة أبي يحي بن عبد الحق(656هـ/1258م) أين ترددت الأوضاع بمدينة فاس وأحوازها، بسبب الخلاف الذي نشب بين عمر بن أبي يحي ويعقوب بن عبد الحق[2]، زد على ذلك أن هذا الصراعات كانت تتجدد دائما مع اعتلاء الحكم أمير مريني جديد، وهذا ما حدث مع أبي يعقوب يوسف الذي ثار عليه أبناء إدريس[3] وبني وطاس وإبنه أبو عامر[4].

كما شهدت الدولة المرينية خلال فترة حكم الأمير أبي ثابت عامر(706هـ–708هـ) إلى غاية فترة حكم أبي سعيد عثمان(710–731هـ) عدة اضطرابات وفتن داخلية، وانشغل خلالها هؤلاء الأمراء بقمع الثورات والتمردات القائمة[5]، والملاحظ هنا أن بعض القبائل في المغرب الأقصى استغلت هذي الظروف الصعبة، وعملت على إثارة الفوضى وإفساد السابلة والتعدي على الناس في المسالك[6].

ولم تهدأ الأمور في المغرب الأقصى إلا في عهد الأمير أبو الحسن المريني (731–752هـ) وابنه أبو عنان فارس (752–758هـ).

---

(1) محمد أحمد إسماعيل: **المرجع السابق**، ص328.

(2) ابن أبي زرع الفاسي: **الذخيرة السنية**، ص88؛ أنظر السلاوي: **المرجع السابق**، ج3، ص20.

(3) هؤلاء أبناء إدريس بن عبد الحق المريني كانوا يرون أنهم أحق بإمارة بني مرين. ابن خلدون: **العبر**، ج7، ص241.

(4) إبراهيم بركات: **المغرب عبر التاريخ**، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء– المغرب، 1420هـ/2000م، ج2، ص ص25–26.

(5) حميد تيتاو: **المرجع السابق**، ص34.

(6) ابن خلدون: **المصدر السابق**، ج7، ص241؛ أنظر عيسى حريري: **المرجع السابق**، ص95.

تذكر لنا المصادر التاريخية أنه بوفاة الأميرة المريني أبي عنان تزداد الأوضاع سوءا، حيث يشهد المغرب الأقصى في عهده ذروة الفتن والحروب والاضطرابات في مناطق عديدة، وفي هذا الصدد يقول المقري: « اختلت الأحوال واضطربت بالمغرب نيران الأهوال»[1]، ويوصف لنا صاحب الحلل تلك الفترة وبقوله: « أصبحت البلاد المغربية، غارقة في فتن داخلية وحروب مريرة تفتك بأبنائها »[2] حيث سيطر الوزراء على مقاليد السلطة بداية من عهد أبي زيان محمد بن أبي عنان(759هـ/1358م)[3]، ومارسوا سلطتهم الواسعة وتحكموا في مفاصل الدولة[4]، في ظل وجود أمراء ضعاف يتنازعون فيما بينهم حول من يتولى السلطة ويستحوذ على مكاسبها[5]، فساهمت هذه الأوضاع والظروف السيئة في استقلال بعض المدن عن السلطة المركزية مكونة بذلك إمارات صغيرة[6]، وضعيفة غير قادرة على ضبط الأمور في ظل وجود أمراء ضعاف يتنازعون بينهم حول السلطة ومكاسبها[7] وساهم ذلك الوضع في استقلال بعض المدن مكونة إمارات صغيرة مثل إمارة مكناسة، وسجلماسة، ومراكش[8]، ضعيفة غير قادرة على ضبط الأمور، خاصة في الجانب الأمني الذي خرج عن السيطرة، مما ساعد في انتشار مظاهر اللصوصية خاصة في الطرقات والأماكن التي تقل فيها الحركة.

---

(1) المقري، أبي العباس أحمد بن محمد التلمساني: **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تح إحسان عباس، دار الصادر، بيروت، 1408هـ/1988م، مج5، ص119.

(2) مؤلف مجهول: **الحلل**، ص7.

(3) ابن الأحمر: **روضة النسرين في دولة بني مرين**، مطبوعات القصر الملكي، الرباط- المغرب، 1382هـ/1962م، ص29؛ أنظر ابن خلدون: **المصدر السابق**، ج7، ص396؛ القلقشندي، شهاب الدين أبي العباس أحمد: **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، دار الكتب الخديوية، القاهرة- مصر، 1333هـ/1915م، ج5، ص199.

(4) عيسى حريري: **المرجع السابق**، ص157.

(5) حميد تيتاو: **الحرب والمجتمع**، ص38.

(6) محمد أحمد إسماعيل: **المرجع السابق**، ص311.

(7) حميد تيتاو: **المرجع السابق**، ص38.

(8) محمد أحمد إسماعيل: **المرجع السابق**، ص311.

بالإضافة إلى الصراع على السلطة هناك أيضا الثورات التي قادتها بعض القبائل في كل أرجاء المغرب الأقصى، والتي خلعت ثوب الطاعة وأعلن عصيانها وتمردها على السلطة فقامت بإثارة القلائل والفتن، وذلك بقطع الطريق والاعتداء على الناس من خلال عمليات السلب والنهب ونشر الفساد، وتزداد هذه الثورات قوة وعنفا في مرحلة الأخيرة من حكم دولة المرينية حيث لا تكاد تنتهي ثورة حتى تنشب أخرى[1].

ضف إلى ذلك أن السواحل المغرب الأقصى كانت تتعرض باستمرار للتخريب والتدمير، وإلى تهجير السكان بسبب الهجمات المسيحية بداية مع محاولة الجنويين الاستيلاء على سبتة سنة (632هـ/1234م)[2]، ومهاجمة الإسبان لمدينة تطوان[3]، وتخريبها سنة (803هـ/1400م)[4]، إلى نجاح البرتغاليين في احتلالها سنة (818هـ/1415م)[5] ثم احتلال طنجة سنة (869هـ/1364م)[6].

تكشف لنا المصادر عن مدى الخراب الذي حل بالمغرب الأقصى نتيجة هذه الصراعات والفتن ومدى تضرر السكان والمدن والبوادي في تلك الفترة من الحروب[7]، فعلى

---

(1) للمزيد عن ثورات القبائل في دولة المرينية ابن خلدون: **العبر**، ج7، ص، ص311، 312، 320، 323، 343، 344، 398، 467، 449، 479؛ أنظر السلاوي: **الاستقصا**، ج3، ص ص93، 95، 104، 133، وج4، ص ص70، 74، 96، 99؛ محمد أحمد إسماعيل: **المرجع السابق**، ص ص212، 253.

(2) ابن عذاري المراكشي: **المصدر السابق**، ص265؛ أنظر ابن أبي زرع الفاسي: **الأنيس المطرب**، ص276.

(3) **تطوان**: أو تيطاوان مدينة قديمة قريبة من مدينة مليلة، ومعروفة بكثرة العيون والفواكه والزرع طيبة الهواء والماء. مؤلف مجهول: **الاستبصار**، ص137؛ أنظر الحميري: **المصدر السابق**، 145.

(4) إبراهيم حركات: **المغرب عبر التاريخ**، ج2، ص60.

(5) السلاوي: **المرجع السابق**، ج4، ص98؛ أنظر محمد المنوني: **المرجع السابق**، ص17؛ إبراهيم بركات: **المرجع السابق**، ج2، ص59.

(6) السلاوي: **المرجع السابق**، ج4، ص98، أنظر محمد المنوني: **المرجع السابق**، ص17.

(7) مؤلف مجهول: **الحلل**، ص7.

سبيل المثال مدينة أغمات[1]، التي دمرت، وأصبحت خاوية ولا يسكنها إلا ناسك مع مائة من مريديه، بالإضافة إلى أنها أصبحت وكرا للذئاب والثعالب والوحوش[2]، وشهدت نفس المصير عدة مدن ومناطق في المغرب الأقصى فقد خربت مدينة أصيلا[3] بسبتة[4]، وكذلك مكناسة التي دمرت بساتينها وخلت من سكانها[5]، وهذا التدمير للمدن يؤدي حتما إلى غياب السلطة وبالتالي يعطي الانطباع بضعفها وانكماشها[6]، فأضحت مرتعا للأشرار والمفسدين[7].

وطبيعي جدا أن يستغل اللصوص وقطاع الطرق هذه الأوضاع الصعبة المتمثلة في كثرة الفتن والحروب القائمة آنذاك هذا من جهة، وضعف السلطة الحاكمة وانشغالها بقمع تلك الثورات والفتن من جهة أخرى، في تكثيف نشاطهم وترصد للناس والتجار والإغارة عليهم.

---

[1] **أغمات:** وهي مدينتان سهليتان إحداهما تسمى أغمات ايلان والأخرى أغمات وريكة وفي أغمات وريكة ينزل التجار والغرباء أما أغمات ايلان لا يسكنها الغريب وبينهما ثمانية أميال حولها بساتين ونخل كثيرة، وهو بلد واسع يسكنه قبائل مصمودة. البكري: **المصدر السابق،** ص153.

[2] الحسن الوزان: **المصدر السابق،** ج1، ص136؛ أنظر مارمول كربخال: **إفريقيا،** تر محمد حجي ومحمد زنيبر ومحمد الأخضر وأحمد توفيق وأحمد بنجلون، مكتبة المعارف النشر والتوزيع، الرباط- المغرب، 1404هـ/1384م، ج2، ص61.

[3] **أصيلا:** أو أزيلا هي مدينة صغيرة قريبة من طنجة، في أرضها أسواق قريبة وعليها سور، وهي معلقة على رأس الخليج المسمى بالزقاق. الإدريسي، أبي عبد الله محمد ابن إدريس الحمودي الشريف: **نزهة المشتاق في اختراق الأفاق،** مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة- مصر، 1422هـ/2002م، مج2، ص530.

[4] بختة خليلي: **الفقر بالمغرب الإسلامي مابين القرنين السابع والتاسع الهجريين(ق13/15م) واقعه وآثاره،** أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في الطور التاريخ الوسيط، غير منشورة، جامعة مصطفى إسطمبولي، 2016/2015، ص94.

[5] ابن غازي: **المصدر السابق،** ص ص40-41.

[6] بختة خليلي: **المرجع السابق،** ص86.

[7] محمد أحمد إسماعيل: **المرجع السابق،** ص347.

2-2- الصراعات في مجال المغرب الأوسط:

عرف المغرب الأوسط خلال فترة الدراسة أوضاعا صعبة جدا، تمثلت في كثرة الاضطرابات ونشوب الكثير من الفتن والحروب تشبه الأوضاع المتدهورة والصعبة التي كان يعاني منها المغرب الأقصى آنذاك، حيث عانى من ظاهرة غياب الأمن من جراء الصراعات والحروب التي شهدها ميدانه خاصة الحملات التي قادتها الدولة المرينيةوالحفصية ضد السلطة الزيانية وذلك بسبب موقعها الجغرافي الوسطي بين الدولتين[1]، كل منهما يحاول إفتكاك أراضي والتوسع على حساب الزيانيين.

كانت البداية هذه الصراعات والحروب على أراضي المغرب الأوسط ممثلة بالحملات العسكرية المرينية المتتالية، ابتداء مع حملة أبي يوسف يعقوب على تلمسان سنة (670هـ/1271م)، وقيام قبائل توجين بتضييق الخناق على مدينة تلمسان، والعمل على « قطع الثمار والجنات وتخريب الرباع وإفساد الزروع...»[2]، حيث عرفت تلمسان وما جاورها حالة اللاأمن، لكن أشهر تلك الحملات تلك الحملة التي قادها يوسف بن يعقوب المريني بداية من الحملة الأولى في سنة (689هـ/1290م)[3]، ثم الحملة الثانية سنة (695هـ/1296م)، والثالثة سنة (696هـ/1297م)، والرابعة سنة (697هـ/1298م)، ثم إلى غاية الحملة الخامسة التي حدثت سنة (698هـ/1299م) والمعروفة بالحصار الطويل[4]، خسرت فيها الدولة الزيانية معظم مدن المغرب الأوسط التي كانت تحت

---

(1) عبيد بوداود: **الوقف في المغرب الإسلامي مابين (7-9هـ/1-15م)**، ط1، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، 2015، ص210.

(2) ابن أبي زرع الفاسي: **الأنيس المطرب**، ص ص310-311.

(3) ابن خلدون: **العبر**، ج7، ص126.

(4) **المصدر نفسه**، ج7، ص ص126-127. أنظر ابن أبي زرع الفاسي: **المصدر السابق**، ص ص387، 386، 385، 380، التنسي: **المصدر السابق**، ص130؛ عبد العزيز فيلالي: **المرجع السابق** ج1، ص27؛ عبد الحميد حاجيات: **أبو حمو**، ص15.

سيطرتها[1]، وتعرضت الكثير منها للضرر والتخريب نتيجة هذه الحملات حيث كان المرينيون يقومون «بنسف الآثار وتخريب القرى وتحطيم الزروع »[2]، مما جعل الطرق والمسالك بين المغرب الأقصى والأوسط عرضة لغارات القبائل المحاربة وقطاع الطرق[3]، ورافقتها عمليات نهب وسلب واسعة كانت سببا في انتشار المجاعات وغلاء الأسعار في معظم أرجاء المغرب الأوسط.

كما عرف المغرب الأوسط حملات عسكرية في جزئه الشرقي من طرف السلطنة الحفصية وكانت بداية هذه الحملات بالحملة التي قادها السلطان الحفصي أبو زكرياء على تلمسان سنة (640هـ/1242م) وحصاره لها[4]، ثم حملة التي أرسلها الأمير الحفصي المستنصر سنة (659هـ/1260م) من أجل إعادة مدينة مليانة للنفوذ الحفصي[5]، ولا ننسى حملة السلطان أبا فارس عبد العزيز سنة (827هـ/1423م) وسيطرته على تلمسان[6].

تتكرر عمليات النهب والسلب وانعدام الأمن مع تكرار هذه الحملات العسكرية على المغرب الأوسط، من طرف الدولة المرينية والسلطنة الحفصية، وهذا ما حدث عندما تمكن أبو الحسن المريني الاستيلاء على تلمسان سنة (737هـ/1336م)، وإسقاط الدولة الزيانية، حيث « انطلقت أيدي النهب على البلد فلحقت الكثير من أهله معرات في أموالهم

---

(1) ابن أبي زرع الفاسي: **المصدر السابق**، ص385.

(2) السلاوي: **الاستقصا**، ج2، ص70.

(3) حميد تيتاو: **المرجع السابق**، ص272.

(4) ابن خلدون: **المصدر السابق**، ج6، ص391؛ أنظر ابن قنفذ القسنطيني: **الفارسية**، ص109؛ الزركشي: **المصدر السابق**، ص29؛ محمد العروسي المطوي: **المرجع السابق**، ص142.

(5) عبد الله طويلب: العلاقات السياسية بين الدولتين الزيانية والحفصية، **دورية كان التاريخية إلكترونية**، السنة 5، ع/18، 2012، ص32.

(6) بورويبة رشيد وآخرون: **الجزائر في التاريخ**، ص431.

وحرمهم»[1] ثم من بعده ابنه أبي عنان الذي استولى على المغرب الأوسط[2]، وقد رافق هذه الحملات فوضى واضطرابات انفلات أمني كبير.

إلى جانب ما سبق ذكره يوجد أمور أخرى ساهمت في غياب الأمن وانتشار اللصوصية وقطاع الطرق في بلاد المغرب الأوسط، وهي انشغال أمراء الدولة الزيانبةبالصراعات الداخلية على غرار ما حدث في عهد أبي حمو الثاني مع ابنه تاشفين[3]، ومع ابن عمه أبي زيان القبي[4]، زيادة على التحركات العسكرية التي قادها الكثير من الأمراء الزيانيين داخل المغرب الأوسط، ونذكر في هذا الصدد قيام أبو حمو الثاني بحصاره للكثير من المدن من أجل إخضاعها لسيطرته، وقد رافقت هذه التحركات علميات نهب وسلب كبيرة، وهذا مثل ما وقع في مدينة وهران سنة (762هـ/1361م) حيث تعرضت للكثير من النهب[5]، كما قام بإفساد ونهب المناطق التي مربها أثناء حصاره لبجاية[6].

مما لاشك فيه أن الكثير من القبائل العربية استغلت هاته الأوضاع الصعبة، وكثرة الحروب فعملت على زيادة نفوذها وإحكام سيطرتها على الكثير من المناطق؛ مثل المسالك التجارية والبوادي ومارست الحرابة، خاصة بعد حصولها على أقطاعات واسعة وأراضي كثيرة، نتيجة ولائها للسلطة في تلك الحروب[7].

---

(1) ابن خلدون: **المصدر السابق**، ج7، ص341.

(2) الزركشي: **المصدر السابق**، ص ص93، 96.

(3) ابن الأحمر: **تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان**، تق وتح وتع هاني سلامة، ط2، مكتبة الثقافة الدينية للنشر والتوزيع، القاهرة– مصر، 1421هـ/2001م، ص35؛ أنظر التنسي: **نظم الدر**، ص ص180–181.

(4) يحي ابن خلدون: **بغية الرواد**، تق وتح وتع بوزياني الدراجي، دار الأمل للدراسات والنشر والتوزيع، سحاولة– الجزائر، 2007، ج2، ص ص148، 150.

(5) مؤلف مجهول: **زهرة البستان في دولة بني زيان**، تح وتق بوزياني الدراجي، مؤسسة بوزياني للنشر والتوزيع، سحاولة– الجزائر، 2013، ج2، ص201، 203.

(6) ابن خلدون: **المصدر السابق**، ج7، ص ص137–138.

(7) عبد الحميد حاجيات: **المرجع السابق**، ص113.

لقد هيأت هذه الظروف التي شهد المغرب الأوسط من أعمال تخريبية وحروب وفتن في تدمير الكثير من العمران، وتعطيل الإنتاج بل حتى إفساد الرعايا ونشر الفوضى[1]، حيث جعلت مرافقه تتوقف وطرقه تتعطل[2] واضطراب الأمن خاصة في البوادي[3]، كما أشاعت حالة اللااستقرار واللاأمن[4]، مما ساعدت على استفحال مظاهر السلب والنهب وقطع الطريق.

---

(1) مبارك الميلي: **المرجع السابق**، ج2، ص424.

(2) بختة خليلي: الحرب وأزمة الغذاء بالمغرب الأوسط الزياني، **مجلة دراسات وأبحاث**، **جامعة عاشور زيان**، ج7، ع/21، الجلفة- الجزائر، 2015 م، ص240.

(3) مبارك الميلي: **المرجع السابق**، ج2، ص483.

(4) خالد بلعربي: **ورقات زيانية دراسات وأبحاث في تاريخ المغرب الأوسط في العهد الزياني**، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة- الجزائر، 2014، ص123.

2-3- الصراعات في مجال المغرب الأدنى:

لم يكن المغرب الأدنى أحسن حالا من المغرب الأقصى والأوسط، حيث هو الآخر تعرض هو كذلك للكثير من الاضطرابات والانتفاضات خلال فترة الدراسة، والتي كان لها دور كبير في الإخلال بالأمن بأنحاء كثيرة من المغرب الأدنى، وساهمت في استفحال ظاهرة الحرابة وعمليات السطو.

نذكر هنا انتفاضة ابن أبي عمارة المسيلي المعروف بالدعيّ سنة (681هـ/1282م)[1] ضد الأمير الحفصي أبو إسحاق (678-681هـ)، الذي عرف بسوء سياسته اتجاه الرعية وقد أدت هذه الحركة إلى زعزعة الوضع الأمني، وخرجت الكثير من المناطق عن سيطرة الدولة، وقد أيد الناس هذه الحركة مما جعلها تُشكل تهديدا للدولة الحفصية خاصة بعد استيلائه على تونس[2].

الجدير بالذكر أن هذه الانتفاضة لم تدم طويلا واستطاع أبو حفص عمر ابن الأمير أبو زكرياء يحي (683-694هـ) من استرجاع السلطة من هذا الدعي بعد عدة معارك، فعمت الفوضى والاضطرابات بالمغرب لأدنى، وفي ظل غياب السلطة استغلت بعض القبائل العربية هذا الظرف وقامت بنهب الكثير من المناطق[3].

مما زاد الطين بلة وأثر على الأمن تنامي واستفحال خطر بعض القبائل العربية بعد منحهم الكثير من المناطق والإقطاعات من طرف الأمراء الحفصيين، وهذا ما أدى إلى الإخلال بالأمن، وشجعهم في شن الغارات وارتكاب أعمال النهب والسلب على المدن

---

(1) ابن أبي عمارة: هو أحمد بن مرزوق ابن أبي عمارة المسيلي، مولده بمسيلة 642هـ وتربيته ببجاية، إدعى أنه الفضل ابن يحي الواثق ابن المستنصر الحفصي قاد انتفاضة ضد الأمير أبو إسحاق الحفصي. ابن خلدون: **المصدر السابق،** ج6، ص441؛ أنظر ابن قنفذ القسنطيني: **الفارسية**، صص143-144؛ ابن الشماع: **الأدلة البينة،** ص79.

(2) ابن خلدون: **المصدر السابق،** ج6، ص ص442، 444؛ أنظر ابن قنفذ القسنطيني: **المصدر السابق،** ص143؛ الزركشي: **المصدر السابق،** ص45؛ القلقشندي: **المصدر السابق،** ج5، ص128.

(3) ابن قنفذ القسنطيني: **المصدر السابق،** ص145؛ أنظر الزركشي: **المصدر السابق،** ص50.

والمسالك في ظل تقلص حكم السلطة، وإشاعة الخوف والرعب لدى سكان الأرياف والمدن[1]، ويكفي أن نشير إلى الضرر الذي أحدثوه بتونس حين استولوا على الكثير من القرى والمنازل وقاموا بنهب الأموال والحريم[2]، فقد أضروا كثير بالسبل وكثر فسادهم وعيثهم[3]، وأشاعوا الفوضى والاضطرابات.

ثمة عامل آخر ساهم في غياب الأمن بالمغرب الأدنى، وهو ظهور الكثير من الصراعات والمواجهات العسكرية من أجل الاستحواذ على السلطة بين الأمراء الحفصيين، وقد أضعفت هذه الفتن من مركز السلطان حيث تعددت التمردات والانقلابات في حق الأمراء الذين تعاقبوا على الحكم[4] مثل الذي حدث ليحي الواثق بالله (675–678هـ) الذي خلع من طرف عمه أبي إسحاق إبراهيم سنة (678هـ/1279م)[5].

قد زادت حدة هذا التنافس والصراع بعد انفصال قسنطينة وبجاية بقيادة الأمير أبو زكرياء يحي ابن إسحاق عن السلطنة الحفصية سنة (683هـ/1284م)[6]، وبهذا الفعل انقسمت السلطنة إلى إمارتين متصارعتين الأولى في تونس تحت حكم أبو حفص عمر (683–694هـ)، والثانية في بجاية تحت حكم أبو زكرياء الحفصي مع محاولة كل إمارة ضم الأخرى والتي تطورت إلى سلسلة من الحروب على غرار محاولة أبو زكرياء يحياالاستيلاء

(1) روبار برونشفيك: **المرجع السابق،** ج1، ص146.

(2) ابن قنفذ القسنطيني: **المصدر السابق،** ص139؛ أنظر الزركشي: **المصدر السابق،** ص44.

(3) ابن خلدون: **العبر،** ج6، ص459؛ أنظر الزركشي: **المصدر السابق،** ص56.

(4) السيد عبد العزيز سالم: **تاريخ المغرب الكبير العصر الإسلامي: دراسة تاريخية وعمرانية وأثرية،** دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت– لبنان، 1981م، ج2، ص878.

(5) ابن خلدون: **المصدر السابق،** ج6، ص434، 436؛ أنظر ابن قنفذ القسنطيني: **المصدر السابق،** ص137؛ ابن الشماع: **المصدر السابق،** ص75.

(6) ابن خلدون: **المصدر السابق،** ج6، ص449؛ أنظر القلقشندي: **المصدر السابق،** ج5، ص129.

على الحكم في تونس سنة (687هـ/1288م)[1]، ثم محاولة الأمير أبو عصيدة (694-709هـ)[2] السيطرة على بجاية وإعادتها للسلطنة[3].

ونذكر أيضا النزاع الدامي الذي حدث بعد وفاة الأمير أبو يحي أبي بكر(747هـ/1346م) بين أبناءه أبو حفص عمر-الثاني- وأبو العباس أحمد حول السلطة[4]، وقد نتج عن هذا التنافس عدم قدرة السلطة على فرض الأمن فسادت الفوضى في الكثير من المناطق التي كانت مسرح لهذا الصراع.

يجدر بنا أن نشير كذلك أن الضعف الذي شهدته السلطة المركزية في تلك الفترة شكل فرصة لبعض الأطراف للإعلان عن الثورة والعصيان ضد السلطة، وإثارة القلاقل وقد قاد هذه الأحداث العامة[5] الذين كانوا ناقمين على الأوضاع ونذكر على سبيل المثال الثورة التي قادتها العامة على العملة المغوشة التي ضربت (660هـ/1262م)[6]، وكذلك ضد

---

(1) ابن قنفذ القسنطيني: **الفارسية**، ص ص148-149.

(2) **أبو عصيدة**: هو الأمير أبو عبد الله محمد بن الأمير أبي زكرياء يحيي الواثق الحفصي، تولى الإمارة سنة694هـ، وتسمى بالمستنصر بالله ولقب بأبي عصيدة الآن يوم مولده تم توزيع العصيدة. الزركشي: **تاريخ الدولتين**، ص53.

(3) ابن خلدون: **المصدر السابق**، ج6، ص458؛ أنظر محمد العروسي المطوي: **السلطنة**، ص289.

(4) محمد حسن: **المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي**، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، مطبعة أوربيس للطباعة، قصر السعيد- تونس، 1999م، ج2، ص683.

(5) مرمي محمد عبد الله جبوده: التجارة **في بلاد إفريقية وطرابلس الغرب خلال العهدين الموحدي والحفصي(555-980هـ/1160-1572م)**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه شعبة التاريخ الإسلامي، جامعة الزقازيق، 2008، ص45.

(6) كانت هذه الثورة ضد نقود نحاسية سميت الحندوس التي قامت السلطة الحفصية بضربها، لكن تعرضت للغش والتدليس، مما أثر على مختلف التعاملات الاقتصادية وقد أصرت العامة على التخلص منها. محمد حسن: **حركة العامة في المدن ضمن كتاب «المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي»**، ط1، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، قرطاج- تونس، 1999، ص ص232-233.

الأعراب سنة (705هـ/1305م) وقتلهم زعيم أعراب الكعوب[1]، وهذا ما أخل بالوضع الأمني[2] كثيرا وانعكس سلبا على المسالك والطرقات وحتى داخل المدن.

مما زاد الوضع سوءا بالمغرب الأدنى غزو الدولة المرينية للسلطنة الحفصية والتي كانت على مرحلتين: الأولى في فترة حكم أبي الحسن المريني سنة (748هـ/1347م)، الثانية في فترة حكم ابنه أبي عنان(753هـ/1352م)[3]، وكان لهاتين الغزوتين أثر كبير في اضطراب الأوضاع وعمت الانتفاضات مدن إفريقية وبواديها ضد الحكم المريني[4]، كما اتسمت هذه الفترة بقلة الأمن وغياب لسلطة.

كما لاننسى أيضا ضغط الحملات الصليبية ضد الإمارة الحفصية التي كان لها دور في اضطراب الأوضاع الأمنية، ونشير هنا إلى حملة الملك الفرنسي سان لويس ونزوله بقرطاج سنة (669هـ/1270م)[5] وحصاره لمدينة تونس ثلاثة أشهر[6]، ونشير كذلك إلى الحملات التدميرية التي قادتها مملكة أرجون ضد المراكز الواقعة على سواحل إفريقية، ونتج عن ذلك استيلائهم على جزيرة جربة[7]، حيث شهدت الفترة الممتدة من سنة

---

(1) **الكعوب:** قبيلة عربية تنحدر من بني سليم، ومع مطلع القرن السابع الهجري/13م، انتشرت هذه القبيلة في المناطق الشرقية لإفريقية بعد أن تمكنوا من دحر قبائل رياح في الغرب، وينحدر الكعوب من بني عوف إحدى الفروع الأربعة لبني سليم وهم زغب ودباب وعوف وهيب. منير رويس: **المصاهرات ودورها في تحقيق التواصل بين حكام إفريقية وقبائلها في القرن الثامن للهجرة/14 ميلادي**، ضمن كتاب دراسات مهداة إلى الأستاذة منيرة شابوتو الرمادي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، جامعة تونس، تونس، 2015م، ص242.

(2) الزركشي: **المصدر السابق**، ص56.

(3) ابن الشماع: **المصدر السابق**، ص95.

(4) محمد حسن: **المرجع السابق**، ص247.

(5) عبيد بوداود: **الوقف**، ص217.

(6) ابن قنفذ القسنطيني: **المصدر السابق**، ص131-132.

(7) **جزيرة جربة:** هي جزيرة بإفريقية عامرة يسكنها قوم من البربر، يكثر فيها النخل والكرم والزيتون وغيرها من الأشجار المثمرة، وتوجد في الجزيرة قصبة مشيدة على ساحل البحر. الإدريسي: **المصدر السابق**، مج2، ص305؛ أنظر الحسن الوزان: **المصدر السابق**، ج2، ص93.

(684هـ/1286م) إلى سنة (685هـ/1287م) الكثير من الغارات الرهيبة ذهب ضحيتها سكان العديد من المناطق الساحلية؛ مثل ساحل سوسة والمهدية فقد كان النصارى يقتلون ويحرقون وينهبون ويقتادون الأسرى[1]، كما تكررت هذه الحملات عدة مرات، فقد تعرضت المهدية سنة (792هـ/1390م) للغزو من طرف مراكب فرنسية وجنوية[2]، وكان أكثر ما أفرزته تلك الحملات انعدام الأمن على السواحل وانتشار الفوضى بشكل كبير.

خلاصة القول أن النزاعات الخارجية والفتن الداخلية التي شهدتها دويلات المغرب في تلك الفترة لاسيما في فترات ضعف السلطة السياسية، ساهمت في إضعاف الأمن واضطرابه داخل المجتمع، مما أدى إلى انتشار مظاهر الحرابة واللصوصية في المسالك والطرقات وداخل الحواضر، كما تضاعف عدد اللصوص وازدادت أعمالهم حدة وشيوعا.

---

[1] روبار برونشفيك: **المرجع السابق**، ج1، ص129.

[2] الزركشي: **المصدر السابق**، ص113.

3- التأثيرات الاقتصادية:

لقد لعب العامل اقتصادي دور كبير في ظهور وانتشار الحرابة في المغرب الإسلامي، فقد عرف سكان المغرب خلال الفترة المدروسة أوضاع اقتصادي صعبة نتيجة السياسة الجبائية التي كانت مفروضة عليهم من الطرف السلطة، زيادة على غلاء في الأسعار واحتكار السلع، وهذا ما نعكس سلبا على الكثيرين، وأرهق كاهلهم خاصة الفئات الهشة التي لم تجد وسيلة أخرى لسد حاجياتها.

3-1- الضرائب واستنزاف الرعية:

تعد الضرائب من أهم المداخيل الدول في العصر الوسيط وكانت تفرضها عليهم الدولة بالقوة، والكل مرغمين على دفعها سواء كانوا من رعاياها أو من الأجانب، وتقوم الدولة بجبايتها منهم سواء وافقوا على ذلك أم أبوا[(1)]، **وفي** هذا الشأن يذكر ابن خلدون أن الدول عند قيامها تقوم بفرض إلا المغارم الشرعية على الرعية من الصدقات والخراج والجزية، لكن مع مرور تزداد نفقات الدولة خاصة في آخر عمرها وبالتالي يتم استحداث ضرائب جديدة على الرعايا والفلاحين وسائر أهل المغارم « ويزيدون في كل وظيفة ووزيعة مقدارا عظيما لتكثر لهم الجباية ويضعون المكوس على المبايعات وفي الأبواب »[(2)].

الجدير بالذكر أننا نلاحظ في هذه الفترة من خلال مختلف النصوص والمصادر حدوث فوضى في جباية الضرائب، وهذا ما نعكس سلبا على السكان وسمح ببروز فئات اجتماعية متعددة تتفاوت حظوظها بين ثراء فاحش وفقر مدقع[(3)]، فقد شكلت السياسة الجبائية لدويلات المغرب الإسلامي آنذاك عاملا أساسيا في تدهور أوضاع سكان بلاد

[(1)] أحسن بولعسل: **الضرائب في المغرب الإسلامي منذ عهد الولاة حتى سقوط الدولة الموحدية (96-668هـ/715-1269م)**، تق عبد العزيز فيلالي، ط1، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة- الجزائر، 2013، ص45.

[(2)] ابن خلدون: **المقدمة**، ص ص344-345.

[(3)] محمد العادل لطيف: **أسس ودعائم ظاهرة الصلحاء ببلاد المغرب في العصر الوسيط**، بحث مقدم لقسم الدراسات الدينية مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، (د.د.ن)، الرباط- المغرب، 2017، ص3.

المغرب[1]، خاصة إذا علمنا أن هذه الفترة طبعتها كثرة الفتن والحروب وبالتالي لجأت الدويلات الثلاث إلى التشدد في السياسة الجبائية مع الرعية، واستحداث ضرائب أخرى من أجل توفير المال اللازم لتحمل أعباء تلك الحروب والفتن، وهذا ما أثقل كاهل السكان وكانت من أهم الأسباب التي أدت بهم إلى التوقف عن العمل.

أ. السياسة الجبائية للدولة الحفصية:

شكلت المكوس والمغارم أحد أهم مداخيل السلطة الحفصية، وقد دأب أصحاب النفوذ من الولاة والقواد والأعراب على جبايتها من الفئات الشعبية في المدن والبوادي على حد سواء، وتنوعت هذه المكوس خلال هذه الفترة تحت مسميات كثيرة[2].

لاشك أن سكان البادية هم الأكثر تضررا من هذه الجباية؛ حيث تكشف لنا النصوص النوازلية الظلم والإجحاف الذي تعرضت له الرعية من خلال فرض ضرائب جديدة في البوادي بالمغرب الأدنى خلال فترة الدراسة، وقد أشار البرزلي إليها وقال: « ما يقع اليوم في قرى تونس تكون عليهم وظائف[3] مخزنية ظلمية، يطلبون أئمتهم في كتبها لهم إما في بطاقة أو بطائق وتارة يطلبونهم بأنفسهم وتارة، يدفعونها إلى أعوان السلطان والعمال...»[4]، فقد تعود المزارعون والحراثون على دفع شتى أنواع الجباية والمغارم والخطايا، التي فرضت عليهم، فبالإضافة إلى زكاة الماشية، أغرمت الأزواج الحارثة، وأخذت جباية عن الأرض الرعوية[5].

---

(1) عبيد بوداود: **الوقف**، ص237.

(2) محمد حسن: **المدينة والبادية**، ج1، ص531.

(3) **الوظائف:** جمع الوظيفة ويقصد بها الضريبة بصفة عامة مثلما هو الشأن بالنسبة إلى عبارة (الرسم). روبار برونشفيك: **المرجع السابق**، ج2، ص200.

(4) البرزلي، أبي القاسم بن أحمد البلوي التونسي: **جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام**، تق وتح محمد الحبيب الهيلة، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان، 2002م، ج5، ص206.

(5) محمد حسن: **المرجع السابق**، ج1، ص534.

اعتبر برونشفيك بعض هذه الضرائب الموظفة أو التي يمكن أن توظف على الأرض أو على المداخيل العقارية من طرف السلطنة الحفصية أو ولاتها غير شرعية، وذا صبغة تعسفية في نظر القانون الإسلامي[1]، وهذا حتما يؤدي ببعض الفلاحين إلى التنازل عن الأرض أو تركها بسبب ثقل الضرائب، وعدم قدرتهم على تسديدها، وبالتالي يفقدون مصدر دخلهم الوحيد مما يعني فقرهم، وهذا ما أشرت له بعض كتب النوازل مثل ذلك الشخص الذي طالب باسترجاع أرض له بعد أن تخلى عنها بسبب ثقل الضرائب[2].

الملفت للانتباه في هذه الفترة كذلك وجود أنواع أخرى من الضرائب، فرضتها الدولة على المناطق والقبائل الخاضعة لها منها؛ ضريبة العمود وهي ضريبة على البدو بافريقية من العرب والبربر ومن سكانهم[3]، وما من شك أن هذه الضريبة ساهمت في استنزاف البدو خاصة في ثروتهم الحيوانية وأثرت عليهم وأضعفتهم مما حذى بهم إلى البحث عن مصدر رزق آخر، وإن كان غير شرعي كقطع الطريق والاعتداء على القوافل في المسالك.

كما لم يسلم الباعة والتجار والحرافيين في الأسواق من دفع الضرائب، فقد عملت السلطة الحفصية على فرض مغارم عليهم وعلى منتجاتهم[4]، حيث فرضت مغارم على تجار الأمتعة والملابس وتجار الماشية وتجار الصناعات النحاسية- الصفارين- وتجار

---

[1] روبار برونشفيك: **المرجع السابق**، ج2، ص200.

[2] الونشريسي، أبي العباس أحمد بن يحي: **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، خرجه جماعة من الفقهاء، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، الرباط- المغرب، 1401هـ/1981م، ج5، ص ص268-269.

[3] صالح فياض أبو دياك: النظام المالي عند الحفصيين، **مجلة الدراسات التاريخية**، السنة7، ع/21-22، إشبيلة للنشر والتوزيع، دمشق- سوريا، 1986م، ص95.

[4] البرزلي: **المصدر السابق**، ج5، ص206.

الصابون... وغيرهم من التجار[1]، كما فرضت ضريبة على مداخل المدن، وكانت تسمى مكس الباب حيث يدفعوها الوافدون على المدن[2].

ما يؤكد على كثرة الضرائب وثقلها على الرعية في المغرب الأدنى هو قيام أبي الحسن المريني بإسقاط الكثير منها عند استيلائه على تونس، وفي هذا الصدد يقول صاحب المسند « ورفع المكوس وأسقط المغارم المحدثة والمظالم المبتدعة على بادية وحاضرة، وأسقط ربع المجابي ورفع القطيع في بلاد الجريد»[3].

كان يشرف على جباية معظم تلك الضرائب واستخلاصها حملات المحلة السلطانية في البوادي والقرى والمدن، وكثيرا ما كانت هذه المحلة تقوم بحملات تأديبية ضد المناطق والقبائل الرافضة لدفع الضرائب، وبالتالي يعمد الجند على أخذ أموال الناس وانتزاعها منهم بالقوة[4].

إجمالا فإن الضرائب التي فرضتها السلطة الحفصية على الرعية قد أثقلت كاهلهمكاهلهم وأرهقتهم وتضرروا منها كثيرا خاصة الفلاحين، والتجار وعلى رأسهم أصحاب البضائع البسيطة، والطبقات الهشة في المجتمع وهو ما أثر على وضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية.

---

(1) الزركشي: **تاريخ الدولتين**، ص ص116-117.

(2) الونشريسي: **المصدر السابق**، ج6، ص152.

(3) ابن مرزوق: **المسند الصحيح**، ص286.

(4) محمد حسن: **المدينة والبادية**، ج1، ص534؛ أنظر إبراهيم جدالة: المحلة في العهد الحفصي، **الكراسات التونسية، مجلة العلوم الإنسانية**، مج48، ع/169-170، جامعة تونس الأولى، تونس، 1995، ص38.

ب. السياسة الجبائية للدولة الزيانية:

تعد الضرائب من بين الموارد المالية الرئيسة التي اعتمدت عليها خزينة الدولة الزيانية، والتي تنوعت مابين الزكاة، والعشر المضروب على الأرض، والجزية، والضريبة الجمركية، والمكوس المضروبة على التجار وأصحاب الصناعات[1].

بدورهم اعتمد أمراء الدولة الزيانية سياسة جبائية متشددة مع الرعية والمناطق الخاضعة لهم خاصة أنهم كانوا بحاجة للأموال لتلبية حاجيات البلاد، وتمويل حروبها وضمان ولاء القبائل الحليفة لهم، ودفع رواتب الجند والمرتزقة العاملين[2]، مثلما حدث في فترة حكم السلطان سعيد بن أبي حمو (814هـ/1411م) الذي أصيبت الخزينة في عهده بأزمة مالية خانقة، فعمد إلى التخفيف عنها بفرض ضرائب كبيرة على الرعية [3]، تسببت هذه السياسة في إفقار قطاع واسع من المجتمع التلمساني بصفة خاصة[4]، وسكان المغرب الأوسط بصفة عامة.

قام بعض سلاطين الدولة الزيانية بفرض بعض الإتاوات على القبائل الخاضعة لهم خاصة القبائل الهلالية[5]، وكانت مُطَالبة بدفع الغرائم المختلفة، ونذكر على سبيل المثال قيام السلطان الزياني يغمراسن باثنين وسبعين حملة ضد هذه القبائل لجمع المغارم منهم[6]،

---

(1) نبيل شريخي: **الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المغرب الأوسط من خلال نوازل علمائه وفقهائه**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في تاريخ المغرب والمشرق في العصر الإسلامي غير منشورة، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، 2018/2017، ج2، ص860.

(2) مختار حساني: **المرجع السابق**، ج2، ص101.

(3) عبد الرحمن بن محمد الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام**، ط2، دار مكتبة الحياة، بيروت- لبنان، 1385هـ/1965م، ص188.

(4) خالد بلعربي: **المرجع السابق**، ص98.

(5) ابن خلدون: **العبر**، ج6، ص ص54-58؛ أنظر مختار حساني: **المرجع السابق**، ج2، ص101.

(6) يحي ابن خلدون: **المصدر السابق**، ج1، ص228.

ونفس الشيء فعله ابنه عثمان الذي كلف أحد شيوخ بني توجين وهو محمد بن سلامة، على جمع الإتاوات من قومه لملوك بني زيان[1] مشكلة بذلك ثقلا كبيرا على القبائل.

كما ولم يسلم سكان المغرب الأوسط من دفع الضرائب المجحفة التي أدت بهم إلى استنزاف أموالهم وأرزاقهم، وساهمت في تدهور حالتهم الاقتصادية كما هو الحال بالنسبة لسكان مدينة وجدة الذين أصبحوا فقراء بسبب الخراج الذي يؤدونه إلى ملك تلمسان[2]، وكذلك سكان مدينة تِسَّلّة[3] الذين كانوا يؤدون خارجا مرتفعا إلى الملك[4].

قد أشار ابن مرزوق إلى جملة من الضرائب المجحفة والمغارم المبتدعة التي كانت مفروضة على سكان المغرب الأوسط، من طرف السلاطين الزيانيين والتي أسقطها أبو الحسن المريني بعد استيلائه على تلمسان سنة (737هـ/1336م)، ويقول « ولما استولى على تلمسان وأحوازها، أسقط عنهم رضي الله عنه الربع من سائر المغارم وشتى المجابي والملازم وأسقط ألقاب كانت منكرة... ورفع فيها من المغارم ما كان شائعا خصيصا، ويجتمع فيه أموال كالمغرم على الحطب والبيض والدجاج والتبن وسائر المرافق التي يفتقر إليها القوي والضعيف... ومما رفعه رضي الله عنه وظيفة مغرم الماء، وكان سقي الجنات يضطر فيه إلى مغرم للبراءة، ولصاحب الحوز والحراس، ويجري فيه المصائب والخسارات والغبن مالا يدخل تحت حصر. ومما رفع رضي الله عنه ما أجريت عليه ألقاب باطلة، ووظفت فيه مغارم مهلكة كالحبل المطوي واللقب الذي يسمى باللسان البربري (ايبزغدن)...»[5]،

---

(1) مختار حساني: **المرجع السابق**، ج2، ص101.

(2) الحسن الوزان: **وصف**، ج2، ص13.

(3) **تِسَّلَة:** مدينة عريقة في القدم قريبة من تلمسان، بناها الأفارقة في سهل كبير يمتد على مسافة عشرين ميلا، وينبت قمحا جيدا جميل اللون غليظ الحب يمكنه وحده أن يزود تلمسان، يعيش أهل تسلة تحت الخيام، لأن المدينة خربت. الحسن الوزان: **المصدر نفسه**، ج2، ص13.

(4) **المصدر نفسه**، ج2، ص25.

(5) ابن مرزوق: **المصدر السابق**، ص ص285-286.

والملاحظ أن السلطة الزيانية قامت بإكثار من الوظائف على الرعية ومعظمها كانت غير شرعية مما لا يدع مجالا للشك لتأثر الرعية منها.

كما عرف النشاط التجاري والحرفي في المغرب الأوسط إلزام التجار والحرافيين بضرائب متعددة، وقد أشرنا سابقا لمجموعة من المغارم « كالمغرم على الحطب والبيض والدجاج والتبن »[1]، ناهيك عن ضريبة العشر التي كانت تفرض على التجار عند مداخل المدن، وهذا ما ذكره الرحالة عبد الباسط حين قام بعض التجار بمدينة وهران بإخفاء سلعتهم أو توزيعها على من يدخل المدينة تحايلا منهم، خوفا من أن يؤخذ عشرها عند باب المدينة من طرف أمير الباب وفي حال انكشاف أمره يعاقب عقابا عسيرا[2]، ويتكرر المشهد كثيرا، نظرا لتشدد السلطة الزيانية في قضية الضرائب خاصة مع التجار، ومما يدل على ثقل تلك الضرائب قيام أبا تاشفين برفع مغرم عن الفقيه أبو العباس أحمد بن عمران البجائي[3] الذي جاء تاجرا لتلمسان كان مقدراه مائتان دينار ذهبية[4].

فآلت حالة العديد من التجار في المغرب الأوسط الذين إلى البؤس والفقر بسبب الضرائب، كما هو الشأن بالنسبة لصناع مدينة مازونة الذين يعملون في النسيج وجميعهم تقريبا فقراء لأن الأعراب يثقلون كواهلهم بالإتاوات[5]، ونفس الأمر نلاحظه عند الفلاحين هذه الفئة التي تضررت كثيرا من المغارم حيث أرغمهم الأمراء الزيانيين على دفع الضرائب لتعزيز شركة الدولة وهذا ما أفقد لديهم الرغبة في العمل والإنتاج وأدى إلى تذمرهم، حيث

---

(1) ابن مرزوق: **المصدر السابق**، ص285.

(2)Abd elbasit ben khalil : **Deuxrécit de voyage inéditsen Afrique du Nord au XVe siècle**, prèsentation par Robert brunschvic, èditla rose, Paris, 1936, pp63-64.

(3) **أحمد بن عمران البجائي اليانوي**: الإمام العلامة المحقق، أخذ عن ناصر الدين المشذالي وشرح ابن الحاجب في ثلاث أسفار، دخل تلمسان تاجرا وأتى مجلس أبي زيد الإمام في زيّ تاجر. التنبكتي، أبو العباس أحمد بابا: **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، عناية وتق عبد الحميد عبد الله الهرامة، ط2، دار الكاتب، طرابلس– ليبيا، 2000م، ص94.

(4) التنسي: **المصدر السابق**، ص142؛ أنظر أحمد بابا التنبكتي: **المصدر السابق**، ص94.

(5) الحسن الوزان: **المصدر السابق**، ج2، ص36.

اضطر بعض المزارعين إلى هجر أراضيهم كما عمد البعض الأخر إلى تقليص مساحة الإنتاج التي يملكها بتقطيع أشجارها ونتف زروعها[1]، ومن الواضح أن كثرة هذه الضرائب ساهمت في سوء حالتهم الاجتماعية مما أدى إلى إفلاس شريحة كبيرة منهم، وسعيهم إلى البحث عن مصدر دخل آخر.

يظهر من الأمثلة التي أوردناها عن السياسة الجبائية التي انتهجتها السلطة الزيانية مع الرعية في المغرب الأوسط، آثار السلبية على الرعية حيث كان لها دور كبير في إفقار شرائح مختلفة، هذه الأوضاع التي أجبرت ودفعت الكثير منهم انتهاج أنماط سلوكية منحرفة كالحرابة والإعتداء على الأموال والممتلكات.

ج. السياسة الجبائية للدولة المرينية:

انتهجت الدولة المرينية هي الأخرى نفس السياسة الجبائية لمثيلاتها السلطنة الحفصية والإمارة الزيانية، حيث شكلت الضرائب حجر الزاوية للاقتصاد المريني ومن أهم مداخيله؛ وقد تنوعت الضرائب بين الجزية والزكاة والعشور والمكوس والرسوم الجمركية على السلع ومختلف الوظائف والمغارم.

منذ استقرار قبيلة بني مرين بأراضي المغرب الأقصى وبداية تأسيسهم لدولتهم عمل أمر أهم على فرض مجموعة من الضرائب على أمصار وسكان وقبائل المغرب الأقصى[2]، « فقد وضعوا على كل قبيلة مالا وزرعا معلوما يؤدونه في كل سنة خفارة على بلادهم »[3]، ومع احتياجات الدولة وكثرة نفقاتها؛ فقد أقر عدد من سلاطين بني مرين أنواع مختلفة من الضرائب غير تلك التي فرضتها الشريعة الإسلامية، وقد زادت هذه الضرائب عن الحد في

---

(1) خالد بلعربي: **المرجع السابق**، ص99.

(2) فقد قام الأمير المريني أبو سعيد عثمان بن عبد الحق وأخيه محمد بن عبد الحق بوضع المغارم وأخذ الضرائب من أمصار وسكان وقبائل المغرب. ابن خلدون: **المصدر السابق**، ج7، ص226.

(3) ابن أبي زرع الفاسي: **الذخيرة السنية**، ص36.

الكثير من المرات[1]، وكانت هذه الجبايات تُدفع نقودا أو أسلحة أو ثيابا أو غيرها[2]، فعلى سبيل المثال كانت مدينة سبتة تُقدم الضرائب للسلطان المريني أبو يوسف يعقوب كل سنة على شكل هدايا من الأخبية والسلاح والثياب[3]، كما أشار الحسن الوزان إلى أن سكان جبل بْني يَازْغَة بمدينة تازا كانوا يدفعون الخراج لعامل مدينة فاس قدره ثمانية آلاف مثقال تقريبا[4].

أوردت النصوص الكثير من الضرائب غير الشرعية التي فرضها أمراء الدولة المرينية على السكان، ففي عهد أبي سعيد عثمان أنشئ نظام ضريبي جديد أصبح على السكان أن يؤدوا ضرائب إضافية جديدة إلى جانب الأعشار والزكاة والجزية[5]، كما يمكن أن نستنتج حجم ثقل الضرائب التي كان يفرضها السلاطين من خلال المغارم التي أسقطها أبو الحسن المريني عند وصوله للسلطة، حيث قدم لنا ابن مرزوق مجموعة من الضرائب المجحفة في حق الرعية التي ألغاها بداية بضريبة الخرص التي فرضت على أصحاب الجنات، وقد أضرت كثيرا بأصحاب الجنات وعجزوا عن أداء هذه الضريبة مما أدى بكثير منهم إلى قطع الأشجار لتجنب تلك الوظيفة، وكذلك ضريبة الجمون التي فرضت على سكان سجلماسة وأهل بلاد القبلة وهي ضريبة على النخل والزرع[6].

من المغارم التي أثقلت كهل الرعية وأسقطها الأمير أبو الحسن المريني، ضريبة على الرؤوس « فيجعلون على كل شخص، صغيرا أو كبيرا قويا أو ضعيفا حتى الرضيع، مغرما يخصه، وكانت مظلمة لا نظير لها في المظالم المحدثات، وصارت أخت الجزيات

---

(1) عيسى الحريري: **المرجع السابق**، ص281.

(2) إبراهيم حركات: **المغرب عبر العصور**، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء- المغرب، 1420هـ/2000م، ج2، ص119.

(3) ابن أبي زرع الفاسي: **الذخيرة السنية**، ص137.

(4) الحسن الوزان: **المصدر السابق**، ج1، ص362.

(5) إبراهيم حركات: الحياة الاقتصادية في العصر المريني، **مجلة كلية الأدب والعلوم الإنسانية**، جامعة محمد الخامس، ع/3و4، الرباط- المغرب، 1978، ص137.

(6) ابن مرزوق: **المصدر السابق**، ص ص282-283.

المضروبة على أهل الذمة بل أشد»[1]، كما ألغى عدد لا يحصى من الضرائب التي كانت مفروضة على أهل البوادي كالخرص والبرنس والضيافة والإنزال والقاعة والخطيئة[2].

بالإضافة إلى هذه المغارم كانت هناك ضرائب أخرى تفرض على بائعي اللحوم المشوية والخضار في الشوارع وعلى المكاييل في أسواق الحبوب[3].

والحاصل أن الضريبية للدولة المرينية على الرعية، وساهمت في إضعاف المستوى المعيشي للكثير من الفئات الاجتماعية خاصة أصحاب المهن الصغيرة والفلاحين، وهذا ما حذا ببعضهم إلى البحث عن مصدر رزق آخر خارج إطار القانون لمواجهة الأوضاع الصعبة مثل اللصوصية وقطع الطريق.

3-2- غلاء الأسعار وتدني مستوى المعيشة:

تعد المعطيات عن الأسعار من العناصر الأساسية المساهمة والمساعدة في معرفة مستوى المعيشي للسكان وكذلك مستوى الاستقرار السياسي والاجتماعي، وطبيعة المناخ السائد في الدول، حيث كان لغلاء الأسعار الأثر المباشرة على الحياة الاقتصادية لسكان المغرب الإسلامي، مما أدى إلى تدهور القدرة الشرائية للسكان، وعدم قدرتهم على تحصيل قوتهم اليومي، وهذا ما يزيد في حدة الاضطرابات والفتن داخل المجتمع[4].

قد أشار ابن هيدور إلى أن هناك عاملان لغلاء الأسعار فقال: « غلاء الأسعار سببان أما احتباس المطر في البلاد المحتاجة إليها وإما ظهور الفتن والحروب »[5]، كما

---

(1) ابن مرزوق: **المسند الصحيح**، ص284.

(2) **نفسه**.

(3) عبد العزيز بن عبد الله: **معطيات الحضارة المغربية**، ط3، دار الكتب العربية، الرباط- المغرب، 1963، ج2، ص94.

(4) حميد أجميلي: **جوانب من التاريخ الديموغرافي بالمغرب الأقصى خلال العصر الوسيط (6-8هـ/12-14م)**، تق إبراهيم القادري بوتشيش، منشورات مركز تافيلات للدراسات والتنمية والأبحاث، مطبعة انفو برانت، فاس- المغرب، 2016. ص163.

(5) ابن هيدور، أبو الحسن علي بن عبد الله بن محمد التادلي الفاسي: **ماهية المرض الوبائي**، مخطوط في الخزانة الحسنية، الرباط- المغرب، رقم9605، الورقة2.

اعتبر ابن هيدور« أن غلاء الأسعار لازم من لوازم الفتنة »[1]، ويمكن أن نفهم من هذا الكلام أن غلاء الأسعار يؤدي إلى إحداث الفتنة، وبالتالي اضطرار بعض أفراد المجتمع إلى القيام ببعض السلوكات المنحرفة، بسبب عدم قدرة الكثير من فئات المجتمع- وبالأخص الفئات الهشة- على شراء السلع خاصة المواد الضرورية التي يزيد عليها الطلب مثل الغذاء، ومن الطبيعي أن تتطاول تلك الفئات على مصادر رزق الآخرين عن طريق السرقة والحرابة، لمواجهة أزمة غلاء الأسعار وسد حاجياتها.

بالإضافة إلى السببان الذي ذكرهما ابن هيدور عن أسباب غلاء الأسعار يقدم لنا ابن خلدون[2] سبب آخر والمتمثل في الاحتكار، حيث يعمد بعض التجار إلى إخفاء بعض البضائع وإقفال مخازنهم، ونتيجة لفعلهم هذا ترتفع الأسعار[3]، وقد أشار البرزلي إلى هذه الظاهرة بالمغرب الإسلامي خلال فترة الدراسة؛ فيذكر أن بعض التجار يلجئون إلى احتكار الطعام في السوق، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار والإضرار بالناس، وفي ظل ارتفاع تكاليف المعيشة وغلاء الأسعار في تلك الفترة كان يبحث الكثير من سكان المغرب الإسلامي على أي طريقة ومهما كانت من أجل تحصيل مصدر الرزق[4].

في هذا السياق نشير إلى أن موجات الغلاء التي شهدها المغرب الأدنى كمادة القمح، التي عرفت تزايدا مستمرا في الأسعار منذ القرن السابع الهجري/13م، من ثلاث دنانير وصولا إلى 15 دينار للقفير في القرن العاشر الهجري/16م[5]، ففي عام (626هـ/1228م) سجل سعر القفير من القمح ثمانية دنانير من الذهب[6]، وقد أشار الزركشي لغلاء الأسعار

---

(1) ابن هيدور: **المصدر السابق**، الورقة2.

(2) ابن خلدون: **المقدمة**، ص ص497-498.

(3) إبراهيم القادري بوتشيش: **مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال العصر المرابطين**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، 2000، ص211.

(4) البرزلي: **المصدر السابق**، ج3، 232.

(5) روبار برونشفيك: **تاريخ إفريقية**، ج2، 266.

(6) ابن أبي دينار: **المؤنس**، ص127.

بتونس في سنة (755هـ/1357م) حيث بلغ سعر القفير من القمح أحد عشر دينار ذهبا والشعير إلى النصف من ذلك[1]، كما عرفت تونس في سنة (862هـ/1458م) ارتفاعا في أسعار بعض المواد الغذائية إذا وصل سعر قفير القمح إلى أربعة دنانير ذهبا، والشعير أقل من ذلك؛ فشكا الناس من قلة الطعام وغلاءه للسلطان أبو عمرو عثمان (839-892هـ)[2] فأمر بأن يخرج من المخزن في كل يوم ما يصنع منه ألف خبزة وأمر بأن تُفرق على الفقراء بتونس[3].

في المغرب الأوسط عرفت الأسعار ارتفاعا مهولا خاصة خلال فترة الكوارث والفتن؛ فقد قدم لنا ابن خلدون معطيات دقيقة لوضع الأسعار في المغرب الأوسط خاصة أثناء الحصار المريني لتلمسان وما جاورها ويقول: « وغلت أسعار الأقوات والحبوب وسائر المرافق بما تجوز حدود العوائد، وعجز وجدهم عنه، فكان ثمن مكيال القمح الذي يسمونه البرشالة ويتبايعون به، مقدارا إثنا عشر رطلا ونصف ومثقالين ونصفا من الذهب العين، وثمن الشخص الواحد من البقر ستين مثقالا، ومن الضأن سبعة مثاقيل ونصف... والدجاجة بثلاثين درهما، والبيض الواحد بستة دراهم والعصافير كذلك، والأوقية من الزيت باثني عشر درهما، والسمن بمثلها ومن الشحم بعشرين ومن الفول بمثلها... واستهلك الناس أموالهم وموجودهم، وضاقت أحوالهم »[4]، ويضيف حسن الوزان عن غلاء الأسعار في تلك الفترة بالمغرب الأوسط ويقول: « استفحل الغلاء إلى أن بلغ ثمن كيلو (روجيو) من القمح ثلاثين مثقالا، وسكورزو من الملح ثلاثة مثاقيل، ورطل اللحم ربع مثقال »[5].

---

(1) الزركشي: **المصدر السابق**، ص95.

(2) **أبو عمرو عثمان:** هوأبو عمرو عثمان ابن عبد الله محمد المنصور ابن أبي فارس عبد العزيز، سلطان الدولة الحفصية ولد 27 رمضان 820هـ، تولى إمارة السلطنة الحفصية سنة839هـ. ابن الشماع: **المصدر السابق**، ص121.

(3) الزركشي: **المصدر السابق**، ص150.

(4) ابن خلدون: **العبر**، ج7، ص128.

(5) الحسن الوزان: **المصدر السابق**، ج2، ص18.

قد عبر كذلك عن هذا الوضع صاحب نظم الدرر والعقيان بقوله « بلغ فيها الرطل من الملح دينارين، وكذلك من الزيت والسمن والعسل واللحم، وذكر بعضهم أن الدجاجة بلغت ثمانية دنانير ذهب »[1]، كما ننوه لكلام ابن مريم التلمساني عن حالة الغلاء التي عرفتها تلمسان« حتى تعطلت منه المساجد وانغلقت، وبعث السلطان الأهل البلد وطلبهم في الزرع فلم يجد عند أحد »[2].

تكشف لنا هذه النصوص المستويات القياسية التي وصلت إليها الأسعار بالمغرب الأوسط خاصة المواد الغذائية مما ينتج عنه أزمة غذاء، واختفاء سريع للمؤن من الأسواق بسبب الاحتكار، وهذا مُشكل كان كارثة على سكان المغرب الأوسط خاصة على الفئات الضعيفة ومحدودي الدخل.

لم يسلم المغرب الأقصى من موجات الغلاء في الأسعار، حيث عرفت أسواقه في النصف الأول من القرن السابع الهجري/13م حالة غلاء فاحش حيث تؤكد المصادر أن سكان المغرب الأقصى في تلك الفترة عانوا من ضغط الغلاء فكان له الأثر البالغ على طبقة الفقراء والمعوزين وهي الفئات الأكثر تضررا[3]، وفي هذا الصدد يقول ابن عذاري: « في سنة 614هـ و615هـ و616هـ كان المحل العظيم والمجاعة والتي شكاها الظاعن والمقيم وتناهى الحال في مزيد السعر إلى ما لا نهاية له »[4].

---

(1) التنسي: **المصدر السابق**، ص132.

(2) ابن مريم، المليتي المديوني أبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد التلمساني: **البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان**، تح محمد ابن أبي شنب، طبع في المطبعة الثعالبية، الجزائر، 1326هـ/1908م، ص307.

(3) إبراهيم الشامي: الجوائح المائية في عصر الدولة المرينية ودور الدولة في مواجهتها (668-869هـ/1269-1464م)، **مجلة الدراسات الأفريقية**، ع/38، معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة، مصر، 2015، ص93.

(4) ابن عذاري المراكشي: **المصدر السابق**، ص ص266-267.

يضاف إلى هذا النص، نص ابن أبي زرع الذي يذكر أنه « في سنة 630هـ خلت بلاد المغرب وكثر فيها الجوع والوباء ووصل فيها وسق القمح ثلاثين دينارا »[1]، ومما يدل على تأثر الرعية ومعاناتها في تلك الفترة من غلاء الأسعار وبلوغها مستويات قياسية قول ابن عذاري« لقد اقشعرت الجلود من هول المكابدة في طلب شيء »[2]، ومعلوم أن كثرة الطلب خاصة على المواد الأساسية تؤدي إلى فقدانها من الأسواق مما يهدد السكان بمجاعة وبالأخص الفئات الضعيفة التي لا تستطيع تحصيل قوت يومها[3].

وقد استمرت موجات غلاء الأسعار بالمغرب الأقصى ووصلت إلى أعلى مستوياتها حتى شمل هذا الغلاء مرافق أخرى، ولاشك أن هذا الوضع رافقه انهيار القدرة الشرائية للسكان حيث تذكر لنا المصادر التاريخية أن فترة السلطان أبي الربيع سليمان[4] (708-710هـ) شهدت ارتفاع في الأسعار « وأن أيامه كانت كلها غالية، ولم يزل السعر بها مرتفعا لدرجة أن أسعار الأملاك ارتفعت فبيعت الدار في أيامه بألف دينار ذهبا »[5]، بعد ذلك بحوالي أربعة عشرا سنة وتحديدا في سنة (724هـ/1324م) عرفت جميع مدن المغرب الأقصى ارتفاعا هائلا في الأسعار نتيجة حدوث مجاعة « فقد وصلت صحفة القمح تسعين دينارا، ومد القمح خمسة عشرة درهما، والدقيق أربع أواقي بدرهم، واللحم خمس أواقي بدرهم،

---

(1) ابن أبي زرع الفاسي: **الأنيس المطرب**، ص277.

(2) ابن عذاري المراكشي: **المصدر السابق**، ص319.

(3) عبد الهادي البياض: **الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوك وذهنيات الإنسان في المغرب والأندلس(6-8هـ/12-14م)**، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، 2008، ص108.

(4) **أبي الربيع سليمان:** هو الأمير سليمان ابن عبد الله ابن يوسف ابن يعقوب بن عبد الحق المريني، بويع بعد وفاة أخيه أبو ثابت عامر بطنجة سنة 708هـ وسنه 19 سنة، توفي برباط تازة سنة710هـ. ابن أبي زرع الفاسي: **المصدر السابق**، ص ص394، 393.

(5) **المصدر نفسه**، ص395؛ أنظر السلاوي: **المرجع السابق**، ج3، ص99.

والزيت أوقيتان بدرهم، والعسل كذلك، السمن أوقية ونصف بدرهم، وعدمت الخضر بأسرها»[1]، وقد داما غلاء الأسعار ثلاث أعوام متواصلة[2].

لقد عرفت أسعار السلع في الأسواق خلال فترة الدراسة ارتفاع بوتيرة سريعة، وهذا ما أضر بسكان بلاد المغرب خاصة الفئات الضعيفة ذات الدخل المحدود والمهمشة، حيث شكل لهم ارتفاع الأسعار هاجسا كبيرا بسبب عدم قدرتهم على شرائها، وساهمت بشكل كبير في انتشار عمليات الحرابة والنهب والسلب.

---

[1] ابن أبي زرع الفاسي: **المصدر السابق**، ص401.

[2] ابن القاضي، أبي العباس أحمد بن محمد المكناسي: **ذيل وفيات الأعيان المسمى درة الحجال في أسماء الرجال**، تح محمد الأحمدي أبو النور، ط1، مكتبة دار التراث، القاهرة– مصر، 1391هـ/1971م، ج3، ص324.

4- المشكلات الاجتماعية والتقلبات الطبيعية:

تعتبر التأثيرات الاجتماعية مثل القفر والجوع والتأثيرات الطبيعة مثل الجوائح والأوبئة، من أهم العوامل الرئيسية في انتشار ظاهرة الحرابة لما يترتب عنها من آثار على معيشة الفرد تجعله يعيش في مستوى أدنى، ولا يستطيع تحصيل قوت يومه، فقد أسهمت هذه العوامل خاصة خلال الفترة المدروسة في إفراز تلك السلوكات المنحرفة داخل مجتمع المغرب.

4-1- تفشي الفقر في مجتمع:

تعتبر ظاهرة الفقر من أكبر المعضلات بسبب أنه يلقي بظلاله على العديد من القضايا الاجتماعية التي تهز وتخلخل أي مجتمع مهما كان، وهذا ما دفع بالكثير من المفكرين لربط بين الفقر وسلوكات الأفراد داخل المجتمع خاصة السلوك الإنحرافي منهم أفلاطون الذي قال « أن حب الثروة والجشع المادي هو السبب الأول للسلوك الإجرامي»[1]، وكما هو معروف أن العلاقة التي تربط الفقر بالجريمة هي علاقة طردية في المجتمع فكلما زادت حدة الفقر ارتفع معدل الجريمة.

وننوه إلى أن مجتمع المغرب الإسلامي خلال فترة الدراسة شهد تحولات عميقة في المجال السياسي والاقتصادي، وكانت لهذه التحولات أثر قوي على الحياة الاجتماعية للفرد المغربي؛ فقد ساهمت في انخفاض مستواها الاقتصادي وتسببت في تفشي ظاهرة الفقر بين السكان بنسبة كبيرة في تلك الفترة حيث أضحى دخل الأسرة لا يكفي لتغطية، النفقات كما عجزت عن تلبية حاجياتها اليومية، وكرد فعل من هؤلاء الفقراء يلجئون إلى قطع الطرق والسطو.

---

[1] بشيرة عالية، سعاد طبعة: الفقر والسلوك الإنحرافي، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، مج3، ع/1، جامعة الجلفة، الجلفة- الجزائر، 2010، ص224.

لقد عرفت مدن وقرى بلاد المغرب الإسلامي خلال فترة الدراسة ارتفاع في نسبة الفقر وأخذت دائرته تتسع، وكانت حصيلته أن أصبحت تلك المدن والقرى تعج بالمحتاجين والفقراء والمتسولين والذين كان جلهم ينتمون إلى الفئات الرثة العاجزة عن توفير لقمة العيش[1]، ومن الأمثلة التي تدل على انتشار الفقراء والمحتاجين بكثرة في أمصار بلاد المغرب أن رجلا من المتصوفة بمراكش جمع كل فقراء الموجودين بجامع علي بن يوسف ووزع عليهم القمح والسمن الذي كان عنده إلى نفذ منه[2]، كما عمد الوالي أبو زكرياءيحي بن علي الزواوي[3] ببجاية إلى اكتراء فندق للمعوزين والفقراء بسبب عددهم الغفير واشترى لهم اللباس والطعام بعد أن جمع المال من أعيانها[4].

كما قدمت لنا كتب الرحالة صورة دقيقة عن درجة الفقر التي بلغها أهالي بلاد المغرب حيث يروى العبدري عند قدومه لتلمسان بقوله: « وأغرب ما شاهدته من منصور صاحب مليكش– من أعمال تلمسان– وهو أن جماعة من الحجاج نحو العشرين وقفوا إليه في محلته عند بيته فكلموه في عشائهم فرحب بهم واحتفل في السلام عليهم، ثم أخذ ينادي يا أهل الدوار هؤلاء ضيفان لله، من يحمل منهم إلى بيته واحدا، وجعل يكرر ذلك كما يصنع

[1] محمد حسن: **الفقراء والزوايا بوسط افريقية من أوسط القرن 6هـ إلى نهاية القرن 8هـ (12–14م)**، ضمن كتاب « المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي »، ص322.

[2] ابن الزيات، أبي يعقوب يوسف يحيى التادلي: **التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي**، تح أحمد التوفيق، ط2، منشورات كلية الأدب والعلوم الإنسانية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء– المغرب، 1997، ص ص245–246.

[3] **يحيى الزواوي:** أبو زكرياء يحيى بن أبي علي المشهور بالزواوي، فقيه وولي زاهد، ولد في بني عيسى من أقطار بجاية، وكانت بداية تعليمه في قلعة بني حماد ثم ارتحل إلى المشرق، ولقي الفضلاء والأخيار والمشايخ من الفقهاء والمتصوفة، استوطن في بجاية بعد رجوعه من المشرق، وجلس لنشر العلم إلى أن توفي ببجاية سنة 611هـ. ابن الزيات: **المصدر نفسه**، ص429؛ أنظر الغبريني، أبو العباس أحمد بن أحمد عبد الله: **عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية**، تح عادل نويهص، ط1، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت– لبنان، 1979م، ص ص132، 127.

[4] ابن الزيات: **المصدر السابق**، ص429.

المدرون، فلما لم يجبه أحد ولى عنهم »[1]، فقد بلغ الفقر مبلغا كبيرا من حياة الأهالي جعلهم غير قادرين على استضافة الناس والقيام بواجب الضيافة.

هناك روايات أخرى وردت عند بعض المتأخرين مثل الحسن الوزان الذي يصف سكان المنستير بالفقراء لدرجة التسول، وأنهم يلبسون ثياب خشنة حقيرة[2]، وتبعه في ذلك أيضا مارمول كربخال بقوله عن سكان مدينة بنزرت[3] أنهم يعيشون في فقر دائم[4].

من المؤشرات كذلك التي تدل على كثرة الفقراء ببلاد المغرب خلال فترة الدراسة أن الزوايا كانت تعج بهم، فقد كان الفقراء يجدون عزاءهم في الصلحاء والأولياء ورجال التصوف، ورأوا فيهم أمل الخلاص مما يرزحون تحت كابوسه[5]، فقد ازداد عدد الفقراء الوافدين على الزوايا والأولياء في تلك الفترة بشكل كبير.

وعلى سبيل المثال نشير هنا إلى حوادث وقعت في إحدى الزوايا بالمغرب الأدنى، وهي زاوية أبو عمران بن يحي الأنصاري الذي وصلت لزاويته مجموعات من الفقراء الجياع فلم يجدوا ما يَقْتاتونه[6]، ونتيجة لهذه الأعداد الهائلة من الفقراء الموجودة في الزوايا أضحوا مخصصين لخدمة الزاوية وشيخها، وبخدمة شؤونها الداخلية والخارجية[7].

---

(1) العبدري، أبي عبد الله محمد بن سعود: **رحلة العبدري**، تح علي إبراهيم كروي، ط2، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق– سوريا، 1426هـ/2005م، ص48.

(2) الحسن الوزان: **المصدر السابق**، ج2، ص84.

(3) **بنزرت:** مدينة بإفريقية صغيرة وعامرة وحصينة، بها مرافق وأسواق وعليها سور قديم حصين، وبها بحيرة معروفة. ابن سعيد، الحسن علي بن موسى الأندلسي: **كتاب الجغرافيا**، تح إسماعيل العربي، ط1، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت– لبنان، 1980، ص143؛ أنظر الحميري: **المصدر السابق**، 104

(4) مارمول كربخال: **المصدر السابق**، ج3، ص10.

(5) سامية مصطفى مسعد: **الحرب والطبيعة في المغرب الأقصى عصر بني مرين**، ط1، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 2003، ص43.

(6) محمد حسن: **المدينة والبادية**، ج2، ص631.

(7) **المرجع نفسه**، ج2، ص629.

لا سبيل للشك أن الوضعية الصعبة والمزرية للفقراء، تُجبرهم على البحث عن جميع الحلول، وبكل الوسائل المتاحة للحصول على مصدر رزق مهما كانت الطريقة، وبالتالي ليس غريبا أن يسارع هؤلاء الفقراء إلى السرقة وامتهان اللصوصية وقطع السبل قصد سد حاجتهم.

4-2-القحوط والمجاعات والأوبئة:

كان المغرب الإسلامي خلال فترة البحث عرضة للكثير من الكوارث الطبيعة والأوبئة، وتشير المصادر إلى أنها كانت دورية؛ فقد عملت هذه التقلبات المناخية وتأثيراتها السلبية في زيادة الفقر بين السكان، وهذا ما ساهم في تنشيط الجرائم خاصة منها اللصوصية وقطع الطريق، وسنحاول من خلال الجدول التالي رصد أهم القحوط والمجاعات والأوبئة التي حلت ببلاد المغرب.

جدول رقم (01): أهم القحوط والمجاعات والأوبئة التي اجتاحت المغرب الإسلامي

السنة	مكان الوقوع	نوع الكارثة الطبيعية	المصدر والمرجع
607-609هـ/ 1210-1212م	المغرب الأقصى	مسغبة وانتشار مجاعة	ابن عذاري المراكشي: **المصدر السابق**، ص259.
610هـ/1213م	بجاية	مجاعة شديدة	ابن الزيات: **المصدر السابق**، ص429.
617هـ/1219م	المغرب	مجاعة وقحط والجراد	ابن أبي زرع الفاسي: **الذخيرة السنية**، ص54.
634هـ/1236م	مراكش	وباء وكثرة الأمطار	ابن عذاري المراكشي: **المصدر السابق**، ص345.
677هـ/1278م	المغرب	كان الجراد العام بالمغرب	السلاوي: **الإستقصا**، ج3، ص89.
679هـ/1280	المغرب	وفيها كان الجراد	ابن أبي زرع الفاسي: **الأنيس المطرب**، ص405.

683هـ/1284م	المغرب	قحط شديد	السلاوي: **المرجع السابق**، ج3، ص89.
689هـ/1290م	المغرب	رياح الشرقية المتولية الهبوب وقحط شديد	السلاوي: **المرجع السابق**، ج3، ص89.
693هـ/1293م	المغرب وإفريقية	المجاعة الشديدة والوباء العظيم	ابن أبي زرع الفاسي: **الأنيس المطرب**، ص409
711هـ/1309م	المغرب	قحط	ابن أبي زرع الفاسي: **المصدر السابق**، ص398.
724هـ/1323م	المغرب	مجاعة وقحط شديد	ابن أبي زرع الفاسي: **المصدر السابق**، ص413.
749هـ/1349	المغرب	طاعون	ابن مرزوق: **المصدر السابق**، ص265. ابن خلدون: **المقدمة**، ص ص42-43.
764هـ/1363م	المغرب	وباء	ابن هيدور: **المصدر السابق**، ص2.
776هـ/1375م	المغرب الأوسط	مجاعة	يحي ابن خلدون: **بغيةالرواد**، ج2، ص575.
796هـ/1393م	المغرب	قحط	ابنالأحمر: **روضة النسرين**، ص40.
805هـ/1402م	تونس	وباء	ابن قنفذ القسنطيني: **الفارسية**، ص199.
818هـ/1415م	مكناس	طاعون	ابن غازي: **الروض الهتون**، ص59.
842هـ/1438م	تلمسان	مجاعة	ابن مريم: **البستان**، ص33.
847هـ/1443م	تونس	وباء	الزركشي: **المصدر السابق**، ص141.
857هـ/1453م	تونس	وباء	الزركشي: **المصدر السابق**، ص147.
871هـ/1469م	تلمسان	الطاعون	ابن مريم: **البستان**، ص224.
873هـ/1471	تونس	وباء	ابن أبي دينار: **المرجع السابق**، ص158.

من خلال الجدول يمكن أن نستخلص أن المغرب الإسلامي خلال الفترة الممتدة من القرن السابع الهجري إلى القرن التاسع الهجري تعرض لعدة كوارث طبيعة وانتشار للكثير من الأوبئة بوتيرة مستمرة ودون توقف، ونلاحظ أن الفاصل الزمني لم يكن كبير بين الكارثة وأخرى حيث ما إن تختفي آفة حتى تظهر أخرى، وقد تركت هذه الحوادث بصمتها على سكان المنطقة خاصة على الفئات الضعيفة والهشة، والتي كان وضعها الاجتماعي منحطا ودخلها ضعيفا، مما لا يسمح بتلبية حاجاتهم من الأقوات التي ارتفعت أسعارها(1).

أثرت الكوارث الطبيعة على المستوى المعيشي لسكان بلاد المغرب بشكل كبير، وهذا ما نعكس على حياتهم اليومية حيث ظلت تهددهم بالفناء(2)، فهي تلحق ضرر كبير بالأنشطة الاقتصادية خاصة النشاط الفلاحي وهو النشاط الاقتصادي مرتكز الذي زاولته معظم سكان المغرب الإسلامي، فقد أدت تلك الكوارث إلى زعزعة الأسس المادية للنشاط الفلاحي وأعاقت تطور الزراعة والمغارسة والرعي(3)، ويتبع ذلك قلة المحصول ونقص في الغذاء وندرته في أكثر الأحيان(4).

بالتالي قلة المحاصيل الزراعية وندرتها تؤدي إلى حدوث مجاعات مهولة، مثلما حدث في بجاية سنة (610هـ/1213م) التي أصابتها مجاعة شديدة حتى أضحت شوارعها مليئة بالمساكين والفقراء(5)، وأيضا المجاعة التي حدثت سنة (624هـ/1228م)أين ارتفع سعر القمح والمواد الغذائية بسبب الجراد الذي اكتسح المنطقة في تلك الفترة(6)، **وكذلك** تلك

---

(1) عبد الهادي البياض: **المرجع السابق**، ص ص43-44.

(2) خالد بلعربي: **المرجع السابق**، ص93.

(3) محمد ياسر الهلالي: **أثر القحط والمجاعات والأوبئة على الأنشطة الاقتصادية في المغرب الأقصى خلال أواخر العصر الوسيط ضمن كتاب المجاعات والأوبئة في تاريخ المغرب**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار لبيضاء- المغرب، (د.ت)، ص177.

(4) سامية مصطفى مسعد: **المرجع السابق**، ص ص20-21.

(5) ابن الزيات: **المصدر السابق**، ص429.

(6) عبد العزيز فيلالي: **المرجع السابق**، ج1، ص253.

المجاعة كانت ذات صدى كبير مست كل المغرب في القرن الثامن الهجري سنة (776هـ/1375م) « واشتملت هذه السنة على مجاعة شديدة، حيث أكل فيها بعض الناس بعضا لريح ذات إعصار، أهلكت زرع وصائفتها وحيوانه...»[1].

انعكس القحط وقلة الأمطار الذي ساد لفترات عديدة منطقة المغرب على سكان وشكل عليهم خطورة كبيرة بسبب ضعف في الإنتاج وغلاء الأسعار نتيجة قلة الماء، وقد أشار ابن خلدون لحالة الناس الصعبة جراء القحط الذي أصاب بلاد المغرب عام (629هـ/1292م) بقوله: « وكان أصاب الناس أعوام اثنتين وتسعين وستمائة قحط، ونالتهم سنة وهنوا لها »[2].

من المظاهر التي تدل على مدى تأثر سكان بلاد المغرب وتضررهم من الجفاف مع حدوث ندرة في الغذاء وارتفاع سعره، أنه كان من عادات البدو الفقراء بالمغرب خلال تلك الأزمة شراء الأقوات والأطعمة بالدين إلى وقت الحصاد؛ فإذا حل الأجل وعجزوا عن سداد الدين بالدنانير، يضطر الدائنون إلى الحصول منهم على جزء من المحصول في مقابل قيمة الدين[3]، وقد أدى هذا بالكثير من السكان والقبائل إلى هجرة المناطق التي مسها الجفاف والبحث عن مصدر دخل في مناطق أخرى، ففي سنة (800هـ/1397م) أجبر بدو برقة على أكل العشب والخروج من ديارهم لكن الكثير منهم فُقد أثناء الرحلة جراء هبوب رياح رملية قوية[4].

تضاف إلى هذه الكوارث كارثة أخرى وهي الأخطر والأسوأ الأوبئة، ونشير هنا إلى أن المغرب تعرض لحملات وبائية عديدة حصدت الكثير من الأرواح لدرجة أنه كان يدفن

---

(1) يحي ابن خلدون: **المصدر السابق**، ج2، ص575.

(2) ابن خلدون: **العبر**، ج7، ص290.

(3) كمال السيد مصطفى: **جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الإسلامي من خلال نوازل وفتاوي المعيار المعرب للونشريسي**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية- مصر، 1996، ص90.

(4) حمد حسن: **المدينة والبادية**، ج2، ص604.

في الحفرة الواحدة مائة من الناس[1]، وقد أبرز هذا حسن الوزان « أن الوباء في بلد البربر على رأس كل عشر سنوات، أو خمس عشرة أو خمس وعشرين سنة. وعندما يأتي يذهب بالعدد العديد من الناس »[2].

كان الطاعون من أخطر الأوبئة التي تعرض لها ساكنة بلاد المغرب، وكان وأشدها فتكا خاصة الذي كان في سنة (750هـ/1349م) ووصفه ابن خلدون بالطاعون الجارف بسبب ما أحدثه «... فخربت الأمصار والمصانع ودرست السبل والمعالم وخلت الديار والمنازل وضعفت الدول والقبائل...»[3]، وأثر كثيرا على القدرة الشرائية للسكان وساهم في ارتفاع الأسعار وانكمشت الحركة التجارية بعد أن قلت المواد بالأسواق[4]، ثم عاود الظهور في سنة (764هـ/1363م) ووصفه ابن هيدرو بالوباء الثاني[5].

رافق ظهور الأوبئة وانتشارها في المغرب الإسلامي تضرر الكثير من السكان، خاصة المزارعون والقبائل البدوية فتشير النصوص إلى أن الكثير منهم ترك البادية[6]، ونفس الشيء حدث مع أصحاب الحرف والصناع؛ فقد اضمحلت وخربت العديد من الورشات الحرفية[7]، وقلت المبيعات بشكل رهيب وساهم هذا في انتشار البطالة بين السكان وارتفع عدد العاطلين عن العمل بشكل مهول.

لاشك أن الكوارث والآفات التي مست بلاد المغرب من القرن السابع إلى القرن التاسع الهجري(13-15م) أثرت بشكل سلبي على الحياة الاقتصادية للسكان، وهذا ما ساهم في زيادة مستوى الفقر بينهم في تلك الفترة، وفي ظل هذه الأوضاع الصعبة عجزوا عن مجابهة

---

(1) ابن أبي زرع الفاسي: **الأنيس المطرب**، ص277.

(2) الحسن الوزان: **المصدر السابق**، ج1، ص85.

(3) ابن خلدون: **المقدمة**، ص ص42-43.

(4) محمد ياسر الهلالي: **أثر القحط والمجاعات والأوبئة**، ص ص190، 193.

(5) ابن هيدور: **المصدر السابق**، الورقة2.

(6) محمد حسن: **المرجع السابق**، ج2، ص612.

(7) محمد ياسر الهلالي: **المرجع السابق**، ص189.

تلك الكوارث والآفات، وقد ساد فترة الأزمات التذمر بين العامة، التي أضحى يعتريها التشاؤم والحزن والخوف مما أدى إلى إفراز العديد من السلوكات المنحرفة كالاعتداء على ممتلكات الغير لضمان استمرارية الحياة[1]، وإبعاد شبح الجوع فالفرد إذا استبد به الجوع لا يتورع عن القيام بأي عمل شاذ لإنقاذ حياته في تغير سلوكه بصورة جذرية[2].

لقد هيأ الظروف المناخية والأوبئة في ظهور العديد من السلوكات المنحرفة فتم الاعتداء على الناس، وانتشرت السرقة واللصوصية بين أفراد المجتمع المغاربي وتم قطع الطريق بالمغرب الإسلامي على نطاق واسع، واتخذت هذه المظاهر السلبية أبعادا حقيقة في ظل الفوضى المنتشرة وعدم قدرة السلطات على الحد منها[3].

---

[1] ماجدة كريمي: **قراءة المدينةالموحدية والمرينية من خلال أزمة المجاعات والأوبئة**، ضمن كتاب المجاعات والأوبئة في تاريخ المغرب، ص116.

[2] كاسترو جوزويه دي: **جغرافية الجوع**، تر زكي الراشدي، دار الهلال، ص59.

[3] خالد بلعربي: **المرجع السابق**، ص114.

الفصل الثالث:

مظاهـــــر وأشكال الحرابـــــة

1- قبائل بني هلال ومسألة الحرابة

2- الاضطرابات الأمنية في المسالك

3- الإغارة وقطع الطريق على القوافل التجارية وأصحاب المال

4- الإغارة على قوافل الحجاج

5- الإغارة على القرى والبوادي

6- عمليات السطو

1- قبائل بني هلال ومسألة الحرابة:

عرف المغرب الإسلامي خلال القرن الخامس الهجري/11م حدث بارزا وهاما شكّل منعطفا حاسما في تاريخه تمثل في دخول قبائل بني هلال[1] العربية لمجال المغرب الإسلامي أو كما يسمى الهجرات الهلالية، حيث يعتبر هذا الحدث بداية تحول كبير في المنطقة، وانعكس هذا التحول مختلف الجوانب السياسية الاقتصادية والاجتماعية.

تذكر معظم المصادر أن سبب دخول القبائل الهلالية لمغرب الإسلامي إلى قرار من الحاكم الفاطمي المستنصر بالله[2] للانتقام من الأمير الزيري المعز بن باديس[3] الذي خلع طاعته[4]، وأعلن القطيعة مع الدولة الفاطمية في مصر دينيا وسياسيا[5]، فقرر الحاكم توجيه هاته القبائل إلى المغرب انتقاما من بني زيري- الدولة الزيرية-، وكذلك لتخلص من عبث

---

(1) **بنو هلال:** نسبة إلى هلال بن عامر ابن صعصعه بن معاوية بن بكر بن هوازن ابن منصور بن عكرمة بن خفصة بن قيس بن عيلان بن مضر. ابن حزم الأندلسي: **جمهرة أنساب العرب**، تح وتع إ. ليفي بروقنسال، دار المعارف، مصر، 1368هـ/1948م، ص261.

(2) **المستنصر بالله:** هو أبو تميم معد بن الظاهر لإعزاز دين الله بن الحاكم بن العزيز بن المعز لدين الله، ولد سنة 420هـ وبويع بالخلافة سنة 427هـ، وهو ثامن الخلفاء الدولة الفاطمية توفي سنة 487هـ. ابن خلكان، أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد: **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تح إحسان عباس، دار الصادر، بيروت- لبنان، 1397هـ/1977م، مج5، ص ص129-130.

(3) **المعز ابن باديس:** بن باديس بن المنصور بن بلكين بن زيري بن مناد الصنهاجي، ولد 398هـ بالمنصورية من أعمال إفريقية، بويع للإمارة إفريقية سنة 406هـ وهو أول أمير زيري قام بقطع الدعوة الشيعية الفاطمية بالمغرب، توفي سنة 454هـ. ابن خلكان: **المصدر السابق**، مج5، ص ص233-234.

(4) راضي دغفوس: العوامل الاقتصادية لهجرة بني هلال وبني سليم من مصر إلى إفريقيا، **مجلة مؤرخ العربي**، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، ع/20، بغداد- العراق، 1401هـ/1981م، ص14.

(5) ابن عذاري المراكشي: **المصدر السابق**، ج1، ص ص273-279؛ أنظر ابن خلدون: **العبر**، ج6، ص ص18-19؛ ابن الشماع: **المصدر السابق**، ص ص136-137.

تلك القبائل في مصر فقد كانت مصدر إزعاج للسلطة الفاطمية لتسببها في إحداث الكثير من المشاكل والإضطربات[1].

في هذا الأمر يقول التجاني إن « جور هذه الطائفة المعروفة بدلاج- طائفة من بني سليم- في فعلها وعيثها في البلاد وأهلها أشهر من أن نشير إليه، أو ندل بعبارة مختصرة عليه، وأنصف الله من الجرجرائي[2] الأقطع هو الذي أمكن العرب من الدخول إلى هذه البلاد، وعن فكره السيئ نشأ بأرض افريقية ما نشأ من الفساد، فأنهم كانوا قبل ذلك نازلين بصعيد من أرض مصر لا يحدثون أنفسهم بالجواز إلى هذه البلاد- لا يجرؤون على تجاوزها- إلى أن ندبهم الجرجرائي إلى ذلك وأفرج لهم عن طريقهم، فأغص منهم أهل البلاد بريقهم، لحاجة كانت في نفسه من إفساد هذه البلاد تعجل قضاءها »[3]، فقد أكثروا من الفساد وتضرر منهم العباد والبلاد[4].

كان معروف على بعض قبائل بني هلال امتهان الحرابة قُبيل دخولهم لبلاد المغرب، حيث كانوا يتجول في صحراء الحجاز، ثم استوطنوا قرب الطائف، وكانوا يطوفون رحلة الشتاء والصيف بأطراف العراق والشام، ويغيرون هناك على الضواحي والنواحي ويفسدون

---

(1) ابن خلدون: **المصدر السابق**، ج6، ص19.

(2) **الجرجرائي**: نجيب الدولة، أبو القاسم علي بن أحمد وزير الخليفتين الظاهر والمستنصر العبيدين، توفي سنة 436هـ. شمس الدين الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان: **سير أعلام النبلاء**، ط1، تح وتع شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، 1403هـ/1983م، ج17، ص ص582-583. لقد اختلفت المصادر في الوزير الفاطمي الذي كان وراء هجرة القبائل الهلالية نحو المغرب فمنهم من يقول الجرجرائي مثل ابن حماد ومنهم من يقول اليازوري مثل ابن خلدون للمزيد أنظر ابن حماد، أبو عبد الله محمد بن علي: **أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم**، تح عبد الحليم عويس والتهامي نقرة، الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، (د.ت)، ص103؛ ابن خلدون: **العبر**، ج6، ص19.

(3) التجاني، أبو محمد عبد الله بن محمد بن أحمد: **رحلة التجاني**، قدمه حسن حسني عبد الوهاب، دار العربية للكتاب، ليبيا- تونس، 1981م، ص16.

(4) مبارك الميلي: **المرجع السابق**، ج2، ص179.

السابلة، ويقطعون على الرفاق، ومن ذلك الإغارة على الحجاج أيام الموسم بمكة وأيام الزيارة بالمدينة[1].

هكذا ارتبطت ظاهرة الحرابة في تاريخ المغرب الإسلامي بقبائل بني هلال[2]، ومعهم كذلك بني سليم[3]، فهي عادة وجزء لا يتجزأ من طباعهم، فمع دخولهم للمنطقة في القرن الخامس الهجري/11م، واستحوذوا على جميع الأرياف[4]، فأدى هذا إلى تدهور الوضع الأمني بشكل رهيب حيث أخذ العرب يشنون الغارات ويقطعون الطريق، وحاصروا المدن مما أوجد صعوبة لدى السكان في تنقل من مكان إلى مكان[5]. استمر هذا الوضع مع استمرار

استمر هذا الوضع مع استمرار تدفق القبائل العربية، في القرن السادس الهجري/12م ووصول نفوذ إخوانهم من البطون الأخرى إلى السهول الداخلية والساحلية في المغرب الأوسط أين قاموا بتعطيل كل شيء[6]، خاصة الطرق

---

(1) ابن خلدون: **المصدر السابق**، ج6، ص18.

(2) سعيد بنحمادة: **نظام الشرطة بالغرب الإسلامي- نسقية المؤسسات والممارسات الأمنية** -منشورات الزمن، الرباط- المغرب، 2017، ص80.

(3) **بنو سليم:** بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان، ولها عدة بطون أهمها زغب، ذياب، عوف. ابن حزم الأندلسي: **المصدر السابق**، ص249؛ أنظر ابن خلدون: **المصدر السابق**، ج6، ص ص94-95.

(4) محمد حقي: الحج في المغرب والأندلس في العصر الوسيط: الجدل حول استمرار فرضية الحج، **مجلة عصور الجديدة**، مج7، ع/27، جامعة وهران، الجزائر، ص87.

(5) فايزة محمد صالح أمين سجينى: **غزو بني هلال وبني سليم للمغرب**، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية قسم التاريخ الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة- السعودية، 1981/1980، ص82.

(6) الطاهر بونابي: حركة المرابطين السنة في الزاب بين التصوف والرباط، **المجلة الخلدونية**، ع/9، وزارة الثقافة، بسكرة- الجزائر، 1423هـ/2011م، ص ص59-60.

والمسالك بكل من إفريقية والمغرب الأوسط[1]، ولم يتعذر عليهم سوى المدن المحصنة[2].

تشير المعطيات والروايات إلى أن كثرة أعدادهم ونموهم الديمغرافي السريع وتنقلهم الدائم بين المناطق والمسالك كان من أهم عوامل[3]، التي أدت إلى زيادة في عمليات النهب والسلب وقطع الطرق وتصاعد أعمال اللصوصية في المغرب حيث أضحت الطرق والمسالك غير مأمونة[4].

تجدر الإشارة إلى أن الحرابة عرفت ذروتها مع بداية القرن السابع الهجري /13م خاصة مع انهيار الدولة الموحدية، وعدم قدرة السلطات الجديدة بالمغرب على ضبط الأوضاع الأمنية، ووضع حد لنشاط بعض القبائل العربية التي أفرزت أزمة أمنية فعلية، فقطعت الطرق وهاجمت السابلة وأغارت على المدن والقرى[5].

لقد خلف الغزو الهلالي خوفا جماعيا في المناطق التي سيطروا عليها أولئك الأعراب في تلك الفترة[6]، حيث كانوا يهاجمون المناطق الشمالية إلى غاية السواحل خاصة مسالك القوافل الرئيسية، بسبب أن مناطق الداخلية والسهوب لم تعد تسعهم ولا تسع

---

(1) محمد القبلي: **مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط،** ط1، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء- المغرب، 1987، ص15.

(2) الطاهر بونابي: **المرجع السابق،** ص60.

(3) إبراهيم حركات: **المجتمع الإسلامي والسلطة في العصر الوسيط،** أفريقيا الشرق، الدار البيضاء- المغرب، 1998م، ص261.

(4) عبيد بوداود: **الوقف،** ص211.

(5) مراجع عقيلة الغناي: **سقوط دولة الموحدين،** ط2، منشورات جامعة قاريونس، دار الكتب الوطنية، بنغازي- ليبيا، 2008، ص263.

(6) سعيد بنحمادة: **المرجع السابق،** ص84.

مواشيهم[1]، وهذا ما نلاحظه في المغرب الأقصى أين عملوا على بث الرعب بين سكان عن طريق الغصب وقطع الطريق بكل من سهول تامسناوالهبط وأزغار فعمت الفوضى واختل الأمن بكل البلاد[2]، ونفس الوضع كان في المغرب الأوسط والأدنى أين انتشرت تلك القبائل.

كما نشير إلى أن الزحف الهلالي أحدث نمط جديد في عمليات الحرابة والسطو لاسيما على مستوى أساليب النشاط، ولم تعد تلك العمليات مرتبطة بالأفراد فقط شيئا فشيئا أضحت ممارستها ممنهجة، حيث تحولت إلى ظاهرة جماعية بعد أن شكلوا عصابات منظمة بأعداد كبيرة وتحمل مختلف أنواع الأسلحة وهذا ما تكلمت عنه الكثير من النوازل الفقهية التي سوف نتطرق لها لاحقا.

كان لتوافد القبائل العربية على المغرب الإسلامي أثر كبير في انتشار ظاهرة اللاأمن[3]، فهذه القبائل ما أن تحس بضعف الدولة وتقلص نفوذها حتى تبدأ في شن الغارات[4]، فقد شكّلوا هاجس للسلطات التي ظهرت في المغرب الإسلامي، نتيجة أنهم كرسوا واقعا أمنيا مضطربا بسبب شيوع عمليات السطو والإغارة وقطع السبل في البوادي،

---

[1] عبيد بوداود: **ظاهرة التصوف في المغرب الأوسط مابين القرنين السابع والتاسع الهجريين(ق13-15) دراسة في التاريخ السيوسيو-ثقافي**، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران-الجزائر، 2003، ص169.

[2] Mohamed Kably: **Société, pouvoir et religion au Maroc à la fin du moyen- age (XIVe-XVes)**, Préface de Claude Cahen,éditMaisonneuve et larose, Paris- France, 1986, p117.

[3] نشير هنا إلى كلام المنصورالموحدي(580-595هـ) عن القبائل العربية وفسادها، وأنه ندم على إدخال تلك القبائل للمغرب الأقصى، فعندما قرب أجله واشتد به المرض قال «ما ندمت على شيء فعلته في خلافتي إلا ثلاث وددت أني لم أفعلها» من هذه الثلاث« إدخال العرب من إفريقية إلى المغرب لأني أعلم أنهم أصل الفساد». كما أوصى بعدم تركهم يركنوا للراحة وذلك بسبب أنهم سوف يشتغلون بالحرابة وقطع السبيل قائلا «... وهؤلاء العرب تداوونهم وتلاطفونهم وتحسنوا إليهم ومن وفد عليكم منهم تعطوه وتحسنوا إليه غاية الإحسان وتشغلونهم بالحركات ولا تتركونهم للعطلة والراحات ». ابن أبي زرع الفاسي: **الأنيس المطرب**، ص230؛ أنظر ابن عذاري المراكشي: **المصدر السابق**، ص232.

[4] حميد تيتاو: **المرجع السابق**، ص263.

وعبر محاور الطرق الرئيسية والمفاوز خاصة التي يسلكها المسافرون والتجار[1]، بعد أن أضحت تحت سيطرة بني هلال[2]، فقد كانوا ينتشرون بحرية في تلك المحاور مثيرين عواطف الخوف في نفوس السكان[3].

ما يشير لعلاقة بعض القبائل الهلالية وبطونها بالحرابة، هو نعت الكثير من المصادر لتلك القبائل بالعديد من الأوصاف نتيجة امتهانهم للحرابة واللصوصية وتطاول على أرزاق الناس ومن أبرز هذه المقولات؛ « ذعار اللصوص وأُباقُ العبيد وأخابثُ أَهل الحرابة والشرور»[4]، و«... شرذمة من سليم- بني سليم- لصوصا واوباشا وكلابا هراشا »[5]، و«... الأوشاب والأوباش...»[6]، و« صعاليك سليم وذؤبانهم، وكل من وافقهم على ضلالتهم من الأعراب وأعانهم، من أهل الباطل وأعوانهم »، و« المعتدين... والعابثين والمفسدين » و« أوباش جمعتهم الفتنة وأخياف... ولصوص نظمهم على الحرابة، وصرفهم عن التوبة والإنابة، الشقاق والخلاف »[7]، و«... قبائل سليم وشرار هلال- بني هلال- »[8]، بني حارث من عرب العمود، جذوة شَرار الشِرار أولى الحرابة والخرابة »[9]، لكن يجب

---

(1) سعيد بنحمادة: **المرجع السابق**، ص80.

(2) عبد الحميد خالدي: **الوجود الهلالي السليمي في الجزائر**، دار الهومة للطباعة النشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص193.

(3) روبار برنشفيك: **المرجع السابق**، ج1، 146.

(4) تأليف جماعي: **مجموع رسائل موحدية من إنشاء كتاب الدولة المؤمنية**، تح لافي بروفنصال، مطبوعات معهد العلوم العليا المغربية، المطبعة الاقتصادية، الرباط- المغرب، 1941، ص ص109-110.

(5) ابن عذاري المراكشي: **المصدر السابق**، ص187.

(6) ابن الحاج النميري، أبو القاسم برهان الدين إبراهيم ابن إبراهيم: **فيض العباب وإضافة قداح الآداب في الحركة السعيدة إلى قسنطينة والزاب**، درا وإعداد محمد بن شقرون، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1990، ص281.

(7) تأليف جماعي: **مجموع رسائل موحدية**، ص157.

(8) **المصدر نفسه**، ص257.

(9) ابن الخطيب: **نفاضة الجراب في علالة الاغتراب**، تع أحمد مختار العبادي، مرعبد العزيز الأهواني، دار النشر المغربية، الدار البيضاء- المغرب، (د.ت)، ج2، ص68.

أن نشير إلى أن هذه النصوص تعاملت مع هذه القبائل بنوع من الشدة، وكل هذه الأوصاف التي ذكرت تعتبر حكما مسبقا عن بعض القبائل الهلالية ومنحاز لموقف السلطة السياسية المتشدد ورافض لوجودها.

1-1- ابن خلدون وقضية الحرابة عند القبائل الهلالية:

لقد أفرد ابن خلدون تفسيرات عن أسباب السلوكاتالإنحرافية عند بعض القبائل العربية، وبالأخص سلوكهم المتعلق بالحرابة واللصوصية وربطه بطبعهم حيث يقول: « وذلك أنهم بطبيعة التوحش الذي فيهم أهل انتهاب وعيث ينتهبون ما قدروا عليه... ويفرون إلى منتجعهم بالقفر...»[1]، فالقبائل الهلالية حسب ابن خلدون ذات طابع خاصة يميل إلى الحياة غير مستقرة واعتمادها الأول في العيش على النهب والغزو.

كما أشار إلى أنهم يتجنبون المهن الصعبة في الكسب ولا يحبذون القتال ولا يحاربون إلا إذا اضطروا دفاعا عن أنفسهم فيقول:« لا يذهبون إلى المزاحفة والمحاربة إلا إذا دفعوا بذلك عن أنفسهم فكل معقل أو مستصعب عليهم فهم تاركوه إلى ما يسهل عنه ولا يعرضون له »[2]، لذلك هم يستغلون ضعف الدولة أو السلطة وتراجع قوتها للقيام بالغارات والنهب[3]، خاصة في الأماكن البعيدة.

هذا ما أكدت عليه آراء أخرى واعتبرت جنوح القبائل الهلالية للصوصية وقطع السبل إنما يعود إلى العامل النفسي والإحساس بالعجز والتهميش وقلة الاحترام اتجاههم، لذلك حاولوا إثبات ذواتهم عن طريق اللصوصية وقطع الطرق، إضافة إلى الأنانية التي كانت

(1) ابن خلدون: **المقدمة**، ص186.

(2) **نفسه.**

(3) **نفسه.**

تحكم أعمالهم، وتوجهها نحو إيذاء آخرين لذلك لم يتوانوا عن ارتكاب الأعمال الشنيعة التي تدل على خبث النفوس وفساد الأخلاق[1].

ونبه كذلك ابن خلدون إلى أنه لم تكن لديهم رغبة في ممارسة أي حرفة وليس لهم مصدر رزق ثابت يعيشون منه، بل يبحثون وينشدون سهولة الكسب دون تعب لدرجة أن بلغ ببعضهم إلى نهب أقاربهم وأهالهم[2]، لذلك « فطبيعتهم انتهاب ما في أيدي الناس، وأن رزقهم في ظلال رماحهم وليس عندهم في أخذ الأموال الناس حد ينتهون إليه بل كلما امتدت أعينهم إلى مال أو متاع أو ماعون انتهبوه... وأيضا فلأنهم يكلفون على أهل الأعمال من الصنائع والحرف أعمالهم لا يرون لها قيمة ولا قسطا من الأجر والثمن...»[3]، لهذا يلجئون للحرابة وقطع السبل والإغارة، حيث يصبح معاشهم مرتبطا أشد الارتباط بما تذر عليهم اللصوصية والحرابة[4].

كما ذكر إلى أنهم لا يقيمون اعتبار لأي شيء وهو في هذا أشارت الاعتبارات الدينية الشرعية « فليست لهم عناية بالأحكام وزجر الناس عن المفاسد ودفاع بعضهم عن بعض إنما همهم ما يأخذونه من أموال الناس نهبا أو غرامة...»[5].

خلاصة القول أن ابن خلدون يرجع سلوك الحرابة لدى بعض القبائل الهلالية بالمغرب إلى طبعهم المتمرد والعنيد المتأصل فيهم، وأن هذه الظاهرة ارتبطت بهم قبل دخولهم للمنطقة، واستمروا في امتهان هذه الحرفة باعتبارها مصدر للكسب السهل.

---

(1) محمد نبيل طريفي: **ديوان اللصوص في العصر الجاهلي والإسلامي**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1425هـ/2004، ج1، ص ص21-22.

(2) بوزياني الدراجي: بنو هلال وأحلافهم المنشأ والهجرة والاستقرار، **المجلة الخلدونية**، ع/9، ص28.

(3) ابن خلدون: **المقدمة**، ص187.

(4) حميد تيتاو: **المرجع السابق**، ص109.

(5) ابن خلدون: **المصدر السابق**، ص188.

كما لا ننسى أيضا أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية الصعبة التي عشاها المغرب الإسلامي خلال فترة الدراسة أثرت كثيرا على تلك القبائل، اضطرتها ودفعتها إلى امتهان الحرابة بشكل واسع لسد حاجياتها.

والجدير بالذكر أن الحرابة ببلاد المغرب الإسلامي لم تقتصر على قطع الطريق فقط بل كان لها عدة مظاهر وأشكال، كأعمال السطو على المنازل والأموال والإغارة على البوادي والقرى، والاعتداء على الناس في المدن وحتى الإغارة على موكب الحجيج رغم قداسته.

2- الاضطرابات الأمنية في المسالك:

بوصفها شرايين اقتصادية واجتماعية ذات أهمية وحيوية كبيرة في بلاد المغرب، حيث يرتادها التاجر والحاج والمسافر وعابر السبيل عرفت المسالك والطرق أزمة أمنية حقيقية مع بداية القرن السابع الهجري/13م، وأضحت تُشكل تهديدا على كل من يمر بها، ولم تكن هذه الأزمة حديثة العهد[1] بل تعود إلى القرن الخامس الهجري/11م، فقد ازدادت عمليات السلب والنهب أثناء فترة الدراسة واتخذت طابع الحرابة حتى عم الخوف في المسالك وأضحى المسافرين أكثر حيطة وحذرا في المفازة[2]، ولا نجد غرابة في أن التجار وعابر السبيل وحتى قوافل الحج كانوا يعانون كثيرا أثناء اجتيازهم للمسالك والطرقات، خاصة النائية والبعيدة عن العمران[3]، والتي كانت في تلك الفترة مجال التحرك اللصوص والمحاربين.

فشكّل اللصوص وقُطاع الطرق مشكلة عانى منها المسافرون والقوافل التجارية في مسالك بلاد المغرب، حيث تمركزت تلك العصابات في محاور الرئيسية التي كان يسلكها عادة المسافرون والتجار[4]، والتي كانت الشريان الحيوي للحياة الاقتصادية والنشاط التجاري لبلا المغرب الإسلامي.

يظهر ذلك واضحا في كتابات الرحالة المعاصرين لتلك الفترة[5]، والذين نجدهم يحرصون دائما على الإشارة إلى حالة الطرق، وكيف أصبحت تلك الطرق غير صالحة

---

(1) يشير المؤرخ بروديل أن عمليات قطع الطريق ليست جديدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط بل تعاود لفترات قديمة.
F. BRAUDEL : **La méditerranée et le monde méditerranéen à l'epoque de philipeII,** 2t, Armand Coline, Paris, 1970, p83

(2) محمد حسن: **المدينة والبادية**، ج2، ص650.

(3) المقري: **المصدر السابق**، مج1، ص203.

(4) عبد الهادي البياض: **المرجع السابق**، ص80.

(5) نقصد هنا أمثال الرحالة العبدري والتجاني والمدجن ومن المتأخرين أمثال الحسن الوزان.

وتمثل خطرا كبيرا على السابلة ومحرمة على القوافل[1] والمسافرين بسبب الهجمات المتكررة للعصابات.

نجد الرحالة الشهير العبدري البلنسي الذي بدأ رحلته من المغرب الأقصى سنة (688هـ/1289م)[2] قاصدا بلاد المشرق، واصفا ومستنكرا الوضعية الصعبة والخطيرة للمسالك على طول وعرض بلاد المغرب حيث استفحال خطر اللصوصية بها، مشيرا إلى الخوف الذي يعتري المسافرين طول الطريق قائلا: « وقد تعطل في هذا العصر موسم الأفاضل وتبدد في كل قطر نظام الفضائل، وتفرق أهلها أيادي سيا... أوليس من الأمر الخارج عن كل قياس، أن المسافر عندما يخرج من أنظار مدينة فاس لا يزال إلى الإسكندرية في خوض ظلماء، وخبط عشواء لايأمن على ماله ولا على نفسه، ولا يؤمل راحة في غده إذ لم يرها في يومه وأمسه، ويغدو لحما على وضم، يظلم ويجفى ويهتضم تتعاطاه الأيدي الغاشمة، وتتهادا الأكف الظالمة، لا منجد له ولامعين، ولا ملجأ يعتصم إليه المسكين؛ يستنجد ويستغيث، وأنى له المنجد والمغيث؟ ينادي وهو في قيد المظالم يرسف»[3].

كثيرا ما ركز في الإشارة إلى الأماكن التي تفتقر للأمن بسبب اللصوص وعصابات الحرابة، ففي نص مهم أثناء رحلته ذكر المفازة الموجودة بين فاس وتلمسان والتي شهدت مستويات قياسية في الاعتداءات على السابلة بحيث لم يسلم من شرها كل من غامر بالرحلة، في حين تريث كل من قدَّر خطورة الوضع الأمني إلى حين تكاثر عدد

---

(1) جورج مارسيه: **بلاد المغرب وعلاقتها بالمشرق في العصور الوسطى**، تر محمود عبد الصمد هيكل، منشأ المعارف، الإسكندرية- مصر، 1991، ص252.

(2) نور الدين امعيط: الرحلة المغربية إلى الحجاز خلال العصر الوسيط-رحلة العبدري نموذجا، **مجلة أمل التاريخ. الثقافة. المجتمع**، ع/48، مطابع الرباط نت، الدار البيضاء- المغرب، 2016، ص9.

(3) العبدري: **المصدر السابق**، ص ص32-33.

المسافرين[1]، وأضحت من أخطر الطرق في المغرب قائلا: « ولما انتهينا إلى المفازة التي في طريق تلمسان وجدنا طريقها منقطعا مخفوفا، لا تسلكه الجموع الوافرة إلا على حال حذر واستعداد وتلك المفازة– مع قربها– من أَضْر بقاع الأرض على المسافر، لأن المجاورين لها من أَوْضَع خلق الله وأشدهم أذية، لا يسلم منها لا صالح ولا طالح، ولا يمكن أن يجوز عليهم إلا مستعد يتفادون من شره وطلائعهم أبدا على مرقب لا يخلو منها البتة »[2].

كما يكشف لنا العبدري في نص آخر صعوبة الطريق الرابط بين تلمسان ورباط تازة بسبب كثرة اللصوص وقطاع الطرق، وعدم قدرته على الخروج من تلمسان نحو المغرب الأقصى خوفا على نفسه من قطاع الطرق قائلا: « ثم وصلنا إلى تلمسان، وكانت نيتي أن أقيم بها مدة حتى أجد صحبة قوية أقطع معها المفازة التي في طريقها إلى رباط تازة وهي منقطعة موحشة، لا تخلو من قطاع الطرق البتة »[3]، حيث انعدم الأمن في تلك الفترة في الكثير من المسالك التي تربط تلمسان بالعديد من المناطق ببلاد المغرب مثل الواحات الصحراوية كتوات[4] ورجلان[5] وكذلك فاس[6].

كما وصف أخلاق هؤلاء المحاربون وقُطاع الطرق بأشنع الأوصاف وبأنهم: « أشد خلق الله ضررا وأكثرهم جرأة وأقلهم حياء ومروءة، لا يستقلون القليل ولا يعفون عن ابن سبيل،

---

(1) عبد الهادي البياض: **المرجع السابق**، ص ص97-98.

(2) العبدري: **المصدر السابق**، ص45.

(3) **المصدر نفسه**، ص562.

(4) **توات:** قال فيها ابن خلدون « فمنها على ثلاث مراحل قبلة سجلماسة، يسمى وطن توات، وفيه قصور متعددة تناهز المائتين، آخذة من الشرق إلى المغرب، وآخرها من جانب المشرق يسمى تمنطيت، وهو بلد مستجر في العمران، وهو محط ركاب التجار المترددين من المغرب إلى بلد مالي من السودان لهذا العهد، ومن بلد مالي إليه ». أنظر ابن خلدون: **العبر**، مج7، ص ص76-77.

(5) **ورجلان:** كورة بين إفريقية وبلاد الجريد ضاربة في البر كثيرة النخل والخيرات يسكنها قوم من البربر. أنظر ياقوت الحموي: **معجم البلدان**، مج5، ص371.

(6) مختار حساني: **المرجع السابق**، ج1، ص38؛ أنظر سعيد بنحمادة: **نظام الشرطة**، ص87.

ليس في أصناف القطاع أخس منهم هممًا ولا أوضع منهم نفوسا ولا أكثر منهم إقداما على كل صالح وطالح، لا ينبغي لمسلم أن يغرر بلقائهم »[1].

يستمر العبدري في وصف خطورة المسالك نتيجة قلة الأمن عند حديثه عن الطريق الموجود فيها قصر الجم[2] بإفريقية قائلا: «طامسة المسالك، دامسة كالليل الحالك... لا يسلكها إلى مُخاطر، ولايعدم من عربانها إيلام خاطر، قد استوى لديهم الصالح والطالح »[3]، وتحدث عن كيفية ترصد عصابات اللصوص وقطع السبل للمسافرين مشبها إياهم بطير العقاب الجارح « أن على كل مرقب منهم عقاب يرقب الضيفان ليقريهم أمر عقاب، فما يمر بتلك المسالك سالك، ولا يخطر على تلك المعابر عابر، ولا يرد في تلك المناهل تأهل، إلا انقضوا عليه انقضاض الصقور على البغاث، وانكدروا عليه بحيث لا يغاث من استغاث »[4]، وفي هذا الوصف للرحالة العبدري صورة للفراغ الكبير الذي أحدثه غياب سلطة الدولة.

وهو نفس المشهد نقلهُ ابن قنفذ حيث تناول مشكلة انعدام الأمن في بلاد المغرب في تلك الفترة لاسيما أثناء رحلته من المغرب نحو قسنطينة سنة (776هـ/1374م)، وقد أُصيب بصدمة شديدة من هول ما شهده في الطريق قائلا: « فوردت تلمسان والحالة هذه وأقمت بها شهر غير واجد للطريق. وكان وزيرها إذا استشرته في الخروج منعني وتبرأ مني... فارتحلت بعد أيام يسيرة ورأيت في طريقنا من انقلاب الشر خيرا ما كان يتعجب به من شاهده. وكان

---

(1) العبدري: **المصدر السابق**، ص653.

(2) **قصر الجم:** وهو من أعظم حصون إفريقية وأشهرها على القدم بافريقية، شكله مستدير وارتفاعه في الهواء مائة ذراع. التجاني: **المصدر السابق**، ص57؛ أنظر الوزير السراج، محمد بن محمد الأندلسي: **الحلل السندسية في الأخبار التونسية**، تح محمد الحبيب الهيله، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1985، مج1، ص ص306-307.

(3) العبدري: **المصدر السابق**، ص196.

(4) **المصدر نفسه**، ص197.

أمر الطريق في الخوف والجوع ما مقتضاه أن كل من يقع قدومنا عليه يتعجب في وصولنا سالمين ثم يتأسف علينا عند ارتحالنا حتى منهم من يسمعنا ضرب الأكف تحسرنا علينا»[1].

بدوره أشار التجاني لمظاهر الاختلال الأمني أثناء رحلته مع الأمير الحفصي أبو زكرياء اللحياني[2] في قرى والمسالك المغرب الأدنى بين سنة (706-708هـ)[3]، وكانت الحالة الأمنية في المغرب الإسلامي تزداد سواء كلما تقدم الزمن وهذا ما نستشفه من المدجن الحاج عبد الله بن الصباح صاحب " **أنساب الأخبار وتذكرة الأخيار**" أثناء مروره على بلاد المغرب متجها نحو المشرق من أجل الحج، فقد كانت رحلته في نصف الثاني من القرن الثامن الهجري/14م، حيث وصف لنا حالة للأمن والخوف المنتشر في مسالك بلاد المغرب، وتفاقم ضرر عصابات اللصوص والحرابة، فسجل عند مروره بالمغرب الأوسط انعدام الاستقرار سياسي وغياب الشعور بالاطمئنان والأمن وانتشار الخوف والهلع بين السكان قائلا: « ملك بني عبد الوادي... وتضعف من ذلك المملكة والحكم ويكون قطع الطريق، وتتحصر الناس على الأسفار، ويضيق عليهم الحال والبر متسع ما يعرف الناس بعضهم بعضا وكذلك جميع هذا البر العدوي المذكور كثير الحرميات- حرامي »[4].

كما وصف الطريق المؤدي من مدينة قفصة إلى بلاد طرابلس، أنه عبارة عن مفازات صحراوية خطرة ويكثر فيها الخوف بسبب اللصوص والسُرَاق وقُطاع طريق[5].

---

(1) ابن قنفذ القسنطيني: **أنس الفقير وعز الحقير**، تص محمد الفاسي وأدولف فور، المركز الجامعي للبحث العلمي جامعة محمد الخامس، مطبعة أكدال، الرباط- المغرب، 1965م، ص105.

(2) **أبو يحيى زكرياء اللحياني**: ولد سنة 651هـ بتونس، تولى إمارة السلطنة الحفصية بعد وصوله من الحجاز سنة 711هـ، وشهدت فترته الكثير من الاضطرابات، كانت خلافته بتونس ستة أعوام وأربعة أشهر. الزركشي: **المصدر السابق**، ص، ص65، 62.

(3) التجاني: **المصدر السابق**، صص65، 141، 316، 317.

(4) المدجن الحاج عبد الله بن صباح: **أنساب الأخبار وتذكرة الأخيار**، تح محمد بنشريفة، ط1، دار أبي راقراق للطباعة والنشر، الرباط- المغرب، 2008، ص ص96-97.

(5) المدجن الحاج عبد الله بن صباح: **المصدر السابق**، ص104.

لم تقتصر ملاحظته على المغرب الأوسط والأدنى فقط، ولكن على طول الطريق الممتدة من المغرب الأقصى إلى غاية الإسكندرية وبالأخص، في الأماكن التي تنتشر فيها بعض القبائل العربية والبدو المعروفين بالحرابة، وأشار إلى ما يقاسيه الحجاج والتجار فيها قائلا: «... والقطاع في جميع الأقطار من هذا البر المذكور فالخوف والخلاء وبعد العمائر من بلاد بني مرين إلى آخر مصور طرابلس إلى برقة سكان بيوت الشِعّر – الخيم الهلالية – إلى الإسكندرية... وهذا من وسع البر فلا يعرف عامرها، ولا يوصف ساكنها، ولا يمثل موضعها، بر متصل مثل البحر المحيط... من آسفي[1] إلى فاس إلى تلمسان إلى بجاية إلى تونس المذكورة إلى طرابلس إلى برقة إلى الإسكندرية... كلها خلوات وخوف... وفيافي منقطعة يا سلام سلم مسافرها من الحجاج والتجار بمنك وجودك...»[2].

كما وصف لنا ابن الخطيب حالة اللاأمن بالمغرب الأقصى وانتشار قُطاع الطرق وأن الناس لم تعد تستطيع التحرك في المسالك نتيجة غياب الأمن بمعظمها مثل؛ المسالك الرابطة بين فاس وسلا، إضافة إلى مسالك مكناسة التي كانت تعج بمحاربين واللصوص، وقد وصفها في أبيات قائلا:

مكناسةُ حُشِرَتْ بها زُمَرُ العدا فمدى بريد فيهِ ألفُ مَرِيدِ
مَن وَاصل للجوعِ لا لرياضة أو لا بسِ للصوفَ غير مُرِيدِ
فإذا سَلَكْتَ طَرِيقَها مُتصوفَا فابْنِ السلوك بها على التجريدِ[3]

---

[1] **آسفي**: مدينة أو بلدة على شاطئ البحر في المغرب أقصى في السوس الأقصى، بها عمارات وبشر كثير من البربر، معروفة بمرسى وهو آخر مرسى تصل إليه المراكب إلى ناحية القبلة. ياقوت الحموي: **المصدر السابق،** مج1، ص180؛ أنظر الحميري: **المصدر السابق**، ص57.

[2] المدجن الحاج عبد الله بن صباح: **المصدر السابق**، ص97.

[3] ابن الخطيب: **نفاضة**، ج2، ص328؛ أنظر المقري: **نفح الطيب**، مج6، ص ص213-214.

3- الإغارة وقطع الطريق على القوافل التجارية وأصحاب المال:

في بداية القرن السابع الهجري/13م أضحى مجال المغرب الأقصى بسبب الانفلات الأمني، وعجز السلطة عن مراقبة البوادي والطرقات، مسرحا لعمليات السطو والحرابة وقطع الطريق وللإغارة على البوادي والقرى، وقد صور لنا ابن عبد الملك حال هاته المسالك قائلا: « تطاولت أيدي المعتدين، وعاث أهل البغي في الأرض، وكثر في أقطار المغرب ونواحي مراكش قطع السبل والمحاربون الساعون في الأرض فسادا »[1].

مما يذكر في هذا الصدد أنه في سنة (616هـ/1219م) قامت مجموعات من قبائل فازاز من جاناتة وقبائل غمارة وأوربة وصنهاجة والعرب بالإغارة على السابلة وأخذوا يقطعون الطرقات ويغيرون على القربوالمداشر في بعض الأحيان[2].

استمرت هذه القبائل وغيرها من القبائل العربية في تلك الفترة بشن الغارات على السابلة؛ فقد شهدت مناطق مثل أزغار عمليات قطع طريق[3]، كما عملوا على بث الرعب بين سكان عن طريق الغصب وقطع الطريق بكل من سهول تامسناوالهبط[4]، فقد عانت مسالك تامسنا حينها من غارات القبائل الذين عملوا على اعترض سبيل المسافرين والقوافل خاصة عرب جشم من قبائل الخلط وسفيان عاصم وبني جابر -قبائل هلالية-[5].

وتبدو هذه الظاهرة بوضوح كذلك في مناطق عديدة من المغرب الأوسط والأدنى، أين اتخذ قطاع الطرق وعصابات الحرابة الأماكن والمسالك الخالية الغير مأهولة مأوى لهم،

---

(1) ابن عبد الملك، أبي عبد الله محمد الأنصاري الأوسي المراكشي: **كتاب الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**، تح محمد بن شريفه، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط- المغرب، 1984، سفر8، قسم1، ص176.

(2) ابن أبي زرع الفاسي: **الذخيرة السنية**، ص36.

(3) **المصدر نفسه**، ص37.

(4) Mohamed Kably : **Op. Cit**, p117.

(5) ابن خلدون: **العبر**، ج7، ص312؛ أنظر ابن أبي زرع الفاسي: **الأنيس المطرب**، ص391.

بينما يضطر البعض الآخر إلى اللجوء إلى الجبال والأحواز ومفترقات الطرق بغية الحصول على العيش عن طريق اللصوصية والحرابة[1].

من البديهي أن تكون القوافل التجارية، الأكثر عرضة لهجمات عصابات الحرابة وهدفهم الأول، بسبب ما تحمله من أشياء ثمينة وسلعة وأموال، حيث أخذ هؤلاء اللصوص يراقبون تحركات القوافل الوافدة من المشرق إلى المغرب أو العكس، والمتنقلة بين بلاد المغرب والسودان الغربي ويترصدونها في المسالك من الأجل الإغارة عليها وسرقتها.

يذكر الحسن الوزان أن صحراء أنكاد الرابطة بين فاس وتلمسان، وهي طريق رئيسي ومهم للقوافل التجارية المتنقلة بين المغرب الأوسط والأقصى، إذ أنها كانت «مأوى لعصابات لصوص من الأعراب على استعداد دائم للفتك بالمارين هناك، حيث الطريق المؤدية من فاس إلى تلمسان. وقلما ينجو التجار من شرهم، لاسيما في فصل الشتاء، لأن الأعراب المستأجرين للحفاظ على الأمن في البلاد يكونون قد رحلوا عنها آنذاك، ويبقى منهم الغير المستأجرين وحدهم ليتعيشوا من اللصوصية»[2].

وقد سجل عبد الباسط الملطي تعرض الكثير من التجار للإغارة في المسلك الرابط بين فاس وتلمسان، وهذا ما حدث مع بعض التجار الذين كانوا عائدين من فاس إلى تلمسان، فقد تعرضوا لغارة من قطاع الطريق لكنهم نجوا بحيلة أنهم ادعوا المرض بعد أن « شروا حميرا وجعلوا عليها أخراجا بما كان معهم من المال نقدا، وعمدوا إلى عبى عتيقة فجعلوها أغطية على الأخراج»[3]، وما يدل على كثرة قطاع الطرق في هذا الطريق قوله: «... ولم يزالوا على ذلك حتى وصلوا إلى بلادهم...»[4].

---

(1) حميد تيتاو: **الحرب والمجتمع**، ص109.

F. BRAUDEL: **Op. Cit**, p84.

(2) الحسن الوزان: **المصدر السابق**، ج2، ص11.

(3) عبد الباسط الملطي: **المصدر السابق**، ص58.

(4) **نفسه**.

كذلك شكا التجار من الطريق المؤدية من بادس[1] إلى فاس، وتحديدا سكان جبل بني زروال المشهورون بأنهم«لصوص سفاكون بسبب فقرهم»[2]، وقد عانى التجار في تلك الطريق نتيجة هجمات سكان تلك المنطقة، والذين معظمهم من القبائل العربية وكان في العديد من المرات ينقطع السفر بتلك الطريق بسبب سيطرة بعض العرب عليه[3].

كما طالت عمليات السطو وقطع طريق القوافل التجارية، في المسلك الرابط بين مليلة[4] وكبدانة[5] حيث يكشف البادسي أنه« مخوفة جدا من... اللصوص، فلا يكاد يجوزها إلا الجمع الكثير»[6].

نشير هنا إلى أن بعض بطون القبائل العربية في تلك الفترة كانت تحتل الصدارة في الإغارة على القوافل التجارية، خاصة بعد زيادة نفوذهم ومنحهم الكثير من المزايا من طرف

---

(1) **بادس:** مدينة في الريف الذي هو أحد أقاليم فاس، يسميها الاسبانيون (فيليس دولاكوميرا)، وهي مدينة مبنية على ساحل البحر المتوسط وأختلف المؤرخين فيمن بناها، وهيا واقعة بين جبلين شاهقين قرب وادي سحيق، وتحتوي المدينة على سوق يضم الكثير من الدكاكين وجامع متوسط الكبر كما لها قصبة جميلة. الحسن الوزان: **المصدر السابق**، ج1، ص ص325-326.

(2) **المصدر نفسه**، ج1، ص330.

(3) البادسي، عبد الحق بن إسماعيل: **المقصد الشريف والمنزع اللطيف في التعريف بصلحاء الريف**، تح سعيد اعراب، ط2، المطبعة الملكية، الرباط- المغرب، 1414هـ/1993م، ص75.

(4) **مليلة:** من أرض طنجة، وهي قريبة من نهر ملوية بالمغرب، وهي مدينة مسورة بسور حجارة، وداخلها قصبة مانعة، وفيها مسجد جامع وحمام وأسواق، وهي مدينة قديمة. البكري: **المصدر السابق**، ص ص88-89؛ أنظر الحميري: **المصدر السابق**، ص545.

(5) **كبدانة:** منطقة تقع بين مليلية ونهر ملوية بينما أورد الحسن الوزان أن جبل كبدانة يمتد من غساسة إلى نهر ملوية شرقا ومن البحر المتوسط إلى صحراء كرط جنوبا وسميت تلك المنطقة بكبدانة نسبة إلى قبيلة كبدانة الأمازيغية. الحسن الوزان: **المصدر السابق**، ج1، ص344؛ أنظر

Charles- andrejulien : **Histoire de l'Afrique du Nord des origines à 1830**, editionpayot & rivages, Paris, 1994, p595.

(6) البادسي: **المصدر السابق**، ص141.

السلطات الحاكمة في تلك الفترة، فقد أحدثت تلك القبائل أضرارا فعلية، اختلفت درجتها بين أقطار المغرب[1].

فلم يكن الأمر بالغريب على بعض القبائل الهلالية، لأن تتحول لعصابات حرابة تمارس أعمال النهب والسلب والسطو[2]، على الطرق والمسالك والمدن والقرى إذا هيأتها الظروف، وفاقت قوتهم قوة الدويلات المنقسمة، لذلك اضطربت أحوال المسالك بالنسبة للتجار والمسافرين، وساءت أحوال الطرق البرية[3]، واستشرت معها صور الحرابة وقطع الطريق.

هذا ما ذكره ابن خلدون بقوله: «ما شرحناه مرارا من تغلب العرب على الضواحي والكثير من الأمصار، وتقلص ظل الدولة عن القاصية وارتدادها على عقبها إلى مراكزها بسيف، وتضاؤل قدرتها على قدرتهم، وإعطاء اليد في مغالبتهم ببذل رغائب الأموال. وإقطاع البلاد والنزول عن الكثير من الأمصار، والقنوع بالتغريب بينهم وإغراء بعضهم»[4]، مما أكسبهم نوعا من الغطاء السياسي وأكد عليه المازوني بقوله: «أصبحت يد السلطان لا تنال الخارجين على الأمن بل ضعفت عن مقاومتهم وردعهم، وإنما أخذ يداويهم بالهدايا والأنعام»[5]، فكان تواطأ السلطة الحاكمة مع القبائل الممتهنة للحرابة عاملا مساعدا على تنامي قوتهم في الكثير من الأوقات.

---

[1] محمد فتحة: **النوازل والمجتمع أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي (من القرن6 إلى9هـ/12-15م)**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الدار البيضاء، جامعة الحسن الثاني، مطبعة المعارف الجديدة، المغرب، 1999، ص404.

[2] روبار برنشفيك: **المرجع السابق**، ج1، ص146.

[3] محمد فتحة: **المرجع السابق**، ص404.

[4] ابن خلدون: **العبر**، ج7، ص186.

[5] المازوني، أبو زكرياء يحيا ابن موسى المغيلي: **الدرر المكنونة في نوازل مازونة**، تح مختار حساني، مر مالك كركوش الزواوي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القبة- الجزائر، 2009م، ج1، ص382.

ففي المغرب الأقصى مثلا كان المجال جنوبي بلاد القبلة–سوس ودرعة وسجلماسة– تحت سيطرة قبائل بنو معقل[1] الهلالية، بعد أن أقْطَعَت لهم السلطة المرينية تلك النواحي فأحكموا قبضتهم على طرق التجارية بتلك المناطق، وشكلوا مصدر إزعاج للسالكين لهذا المجال، لاسيما القوافل التجارية حيث تشهد تلك المناطق حركة كثيفة للقوافل المحملة بمختلف السلع والمنتوجات، أين عملوا على الإغارة عليها والاستيلاء على كل ما وصلت إليه أيديهم مالاً كان أو سائمةً[2].

أما في المغرب الأوسط فقد اقتطعت السلطة الزيانية الكثير من المناطق للقبائل الهلالية، واستخدمت تلك القبائل لإدارة بعض المناطق داخل المغرب الأوسط باسم سلطان تلمسان[3]، فسَهّل سيطرة الهلاليين وبسط نفوذهم على محاور الطرق والمسالك في المغرب الأوسط، مما ساهم في تزايد عمليات السطو والإغارة على القوافل التجارية، ويبدو هذا واضح من كلام المدجن عند حديثه عن المغرب الأوسط بأنها « بلد مُخَوِفَة يكون فيها قطع الطريق »[4].

شملت هذه العمليات عدة مسالك كالمسلك الرابط بين وهران وتلمسان؛ فكانت القوافل تتعرض للإغارة من طرف بعض القبائل[5]، والأمر نفسه في مسالك مستغانم والتي كانت معقلا لقطاع الطريق، والذين اعترضوا التجار، وهو مادفع الوزان إلى وصفهم بـ « وحوش

---

(1) **بنو معقل:** قبائل العربية دخلت للمغرب مع الهلاليين في أعداد قليلة، وهم ثلاث بطون ذوي عبيد الله وذوي منصور وذوي حسان وكان موطن هذه القبائل قفار المغرب الأقصى بقبلة تلمسان إلى غاية بحر المحيط. ابن خلدون: **العبر**، ج6، ص77.

(2) محمد بنخليفة: **المستصفى من أخبار القبائل العربية بالمغرب الأقصى**، جمعية البحث التاريخي والاجتماعي بالقصر الكبير، مطبعة الأمنية، الرباط– المغرب، 2012، ص59.

(3) بسام كامل عبد الرازق شقدان: **تلمسان في العهد الزياني 631–962هـ/1235–1555م**، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس– فلسطين، 1422هـ/2002م، ص130.

(4) المدجن الحاج عبد الله بن صباح: **المصدر السابق**، ص96.

(5) مختار حساني: **المرجع السابق**، ج2، ص150.

ولصوص... وعددهم نحو ألفي فارس »[1]، ونذكر هنا إلى أن ابن قنفذ اضطر للبقاء مدة من الزمن في تلمسان سنة (776هـ/1373م) وعدم قدرته على مواصلة السير نحو قسنطينة، خوفا من قطاع الطرق في المسالك[2].

قد كانت القافلة التجارية التي رافقها الرَحالة ابن بطوطة ضحية إحدى غارات تلك قبائل أثناء رحلة العودة إلى المغرب الأقصى مارًا بالمغرب الأوسط، وفي روايته عن الحادثة قال: « ثم إلى تلمسان... ثم خرجت عنها على طريق مدرومة[3]، وسلكت طريق أخندقان... ثم سافرنا منها فبينما نحن بقرب أزغنغان، إذا خرج علينا خمسون راجلا وفارسان. وكان معي الحاج ابن قريعات الطنجي وأخوه محمد... فعزمنا على قتالهم، ورفعنا علما، ثم سالمونا وسالمناهم، والحمد لله»[4].

وفي حادثة قبلها يذكر الرحالة ابن بطوطة عند وصوله لبجاية، أنه اضطر إلى تخفيف المتاع وتخلص من الأشياء الثمينة التي كانت يحملها بعد أن طلب منه ذلك مرافقه في الرحلة أبي عبد الله زبيدي قائلا: « أما إن عزمت فبع دابتك وثقل المتاع، وأنا أعيرك دابة وخباء وتصحبنا خفيفا فإننا نجد السير خوفا غارة العرب في الطريق، ففعلت ذلك...»[5] وهذا خوفا من الأعراب الذين كانوا يقطعون الطريق في تلك النواحي، ويشير كذلك عند

---

[1] الحسن الوزان: **المصدر السابق**، ج1، ص51.

[2] ابن قنفذ القسنطيني: **أنس الفقير**، ص105.

[3] **مدرومة(ندرومة):** مدينة كبيرة عامرة آهلة قريبة من تلمسان، بينها وبين البحر 10 أميال ذات سور وسوق موضعها في سند، ولها مزارع كثيرة ولها واد يجري في شرقيها وعليه بساتين وجنات وعمارة. الإدريسي: **نزهة المشتاق**، مج2، ص534؛ أنظر مؤلف مجهول: **الاستبصار**، ص135.

[4] ابن بطوطة، أبو عبد الله محمد بن عبد الله اللواتي الطنجي: **رحلة ابن بطوطة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**، تح محمد عبد المنعم العريان ومصطفى القصاص، ط1، دار إحياء العلوم، بيروت- لبنان، 1407هـ/1987م، ج1، ص ص669-670.

[5] **المصدر نفسه**، ج1، ص35.

وصوله لمدينة بونة[1] رفقة القافلة التجارية، رفض التجار الاستمرار في رحلة والخروج من المدينة بسبب الخوف من قطاع الطرق[2]، الذين كانوا منتشرين في الطريق الرابط بين مدينة بونة وتونس، حيث كان ذلك الطريق غير آمن بالنسبة للتجار في تلك الفترة، والواضح أن الكثير من القوافل التجارية كانت تنهب فيه في العديد المرات.

هو ما تكشفه المادة النوازلية من خلال مجموعة من القضايا التي تتعلق بالسطو وإغارة على القوافل التجارية؛ فقد سئل أبو الفضل العقباني « عن موضع كان خاليا وهو في قارعة الطريق وكانت القبائل الموجودة به يقطعون فيه على المسافرين وأخذت فيه أموال كثيرة »[3] نستتشف من هذا النص أن المواضع الخالية في المغرب الأوسط كانت ملجئ اللصوص الذين اتخذوها مراكز للإغارة على القوافل التجارية.

لم يكن الواقع في المغرب الأدنى أحسن حالا من غيره بالنسبة للقوافل التجارية، فقد كان مجاله تحت الهيمنة الهلالية خاصة بعد تحالفهم مع السلطنة الحفصية، وأشار إلى هذا الوضع ابن خلدون قائلا « وانبسطت أيدي العرب على الضاحية وأقطعتهم الدولة حتى الأمصار وألقاب الجباية ومختص الملك، وانتفضت الأرض من أطرافها ووسطها، ومازالوا يغالبون الدولة حتى غلبوا على الضاحية »[4].

اقترنت الحرابة بالمغرب الأدنى أيضا ببعض القبائل الهلالية وأصبحت عبارة « أن العرب تستقطع على الناس شائعة » بين الناس، وشملت عمليات الحرابة وقطع الطريق

---

(1) **بونة:** مدينة على ساحل البحر متوسطة ليست بالكبيرة ولا بالصغيرة، وحولها الكثير من القبائل البربرية، وكانت لها أسواق حسنة وتجارة مقصودة وأرباح موجودة، قليلة البساتين يزرع بأرضها الكتان والعسل ولها أقاليم وأرض واسعة تغلبت عليها العرب سنة (548هـ/1152م). البكري: **المصدر السابق**، ص ص54-55؛ أنظر الإدريسي: **المصدر السابق**، مج1، ص291.

(2) ابن بطوطة: **المصدر السابق**، ص35.

(3) المازوني: **المصدر السابق**، ج4، ص ص365، 363.

(4) ابن خلدون: **المصدر السابق**، ج6، ص103.

أغلب المسالك الرابطة بين صفاقس والمهدية والقيروان والجريد أو القيروان وباجة[1]، وكانت الفئة المستهدفة بشكل مستمر فئة التجار أصحاب القوافل، لدرجة أنهم كانوا يسعون إلى الحصول على بعض المساعدات الفردية في منطقة نشاطهم للاحتماء من عمليات السطو والإغارة[2].

نشطت تلك الغارات على القوافل التجارية في مسالك المغرب الأدنى بشكل دوري ابتداء من نهاية القرن السادس الهجري/12م وبداية القرن السابع الهجري/13م؛ فقد تعرضت القوافل المحملة بالزيت من قفصة إلى القيروان لمحاولة السطو أثناء الطريق[3]، علاوة على ذلك كانت معظم القوافل المارة في مسالك المؤدية لمدينة القيروان عُرضة للإغارة من طرف قطاع الطريق فقد اعترضوا القوافل التجارية، ونشير هنا إلى تعرض قوافل محملة بالتمر، والقادمة من بلاد الجريد إلى الإغارة والنهب[4].

وتتنوع الغارات وتزداد على القوافل التجارية، وأصحاب المال في مسالك القيروان، خلال فترة الدراسة، فقد تعرضت قافلة محملة بالصوف والخرفان للسطو والنهب، وتم الاستيلاء على كل الحمولة الموجودة في القافلة، ووصل الأمر إلى محاولة اللصوص استيلاء على ملابس صاحب القافلة[5]، كما لم يسلم خديم قصر المنستير[6] الحاج إبراهيم

---

(1) محمد حسن: **المدينة والبادية**، ج2، ص650.

(2) روبار برونشفيك: **تاريخ إفريقية**، ج2، ص247.

(3) ابن ناجي، أبو الفضل أبو القاسم بن عيسي التنوخي: **معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان**، تح محمد ماضور، المكتبة العتيقة، تونس، (د.ت)، ج3، ص209.

(4) ابن ناجي: **المصدر السابق**، ج4، ص164؛ أنظر محمد حسن: **المرجع السابق**، ج2، ص650.

(5) ابن ناجي: **المصدر نفسه**، ج4، ص183؛ أنظر محمد حسن: **المرجع نفسه**، ج2، ص650.

(6) **قصر المنستير**: يقصد به قصر للعبادة أو رباط، وقد كان يطلق على الرباط مصطلح قصر خلال تلك الفترة. ابن ناجي: **المصدر السابق**، ج3، ص179.

بن ميمون من قطاع الطريق الذين أغاروا عليه أثناء عودته من بلاد الجريد إلى القيروان محملا بمال الأحباس[1].

حدث الأمر نفسه في باقي مسالك السلطنة الحفصية، ففي واقعة أخرى شهدتها مسالك قابس التي كانت معقلا لقطاع الطرق وعصابات الحرابة[2]، أغارت قبائل المحاميد[3] على قافلة في تلك المسالك واستولت على الكثير من البهائم في تلك الغارة[4]. هذا بالإضافة إلى المسالك التجارية الرابطة بمدينة تونس، والتي توالت فيها الغارات على أصحاب المال بشكل مكثف حيث تعرضت سلعة أحد تجار للنهب والسرقة[5].

كما لم تسلم المسالك والطرق التجارية الجنوبية، الواصلة بين بلاد المغرب والسودان الغربي من انتشار اللصوص وقطاع الطرق، فلما كانت تنجو تلك القوافل من الهجمات المتكررة لهؤلاء المحاربين، ومن أمثلة على ذلك الطريق الرابط بين أريغ[6] ومدينة أورجلان التجارية فمنذ القرن السادس هجري/12م، كان هدفا لقطاع الطرق خاصة بعض القبائل الهلالية التي تمركزت حول أورجلان، فقد كرس هؤلاء وضعا امنيا مضطربا بسبب امتهانهم

---

(1) ابن ناجي: **المصدر السابق،** ج4، 173؛ أنظر محمد حسن: **المرجع السابق،** ج2، ص650.

(2) الحميري: **المصدر السابق،** ص451.

(3) **المحاميد:** ينسب المحاميد إلى أولاد وشاح بن عامر الذين ينقسمون إلى قسمين المحاميد والجواري، وينتمي بنو وشاح بدورهم إلى أولاد دباب المنتمين إلى بنو سليم. ويوجد المحاميد شرقي إفريقية ومجال تحركاتهم بين قابس ونفوسة. منير رويس: **المرجع السابق،** ص243.

(4) التجاني: **المصدر السابق،** ص180.

(5) ابن ناجي: **المصدر السابق،** ج4، ص ص73-74.

(6) **أريغ:** أو ريغ أو ودي ريغ وتعود التسمية إلى بربر ريغه وهم طائفة من مغرواة، وهي منطقة موجود شرق مدينة وارجلان، طولها نحو خمسة أيام، وهي بلاد نخل ومحمضات، واسم قاعدتها تماريه. ابن سعيد: **المصدر السابق،** ص126؛ أنظر تاديوز ليفيتسكي: **دور الصحراء الكبرى وأهل الصحراء في العلاقات بين الشمال والجنوب، كتاب تاريخ أفريقيا العام،** ط2، اليونسكو، لبنان، 1997، مج3، ص ص330-331.

للحرابة، وقطع الطريق في محاور الطرق التي تسلكها القوافل[1]، وذلك نظرا لموقع المدينة ودورها كمركز التقاء وتوزيع التجارة القوافلية[2]، قد كانت نقطة انطلاق للطريق الذي يسلكه تجار شمال إفريقيا والمصريين الذين يذهبون إلى السودان الغربي[3]، وعملت تلك القبائل على شن الغارات على القوافل وقاموا بالاعتداء على التجار الذين يمرون بالنواحي[4].

كان والد الدرجيني من الذين عانوا وعايشوا هذا المشهد حيث نقل لنا الدرجين يخبر تعرض القافلة التي كان يرافقها والده من اورجلان إلى إغارة من طرف الأعراب في منطقة ريغ قائلا « فلما صرنا من اورجلان واريغ وكنا في رفقة كبيرة فيها أموال جليلة ومعي مال صالح، مما خف وثقل، فأغارت علينا خيل كثيرة...، واستباح الأعراب جميع ما في الرفقة من قليل وكثير وجليل وحقير وأسروا الرجال...»[5].

فحسب وصفه كانت القافلة ضخمة وحملت أمولا كثيرة وجليلة متنوعة بين ثقيلة وخفيفة، والحاصل أن هذه القافلة تعرضت للنهب والسلب لكل ما تحمله من سلع، وفي هذا إشارة أيضا إلى مختلف السلع التي كانت تنقلها القوافل، مما جعلها هدفا لعصابات الحرابة مهما كانت قيمتها.

---

(1) الطاهر بونابي: **مظاهر المجال والدين والمجتمع بالمغرب الأوسط خلال العصر الوسيط**، النشر الجامعي الجديد، تلمسان- الجزائر، 2020، ص16.

(2) **المرجع نفسه**، ص15.

(3) تاديوز ليفيتسكي: **المرجع السابق**، مج3، ص ص333-334.

(4) الوسياني، أبي الربيع سليمان بن عبد السلام: **سير الوسياني**، تح عمر بن لقمان حمو سليمان بوعصبانة، ط1، وزارة التراث والثقافة، مسقط- عمان، 1430هـ/2009م، ج2، ص827.

(5) الدرجيني، أبي العباس أحمد بن سعيد: **طبقات المشايخ بالمغرب**، تح إبراهيم طلاي، مطبعة البعث، قسنطينة- الجزائر، (د.ت)، ج2، ص ص461-462.

بالإضافة إلى بعض القبائل العربية، امتهنت كذلك بعض القبائل البربرية البدوية التي كانت تقطن في نواحي ريغ واورجلان، مثل بني غمرة وبني ورسفان وبني ينجاس[1] الحرابة وقطع السبل والإغارة على القوافل[2].

وقد تكررت الغارات في هذه المسالك على القوافل والمسافرين بشكل مستمر حيث ذكر لنا الحسن الوزان أن بعض القبائل في تلك المسالك كانوا يسلبون جميع التجار الذي يلاقونهم في الصحراء، وهذا ما أدخلهم في صراع مع أهل وركلة -اورجلان- الذين كانوا يقتلونهم بلا شفقة ولا رحمة وهذه بسبب اعتداءاتهم على القوافل التجارية[3].

ينطبق هذا الأمر على جل القبائل الرحل، والتي كانت تنتشر حول الطريق التجاري في المنطقة الممتدة بين جبال الأطلس الصحراوي وبين بلاد السودان الغربي، حيث كان هدفها الإغارة على القوافل، فقد اعترضت إحدى تلك القبائل قافلة ابن بطوطة، ولم يسمحوا لأصحابه بالمرور إلا بعدما غرموا لهم أثوابا وسواها[4]، وواضح أنو في حالة عدم دفع المكس، لن يسمحوا للقافلة بالمرور، وبالتالي يتم نهبها والسطو على السلع التي تحملها، وكان يحدث هذا باستمرار.

كما شملت عمليات الحرابة كذلك أغلب مسالك مدينة سجلماسة، بالنظر لأهمية المدينة التجارية ومرور القوافل بها وهي المحملة بالذهب وكل أنواع البضائع الثمينة، فقد عانى التجار بمسالكها من اعتداءات اللصوص وسلب الأموال والسلع، ومن الأمثلة على

---

[1] بني غمرة، بني ورسفان، بني ينجاس: هذه مجموعة من القبائل البربرية البدوية تعيش على الترحال على مشارف الواحات بين سوف واورجلان. تاديوز ليفيتسكي: **المرجع السابق،** مج3، ص ص333-334.

[2] الشماخي، أحمد بن سعيد بن عبد الواحد: **كتاب السير**، تح أحمد بن سعود السيابي، ط2، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1412هـ/1992م، ج2، ص143.

[3] الحسن الوزان: **المصدر السابق**، ج2، ص154.

[4] لطيفة بن عميرة: **العلاقات التجارية للمغرب الأوسط في عهد إمارة بني عبد الواد من القرن السابع إلى القرن العاشر الهجريين(13-16م)**، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، رغاية- الجزائر، 2012، ص84؛ أنظر ابن بطوطة: **المصدر السابق**، ص713.

ذلكما تعرض أحد تجار الغنم لهجوم من طرف اللصوص بناحية سجلماسة فلم رآهم أخذ بضاعته وخبأها في سدرة وسلم، وسلمت بضاعته[1]، ويُظّهر هذا أن عصابات الحرابة كانت نشطة في تلك المسالك من خلال التَرَصد للقوافل التجارية واستهدفها، بحكم غياب سلطة الدولة خلال فترة الدراسة.

كان على رأس تلك العصابات عرب المنبات[2] الذين ينتمون إلى قبائل المعقل، والتي تعتبر من أقوى القبائل في المغرب الأقصى في تلك الفترة، حيث أطنبوا في اعتراض سبيل التجار[3]، ونهب القوافل وسرقتها كما قاموا بقطع الطريق إلى سجلماسة وهو ما كان له بالغ الأثر في اضطراب حبل الأمن في نواحي تلك المناطق[4]، وسيطروا على الطريق المؤدية من فاس إلى سجلماسة، وأرغموا التجار على أداء مبلغ مالي مرتفع مقابل عدم تعرض قوافلهم للنهب والسلب[5]، وعلى الأغلب أن القوافل كانت تنهب في الكثير من المرات، وهذا ما أدى بالتجار إلى هجرة الطرق التي تربط إقليم سجلماسة وفساد الحركة التجارية. وفي هذا الإطار يُذكر لقاء قافلة تجارية في طريق عودتها من غانة إلى سجلماسة وقد وقعوا في قبضة اللصوص الذين قاموا بالتعرض لها وأكل أموالها[6].

---

(1) ابن الزيات: **التشوف**، ص379.

(2) **المنبات:** أولاد منبا قبائل هلالية، وهي بطن من بطون أولاد منصور بن محمد المعروفين بذوي منصور والذين ينتمون إلى عرب المعقل، وموطنهم تخوم المغرب الأقصى مابين ملوية ودرعة. ابن خلدون: **العبر**، ج6، ص87.

(3) حميد تيتاو: **المرجع السابق**، ص263.

(4) حسن حافظي علوي: **سجلماسة وإقليمها في القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، المحمدية- المغرب، 1418هـ/1997، ص219.

(5) الحسن الوزان: **المصدر السابق**، ج2، ص ص122-123.

(6) كرم الصاوي باز: **دراسات في تاريخ بلاد المغرب والسودان الغربي والأوسط في العصر الإسلامي**، ط1، الأفريقية الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 1437هـ/2016م، ص210.

استمرت عمليات الحرابة بمدينة سجلماسة ومسالكها إلى فترة متأخرة من التاريخ الوسيط، فيذكر ابن هلال السجلماسي أن التجار والقوافل المحملة بالسلع كثيرا ما تعرضوا للسطو والنهب من العصابات، في المسالك المؤدية إلى مدينة سجلماسة، وهو ما أفصحت عنه نازلة وردت إلى إليه تتحدث عن تعرض حمولة تاجر للسرقة من طرف اللصوص في إحدى المسالك[1].

كما لم تسلم المسالك المؤدية إلى مدينة درعة، من قطاع الطرق أيضا كذلك فقد سيطر عليها اللصوص، ومن ذلك ما أورده الحسن الوزان في حديثه عن جبل دادس الواقع ببلاد درعة قائلا: « الرجال غادرون متلصصون سفاكون يقتلون الرجل من أجل بصلة... والتجار لا يقصدون هذا البلد لأن أهله... ينهبون المسافرين »[2]، وقد تعرض الكثير من سالكها للنهب والسلب خاصة التجار وأصحاب المال، وفي هذا الصدد نشير إلى نَصْب اللصوص كمينا لمجموعة من الناس كانوا مارين في مسالك درعة سنة (616هـ/1219م) محاولين نهب ممتلكاتهم[3].

الجدير بالذكر أن حتى أهل الذمة، وعلى رأسهم اليهود، لم يسلموا أيضا من غارات اللصوص في المسالك والطرق، خاصة أنهم كانوا نشطين في التجارة بالمغرب الإسلامي في تلك الفترة[4]، فقد كانوا يملكون قوافل تجارية ضخمة تجوب أقطار المغرب، مما جعلها هدفا لعصابات الحرابة وتعرضت للسطو، وهذا ما تبرزه نازلة عرضت على محمد بن سعيد

---

(1) ابن هلال السجلماسي، أبي إسحاق إبراهيم بن هلال بن علي الصنهاجي: **النوازل الهلالية المعروفة بـ «نوازل ابن هلال»**، **تح** أحمد بن عبدالكريم نجيب، ط1، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، دبلن- ايرلندا، 1434هـ/2013م، ص207.

(2) الحسن الوزان: **المصدر السابق**، ج1، ص189.

(3) ابن الزيات: **المصدر السابق**، ص408.

(4) خير الدين شترة: **الشيخ عبد الكريم المغيلي التلمساني- المصلح الثائر وفكره الإصلاحي في توات والسودان الغربي**، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، (د.د.ن)، (د.ب)، 2011، ج2، ص415؛ وما يؤكد سيطرة اليهود على التجار النازلة الموجهة لسيدي قاسم العقباني والتي تشير إلى أنهم يحترفون التجارة بأنواعها. الونشريسي: **المعيار**، ج2، ص253.

العقباني[1] قال « وما يفعلونه في الأسفار من ركوب الخيل... والتحلي بحلية المسلمين في لباس[2] التماقوالمهاميزوالتعمم بعمائم العرب... زعمهم أنهم يخافون على أنفسهم وأموالهم إن ظهر عليهم زيهم الذين يعرفون به...»[3]. وهذه النازلة تدل على أن الاعتداءات كانت تحدث بشكل دوري اتجاه قوافل اليهود في مسالك المغرب الإسلامي وهذا ما دفعهم للتخفي تشبه بأزياء المسلمين خوفا على أنفسهم وعلى السلع التي في قوافلهم.

---

(1) **محمد بن سعيد العقباني:** هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن قاسم بن سعيد العقباني التلمساني الفقيه العلامة العارف بالنوازل، ولي قضاء الجماعة بتلمسان أخذ العلم والفقه عن جده قاسم، وتتلمذ على يده العديد من الفقهاء أمثال: أبو العباس الونشريسي وأحمد بن حاتم توفي سنة871هـ. ابن مريم: **المصدر السابق،** ص224.

(2) لقد كان يفُرض على اليهود في المغرب الإسلامي لباس أو زي خاص بهم، وقد كانت هذه الوضعية في جميع الأقطار الإسلامية على أساس العهد العمرية لأهل الذمة إذ التزموا بعدم التشبه بالمسلمين في لباسهم. مسعود كواتي: **اليهود في المغرب الإسلامي من الفتح إلى سقوط دولة الموحدين،** دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة– الجزائر، 1421هـ/2000م، ص ص127–128.

(3) العقباني، أبي عبد الله محمد بن أحمد بن قاسم بن سعيد: **كتاب تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر،** تح علي الشنوفي، المعهد الثقافي الفرنسي، دمشق– سوريا، 1967، ص170؛ أنظر الونشريسي: **المصدر السابق،** ج2، ص248.

4- الإغارة على قوافل الحجاج:

في هذه المرحلة تميزت الرحلة إلى الحج المتجهة من بلاد المغرب إلى مكة بالصعوبة البالغة في الطريق والمشاق المهلكة، وقد تعددت المخاوف التي تنتاب القائمين على قوافل الحج والمسافرين فيها[1]، ومن أكبر المخاوف والصعوبات التي تعترض الحجاج أو ركب الحج هي الإغارة من طرف اللصوص وقطاع الطرق في المسالك، خاصة في فترات ضعف السلطات السياسية واضطراب حبل الأمن وانتشار الفتن، حيث كانت قوافل الحجاج الهدف الأول لقطاع الطرق وعصابات الحرابة، وزادت حدة الغارات على الحجاج منذ القرن الخامس الهجري/11م، لكن وصلت ذروتها مع بداية القرن السابع الهجري/13م في مسالك المغرب الإسلامي.

وقد ظلت مسألة المسالك الغير أمنة وانتشار المحاربين بها من الأمور التي تؤرق المغاربة القاصدين لأداء فريضة الحج خلال فترة الدراسة، حيث عانى ركب الحجيج من كثرة اللصوص المترصدين لمرورهم ويترقبون وصولهم[2]، حين كان يمر في طريقه على بعض التجمعات البشرية، وتختلف ردود فعل هذه الجماعات تجاه ركب الحجيج فبعضها يقوم بإكرامها وضيافتها، في حين كانت مجموعات أخرى تنتظر الركب لنهب ما استطاعت من أحمال[3]، وأول المخاطر بعض العرب الهلالية الذين ينتهزون الفرص دوما لسرقتهم ويقومون بهجمات متكررة عليهم[4].

---

(1) عامر عجاج حميد: القوافل بين أمل الوصول وخوف اللصوص، **مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية**، مج9/، ع2، جامعة بابل، العراق، 2019، ص366.

(2) نور الدين امعيط: **المرجع السابق**، ص17.

(3) محمد بكور: طريق الحج الصحراوي وصلة وصل بين المغرب والمشرق، **مجلة أمل التاريخ. الثقافة. المجتمع**، ع/48، مطابع الرباط نت، الدار البيضاء- المغرب، 2016، ص42.

(4) نجلاء سامي محمد النبراوي: **الحج والجهاد بالمغرب والأندلس منذ بداية عصر المرابطين وحتى سقوط غرناطة(440-898هـ/1079-1492م)**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية- مصر، 2015م، ص359.

فقد عانى الركب من اعتداءات بعض الأعراب الذين يحترفون الحرابة والنهب وقطع الطرقات[1]،وكانوا مصدرا دائما لقلق الحجاج وأمراء الحج، ولم يكونوا يهتمون في سبيل الوصول إلى ما يريدونه من مال،حتى إذا أزهقوا أرواح أبرياء من الحجاج[2].

الجدير بالذكر أن هجمات اللصوص من الأعراب تكثر في مواسم الحج، لاسيما عند عدم استطاعة السلطة المتمركزة بالحواضر فرض هيبتها[3] في المسالكحيث كانوا «يأخذون أموال الحجاج، ويسلبونهم، ويقتلون من دافع منهم عن نفسه...»[4].

هنا نشير إلى سنة (708هـ/1308م) أين تعرضت قافلة للحجاج قادمة من المغرب الأقصى للنهب والسطو، عند وصولها إلى المغرب الأوسط من طرف بعض القبائل الهلالية وكان ضمن هذه القافلة سفارة مصرية عائدة إلى مصر، وقد تم الاستيلاء على كل الأموال والحمولة التي كان يحملها الركب ولم يبق معهم شيئا حتى صاروا عراة على حد تعبير المقريزي[5].

كما نشير أيضا إلى وجود نقاط سوداء يتخذ الركب كل احتياطاته عند المرور بها، منها طريق قصر الجم بإفريقية، حيث تعرض الحجاج فيه للسطو من طرف أعراب متمركزين في ذلك الطريق[6]، والمسلك الرابط بين فاس وتلمسان[7]، إضافة إلى المسالك الرابطة بين بجاية وتونس[8].

---

(1) نور الدين امعيط: **المرجع السابق**، ص18.

(2) عبد الله بوغوتة: **إمتاع السامع بأخبار الرحلة الحجية المغربية في القرن السابع والثامن والتاسع**، ط1، مكتبة سلمى الثقافية، المغرب، 2018، ج2، ص359.

(3) محمد بكور: **المرجع السابق**، ص42.

(4) الدرجيني: **المصدر السابق**، ج2، 490.

(5) المقريزي، تقي الدين أحمد بن على: **كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك**، تح محمد مصطفى زيادة وسعيد عبد الفتاح عاشور، مطبعه دار الكتب، (د.ب)، 1973م، ج2، قس1، ص49.

(6) العبدري: **المصدر السابق**، ص196.

(7) **المصدر نفسه**، ص45.

(8) المدجن الحاج عبد الله بن الصباح: **المصدر السابق**، ص97.

ذكر أيضا البلوي في هذا الشأن ما أصابه من خوف وذعر خشية التعرض للسطو والإغارة من اللصوص أثناء مروره بالمغرب الأوسط، في رحلته إلى بلاد الحجاز والتي أصيب الحجاج أثناءها بالخوف الشديد عند مرورهم به، بقوله: « أنها مسالك للصوص»[1]، وهذا شيء ذكره الرحالة المدجن أثناء رحلته للحج حيث أشار إلى تنامي نشاط اللصوص وما يعانيه الحجاج على طول الطريق إلى الحجاز قائلا: «... من يا سلام سلّم مسافرها من الحجاج»[2].

وقد أخبرنا الحسن الوزان لتعرض قوافل الحج للإغارة، في الطريق الرابط بين المغرب الأدنى وبرقة، والذي كان مركزا لقطاع الطرق المغيرين على قوافل الحجاج، وقد وصفهم «بأنهم أكبر لصوص الدنيا وأكثرهم خديعة ومكرا يجردون الحجاج المساكين من ثيابهم، وكانت لهم طريقة فظيعة في سرقتهم، حيث لم يتورعوا عن سقاية الحجاج لبنا ساخنا ثم يحركونهم ويقذفون بهم في الهواء، إلى أن يأخذ هؤلاء الأشقياء في التقيؤ حتى تكاد تخرج أحشاؤهم فيبحث عما يكون في القيء من نقود وذلك لظنهم أن هؤلاء يبتلعون النقود حتى لا يعثر عليها معهم»[3]، واستمرت هذه الظاهرة في ذلك المسلك إلى بداية العصر الحديث.

تتجلى صور المعاناة التي صادفها الحجاج من اللصوص وقطاع الطرق، في تلك الحالة التي رصدها الرحالة البلوي في رحلته للحج، فقد تعرض شخصيا والقافلة التي يسير معها للهجوم من طرف عصابات الحرابة عند خروجه من بلاد العناب سنة (736هـ/1335م) إلى تونس، وصور لنا ما شاهده بدقة حيث يصف هجوم هؤلاء المحاربين وشبههم بالسيل من قوتهم وكثرتهم، فسجل ما يلي « قطعة من العرب كقطع الليل حملت

---

(1) البلوي، خالد بن عيسى: **تاج المفرق في تحلية علماء المشرق**، تح الحسن بن محمد السائح، اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي بين المملكة المغربية ودولة الإمارات، (د.ب)، (د.ت)، ج1، ص152.

(2) المدجن الحاج عبد الله بن الصباح: **المصدر السابق**، ص97.

(3) الحسن الوزان: **المصدر السابق**، ج2، ص112.

علينا حمل السيل فكان زوال كل ما ملكناه أسرع من لحسة الكلب أنفه »[1] وتم نهب كل أمواله وأموال الحجاج المرافقين له.

وتتكرر الحادثة مرة أخرى أثناء رحلة عودته سنة (740هـ/1339م) وهذا بعد خروجه من بجاية وفي طريقه نحو مدينة الجزائر أغارت عليه مجموعة من اللصوص فقال عن الحادثة: « وعندما مِلْنا للنزول، وعطفنا من تلك الحزون إلى السهول، تصارخت العرب واجتمع الابن منهم والأب، ثم حملوا علينا ظننا أن الجبال إلينا راجفة، وأن الأرض بنا واجفة؛ فصبرنا لحر طعانهم وتجرعنا مرارة مرانهم »[2]، لكنهم استطاعوا صد الهجوم وحماية أنفسهم وأموالهم بقوله « لقيناهم بأرماح طوال تبشرهم بأعمار قصار»[3]، وتلك المشاهد رصدها كذلك ابن بطوطة أثناء رحلته إلى المشرق مع قوافل الحجاج.

أما التجاني فكثير ما يشير إلى خطورة الطريق على الحجاج من اللصوص، الذين ينهبون كل من يلقوه لدرجة خطف الحجاج وبيعهم كرقيق للتجار الأوروبيين،وفي هذا الإطار يذكر تعرضهم لسطو في طريق قصر وزدر بصحراء إفريقية بقوله: « وهذا القصر هو المشهور ببيع من يجتاز به من الحجاج وغيرهم للنصارى، ولم تزل الركوب تحترس إذا مرت به خوفا من أهله وخوفهم على سرقة الرجال، أكثر من خوفهم على سرقة الرحال، فإذا جازوا عليهم ولم يفقدوا أحد من معهم هنأ بعضهم بعضا بذلك »[4].

نشير إلى تعرض أحد الزهاد- أبي عمرو الزجاجي- (8هـ/14م) لقطع الطريق أثناء خروجه للحج، بعد أن كَسب مالاً من المنزل الذي باعه قائلا: «ماتت أمي فورثت منها دارًا بعتها بخمسين دينارًا، وخرجت إلى الحج فلما كنت في الطريق لقيني لص فقال لي إيش معك. فقلتُ في نفسي الصدق أنجي من الكذب ثم قلت خمسين دينارًا، فقال ناولنيها، فناولته

---

(1) البلوي: **المصدر السابق**، ج1، ص ص164-165.

(2) **المصدر نفسه**، ج2، ص ص147-148.

(3) **المصدر نفسه**، ج2، ص148.

(4) التجاني: **المصدر السابق**، ص ص209-210.

الصرة فعدها فإذا هي خمسون، فقال خذ دنانيرك فلقد أخذ بجامع قلبي صدقك »[1]، وقد نجا الزاهد من قاطع الطريق بعد أن كان صادقا معه بخصوص المال الذي يَحْمله.

كما تعرض ركب الحج الذي انطلق من تونس سنة (850هـ/1446م) للإغارة من طرف المحاربين لما وصلوا إلى جبل المياس، حيث يَصف المشهد أحد الصلحاء المرافقين للركب قائلا: «سافرت حاجا في عام خمسين وثمانمائة، فلما وصلنا ونحن في ركب كبير إلى جبل المياس، خرج علينا المحاربين نحو خمسة مائة فارس، وذلك في ليلة الاثنين الخامس عشر من شهر رمضان للسنة المذكورة، وباتوا محدقين بنا... فلما أصبحنا سار المحاربون عنا وتركونا كأنهم لا يريدوننا وكان ذلك مكيدة منهم فتركونا إلى وسط النهار عند أول وقت الظهر وأغاروا علينا من كل جهة من الجهات، وأحدقوا بنا وكان من الرأي عندنا أن أناخ الناس ركائبهم وتوجهوا للقتال »[2]، وتُظهر هذه الغارة أن هؤلاء المحاربين أنهم يترقبون تحركات قوافل الحج ومسارهم واستعملوا الحيل أثناء الغارات، كما لم يقيموا اعتبار حتى لأشهر رمضان.

الملاحظ أن الغارات زادت على قوافل الحجاج، وبخاصة خلال القرن التاسع الهجري/15م لاسيما بعد حالة الضعف التي أصابت الكيانات السياسية الإسلامية وعجزها عن حماية المسالك، وذلك مايرويه الصيرفي في سنة (803هـ/1402م) على أنها كانت سنة صعبة على الحجاج المغاربة ومات خلق كثير منهم نتيجة اعتداءات الأعراب في الطريق[3].

---

(1) ابن صعد، محمد بن سعيد الأنصاري التلمساني: **روضة النسرين في التعريف بالأشياخ الأربعة المتأخرين**، مخطوط في المكتبة الوطنية، الحامة- الجزائر، رقم2596، ص55.

(2) الراشدي، عمر بن علي: **إبتسام الغروس ووشي الطروس بمناقب الشيخ أبي العباس أحمد بن عروس**، مطبعة الدولة التونسية، تونس، 1303هـ/1885م، ص ص390-391.

(3) الصيرفي، خطيب الجوهري علي ابن داود: **نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان**، تح حسن حبشى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة- مصر، 1974، ج2، ص119.

وما يدل على تفشي ظاهرة الاعتداء والإغارة على ركب الحج، وتأثيره على سيرها العادي، تلك النوازل الفقهية التي أشارت إلى إسقاط فريضة الحج بسبب تعذر الطريق، حيث أضحى تمسك بها مخاطرة، كما أثارت هذه المسألة جدلا كبير بين الفقهاء بداية من العصر المرابطي وزادت حدة هذا الجدل، مع بداية القرن السابع هجري/13م، نتيجة تدهور الحالة الأمنية. ومن ذلك ما سئل عنه الفقيه عبد النور محمد بن أحمد العمراني« جوابكم فيمن أراد الحج لأداء فرضه، وتوقف في أمر السبيل المشترط في لزومه ما هو؟ »[1].

فكان الجواب «...والذي أعتقد أن فريضة الحج ساقطة عن أهل هذا الأفق منذ زمان، فكيف اليوم بما استفاض وشاع من غلبة خوف الطريق من بلد الرياح إلى أقصى أفريقية من استضعف من ركوبات الحج فنهب واستبيح مثل الذي كان ووقع في دولة السلطان أبي عنان، ومن كثر عدده من الحاج وقويت شوكتهم مثل الذي كان في العام الفارط، كانوا اجتمعوا على ما استفاض في آلاف كثيرة تزيد على العشرين ألفا من رجال وخيل، ومع ذلك فقد صاروا لا يسالمهم إلا من ضعف عن قتالهم ومن قوي من القبائل قاتلهم وقاتلوا وقتلهم وقتلوه ولم يتخلصوا بعد القتل والقتال إلا بغرم عظيم من الأموال، وقع لهم ذلك في غير موضع حتى صعب على جمع منهم الانقلاب والمرجع »[2]، فهذه النازلة تؤكد استفحال خطر قطع الطريق على قوافل الحج من قبل عصابات الحرابة، كما تشير كذلك إلى تعرض الحجاج للغارات والنهب في الكثير من المواضع بالمغرب الإسلامي.

---

(1) الونشريسي: **المصدر السابق**، ج1، ص441.

(2) **نفسه**.

5- الإغارة على القرى والبوادي:

لقد كانت البوادي والقرى عرضت لغارات عصابات الحرابة بشكل مكثف، حيث ساعدت الأوضاع السياسية وغياب أعين الحكام عنها، في استفحال الغارات عليها وعلى قاطنيها، ومستهدفة باستمرار، وكانت كثيراً ما تنتهي هذه الغارات بجرائم قتل في حق الأهالي، وهذا ما تؤكده الكثير من النوازل منها النازلة التي سئل فيها أبو الفضل العقباني بالمغرب الأوسط « عن بعض أهل الوقاحة والدعارة هجموا على دوار ليلاً وقتلوا من أهله رجلاً وقتل أهل الدوار من المهاجمين رجلاً في تلك الليلة »[(1)].

في واقعة أخرى « أن خمسة رجال من أهل السرقة والخيانة وقطع الطريق وغير ذلك من أنواع الفساد معروفين بذلك ومشهورين به، قدموا على مجشر[(2)] وأرادوا السرقة وهم بالسلاح، ثم إنهم قتلوا رجلاً من أهل المجشر، ثم حبس رجلان واعترافا بأنهما قتلا الرجل المذكور من أهل المجشر، ثم اقتص منهما وقتلا، والثلاثة الباقون من الخمسة هربوا »[(3)]، وهذه الحوادث تدل على أن عمليات الحرابة استهدفت سكان القرى وممتلكاتهم بشكل دوري.

نازلة أخرى وردت إلى الفقيه قاسم العقباني عن قرية في المغرب الأوسط جاءها محاربين من الأعراب بهدف السطو عليها ونهب ممتلكات سكانها، وقد « قاتلهم من بها يوما واحد، وكان بعض أهل القرية وهم الجل فر بنفسه وبعياله، وهؤلاء الأعراب يزيد رجالهم على ألف رجل وفارسهم لما يقدر خمسمائة فارس ناشبوها القتال من جهات القرية، فلما كان عشية يوم القتال طلب كبير البلد تمييز من يعتني بها من الرجال المقاتلين، فوجدهم عددا يسيرا وشاع الخبر عن الأعراب أنهم يعودون للقتال من الغد بأضعف ما جاؤوا به بالأمس،

---

(1) المازوني: **المصدر السابق**، ج4، ص353.

(2) مصطلح كان متداول في الغرب الإسلامي ويقصد به القرية الصغيرة أو المجتمع السكني البدوي كالدوار. عبد العالي الودغيري: الألفاظ المغربية: الأندلسية في معيار الونشريسي، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، ع/17، الرباط- المغرب، 1992، ص ص44-45.

(3) الونشريسي: **المصدر السابق**، ج2، ص402.

فاشتد الخوف وفر من القرية ليلا نحو من ثلاثين رجلا وفيهم من يعتمد على مدافعته لكثرة العرب...»، وأمام هذا الوضع الخطير اضطر كبير هذه القرية إلى دفع مال للمحاربين خوفا على السكان وممتلكاتهم بسبب قوة هؤلاء محاربين وكثرتهم وعدم قدرة أهل القرية على صد الهجوم، «... فقام هذا الكبير وصالح عن قريته لما خاف من فسادها ورخصها من الأمراء بمائة دينار ذهبا »[1]، وتجدر الإشارة أن قبل هذه حادثة بعشرة أيام تعرضت إحدى القرى لغارة من قبل هؤلاء اللصوص، الذين قاموا بالسطو على ممتلكات سكان القرية من أموال وغيرها واعتدوا على النساء[2]، وتشير هذه النازلة إلى قوة عصابات الحرابة وكثرتهم أثناء إغارتهم على القرى والبوادي، وتوضح أيضا عدم قدرة سكان على مواجهة تلك العصابات.

كما شهد موضع آخر هجوم من طرف محاربين، وقد استطاعوا أخذ بعض المال وجرح بعض السكان من ذلك الموضع[3]، ويبدو أن هذه الظاهرة استفحلت بكثرة وأضحت تهدد أمن القرى والبوادي، وشكلت خطر عليهم لاسيما من بعض الأعراب مما اضطر بعض أهل القرى إلى إيداع البعض من أموالهم عند آخرين لحفظها[4].

يؤكد هذا، النص الوارد عند المازوني عن عرب الديلم ورياح وسويد وبني عامر بالمغرب الأوسط سنة (792هـ/1394م)، وما أقدموا عليه بقوله « جماعة من مغربنا من العرب تبلغ ما بين فارسها وراجلها قدر عشرة آلاف أو تزيد، ليس لهم إلا الغارات وقطع الطريق على المساكين وسفك دمائهم وانتهاب أموالهم بغير حق، ويأخذون ما حرم الإسلام أبكارا وثيبا قهرا وغلبا، وهذا دأب سلفهم وخلفهم »[5].

---

(1) المازوني: **المصدر السابق**، ج1، ص386.

(2) **المصدر نفسه**، ج4، ص86.

(3) الونشريسي: **المصدر السابق**، ج2، ص116.

(4) المازوني: **المصدر السابق**، ج3، ص340.

(5) **المصدر نفسه**، ج1، ص ص382-383.

وبالقيروان كذلك، أغارات لصوص من الأعراب على قرية البطمة[1] وأهلها، وحاولوا أخذوا حيواناتهم لكن السكان تصدوا لهم واستطاعوا حماية حيواناتهم[2]، وقد كانت هذه الاعتداءات منظمة في البوادي حيث أشار البرزلي إلى أنهم يَجْعلون شخص يُخْرج الحيوان أو الحيوانات من المراح[3]، والباقية واقفون بالسلاح في استعداد إذا كُشِف أمرهم يكون مستعدون للقتال[4]، وتبين هذه النوازل أن المحاربين عندما كانوا يغيرون على البوادي يستهدفون الماشية لنهبها.

كما عرفت القرى المحيطة بالمدن عدة غارات من قبل عصابات الحرابة، وهذا ما حدث بمدينة تونس، حيث توالت عليها الغارات من قبل هؤلاء المحاربين[5]، ومن ذلك ما ورد عند البرزلي« أن مجموعة من الأعراب نزلوا بتونس يريدون دخول الغابة لإفساد كرومها على عادتهم الفاسدة للتضييق على المسلمين وخليفتهم »[6]، وذُكر عن رجل من الأعراب أنه أخذ كمية من الغزّل- النسيج- في سبخة مقرين بتونس[7].

شهدت القرى الموجودة على الساحل العديد من الغارات خاصة من قبيلة الحجري وهم فرع من بني سليم، التي كانت معروف عنها امتهان الحرابة في القرن الثامن الهجري/14م، إذ قامت بالإغارة في أيام الوالي الجديدي (ت786هـ/1384م) على إحدى القرى وأخذت

---

(1) **البطمة:** تقع على تسعة أميال من القيروان وبها هنشيرضريسة (إقطاع زراعي لقبيلة ضريسة). محمد حسن: **المرجع السابق**، ج1، 220.

(2) ابن ناجي: **المصدر السابق**، ج4، ص168.

(3) **المراحُ:** بضم الميم، وهو المكان الذي ترتاح فيه المواشي وتبيت فيه(الزريبة). محمد رواس قلعه جي، حامد صادق قنيبي: **معجم لغة الفقهاء**، ص186.

(4) البرزلي: **المصدر السابق**، ج6، ص180.

(5) الزركشي: **المصدر السابق**، ص57.

(6) البرزلي: **المصدر السابق**، ج6، ص179.

(7) **المصدر نفسه**، ص177.

بقرهم[1]، ولم تقتصر هذه الاعتداءات على منطقة دون أخرى، بل شملت الكثير من القرى الموجودة على الساحل من طرابلس إلى جهة صفاقس[2].

نفس المشاهد تتكرر في المغرب الأقصى فمع نهاية القرن السادس الهجري/12م وبداية القرن السابع الهجري/13م، أصبح الأمر عاديا وشائعا غارات أهل الحرابة على البـــوادي وأهلـــها، ومثل ذلك ما أورده ابن الزيات في إحدى تراجـم قال « حدثني عيسى بن يعقوب قال: قـــال لي أبو محمد عبد الحق بن عبد الله المينوني: أتيت مـــرة من الفحص إلى أهلي، فلقيت العرب في طريقي وهم يعيثون في الناس يمينا وشمالاً »[3]، وكما سبق أن أشرنا كـانت قبائل فازاز من جاناتة وقبائـل غمارة وأوربة وصنهاجـــة والعربي يغيـــرون على القرى والمداشر سنة (616هـ/1219م)[4]، كما شهدت بوادي مكناسة سنة (637هـ/1239م) عدة غارات من قبائل رياح الذين نهبوا ممتلكات السكان واضروا كثيرا بتلك البوادي[5].

من الأمثلـة علـى ذلك، ما كـان يدث فـي بوادي الريـف لاسيما بعد سيطرة الأعراب عليها سـنة (635هـ/1237م)، ففـي بـادس اضـطر الـبعض إلـى الـهرب خوفـا علـى أموالهم وممتلكاتهم، أما آخرون ففضلوا البقاء وحراسة منازلهم وأرزاقهم من الغارات[6]، ونفس الأمر وقـع فـي القرى الواقعـة بناحيـة دكالـة وعلـى مقربـة مـن آسـفي، فقد أشـار لسـان الـدين ابـن الخطيب عند مروره بها، أنها كانت عرضة للسطو والنهب من طرف قبائل بني حارث والتي

(1) محمد حسن: **المدينة والبادية**، ج2، ص ص650-651.

(2) **نفسه**.

(3) ابن الزيات: **المصدر السابق**، ص383.

(4) ابن أبي زرع الفاسي: **الذخيرة السنية**، ص36.

(5) ابن عذاري المراكشي: **البيان قسم الموحدين**، ص351.

(6) البادسي: **المصدر السابق**، ص75.

مارست الحرابة على أهل البوادي في تلك النواحي[1]، وكذلك فعلوا بأنفا[2]، حيث سجل ابن الخطيب هذا أيضا « والعرب عليها في الفتن مُلحة »[3] بسبب عمليات السطو والإغارة قادها بعض الأعراب.

خلال هذه الحقبة، كثرت الغارات على نواحي درعة ومنطقة السوس من طرف بني معقل، وأصبحت مناطق الجنوب مهددة باستمرار بتحركاتهم، وقد انزعج سكان تلك المناطق من أفعالهم لاسيما عمليات الحرابة والسطو[4].

وحتى القرى بسجلماسة كانت هدفا لعصابات الحرابة واللصوص، ومن صور ذلك النازلة التي وردت إلى ابن هلال في القرن التاسع الهجري/15م، حول أهالي قرويين أرادوا استرجاع ما سلبهم اللصوص من الغنم، فكان منهم أن اخذوا أبقارا مسروقة كرهينة مقابل استرجاع أغنامهم، وهو ما أدخلهم في أشكال مع أصحاب البقر الحقيقيين، وفي هذا ذكر ابن هلال « عمن أخذ اللصوص لهم غنما وقد كان اللصوص أخذوا بقر لغيرهم أيضا، فأخذ أرباب الغنم من اللصوص البقر بغير رضاهم، وحبسوها حتى يرد اللصوص عليهم غنمهم ثم إنهم ردوها عليهم البقر، ثم إن أرباب البقر أرادوا تضمين أرباب الغنم لكونهم ردوا بقرهم إلى اللصوص »[5].

---

(1) ابن الخطيب: **نفاضة**، ج2، ص ص74، 68.

(2) **أنفا**: مدينة عظيمة على شاطئ البحر المحيط، على بعد نحو ستين ميلا شمال الأطلس، ونحو ستين ميلا شرق أزمور، هذه المدينة في غاية الحضارة والازدهار، لأن أرضها خصبة تصلح لجميع أنواع الحبوب، يحيط بها سهل فسيح من جميع الجهات، كما يوجد داخل المدينة مساجد ودكاكين وصور شامخة. الحسن الوزان: **المصدر السابق**، ج1، ص ص196-197.

(3) ابن الخطيب: **معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار**، تح محمد كمال شبانة، مكتبة الثقافية الدينية، القاهرة- مصر، 2002، ص158.

(4) محمد بنخليفة: **المرجع السابق**، ص59.

(5) ابن هلال السجلماسي: **المصدر السابق**، ص209.

يضاف إلى عمليات الحرابة المذكورة سابقاً، غارات القبائل على بعضها والنزاعات بين القرى وأحيائها، التي أدخلها الفقهاء في تلك الفترة ضمن نطاق الحرابة، وسحبوا عليها التشريعات الخاصة بهذا الحكم[1]، وتتجلى هذه الظاهرة بوضوح في المناطق البدوية أين كثر الفساد وعدم تطبيق الأحكام الشرعية[2]، حيث كانت تعيش تلك المناطق في جو تسوده الحرب وينتشر فيه العنف والصراع في ظل غياب الكلي للسلطات السياسية.

تكشف النصوص النوازليةوالمنقبية، عن مدى استفحال هذه النزاعات التي أضحت عبارة عن غارات من أجل النهب والسطو على الممتلكات، والأموال والاعتداء على النساء، وأن تلك الممارسات لا تختلف عن الحرابة وقطع الطريق، فقد سئل بعض فقهاء المغرب الأوسط « عن قوم عمدوا لمشجر قوم أودوابهم، لما أخذوا موالهم بغير موجب شرعي ويفتكوا حريمهم فاستعد لهم العمارة– أهل المضرب– للدفاع عن أنفسهم وحريمهم وأموالهم، فمشت الخيول بين الفريقين وتطارد فغلبت الفئة الباغية، وولت منهزمة فأرادوا هؤلاء أتباعهم وقتل من قبض عليه وإثخانه وسلبه هل يسوغ لهم ذلك »[3].

كما سئل بعض الفقهاء في الفترة المرينية« عن أهل بلد بينهم وبين جيرانهم حرب، ووقع بينهم القتل »[4]، ويورد التنبكتي أن محمد بن سليمان الجزولي(ت870هـ/1465م) تدخل لحل نزاع حدث في جزولة بين قريتين[5]، واستفتي أبو القاسم الغبريني عن نزاع وقع بين قريتين، وكان لكل واحدة منها أعراب من قبيلة مغايرة « فخاف أهل كل قرية من عرب

---

(1) محمد حسن: **المدينة والبادية**، ج2، 657.

(2) المازوني: **المصدر السابق**، ج2، ص23.

(3) **المصدر نفسه**، ج4، ص366.

(4) حميد تيتاو: **المرجع السابق**، ص85.

(5) أحمد بابا التنبكتي: **نيل الابتهاج**، ص545.

الأخرى على أنفسهم وأموالهم » حتى انتهى بهما الأمر إلى التفاهم وصلح، على أساس أن ترجع كل قرية ما أخذه البدو التابعون لها[1].

في هذا السياق أيضا، نشير إلى أن نواحي المهدية شهدت صراع بين قريتين في هما عروة وملول، وسبب ذلك أن أهل عروة سرقوا لأهل ملول حوائج وحُلياً، واتهموهم بذلك، فأنكروا أهل عروة ذلك[2].

كما أوردت العديد من كتب الرحالة والجغرافيين مشاهد عن هذه الظاهرة، وسجلوها إذ يذكر العبدري عن بلاد القبلة أنها « قلّ ما تخلوا من الحروب والفتن، وربما تحارب أهل الموضع الواحد فيتقاتلون عامة النهار، فإذا آواهم الليل أووا إلى بيوتهم لا يهيج أحد منهم صاحبه، وربما تقاتلوا على السقوف، وإذا فرغوا نزلوا عنها إلى بيوتهم...»[3]، أما التجاني فأشار أثناء رحلته إلى النزاعات بين أهل القرى في المغرب الأدنى كما هو الحال بين أهل غمراسن وقرية المقدمين حيث يعيشون في حروب متواصلة[4]، وصورة نفسها سجلها الحسن الوزان بين أهل وَلْهاصَة وأهل هنين بالمغرب الأوسط[5].

الملاحظ أن هذه النزاعات تشتعل بعد تراجع ظل الدولة، لاسيما في البوادي والقرى التي تصبح مسرح للنهب والسلب وعمليات الحرابة بين أهالي القرى، أين تحاول كل قرية فرض سيطرتها على قرية أخرى، حيث تمثل المغالبة الوسيلة الوحيدة التي يستخدمها سكان البوادي لإظهار قوتهم وسلطتهم.

---

[1] محمد حسن: **المرجع السابق**، ج2، ص658.

[2] ابن ناجي: **المصدر السابق**، ج4، ص63؛ أنظر محمد حسن: **المرجع السابق**، ج2، ص657.

[3] العبدري: **رحلة العبدري**، ص43.

[4] التجاني: **رحلة**، ص187.

[5] الحسن الوزان: **المصدر السابق**، ج2، ص44.

6- عمليات السطو:

لم تكن عصابات الحرابة تهدد القوافل المحملة بالسلع سواء التجارية أو غيرها فحسب، بل أضحت تعترض سبيل المارة في محاور الطرق، وتستهدف ممتلكات الناس عن طريق سطو سواء في القرى أو المدن، وهذا ما تفصح عنه المصادر لدرجة أن البرزلي ذهب إلى تعميم الحرابة على كل سُراق المغاربة قائلا: « سرقة المغاربة لصوص لأجل أنهم يأتون ليلاً بالسلاح عاملين على المكابرة متى عثر عليهم وأقوى منه أن يقف عند رأس صاحب المنزل متى رآه تحرك ضربه أو هدده »[1]، كما اعتبر الفقهاء جل اللصوص في تلك الفترة محاربون بسبب أنهم يحملون معهم الأسلحة، ويقتلون من عارضهم[2]، ويأخذون مال الناس بالقوة، وهذا الكلام يشير إلى شيوع أعمال السطو وتعدد أشكاله في المغرب الإسلامي.

تفيد النوازل الفقهية لتلك الفترة إلى كثرة الاعتداءات على المارة في المسالك من قطاع الطرق، وتفشي ظاهرة النهب والسلب بشكل يومي، وفي هذا الصدد نشير إلى نازلة سئل عنها الفقيه أبو علي الزواوي[3] في المغرب الأوسط عن « رجل أودع عند رجل حوائج ببلده ثم بعد ذلك أراد أحدهما الذهاب لبلده من أجل جلب حوائجه فقال له صاحبه إذا أتيت بحوائجك فأتى بحوائجي أيضا، فلما انصرف لذلك وأتى بحوائجه وحوائج صاحبه عرض له في الطريق لصوص وسلبوه من حوائجه وحوائج صاحبه »[4].

---

(1) البرزلي: **المصدر السابق**، ج6، ص180.

(2) المازوني: **المصدر السابق**، ج4، ص371.

(3) **منصور بن علي بن عبد الله الزواوي**: فقيه ومن أهل الشورى له مشاركة في كثير من العلوم النقلية والعقلية ولد في حدود 710هـ، نشأ في بجاية وأخذ عن أشياخها ثم انتقل إلى الأندلس سنة 753هـ، وبعد ذلك استقر في تلمسان واشتغل بالتدريس بداية من سنة 765هـ وتوفي بعد سنة 770هـ. ابن مريم: **المصدر السابق**، ص ص292 294؛ أنظر أحمد بابا التنبكتي: **نيل الابتهاج**، ص ص611، 613؛ عادل نويهض: **معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر**، ط2، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت- لبنان، 1980، ص166.

(4) المازوني: **المصدر السابق**، ج3، ص ص343-344.

في نص آخر سئل محمد بن مرزوق[1] « عمن دفع لرجل دراهم يشتري بها برنسا من غير بلادهما، فدفع له الدراهم واشترى البرنوس بمحضر عدول، وجاء به فوصله لربه فسلبه في أثناء الطريق مع بعض المتاع له...»[2]، وفي نازلة مماثلة سئل أبو الفضل العقباني عن رجل لقيه عربي في الطريق فأخذ عدة الذهب منه[3].

وحادثة أخرى ذكرها المازوني« عن رجل كان سائرا من موضع كذا لموضع كذا سماه إذ خرج عليه رجلان تقنعا أحدهما بكساء ولم يظهر منه إلا بعض وجهه وقام بضربه وجرحه وسلبه، وكان مشهور عن هذا الشخص الذي قام بضربه أنه قاطع طريق في تلك النواحي »[4].

تفصح هذه النوازل عن استفحال قطع الطريق والنهب في طرقات والمسالك والتي راح ضحيتها العديد من الأشخاص، وعن تعمد اللصوص إخفاء وجوههم أثناء عمليات السطو واستعمال الأسلحة من أجل عدم تعرف عليهم، وهذا ما أشارت إليه كتب الحسبة أن من العلامات التي تميز اللصوص والمحاربين إخفاء الوجه بالإضافة إلى حمل الخناجر والرماح بغية الاعتداء على المارة[5] في حال مقاومتهم ورفضهم منح ما يحملون، فضلا عن تنوع الأغراض المسروقة والتي لم تقتصر على شيء محدد.

---

(1) **محمد بن مرزوق:** محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد ابن أبي بكر بن مرزوق الحفيد العجيسي التلمساني الإمام المشهور العلامة الحجة الحافظ والفقيه، ولد بتلمسان سنة 766هـ وأخذ عن الكثير من العلماء والفقهاء خاصة أثناء رحلته للحج توفي سنة 842هـ ودفن بتلمسان. ابن مريم: **المصدر السابق،** ص ص214، 201؛ أنظر أحمد بابا التنبكتي: **المصدر السابق،** ص ص510، 499؛ عادل نويهض: **معجم،** ص ص292، 290.

(2) المازوني: **المصدر السابق،** ج4، ص213.

(3) **المصدر نفسه،** ص111.

(4) **المصدر نفسه،** ص ص358-359.

(5) ابن عبدون، محمد بن أحمد التجيبي: **رسالة في أدب الحسبة والمحتسب (ضمن ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب)،** تح ليفي بروفنسال، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة- مصر، 1955، ص ص55، 28.

يجدر بنا أن نشير كذلك إلى أن عمليات الحرابة طالت حتى الأندلسيين الهاربيين من جحيم الممالك إسبانيا النصرانية في الأندلس، فمع نهاية القرن الثامن الهجري/14م وبداية القرن التاسع الهجري/15م تعرضت قوافلهم في مسالك وهران وتلمسان إلى النهب والسلب، كما تم السطو على كل أموالهم في الطرقات، وقد نجا القليل من هذه المعَرّة[1].

وبمدينة سجلماسة في المغرب الأقصى التي اشتهرت مسالكها بنشاط عصابات الحرابة واللصوص الذين يغيرون على السابلة في تلك الفترة عَرَضت إحدى تلك العصابات لرجل وأخذت كل ماله، وقد كان معروف عنها أخذ أموال الناس عن طريق الحرابة في تلك النواحي[2]، وفي الفترة نفسها تعرض رجل إلى تلصص من قبل شخص معروف عنه أنه قاطع الطريق أين أخذ كل ماله[3].

كما استفحلت هذه الظاهرة بمسالك بلاد السوس، فقد كثرت هجمات قطاع الطرق على السابلة، وهذا الوضع دفع بأحد الفقهاء لتحاور ومفاوضة مع هؤلاء القطاع المنتشرون في تلك الطرقات، حيث حثهم على ترك هذا العمل المشين الذي أضر بالمارة، وكانوا أهدافا لهم في الكثير من الأحيان في تلك المسالك[4].

أما فاس فقد كانت محاطة في جهة الغرب بكهوف ومنازل قبيحة يلجأ إليها اللصوص وقطاع الطرق، ومنها يقومون بغارات على السكان في المسالك المؤدية إلى

---

(1) المقري: **المصدر السابق**، ج4، ص528.

(2) ابن هلال السجلماسي: **المصدر السابق**، ص557.

(3) **المصدر نفسه**، ص ص208-209.

(4) حميد تيتاو: **الحرب والمجتمع**، ص109.

المدينة[1] وسلبونهم ممتلكاتهم، وبطنجة كَوّنَ أحد قطاع الطرق ثروة من خلال الاعتداء على المارة وسلبهم الأموال والأشياء الثمينة[2].

تظهر عمليات السطو على المارة بشكل واضح في مسالك المغرب الأدنى وإفريقية، حيث كانت الأكثر شهرة في بلاد المغرب الإسلامي خلال فترة الدراسة، فقد أسفرت سيطرت بعض الأعراب على المسالك وضواحي، في غياب الأمن وانتشار الحرابة وقطع الطرق على المارة مما أضر بهم كثيرا[3]، ومن ذلك ما سئل عنه أبو القاسم البرزلي« عن رجل من العرب ومن متغلبهم عُرِفت جماعته بالبغي والعدوان في بلاد المغرب على الرعية...»[4]، والظاهر من هذه النازلة أن السابلة تأذوا كثير من بعض الأعراب الذين إمتهنوا قطع الطريق في المغرب الأدنى.

في واقعة ذكرها الراشدي تعرض أحد المسافرين لسطو في إحدى مسالك القيروان، ويقول عن الحادثة «... وفي أثناء الطريق شن البغاة المحاربون علينا وأخذونا أخذة رابية، وأخذوا ما كان علينا من اللباس بعد أن اللقوني صريعا بالأرض...»[5].

بلغ الحد باللصوص إلى ترصد المصلين أثناء ذهابهم لأداء لصلاة خاصة صلاة الفجر، حيث تكون الطرقات خالية من المارة، وهذا ما حدث مع رجل أتى للصلاة فقام لص

---

(1) مارمول كربخال: **المصدر السابق**، ج2، ص160.

(2) سَئل قاطع الطريق هذا، قاضي الجماعة بفاس أبو سالم إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن عبد الله اليزناسني(ت794هـ) حكم المال الذي بين يديه، وهل يجوز أن يعطيه السلطان شيئا من بيت مال المسلمين بعد أن تاب إلى الله. الونشريسي: **المصدر السابق**، ج6، ص158.

(3) قام العامة في تونس سنة705هـ بقتل هداج بن عبيد الكعبي والذي كان من رؤساء الكعوب انتقاما من الأعراب الذين اضروا بالسبل. الزركشي: **المصدر السابق**، ص56.

(4) المازوني: **المصدر السابق**، ج4، ص107.

(5) الراشدي: **المصدر السابق**، ص ص478-479.

بترصد له وفي غفلة منه ضربه بإرْزَبة واختلس عمامته[1]، وكذلك يوم الجمعة في وقت صلاة الجمعة حيث يقل الناس في الطرق[2].

الملاحظ في تلك الفترة أن عمل اللصوص لم يقتصر على الطرقات الخالية بل شمل حتى الأماكن المكتظة بالناس، فقد كانت هدفهم، فاعتبروا المحاربين بسبب ممارساتهم، وفي هذا الصدد يكشف البرزلي عن فئة من أولئك اللصوص « المُسَمِين بالشفارين، وصفهم أنه يأخذ شفرة قاطعة جداً ويداخل الناس وينظر إلى ذراع الرجل ووسطه فمتى ظهر له المال فيبط ذلك الموضع وربما جرح المأخوذ منه أو قطع عضواً بشدة الضربة ولاشعور له »[3]، وقد خلص البرزلي إلى أن هذا الفعل حرابة بسبب أخذ المال في خفية وبسلاح، وقد شبهه بالقتل الغيلة[4].

أما بقلعة سنان[5] فقد تعرض أحد سكان القلعة للسطو والنهب في أحدى مسالكها، مع قَطَع يده من طرف المحارب[6]، كما أن هناك رجلا صَادَف في طريقه قطاع الطريق فقاموا بإسقاطه من فرسه وإقامة حوله حلقة دائرية بهدف قتله لكنه نجا بكرامة أحدى الأولياء[7].

---

(1) البرزلي: **المصدر السابق**، ج6، ص ص181-182.

(2) محمد أحمد إسماعيل: **الوزارة في أفريقيا في عهد الدولة الحفصية(626-982هـ/1227-1574م)**، ط1، مكتبة الثقافية الدينية، القاهرة- مصر، 2015، ص381.

(3) البرزلي: **المصدر السابق**، ج6، ص182.

(4) **نفسه**.

(5) **قلعة سنان:** وهي قصر لايعرف على وجه الأرض أحصن منه، على رأس جبل منقطع عن سائر الجبال ليس في رأسها ماء إلا من المطر، وهو جبل عال يصعب الوصول إليه، وهيا على مسيرة يوم من قصور أبة. العمري، شهاب الدين ابن فضل الله أحمد: **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، تح كامل سلمان الجبوري، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 2000م، ج4، ص66.

(6) ابن ناجي: **المصدر السابق**، ج4، ص34.

(7) **المصدر نفسه**، ص ص64-65.

والمتتبع لمشاهد السطو والسلب على المارة في طرقات ومسالك المغرب الإسلامي، يلاحظ أن حتى الفقهاء رغم مكانتهم وقداستهم لم يكونوا بمنأى عن غارات عصابات الحرابة، من ذلك ما تعرض له أتباع الولي محمد الهواري (ت843هـ) من شخص يدعى عثمان بن موسى المسعودي المعروف بسرقة الأموال وذبح الرجال فقام بنهب أموالهم[1] أما في الطريق الرابط بين تلمسان ووهران استطاع بعض صلحاء في القرن التاسع الهجري/15م النجاة من غارات قطاع الطرق الذين كانوا معروفين في تلك النواحي، ومنهم أبو عبد الله السنوس بعد لم يلاحظوهم[2]، كما تعرض الوالي أحمد الغماري (ت874هـ) ومن معه للإغارة من قطاع الطرق أثناء تواجدهم على ساحل البحر بالمغرب حيث لاحقوهم وقد نجا أحمد الغماري من الغارة، لكن المرافقين له تم سلب أغراضهم، ويصف الحادثة قائلا: « كنت مرة ببعض سواحل المغرب جالسا، وإذا برجلين من المصامدة جلسا إلى مقدمهما من المشرق، ومع أحدهما مزيود من عقيق ومع الآخر شكيرة لا أدري ما فيها، فبينما نحن جلوس، وإذا بجماعة من القطاع ظهروا هنالك فناولني صاحب الشكيرة شكيرته جعلتها معي، وبقي الآخر بمزوده وانصرفنا فتلاحق بنا القطاع، وأخذوا لصاحب المزود مزوده، وسلبوا ثياب الرجلين، وما تعرض لي أحد منهم ولا سألني عن شيء...»[3].

ففي بلاد السوس بالمغرب الأقصى، تعرض أحد الصالحين أثناء ذهابه للصلاة لهجوم من قبل اللصوص الذين قاموا بالاستيلاء على ملابسه باستثناء السروال الذي حاولوا نزعه لكنه رفض[4]، وفي سنة (677هـ/1278م) ببلاد دكالة عند الجبل الأخضر أغار قطاع الطريق على جماعة من الصلحاء أثناء، اجتيازهم هذا الجبل لكنهم نجوا بعد أن طمس الله

---

(1) ابن صعد: **المصدر السابق**، ص ص185-186؛ أنظر ابن مريم: **البستان**، ص ص232-233.

(2) ابن صعد: **المصدر السابق**، ص306.

(3) **المصدر نفسه**، ص ص441-442.

(4) عبد الأحد السبتي: **بين الزطاط وقاطع الطريق**، ص165.

أعين قطاع الطرق[1]، ونفس الشيء حدث مع العلامة إسحاق بن مطهر (ت683هـ/1284م) في ناحية سدراتة في الريف حيث خرج عليه اللصوص ليلا في المسجد وقاموا بالاعتداء عليه، فأصيبت رجله فعرج منها عرجاً شديدا[2].

أما في المغرب الأدنى فقد أغارت أعداد كبيرة من قطاع الطرق، حوالي خمسين فارسا على الفقيه أبو زيد الأجمي ومعه الولي أبي سالم القديدي (ت699هـ/1300م)، عند خروجهم من تونس[3].

في حادثة أخرى تعرض الشيخ العبيدلي (ت748هـ/1449م) مع جماعة من أصحابه للإغارة وهذا أثناء توجههم إلى جبل ماكوض[4] على شاطئ البحر من أجل التعبد، وقد تم السطو على بعض أغراضهم[5]، ومن صور ذلك أيضا خروج قطاع الطرق على بعض الأولياء بمنطقة هنشيرضريسة ببلد البطمة، حيث تم نهبهم من طرف أولئك القطاع لدرجة أن بعضهم لم يبقى معهم شيء[6].

إلى جانب الاعتداء على الفقهاء والأولياء، طالت عمليات الحرابة فئة المرابطين والرباطات في بلاد المغرب فقد استفتي عبد الرحمن الوغليسي[7] « عن أقوام مرابطين غار

---

[1] عبد الأحد السبتي: **المرجع المرجع**، 168.

[2] البادسي: **المصدر السابق**، ص110.

[3] ابن ناجي: **المصدر السابق**، ج4، ص62.

[4] **جبل ماكوض:** من الجبال الساحلية بجزيرة القبلية (واقعة بين خليجي تونس والحمامات) وقد استقر فيها الزهاد والأولياء. محمد حسن: **المدينة والبادية**، ج1، ص200.

[5] ابن ناجي: **المصدر السابق**، ج4، ص126.

[6] **المصدر نفسه**، ج4، ص ص167-168.

[7] **عبد الرحمن الوغليسي:** الفقيه الأصولي المحدث المفسر عمدة أهل زمانه شيخ الجماعة ببجاية، له تأليف كثيرة منها الأحكام الفقهية تسمى الوغليسية ومقدمة في الفقه وفتاوي مشهورة توفي سنة786هـ. الونشريسي: **وفيات الونشريسي**، تح محمد بن يوسف القاضي، ط1، شركة نوابغ الفكر للنشر والتوزيع، (د.ب)، 2009، ص66؛ أنظر محمد مخلوف: **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، تع عبد المجيد خيالي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1424هـ/2002م، ج1، ص342.

عليهم أقوام من العرب فأخذوا ما في أيديهم من الماشية وغيرها...»[1]، كما أطنبوا في الإساءة إليهم والتضييق والإغارة والسطو عليهم في الليل بانتظام بسبب أن المرابطين أصبحوا عائق وتهديد لتلك العصابات بعد أن قطعوا عنهم أفعال الحرابة[2]، حتى المساجد لم تسلم في تلك الفترة من العمليات، فقد أغار بعض المحاربين على إحدى المساجد في القيروان[3].

نشير كذلك إلى أن حتى الشخصيات السياسية ذوي المكانة الاجتماعية الرفيعة تعرضوا للسطو على يد عصابات الحرابة، وهذا ما حدث مع عبد الرحمن ابن خلدون سنة (774هـ/1376م) أثناء توجهه إلى المغرب الأقصى، فعند مروره بالمغرب الأوسط وبالضبط بمخرج وادي زا[4]، أغارت عليه وعلى مرافقيه مجموعة من قطاع الطرق ينتمون إلى بني يَغْمُورِ من عرب المعقل، حيث سجل « فاعترضونا هنالك، فنجا من نجا منَّا على خيولهم إلى جبل دَبْدُو[5]، وانتهبوا جميع ما كان معنا، وأَرجَلُوا الكثير من الفرسان وكنت فيهم، وبقيت يومين من قَفْرِهِ، ضاحيا عارياً إلى أن خلصت إلى العُمْران، ولَحِقْت بأصحابي بجبل دبدو »[6].

كذلك حدث مع ابن الحاج النميري، في رحلته مع أبي عنان المريني إلى قسنطينة والزاب سنة(758هـ/1357م)، فعند وصولهم إلى منطقة تقاوس وأوطانها في 28 رمضان من

---

[1] المازوني: **المصدر السابق**، ج4، ص135.

[2] المازوني: **المصدر نفسه**، ص364؛ أنظر الونشريسي: **المعيار**، ج2، ص402.

[3] ابن ناجي: **المصدر السابق**، ج4، ص137.

[4] **وادي زا:** يقع هذا الوادي في جنوب عين البرديل–عن يمين وادي ملوية بنحو 51 كيلومترا. ابن خلدون: **رحلة ابن خلدون**، تح محمد بن تاويت الطنجي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1425هـ/2004م، ص180.

[5] **جبل دَبْدُو:** مدينة قرب الحدود الشرقية للمغرب الأقصى، تبعد عن مدينة تاوريرت نحو الجنوب الغربي بنحو 52 كيلومترا، وعن مدين كرسيف نحو الجنوب بما يقرب من 51 كيلومترا. ابن خلدون: **رحلة**، ص180.

[6] يشير ابن خلدون أن من أوعز لتلك العصابات بإغارة والسطو عليهم هو أبو حمو موسي الثاني الزياني. ابن خلدون: **المصدر السابق**، ص ص180–181.

نفس السنة يسجل قائلا: « وفي هذا اليوم ظهر سراق من بوادي رياح المفسدين ممن عول على سبق جواده، وباع نفسه بإتباع هواه في إظهار فساده، وبارى الطير في سرعة هربه والثعلب في ترواغه مع شدة رهبه »[1].

الملاحظ كذلك أن علميات الحرابة لم تقتصر على المسالك والطرقات فقط، بل تعدت إلى الاعتداء والسطو على المنازل والممتلكات حيث أضحت هدفا لعصابات الحرابة واللصوص، ففي نازلة سئل عنها ابن مرزوق « أن أشخاص اتهموا بالهجوم على دار، فقتلوا فيها رجلا فقام الصباح فحبس بعضهم وهرب الباقون فهدوا في مجلس قاضيهم، وحاضروه وجوه قبائلهم، واقروا التهم هم الهاربون ضربوا العمال المذكورة وثبت من حالهم أنهم لصوص وأصحاب حرابة وفساد »[2]، فهذه النازلة تؤكد استفحال خطر السطو على المنازل، وما يتبعها من عمليات قتل للأفراد عند الاعتداء بحكم أن سكان كانوا يقاومون تلك الاعتداءات.

في واقعة أخرى تعرض منزل الرحالة عبد الباسط المالطي بتلمسان للسطو، من قِبل اللصوص ليلا وهم داخل المنزل، لكن اللصوص استطاعوا الهرب بعد أن أحسوا بوجود المالطي فيه[3]، كما شهد بيت ابن مريم صاحب البستان عمليات سطو كثيرة، من طرف اللصوص[4]، ونفس الشيء وقع في بإفريقية عندما قام أحد اللصوص بالدخول إلى إحدى المنازل، حيث أحست به سيدة البيت لكن قدوم زوجها إلى المنزل أدى إلى هروبه[5].

ووصلت الجرأة بقطاع الطرق واللصوص في المغرب أن يقوموا بالتعدي على الأعراض عن طريق خطف البنات والنساء أثناء غاراتهم لاسيما على البوادي، وقد أشار إلى هذا الفقيه أبو العباس المريض في سؤال الذي أرسله إلى ابن عرفة (ت803هـ) حول

---

(1) ابن الحاج النميري: **فيض العباب**، ص455.

(2) المازوني: **المصدر السابق**، ج4، ص353.

(3) عبد الباسط الملطي: **المصدر السابق**، ص42.

(4) ابن مريم: **المصدر السابق**، ص ص269–270.

(5) ابن ناجي: **المصدر السابق**، ج4، ص233.

عصابات الحرابة من عرب المغرب الأوسط إضافة إلى قطع الطرق وشن الغارات أنهم « يأخذون حرم الإسلام أبكار وثيبا »[1]، كما استفتي الشيخين محمد بن العباس والحاج محمد حفيد العقباني في « رجل أتى هو ولصوص معه وهرب بامرأة على عادة أهل البوادي ومكثت عنده أياما تارة ويبيت معها في هذا الدوار ليلة وتارة في دوار آخر إلى انتزعت منه وردت إلى أهلها واشتهرت حين وصلت أهلها أنها مقهورة...»[2]، فأجاب محمد العباس: « الهارب على عادة البادية العادة المشهورة عندهم أنهم يأتون في صورة الحرابة شاهري السلاح »[3]، فهذه النازلة تشير أن عمليات الحرابة مست حتى النساء حيث يتم سرقتهن والتعدي عليهن من طرف اللصوص.

بالإضافة إلى الخطف والتعدي على النساء، تعرض الأطفال للخطف وسرقة وقد واعتبر بعض الفقهاء هذه الأعمال أقرب إلى الحرابة، مثل ما وقع في زمن أحد الأمراء الحفصيين أن ذميا من النصارى كان يقوم بسرقة أولاد المسلمين في تونس ويرفعهم لبلاد الروم، حيث أمر أحد الفقهاء أن يصلب ويقتل بسبب أن هذا الفعل أقرب للحرابة[4].

فضلا عن ذلك، فأن المتتبع لحالات اللصوصية في المغرب يجد أن بعض النساء المغربيات احترفن اللصوصية والحرابة في تلك الفترة، وهذا ما يؤكده البرزلي عن حادثة وقعت في القيروان وهي « أن امرأة خدعت طفلة صغيرة عليها حُلي حتى رمتها في بئر، بعد أن أخذت ما معها فماتت فيها، فأخذت فاعترفت بذلك غير مسترهبة وتمادت على إقرارها، فخرج تنفيذ الحكم بقتلها »[5]، حيث اعتبر الفقهاء هذا الفعل قتل الغيلة، والغيلة من صور أو ضمن الحرابة.

---

(1) المازوني: **المصدر السابق**، ج1، ص ص382-383.

(2) **المصدر نفسه**، ج2، ص127.

(3) **المصدر نفسه**، ص128.

(4) البرزلي: **المصدر السابق**، ج6، ص184؛ أنظر الونشريسي: **المصدر السابق**، ج2، 435.

(5) **المصدر نفسه**، ج6، ص182.

الحاصل أن أعمال الحرابة امتهنتها بعض القبائل الهلالية، وارتبطت هذه الظاهرة بهم ارتباطا وطيدا بعد قدومهم إلى بلاد المغرب، فكان كل من إقليم المغرب الأدنى والأوسط والأقصى مسرحا لتجاوزاتهم.

كان للاضطرابات الأمنية بالمسالك أيضا دور في شيوع أعمال الحرابة، وقد مست تعديات المحاربين بدرجة أولى القوافل التجارية بسبب حمولتها الثمينة، كما لم يسلم ركب الحاج من تلك الاعتداءات رغم قداسته، وأصبح مستهدفا في كل موسم، فضلا عن تعرض القرى والبوادي لعمليات نهب واسعة بحكم بعدها عن مركز السلطة وضعف قبضتها الأمنية هناك، ولم يسلم حتى أهل العلم والأولياء والمرابطين على الطرق من تلك التجاوزات على المال والنفس رغم حرمتهم، هذا ونالت فئات أخرى من المجتمع نصيبهم من تعديات عصابات الحرابة مثل النساء والأطفال وغيرهم.

الفصل الرابع:

جهود مجابهة عمليات الحرابة وتداعياتها

1- الحملات التأديبية للسلطة

2- التدابير الأمنية للسلطة (المؤسسات)

3- جهود السلطة الدينية والعامة

4- تداعيات عمليات الحرابة

يذكر ابن رضوان في كتابه الشهب اللامعة أن « شر الدول دولة لا أمن فيها »[1]، من هذا المبدأ أولت السلطات السياسية في الدول الإسلامية خلال الفترة الوسيطة أهمية بالغة للمسألة الأمنية في مجالها، وداخل حدودها؛ فالأمن والأمان مقومات أساسية لاستقرار المجتمع واستمرار الدولة وتقدمها وطول أعمارها[2]، فقد اعتبرت كتب السياسية الشرعية والأحكام السلطانية أن مهمة حفظ الأمن والاستقرار من صلاحيات الحاكم أو الخليفة أو السلطان، لاسيما في المسالك والطرقات والأماكن التي يرتادها الناس، حيث لابد له من «الاهتمام بأمن السبل والمسالك، وتهذيب الطرق والمفاوز، لينتشر الناس في مسالكهم آمنين، ويكونوا على أنفسهم وأموالهم مطمئنين »[3]، وكذلك من خلال « حماية البلاد... ليتصرف الناس في المعايش، وينتشروا في الأسفار آمنين من تغرير بنفس أو المال »[4].

كما يرى ابن أبي الربيع أن مسألة الأمن في الدولة، لاسيما أمن الرعية من اختصاص الملك فهو مسؤول عن « حراستهم من قطاع الطرق لئلا ينقطع معاشهم بانقطاع سيرتهم »، وكذلك « يُؤمنهم من اللصوص في منازلهم لتكون ثغور مصونة والطرق آمنة وأيدي الأشرار مقبوضة »[5].

---

[1] ابن رضوان، أبو القاسم المالقي: **الشهب اللامعة في السياسية النافعة**، تح علي سامي النشار، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء– المغرب، 1404هـ/1984م، ص431.

[2] ناجية عبد الله إبراهيم: الأمن الاجتماعي في منظور إبن الأزرق الغرناطي المالقي من خلال كتابه « بدائع السلك في طبائع الملك»، **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية**، ع/09، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، المطبعة العربية، غرداية– الجزائر، 2008، ص24.

[3] الماوردي: **تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك وسياسة الملك**، تح محيي هلال السرحان وحسن الساعاتي، ط1، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت– لبنان، 1981، ص258.

[4] الماوردي: **الأحكام السلطانية**، ص22.

[5] ابن أبي ربيع، شهاب الدين أحمد: **سلوك المالك في تدبير الممالك**، تح عارف أحمد عبد الغني، دار كنان للطباعة، دمشق– سوريا، 1996، ص104.

1- الحملات التأديبية للسلطة:

حَرص سلاطين المغرب الإسلامي خلال فترة الدراسة على أخذ زمام المبادرة في تصدي لظاهرة الحرابة وانتشار قطاع الطرق في المسالك، بالتدخل والعمل على محاربة أولئك اللصوص وبسط سيطرتهم على مجالهم الجغرافي سواء داخل أسوار المدن أو في البوادي والقرى، وذلك باستعمال كل الوسائل المتاحة، مثل ما حدث في عهد عبد المؤمن بن علي الموحدي(524-558هـ) وإن كنا سنتخطى الحد الزمني لدراستنا- إلا أنها توضح حِرص السلاطين على أمن المجتمع، حيث أصدر رسالة سنة(543هـ/1148م) إلى شيوخ الموحدين والطلبة في سائر أقطار المغرب، يطلب فيها التشدد في العقوبات ضد من يعترض سبيل المسافرين والتجار [1].

كانت الحملات العسكرية التأديبية التي أشرف عليها السلاطين أنفسهم على رأس الجهود في تصدي لقطاع الطرق، وهو عقاب جماعي هدفه إدخال الرهبة والخوف في نفوس بقية اللصوص وقطاع الطرق، حتى لا يفكروا في الاقتداء بأولئك الذين تم قتلهم وتشريدهم[2].

ومن هنا تشير الكثير من النصوص إلى الدور الذي قام به ملوك بني مرين لأجل ضمان الأمن والاستقرار، فمنذ بداية تشكل الدولة المرينية وظهورها في المغرب الأقصى، حرص هؤلاء الملوك على تحقيق الأمن بعموم المغرب الأقصى، وحتى في ربوع المغرب الإسلامي، وذلك من خلال تدخل وإعادة الأمور إلى نصابها بمجابهة عصابات الحرابة، الذين كانوا ينشرون الرعب بين السكان، وفي هذا الصدد يقول ابن عذاري«... قَدَّموا عملا

---

(1) ابن القطان، أبي الحسن بن علي بن محمد بن عبد الملك المراكشي: **نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان**، درا وتح محمود علي المكي، ط2، دار الغرب الاسلامي، (د.ب)، (د.ت)، ص ص194-195.

(2) محمد ياسر الهلالي: **لمحة عن العقوبات العرفية اللصوصية في المجال القروي المغربي خلال العصر الوسيط وبداية العصر الحديث**، كتاب الأعراف بالبادية المغربية، تنسيق البضاوية بلكمال وفاطمة مسدالي وآخرون، منشورات مجموعات البحث في تاريخ البوادي المغربية، دار السلام للطباعة والنشر، الرباط- المغرب، 2004م، ص ص160-161.

من الأعمال قبل تمهيد تلك البلاد، والضرب على أيدي أهل الضرر والفساد، فأمنوا السبل وسدوا الخلل، فاتسعت أحوالهم وانبسطت آمالهم... فكانت السبل آمنة والحاضرة والبادية هادنة...»[1].

كانت بداية هذه العمليات مع الأمير عثمان بن عبد الحق (614-637هـ)، الذي قاد حملات عسكرية تأديبية ضد القبائل التي تقطع الطرق وتمارس الحرابة بداية من سنة (616هـ/1219م)، وأمن السبل في مدينة فاس ومكناسة وغيرها[2]، وقد استمر في هذه الحملات في سنة (621هـ/1224م)، حيث قاد حملة ضد قبائل جاناتة المشهورة بالاعتداءات على الناس في ببلاد فازاز، ونفس الأمر وقع مع بعض قبائل العرب والبربر المعروفين بقطع الطرقات بمنطقة أزغار وهذا سنة (625هـ/1228م)[3] وقد تواصلت هذه العلميات في عهد محمد بن عبد الحق (637-642هـ)[4].

والجدير بالذكر أن الأمير أبو بكر بن عبد الحق (642-656هـ) الذي خلف محمد وواصل على هذا المنوال، فقد قاد الكثير من الحملات ضد عصابات الحرابة وقُطاع الطرق، من أجل صدها وردعها وبث الأمن والأمان في المغرب الأقصى، فمع استيلائه على العديد من المدن وسيطرته على الوضع في الطرقات كانت النتيجة أن «تهدنت البلاد صلحت الأحوال، وسكنت الفتون، وتأمنت الطرق، وكثرت الخيرات وتحرك التجار، انطلقت الأسفار»[5]، زيادة على هذا قام بتأمين القرى والبوادي من غارات اللصوص، وأمر القبائل

---

(1) ابن عذاري المراكشي: **البيان قسم الموحدين**، ص352.

(2) ابن أبي زرع الفاسي: **الذخيرة السنية**، ص ص36-37.

(3) **المصدر نفسه**؛ أنظر ابن خلدون: **العبر**، ج7، ص226.

(4) ابن أبي زرع الفاسي: **الأنيس المطرب**، ص ص289-290.

(5) **المصدر نفسه**، ص ص72-73.

بسكن الأوطية، وعمارة القرى والمداشر الخالية[1]، وهذا من أجل عدم استغلال تلك المناطق الخالية من طرف تلك العصابات.

وسار على هذا النهج كذلك الأمير يعقوب بن عبد الحق (656-685هـ) الذي استقرت له الأوضاع، لاسيما بعد إنهائه للحكم الموحدي في المغرب الأقصى بدخوله مراكش سنة (668هـ/1269م)[2] وقيام الدولة المرينية وعاصمتها فاس، حيث قاد حملات ضد قطاع الطرق وعصابات الحرابة بهدف تأمين الموصلات وهذا ما حدث في درعة، فقد خرج إلى عرب معقل سنة (669هـ/1271م) لتأديبهم على أفعالهم في المسالك، حيث قتل منهم الكثير وسلب أموالهم وأمن جانبهم[3]، فكانت حملات الأمير يعقوب ترمي قبل كل شيء إلى ضمان الأمن داخل المجتمع والاستقرار للدولة الجديدة.

بفضل عملياته العسكرية وتحركاته، أضحى مجال المغرب الأقصى مؤمن ضد قطاع الطرق وغيرهم فقد « تأمنت الطرقات... وأذعن الناس إلى الطاعة، ودخلوا في الجماعة، فلا ثائر ولا قاطع، ولا مفسد »[4].

بالمثل قاد خَلَفَه الأمير يوسف بن يعقوب (685-706هـ) سلسلة من حروب ضد اللصوص وقطاع الطرق، حيث كان تركيزه على إصلاح السابلة[5]، ووجه أنظاره نحو طرقات سجلماسة وصحراء درعة التي كانت قبائل المعقل تثير الشغب والرعب فيها، فقد توجه الأمير إلى هناك سنة (686هـ/1287م) بجيش بلغت أعداده اثنا عشر ألف مقاتل،

---

(1) ابن أبي زرع الفاسي: **الأنيس المطرب**، ص73.

(2) ابن خلدون: **المصدر السابق**، ج7، ص242.

(3) ابن أبي زرع الفاسي: **الأنيس المطرب**، ص307.

(4) **نفسه**.

(5) السلاوي: **المرجع السابق**، ج3، ص66.

وحتى يتصدى لهذه الآفة الاجتماعية، أثخن فيهم بالقتل والسبي واستكثر من رؤوسهم فَعُلقت بشرفات مراكشوسجلماسة وفاس[1].

الظاهر أن الحملات العسكرية للسلطة المرينية ضد عصابات الحرابة كانت تُطَبق عقوبة القتل مع قطع الأعناق، وصلب الجثث والرؤوس وتعليقها على الأسوار[2]، وهذا ما يتضح من حملة الأمير يوسف على قبائل المعقل، كما أن ضخامة هذا الجيش أثناء حملاته العسكرية تدل على مدى خطورة تلك القبائل، التي كانت تستغل تمردها على السلطة في امتهان الحرابة، والإغارة على السابلة، والسكان، والقوافل التجارية في الطرقات.

الملاحظ أن سلاطين بني مرين المتعاقبين دأبوا على تلك الحملات التأديبية لأنها أثبتت نجاعتها وقامت بدور فعال في مكافحة قطاع الطرق واللصوص، من ذلك ما قام به الأمير أبو ثابت (706-708هـ)، في سنة (707هـ/1307م) عندما قصد تامسنا وقبض على وفود من قبائل الخلط، والعاصم، وبني جابر، وغيرهم الذين أفسدوا في البلاد وقطعوا الطرق، وأخذهم معه إلى آنفى بالقوة، وهناك طلب من أشياخهم الحضور لمقابلته حيث عاقبهم بإيداع ستين منهم السجن آنفي، وضرب أعناق عشرين وصلبهم على سور آنفي بسبب فسادهم وقطعهم للطريق[3]، ثم توجه إلى رباط الفتح لاستكمال عمله في تصدي لقطاع الطرق، ومباشرة بعد وصوله قتل ثلاثين رجلا من أشرار العرب المعروفون بالحرابة، وقام بصلبهم على أسوار العدوتين[4].

---

[1] السلاوي: **المرجع السابق**، ص76.

[2] محمد ياسر الهلالي: **لمحة عن العقوبات**، ص ص159-160.

[3] ابن أبي زرع الفاسي: **الأنيس المطرب**، ص391؛ أنظر ابن خلدون: **العبر**، ج7، ص312.

[4] ابن أبي زرع الفاسي: **المصدر نفسه**، ص391؛ أنظر ابن خلدون: **المصدر نفسه**، ج7، ص312.

واصل على هذا النهج الأمير أبو الربيع سليمان (708-710هـ)، حيث عمل على إعادة الأمن للطرق خاصة الطرق التجارية المارة بسجلماسة، وذلك من خلال إرساله لعدة حملات عسكرية تأديبية لتطهير الطريق من قطاعه، وقطع رؤوسهم[1].

يبدو أن عهد الأمير أبو الحسن المريني (731-749هـ) وابنه أبي عنان (749-759هـ)، شهد نوع من تراجع في عمليات الحرابة، نظرا للأعمال التي قاما بهما على المستوى الأمني ليس في المغرب الأقصى، فقط بل حتى المغرب الأوسط والأدنى، فقد برز دورهما في تصدي لأعمال اللصوصية في أنحاء المغرب، وهذا ما تُثبته بعض النصوص المؤرخة للدولة المرينية، حيث عرفت ذروة العمليات ضد عصابات الحرابة من طرف السلطة كما أحدثا الكثير من الإجراءات بهدف تأمين المسالك والرعية من هجمات قطاع الطرق، وهنا نشير إلى تمهيد أبو الحسن الطرق للمسافرين وتأمين السبل[2]، كما يستحضرنا حكم الذي أقامه على أحد اللصوص من جيشه في تلمسان بعد أن رآه يحمل قطيفة انتهبها، فدفع عليه، ورماه برُحمه الذي في يده، علاوة على ذلك فقد أمر سائر خدامه وقواده بأن يفعلوا هذا الفعل أي قتل اللصوص[3].

وبالمثل واصل السلطان أبو عنان شن الحملات على قطاع الطرق، خاصة أثناء رحلته لبسط سلطته على المغرب الأوسط والأدنى، لاسيما ضد الأعراب الذين زرعوا الفوضى ونشروا الرعب وانعدام الأمن[4] ففي المدية« أوعز إليهم بأن يكفوا الأيدي عن التعرض إلى الأوطان... ويكونوا أرصاد لمن خوف الطريق من أهل العدوان وقطع

(1) محمد المغربي: **بداية الحكم المغربي في السودان الغربي**، دار الرشيد للنشر، بغداد- العراق، 1981، ص44.

(2) ابن مرزوق: **المصدر السابق**، ص429.

(3) **المصدر نفسه**، ص202.

(4) ابن الحاج النميري: **المصدر السابق**، ص89.

الطرق...»[1]، أما عند وصوله إلى إفريقية، فقد وضع لهم حدود طلب منهم أن لا يتعدوها[2].

وقد أشار النميري إلى أن السلطان أبو عنان قاد بنفسه حملات ضد الأعراب الذين يقطعون الطرق في إقليم الزاب وبسكرة وغيرها من مدن الإقليم، ودَكَّ حصونهم تلك سنة (758هـ/1358م)[3]، إضافة إلى ذلك قام « بسد الثنايا التي يشرف منها سراق العربان...»[4] وهذا من خلال إرسال حملات لهدم الكثير من حصون وقلاع في منطقة نقاوس، والتي كانت مركز ومأوى لقطاع الطرق واللصوص بعد غاراتهم[5] منها؛ حصنين لقبائل ريغه، وقد كلف حاجبه الشيخ أبو عثمان بهذه الحملة الذي نسف آثار قلعتين في يوم واحد[6].

زيادة عما تقدم قام أحد السلاطين المرينين وهو السلطان المستنصر بالله أبو فارس عزيز (796–799هـ) بالقبض على قاطعي طريق وهما: ابن زكرياء المصمودي ويوسف بن عمر العربي الجابري، وإقامة عليهما الحكم الشرعي وهو القتل لفساد هما وقطع السبل[7].

كما تعرضت مدينة الجمعة الواقعة بين فاس ومكناس للتدمير من طرف السلطان أبو سعيد عثمان الثاني (800–823هـ)، نظرا لكون سكانها قطاع طرق كبار وكانوا يعتدون على المسافرين[8].

---

[1] ابن الحاج النميري: **المصدر السابق**، ص ص249–250.

[2] **المصدر نفسه**، ص ص348–349.

[3] **المصدر نفسه**، ص ص410، 450.

[4] **المصدر نفسه**، ص456.

[5] **المصدر نفسه**، ص ص462، 657.

[6] **المصدر نفسه**، ص ص463–464.

[7] ابن الأحمر: **روضة النسرين في دولة بني مرين**، ص39.

[8] مارمول كربخال: **إفريقيا**، ج2، ص184.

نفس السياسية انتهجتها السلطة الزيانية لضبط الأمن ومحاربة عصابات الحرابة في المغرب الأوسط، فمنذ تأسيسها وكان إصرارها كبيرا على ذلك وربما يأتي هذا الحرص منها؛ لأن قضية الأمن ظلت تُشكل هاجس السلطة الزيانية في بلاد المغرب الأوسط حيث اجتهد بنو زيان في توفير الأمن داخل ربوع الدولة[1]، وهذا من خلال العديد من الحملات العسكرية والأمنية الموجهة ضد قُطاع الطرق في مجال المغرب الأوسط؛ لاسيما ضد بعض القبائل العربية القاطنة في مجاله، والتي شكلت خطرا على الأمن بسبب احترافها للحرابة.

ونستهل ذلك بالحملات التي قام بها الأمير يغمراسن بن زيان (633-681هـ) بعد اعتلائه الحكم، حيث يذكر يحي ابن خلدون أنه سير حوالي اثنان وسبعون غزوة ضد تلك القبائل[2]، وهذا بهدف ردعهم عن أعمال اللصوصية، وقطع الطريق، وذُكر كذلك أنه باشر بنفسه إصلاح الأوضاع وتحقيق الأمن بالقضاء على ناشري الخوف في المدن والبوادي والمسالك والمساهمين في اختلال الأمن، فقد أبعد عن الأمصار تلك القبائل ولاتهم وأشياعهم ودعاتهم، ورفع عن الرعية ما نالهم من عدوانهم وسوء ملكتهم وثقيل عسفهم وجورهم[3]، بأن منحهم الأراضي الواسعة داخل تلمسان بغرض الحماية والمحافظة على أمن واستقرار تلمسان ومجال المغرب الأوسط[4].

على نفس المنوال انتهج الأمير أبو زيان(703-707هـ) سبيل الإصلاح بعد انتهاء الحصار المريني على تلمسان سنة (707هـ/1307م)، حيث انعكف على نشر الأمن والاستقرار والسلام[5]، واستطاع تحقيق ذلك من خلال الحملات التأديبية التي قادها في شرق

(1) بلعربي خالد: **ورقات زيانية**، ص52.

(2) يحي ابن خلدون: **المصدر السابق**، ص228.

(3) ابن خلدون: **العبر**، ج7، ص109.

(4) رشيد بورويبة وآخرون: **المرجع السابق**، ص478.

(5) **المرجع نفسه**، ص384.

البلاد ضد القبائل التي أشاعت الفوضى وأفسدت السبيل، وقد أشاد يحي بن خلدون بتلك الحملات، وقال عنها أنها طهرت البلاد من الفساد وأمنت السُبل[(1)].

كما حرص الأمير أبو حمو موسى الأول خلال فترة حكمه (708-718هـ) على تهدئة البلاد وإعادة النظام، ومجابهة الاختلالات الأمنية التي حدثت بعد الحصار المريني لتلمسان، وهذا من خلال إنشاء فرق عسكرية يكون هدفها الأول الحفاظ على الأمن داخل الدولة[(2)]، وقد نوه بهذه الأعمال يحي بن خلدون قائلا: « كان ملكا شهما شبيه باللهب... وأزال الآم شعبه وحارب المتمردين وكان حازما في حكمه متسامحا في تنفيذ العقاب. لقد كان ينهي عن الظلم ويأمر بالمعروف...»[(3)].

الظاهر أن فترة الأمير الزياني أبو تاشفين الأول (718-737هـ) التي عرفت فيها الدولة الزيانية أوج قوتها وازدهارها[(4)]، قد تميزت هي الأخرى بالعديد من الحملات الأمنية ضد الكثير من المناطق في المغرب الأوسط؛ من أجل استتاب الأمن، حيث كانت الجيوش تقوم بحملات عسكرية تأديبية كل سنة [(5)].

أما فترة حكم السلطان الزياني أبو حمو موسى الثاني (760-791هـ) فقد اتسمت بالنشاط العسكري المكثف، ضد المناوئين والخارجين من أهل بلاده[(6)]، والظاهر كان من بين هؤلاء قطاع الطرق واللصوص، الذين كانوا منتشرين بكثرة خلال تلك الفترة بسبب الحوادث التي كان يمر بها المغرب الأوسط، واستمر هذا النشاط العسكري أكثر من ثلاثين سنة [(7)].

---

(1) يحي ابن خلدون: **المصدر السابق**، ص234.

(2) Attallah Dhina : **Le royaume abdelouadide à l'epoque d'Abou Hammou MoussaII et d'Abou TachfinI**, office des publications universitares, Alger, sd, p75.

(3) رشيد بورويبة وآخرون: **المرجع السابق**، ص384.

(4) عبد الحميد حاجيات: **المرجع السابق**، ص17.

(5) ابن خلدون: **المصدر السابق**، ج7، ص125؛ أنظر عبد الحميد حاجيات: **المرجع السابق**، ص18.

(6) عبد العزيز فيلالي: **المرجع السابق**، ج1، ص55.

(7) **نفسه**.

وعُني الأمير أبو حمو موسى كثيرا بأمن المغرب الأوسط خلال فترته حكمه، فقد كانت الطرقات والمسالك بالمغرب الأوسط والمحيطة بتلمسان في عهده، تحت سيطرة بعض القبائل العربية، وهذا نتيجة سياسته مع تلك القبائل، فقد « استمالهم ومدلهم بالأطماع، وزيّن لهم أعمالهم؛ فانقادوا إليه، على عتوهم ونفورهم...»[1] لكن كثيرا ما تفسد طاعتهم، وتنطلق في ممارسة العيث والنهب[2]، حيث تمادت في فسادها، لاسيما مزاولتها لعمليات الحرابة من خلال الإغارة على المدن[3]، والأرياف، والمسالك، وهذا الذي أشارت إليه كتب النوازل، ما دفع الأمير الزياني في الكثير من المرات، إلى تنظيم حملات أمنية لردع تلك القبائل وكسر شوكتها وإقرار الأمن[4].

كما لم يتوان بعض الأمراء الزيانيين المتأخرين في توجيه حملات أمنية ضد اللصوص وقطاع الطرق؛ من أجل استتباب الأمن، مثل ما قام به أحمد العاقل الزياني(834–866هـ)، الذي ذكر التنسي أنه « أظهر في أول أيامه الحزم أمام اللصوص والعربان »[5].

ونشير كذلك إلى ما قام به الأمير أبو ثابت محمد المتوكل (866–873هـ) في سنة (869هـ/1465م)، مع الإفرنج الذين جُلِبوا إليه من هنين بعد أن قُبِض عليهم وهم يقطعون الطريق ويغيرون على السكان، فأمر بشنق ستة منهم على بعض أبواب تلمسان[6].

---

(1) مؤلف مجهول: **زهرة البستان**، ج2، ص57.

(2) ابن خلدون: **المصدر السابق**، ج6، ص577.

(3) مختار حساني: **المرجع السابق**، ج3، ص72.

(4) بوزياني الدراجي: **نظم الحكم في دولة عبد الواد الزيانية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون– الجزائر، 1993، ص35.

(5) أمين كرطالي: الانعكاسات السياسية والاقتصادية للوجود الهلالي في المغربالأوسط خلال العهد الزياني (633–962هـ/1235–1554م)، **مجلة عصور**، مج 17، ع/2، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية جامعة وهران1، الجزائر، 2018، ص89.

(6) عبد الباسط الملطي: **المصدر السابق**، ص42.

تؤكد هذه الحوادث مساعي أمراء الدولة الزيانية في تأمين السبل ومحاربة قطاع الطرق، حتى في فترات ضعف حكمهم؛ فقد كانوا لا يتهاونون مع مسألة أمن المسالك، كما أن الحملات الأمنية والغارات ضد اللصوص وقطاع الطرق لم تتوقف، وكانت شبه دورية.

أما في المغرب الأدنى فقد سعى السلاطين الحفصيين لبث الأمن في ربوع السلطنة الحفصية، وحماية المدن والبوادي والمسالك، من غارات عصابات الحرابة، وهذا ما أشارت إليه النصوص حيث أعطى السلاطين الحفصيون أهمية كبيرة للمسألة الأمنية وعملوا على تأمين العباد والطرق[1]، وقد كان ذلك من خلال تنظيم حملات عسكرية أمنية ضد على تلك العصابات والقضاء عليها.

نشرع في البداية بالجهود التي قام بها السلطان الحفصي أبو زكرياءيحي (626-647هـ)، حيث قام بعدة حملات أمنية؛ من أجل استتباب الأمن، وإنهاء عمليات السلب والنهب التي كانت منتشرة في مناطق كثيرة في أرجاء إفريقية، كما شهدت تلك الحملات القبض على بعض رؤساء بعض القبائل العربية التي كانت معروفة بممارستها لأعمال الحرابة واللصوصية، مع العمل على تأمين السكان والمسالك في إقليم إفريقية إلى غاية مدينتي قسنطينة وبجاية[2]، منها أيضا شنه في سنة (636هـ/1238م) الحملة العقابية ضد قبيلة هوارة، المتمركزة في نواحي جبل الأوراس إلى غاية مرماجنة وسُبيبة بعد أن أضرت كثيرا بالسابلة وأخلت بالأمن[3] واشتهرت بالصوصية[4]، وقد كانت تلك الأعمال الأمنية محل إشادة من طرف الزركشي لأنها ساهمت في ضبط الأوضاع بقوله: « صلحت به البلاد... وأمنت الطرق وجمع من الأموال والسلاح ما لم يجمعه أحد »[5].

---

(1) محمد إسماعيل: **الوزارة في أفريقيا**، ص260.

(2) روبار برنشفيك: **المرجع السابق**، ج1، ص51.

(3) ابن خلدون: **المصدر السابق**، ج6، ص383.

(4) الحسن الوزان: **وصف**، ج2، ص102.

(5) الزركشي: **تاريخ الدولتين**، ص25.

الدور نفسه قام به السلطان أبو يحي أبو بكر (718–747هـ)، فقد عمل على تأمين الطرق والمسالك الموجودة بين المدن وبوادي المغرب الأدنى وحماية سالكيها[1]، من خلال حملات ردعية ضد بعض الأعراب لاسيما الكعوب، الذين كانوا معروفين بالحرابة والفساد والسلب والنهب، منها الحملة التي سيرها نحوهم سنة (742هـ/1343م) بعد تهجمهم على تونس وهزمهم في رقادة[2] هزيمة شنيعة[3].

كما عرفت الحملات الأمنية ضد اللصوص وقطاع الطرق ذروتها في عهد السلطان أبي العباس أحمد (772–796هـ)، فبعد سيطرة الأعراب على الكثير من المدن والقرى بالمغرب الأدنى[4] عمل السلطان على إنهاء تلك السيطرة من خلال عدة حملات أمنية ضدهم[5]، وهنا نشير إلى كلام ابن خلدون عن أهل سوسة والمهدية « أنهم لم يزالوا يضرعون إلى الله في إنقاذهم من أيدي جورهم وعسفهم، إلى أن تأذن الله لأهل أفريقية... واستبد مولانا السلطان أبو العباس بالحضرة، وسائر عمالات أفريقية وهبت ريح العز على المغرب في جميع النواحي »[6]، كما قام بإجراءات أخرى حيث حارب الفساد الذي كان موجودا في المسالك وأمن الطرق والبلاد[7]، والواضح أن ممارسات السلطان أبو العباس ساهمت في الحفاظ على الاستقرار الأمني وزجر عصابات الحرابة.

---

(1) ابن بطوطة: **المصدر السابق**، ص ص38، 36.

(2) **رقادة**: مدينة كبيرة، بينها وبين القيروان أربعة أميال، كانت أكثر بلاد إفريقية بساتين وفواكه، وليس بإفريقية أعدل هواء من رقادة ولا أرق نسيما، ولا أطيب تربة، ويقال أن الملك الذي بنى مدينة رقادة هو إبراهيم بن أحمد الأغلب. مؤلف مجهول: **الاستبصار**، ص116.

(3) ابن خلدون: **المصدر السابق**، ج6، ص ص506–507؛ أنظر ابن الشماع: **المصدر السابق**، ص90.

(4) الزركشي: **المصدر السابق**، ص107.

(5) روبار برنشفيك: **المرجع السابق**، ج1، ص220.

(6) ابن خلدون: **العبر**، ج6، ص558.

(7) ابن قنفذ القسنطيني: **الفارسية**، ص177.

وحذا السلطان أبو فارس عبد العزيز (796-837هـ)، حذوا أبيه واقْتَدى به في محاربة اللصوص وقطاع الطرق، ومواجهة الإختلالات الأمنية في مجال المغرب الأدنى، حيث نسجل حضور الممارسات الأمنية لهذا السلطان في مختلف النصوص، مشيرةً إلى ما بذله من جهود في تأمين البلاد والسكان، من خلال الحملات الأمنية التأديبية ضد عناصر الفساد؛ لاسيما قطاع الطرق، والتي كانت تعج بهم الكثير من المناطق في إفريقية أين تفيد المصادر أنه « قطع أهل الزيغ والفساد، من أهل البادية والبلاد، وقاتل المحاربين وأهل الخلاف... وقهر أهل الشر والبغي »[1]، و« رتب الأحوال... وأخذ بالحزم في إمارته[2]، بأن أزال المنكرات »[3] والتي كان على رأسها مشكلة قطاع الطرق.

إجمالا يمكن القول أن السلطات في المغرب الإسلامي خلال فترة الدراسة قامت بعمل جبار بهدف حماية السكان والممتلكات في المدن والبوادي والمسالك من قطاع الطرق واللصوص، حيث كانت المسألة الأمنية على رأس أولوياتهم، وهو ما يتضح من خلال الحملات الأمنية الكثيرة التي قادها السلاطين ضد لتلك العصابات، من أجل القضاء عليهم وعلى مناطق تمركزهم وتحقيق الأمن والأمان داخل الدولة.

---

(1) الونشريسي: **المعيار**، ج10، ص10.

(2) ابن قنفذ: **المصدر السابق**، ص189.

(3) **المصدر نفسه**، ص195.

2- التدابير الأمنية للسلطة (المؤسسات):

2-1- الشرطة وتأمين المدن:

الشُرْطة بضم الشين وإسكان الراء، والجمع شُرط، وسموا بذلك لأنهم أعدوا لذلك أَعْلّمُوا أنفسهم بعلامات يعرفون بها، وقيل هم أول كتيبة تشهد الحرب وتتهيأ للموت[1]، ويقصد بها الجنود المسئولون عن حفظ الأمن داخل الدولة، وقد عرف ابن خلدون الشرطة بأنها « وظيفة مرؤوسة لصاحب السيف في الدولة وحكمه نافذ في بعض الأحيان وبأن صاحب الشرطة « جعلوا إليه النظر في الحدود والدماء »[2].

يُطلق لفظ الشرطة على جهاز مكون من فئة من الرجال، يتم تعيينهم من قبل الحاكم، باعتبارهم أعوانه يسهرون على حماية النظام، ومن مهامهم المحافظة على أمن وسلامة المواطنين، والسهر على حماية الممتلكات من اللصوص وقطاع الطرق[3].

وقد اعتبرت خطة الشرطة من الخطط الهامة وركيزة أساسية داخل الدولة الإسلامية خلال الفترة الوسيطة، حيث لعبت هذه الوظيفة دورا هاما في حفظ الأمن العام والنظام داخل الدولة، وتنظيم شؤون الناس، وهذا من خلال توفير الأمن والأمان لهم حتى ينتشروا في أسفارهم وأعمالهم آمنين مطمئنين[4]، وكذلك ببسط رقابتها عليهم وتطبيق القوانين وتنفيذ الأوامر بما يكفل سلامتهم، وهذا ما أشارت إليه كتب الحسبة التي حددت مهام صاحب الشرطة والموظفين الذين معه[5].

---

(1) ابن سيده: **المحكم**، ج8، ص14؛ أنظر القلقشندي: **صبح الأعشى**، ج5، ص450.

(2) ابن خلدون: **المقدمة**، ص311.

(3) عبد الحفيظ حيمي: **نظام الشرطة في الغرب الإسلامي (2-6هـ/8-12م)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران، وهران، 2015/2014م، ص ص29-30.

(4) عبد السلام فاروق: **الشرطة ومهامها في الدولة الإسلامية**، ط1، دار الصحوة للنشر، القاهرة- مصر، 1408هـ/1987م، ص13.

(5) ابن عبدون: **المصدر السابق**، ص ص16، 18.

على هذا الأساس أولت السلطات السياسية في المغرب الإسلامي خلال فترة الدراسة أهمية كبيرة لخطة الشرطة، وقد ورثت تلك الخطة عن الدولة الموحدية، التي كان أساسها عدم منح هذا المنصب لعامة الناس، وجعلته حكرا على شخصيات محددة في سلطة كانوا من الموحدين[1].

سعت دويلات المغرب الإسلامي إلى المحافظة على النظام العام وضبط الأمور الأمنية في مجالها الجغرافي، بعد أن استفحلت الأزمة الأمنية في عهدها بسبب تقلص مجالاتها السيادية والصراع بينها[2]، وهذا من خلال جهاز الشرطة حيث كانت المهمة الرئيسية لهذا الجهاز، هو توقيف اللصوص وعصابات الحرابة ومعاقبتهم، والواضح أن تلك الدول انتهجت سياسية الموحدين حيث لم تسمح لعامة الناس باعتلاء هذا المنصب، وجعلته حكرا على شخصيات محددة، كما طبقت تنظيمات تلك الخطة.

يشير الكثير من الباحثين إلى انعدام النصوص التي تتحدث عن خطة الشرطة في الدولة الزيانية وهذا ما أدى إلى عدم معرفة فترة نشأتها وظهورها بهذه الدولة[3]، لكن نظرا لأهميتها كانت من نظم الإدارية التي عني بها الزيانيون[4] حيث أضحت من أهم أولويات السلاطين، واعتبروها أكبر خطة[5]، وهذا لدورها الفعّال في محاربة الانحرافات داخل الدولة وحرصا منهم على تصفية عناصر الشر والفساد والجريمة واللصوصية داخل مدن الدولة[6].

---

[1] ابن خلدون: **المقدمة**، ص312.

[2] سعيد بنحمادة: **المرجع السابق**، ص155.

[3] بوزياني الدراجي: **نظم**، ص248؛ أنظر عبد العزيز فيلالي: **المرجع السابق**، ج1، ص ص233-234.

[4] خالد بلعربي: **ورقات الزيانية**، ص46.

[5] أبو حمو موسى الثاني، بن أبي يعقوب يوسف الزياني: **واسطة السلوك في سياسة الملوك**، تح محمود بوترعة، دار النعمان والشيماء للنشر، الجزائر، 2012، ص148.

[6] خالد بلعربي: **المرجع السابق**، ص46.

كما أشرنا سابقا والظاهر أن الزيانيين حافظوا على تنظيمات وإجراءات الموحدين، من خلال جعل حراس يطوفون بالليل في طرقات المدن، وذلك لحمايتها من اللصوص، إضافة إلى أنهم مسئولون أمام الحاكم عما يقع من سرقات[1].

يُمكننا أن نَظفر بالعديد من الإشارات الخاصة بممارسة الشرطة ضمن الوصايا التي قدمها السلطان الزياني أبو حمو لولي عهده « ثم يدخل عليك صاحب شرطتك وحاكم بلد حضرتك ليخبرك بما تزايد في ليلتك، حتى لا يخفي عليك شيء من أحوال رعيتك وبلدك، ومع ضبط مملكتك فتسأله عن القليل والكثير والحقير ليلا، يتوصل أهل العناية للرعية بالمضرة والأذية »[2]، فقد كانت هذه الوصايا شرح مستفيض لما ينبغي للسلطان العمل به مع صاحب الشرطة، وكذلك توضح لنا هذه الوصايا طريقة عمل الشرطة في العهد الزياني والإجراءات التي تتبعها في سبيل القضاء على الانحرافات في المجتمع الزياني على رأسها عمليات الحرابة داخل المدينة.

والجدير بالذكر أن مهام الشرطة الزيانية تعددت إلى خارج المدينة في الكثير من الأحيان من خلال ولاية الطريق والذي كان عملها شبيه بأعمال مؤسسة الشرطة الحديثة، هدفها المحافظة على أمن المسافرين وأمتعتهم والتدخل لردع اللصوص والقطاع[3].

راهنت السلطة المرينية على العديد من الخطط الأمنية، وسعت من خلال تطبيقها توفير الأمن لسكان المغرب الأقصى، وكان على رأس تلك الخطط خطة الشرطة؛ فبعد السيطرة على مجال المغرب الأقصى عمل المرينيون على تثبيت الأوضاع الأمنية، وضمان الأمن من أجل استمرارية الدولة، لذلك أولوا خطة الشرطة أهمية كبيرة وأعطوها مكانة متميزة ضمن الخطط الدينية والإدارية[4].

---

(1) حسن محمد: **حضارة**، ص154.

(2) أبو حمو موسى: **المصدر السابق**، ص147.

(3) خالد بلعربي: **المرجع السابق**، ص ص51-52.

(4) سعيد بنحمادة: **المرجع السابق**، ص168.

ومثل الدولة الزيانية، تأثر بني مرين بنظام الشرطة الذي كان سائدا في الدولة الموحدية، والذي كان الهدف منه المحافظة على أرواح الناس وحماية أموالهم وممتلكاتهم[1]، لاسيما من اللصوص وقطاع الطرق الذين كانوا منتشرين في تلك الفترة نتيجة حالة اللاأمن التي كان يشهدها المغرب الأقصى.

الملاحظ في الدولة المرينية أن السلاطين قد أَسندُوا وظيفة صاحب الشرطة لحجابهم، فقد كانوا هم المسؤولون مباشرة أمام السلطان[2]، في حال حدوث جرائم أو أفعال تهدد أمن السكان وعرف الحاجب لدى المرينيين باسم (المزوار) حيث كان يشرف على تنفيذ أوامر السلطان، وعقوباته، وحفظ المعتقلين في السجون[3]، وقد كانت أرفع رتبة لديهم[4]، كما أطلق كذلك على المكلفين بالأمن في الدولة المرينية اسم (الجنادرة)، ومفردها (جاندار) ومعناها (جان) وهو السلاح، و(دار) وهو ممسك[5].

واللافت للانتباه أن صاحب الشرطة كان يأتمر بأمر الوالي حيث كان هو المسؤول على حفظ الأمن والنظام[6] الداخلي، ففي كل إقليم من أقاليم الدولة كان هناك صاحب الشرطة، الذي يمنع انتشار الجرائم، ويقيم الحدود، ويباشر القطع وتطبيق الحدود[7]، والواضح أن اللصوصية والحرابة كانت على رأس تلك الجرائم بسبب الأوضاع الأمنية المتدهورة في الكثير من المناطق، فقد كان في فاس وحدها أربع موظفين برتبة أصحاب الشرطة كانوا يعسون بالليل، ويراقبون أبواب المدينة وتحصيناتها، وفي الليل يقوم أعوانهم

---

(1) عيسى حريري: **تاريخ المغرب**، ص ص274−275.

(2) ابن مرزوق: **المسند الصحيح**، ص143.

(3) عيسى حريري: **المرجع السابق**، ص275؛ أنظر سعيد بنحمادة: **المرجع السابق**، ص168.

(4) سعيد بنحمادة: **المرجع السابق**، ص168

(5) **نفسه**.

(6) روجيه لو تورنو: **فاس في عصر بني مرين**، تر نقولا زياده، مكتبة لبنان، بيروت− لبنان، 1967م، ص63.

(7) عيسى حريري: **المرجع السابق**، ص275.

بغلق الأبواب التي تفصل الأحياء بعضها عن البعض الآخر لمنع تسلل اللصوص، ويقومون كذلك بدوريات في الشوارع المظلمة والمقفرة[1]، والتي تقل فيها الحراسة من منتصف الليل إلى الساعة الثانية صباحا[2]، كما كان الحراس يمرون بمحاذاة الأسوار ليلا لمنع تسلل اللصوص عن طريقها بحكم أن الأبواب كانت تحت حراسة مشددة، فقد تطلب هذا العمل وجود ثلاثمائة فارس مجهزين أحسن تجهيز[3]، مهمتهم حفظ الأمن داخل المدن والحد من الجرائم الحرابة والسطو التي عرفت شيوعا في المجتمع آنذاك.

إضافة ذلك قامت الشرطة المرينية بعمل دوريات ليلية في الأسواق والمرور على الفنادق التي كانت تعج بالتجار والسلع لتأمينها من عمليات السرقة[4]، حيث كانت تعتبر الهدف الأول لصوص.

أما في الدولة الحفصية فقد عُرِفَ صاحب الشرطة بالحافظ، وكان من أرباب السيوف[5]، ونظرا لأهمية خطة الشرطة عند الحفصيين ودورها في توفير الأمن والتصدي للجريمة كانت ضمن الوظائف التي خصص لها السلاطين الحفصيين حيزا أثناء الاجتماع بصاحب كتاب المظالم، وهذا من أجل تقديم تقارير عن أحوال الرعية وشكاوي الناس لاسيما من الأوضاع الأمنية[6]، وهذا يدل على حرص السلطنة الحفصية على جهاز الشرطة

---

(1) روجيه لو تورنو: **المرجع السابق**، ص ص77-78.

(2) الحسن الوزان: **المصدر السابق**، ج1، ص250.

(3) مارمول كربخال: **المصدر السابق**، ج2، ص164.

(4) عبد الحليم عبد المعز سمر: **تجارة الدولة المرينية(668-876هـ/1269-1472)**، (د.د.ن)، الإسكندرية- مصر، 2019، ص ص31-32.

(5) القلقشندي: **المصدر السابق**، ج5، ص139.

(6) خصص بعض السلاطين الحفصيين يوم السبت لقضايا المظالم ومساءلة بعض أصحاب الوظائف فيما يقع من أحداث داخل الدولة وهم وزير الجند، ووزير المالية، وصاحب الشرطة، والمحتسب، وصاحب كتب المظالم. العمري: **المصدر السابق**، ج4، ص72.

وتقويته لحماية سكان المغرب الأدنى وممتلكاتهم وتجارتهم من عصابات الحرابة واللصوصية التي عرفت نشاطا واسعا في إقليم الدولة.

كان أصحاب الشرطة في الدولة الحفصية تحت إدارة الولاة، حيث يتمتعوا بالسلطة العليا على الشرطة في منطقتهم، والواضح أن الوالي كانت سلطته واسعة في المسألة الأمنية، وهو المضطلع بمهام إدارة الأمن، وهذا عن طريق موظف مختص في المدن، الذي يسمى أيضا المزوار[1]، وقد أشار إلى ذلك الحسن الوزان بأن والي تونس كانت له الصلاحية صاحب الشرطة من خلال النظر في القضايا الجنائية، وإصدار الأحكام حسب خطورة الجريمة، وإصلاح مواطن الخلل[2].

ولمواجهة الاختلالات الأمنية والحد من الحرابة وعمليات السطو، عمل حاكم المدينة أو الوالي على تتبع اللصوص وقطاع الطريق في مسالك المدينة في الكثير من المرات، ومحاولة القبض عليهم عن طريق أعوانه وعلى رأسهم الشرطة[3]، إضافة إلى ذلك تم تعيين رؤساء شرطة مختلفين في المدن مثل تونس وغيرها، منتشرين في كل ربض من أرباضها المهمة تحت إدارة حاكم المدينة، وزيادة على هذا تم تعيين شيخ على رأس ربض من أرباض المدينة للمراقبة والحراسة، مثل تعين شيخ على ربض باب السويقة في العاصمة ونفس الأمر على ربض باب الجزيرة[4].

2-2- الخفارة وتأمين السبل:

إضافة إلى محاربة اللصوصية والحرابة داخل المدن عن طريق تكثيف عناصر الشرطة وتفعيل دورهم، سعت السلطات السياسية في المغرب الإسلامي إلى وضع حد للاختلال الأمني، الذي كانت تعرفه الكثير من المسالك خارج المدن والبعيدة عن المراكز

---

(1) روبار برنشفيك: **المرجع السابق**، ج2، ص ص150-151.

(2) الحسن الوزان: **المصدر السابق**، ج2، ص79.

(3) روبار برنشفيك: **المرجع السابق**، ج2، ص151.

(4) **نفسه**.

العمرانية، وقطع دابر المفسدين من اللصوص وقطاع الطريق وتأمين الطرق[1]، حيث كان لابد أن تتخذ تدابير بهدف حماية سالكي تلك المسالك خاصة الأهالي والتجار والحجاج، وضمان أمنهم وأمن ممتلكاتهم أثناء تنقلاتهم، لذلك اهتدت السلطات إلى إقامة جهاز الخفارة لتوفير هذه الحماية والحفاظ على أمن المسالك وكذلك إبراز حضورها القوي في مواجهة عصابات الحرابة واللصوص.

لفظ الخُفَارةُ في اللغة من خفرَ الرجل خفر به وعليه يخفرُ أي أجاره ومنعه وأمنهُ، وفلان خفيري أي الذي أُجيره[2]، واسم الخفارة بضم الخاء وكسرها، والخفارة جُعْلُ الخفير أي احتميت به[3] وقيل كذلك الخفارة الأمان[4]، وخفير: حافظ، حارس وهو الذي يرافق المسافرين طوال طريق[5].

أما اصطلاحا، فهي الضريبة التي تُؤخذ مقابل حراسة سكان البلد أو حراسة المسافرين[6].

وقد ساهم جهاز الخفارة خلال فترة الدراسة في منع الاعتداء على الأموال والأرواح في المسالك البرية والطرقات، وإنقاذ من يتعرض للخطر من المسافرين والتجار والحجاج، حيث كان يتمركز الممتهنون لهذه الحرفة في المسالك التي تعرف ضعفاً أمنياً وتشهد غارات كثيرة من قطاع الطرق، في شكل مجموعات مسلحة والتي كانت في الكثير من الأحيان عبارة عن فرق عسكرية تابعة لدولة[7].

---

(1) عبد الله بوغوتة: **إمتاع**، ج1، ص297.

(2) ابن منظور: **المصدر السابق**، ج4، ص253.

(3) الفيومي: **المصباح المنير**، ج1، ص175.

(4) ابن منظور: **المصدر السابق**، ج4، ص253.

(5) اينهارت دوزي: **معجم**، ج4، ص150.

(6) **المرجع نفسه**، ج4، ص150.

(7) مختار حساني: **المرجع السابق**، ج1، ص29.

لقد لجأ سكان وتجار المغرب الأوسط إلى تأجير خفير نظرا لأهميته والحاجة المُلحة لحماية أنفسهم وأموالهم أثناء تحركاتهم في مسالكه، حيث يُعطي الخفير مالا مقابل التكفل بحماية أموال التجار أهل القافلة[(1)]، ومما يُذكر في هذا الصدد أن الرحالة العبدري اجتاز مفازة تلمسان في خفارة فوصفهم «... جماعة رجال متسلحين عارفين بالطريق عازمين على اعتساف المجهل... فسرنا معهم فلما وصلنا إلى موضع تحقق الخوف، وهم لايعرفون سوى الجادة المخوفة...»[(2)]، ونفس الشيء تكرر مع هذا الأخير في رحلة عودته فقد خرج من تلمسان إلى رباط تازا بخفارة أُخرى[(3)].

كما اضطر التجار في المغرب الأدنى كذلك إلى توفير حماية اللازمة لرحلاتهم التجارية من مكان إلى آخر من خلال اصطحاب معهم خفير من أصحاب البنادق[(4)]، من أجل الدفاع في حالة هجوم عصابات الحرابة، وهذا ما يدل على وجود مؤسسات أمنية مستقلة مكونة من حُراس مَهرة ومُدربين ومسلحين جيدا لممارسة وظيفة الخفارة، وحماية سالكي المسالك.

ونشير كذلك إلى دور السلطات السياسية في تقوية هذا الجهاز- الخفارة- من خلال تسخير الحرس لحماية الناس وأموالهم في مختلف المسالك، واستحداث تنظيمات موازية له مثلما فعل المرينيون بإنشاء محطات على طول الطرق التي تربط بين فاس والمدن الأخرى مثل طريق الذي يؤدي إلى مراكش، وطريق الذي يؤدي إلى تلمسان وإلى سبتة، عُرفت بالرتب، والتي كانت عبارة عن خيام يسكنها الناس، وحددت المسافة بين الخيام باثني عشر ميلا، وقد ألزموا أصحاب تلك الخيام بتقديم المساعدة للمسافرين والتجار، وإلى قوافل الحج

(1) المازوني: **المصدر السابق**، ج4، ص87.

(2) العبدري: **المصدر السابق**، ص ص45-46.

(3) **المصدر نفسه**، ص563.

(4) الحسن الوزان: **المصدر السابق**، ج1، 48.

وبيعهم الزَّادُ اللازم للسفر، إضافة إلى حمايتهم هم وأموالهم من عصابات الحرابة أثناء مرورهم عليهم[1].

إضافة إلى ذلك نظمت الدولة المرينية فرقا أطلقت عليها اسم الغرباء مهمتها حراسة الطرق وتوفير الحماية لسالكيها، حيث كان هؤلاء الجنود يحافظون على أمن الدولة لاسيما في المسالك من خلال المراقبة والجوسسة والتدخل إن لزم الأمر[2].

كما قامت الدولة الحفصية بإنشاء ديوان العطاء في طرابلس، من أجل تجنيد المتطوعين لحراسة القوافل الحجية والتجارية من غارات عصابات الحرابة في المسالك، ومنحهم رواتب نظير ذلك العمل[3].

وإمعانا في دعم عملية تأمين السبل كَلَّفت السلطة الحفصية أيضا، جهاز المَحَّلة المتخصص في جمع الضرائب وقمع التمردات بحماية قوافل الحج والتجار في المسالك[4] واستُعمل في العديد من المرات كجهاز خفارة، من خلال توفير الحماية لقوافل الحج والتجار ومصاحبتهم في المسالك، فكثيرا ما كان التجار يخرجون من تونس نحو العديد من المناطق مثل طرابلس وغيرها من مدن المغرب الأدنى، تحت حماية المحلة ويعودون لتونس تحت حمايتها[5].

كما شيدت السلطة الزيانية في المغرب الأوسط مجموعة من المراصد المحصنة على المسالك والطرقات، مثل قصر تمزيزدكت الموجود في أعلى صخرة على الطرق المؤدية من

---

(1) ابن مرزوق: **المصدر السابق**، ص426.

(2) عيسى حريري: **المرجع السابق**، ص292.

(3) التجاني: **المصدر السابق**، ص ص216-217؛ أنظر سعيد بنحمادة: **المرجع السابق**، ص91.

(4) **المحلة:** مصطلح عسكري يقصد به جيش متحرك داخل البلاد عبر مجال جغرافي معين واجتماعي ثابت وخلال مواسم معينة. أنظر جميلة معاشي: **الإنكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني**، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة المنتوري قسنطينة، الجزائر، 2008/2007، ص104.

(5) الراشدي: **ابتسام الغروس**، ص، ص476، 482.

فاس إلى تلمسان، وحصن إيسلي كذلك، وقد تم تزويد تلك الحصون بالحراس الذين كانت مهمتهم خفارة السالكين للطريق الرابط بين فاس وتلمسان، ومراقبة تحركات الأعراب لاسيما الممتهنين للحرابة والتصدي لهم[1].

يضاف إلى ذلك، استعمال السلطات السياسية للقبائل التي تتمركز على مسالك والطرقات كجنود خفارة، لاسيما خلال فترة ضعف الدولة، حيث اضطرت إلى منح وتكليف تلك المجموعات القبلية، مسألة أمن المسالك من خلال مراقبتها والإشراف عليها، ففرضوا الإتاوات وواجبات الخفارة على السكان والمسافرين، وعملوا على حماية القوافل في المسالك[2].

لقد جندت الدولة الزيانية القبائل التي تقطن في صحراء أنكاد لحماية القوافل التجارية والمسافرين الذين ينتقلون بين تلمسان ومدن المغرب الأقصى[3]، حيث يُلْزم المسافر أو قائد القافلة على منح مبلغا من المال لأول رئيس جماعة يصادفه فيسلم له راية صغيرة على رأس رمح، حتى لا ينهب عبر منطقته كلها، ويفعل نفس الشيء لدى الوصول إلى آخر[4]، لهذا توجب على كل مسافر أو تاجر يسلك هذا المسلك أن يحمل هذا الضمان وإلا تعرضوا للسرقة والنهب مما ساعد ذلك في تقليل عمليات الإغارة، إضافة إلى أن الدولة منحت إعانات مالية للقبائل مثل قبيلة بني عبيد الله مقابل حمايتها للمسالك المؤدية إلى الواحات الجنوبية وبلاد السودان والتصدي لقطاع الطرق[5].

---

[1] مارمول كربخال: **إفريقيا**، ج2، ص ص293–294.

[2] محمد فتحة: **بنو هلال والاندماج الصعب**، من إيناوين إلى إستانبول أعمال مهداة إلى عبد الرحمن المؤذن، تنسيق عبد الأحد السبتي وعبد الرحيم بنحمادة، منشورات كلية العلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط–المغرب، 2012م، ص38.

[3] الحسن الوزان: **وصف**، ج2، ص11؛ أنظر مختار حساني: **المرجع السابق**، ج1، ص38.

[4] مارمول كربخال: **المصدر السابق**، ج2، ص292.

[5] **المصدر نفسه**، ج1، ص ص107–108.

نشير في هذا السياق أيضا، أن نفس القبيلة كانت تحرس المسلك الرابط بين مدينة هنين إلى تلمسان في فترات تواجدها هناك، وتفرض خفارة على المسافرين المتنقلين بين المدينتين «... وضربوا على بلد هنين بالساحل ضريبة الإجارة منها إلى تلمسان فلا يسير ما بينهما مسافر أيام حلولهم بساحتها، إلا بإجارتهم وعلى ضريبة يؤدّيها إليهم...»[1].

مما يذكر في هذا الصدد كذلك، أن من الأعمال التي قام بها السلطان المريني أبي عنان بعد سيطرته على المغرب الأوسط العمل على تقوية جهاز الخفارة، من خلال حث بعض القبائل على ممارسة مهنة الخفارة وتأمين المسافرين والقوافل التجارية والحجاج في المسالك[2]، وفي هذا الإطار يروي ابن خلدون في رحلته أن زعيم قبيلة سويد أرسل معه خفارة لتأمينيه في رحلته داخل المغرب الأوسط قائلا: «... وبعث معي ابن أخيه عيسى في جماعة من سويدُ يبذْرِق[3] بي وتقدم إلى أحياء حُصَيْن[4]– مناطق سيطرة قبيلة حُصَيْنالعربية–...»[5]، ويذكر كذلك أنه سار في خفارة قبيلة عربية من نواحي مليانة إلى نواحي سيطرة أولاد عريف أمراء سُوَيْد جنوب تلمسان[6].

كما استعان بنو مرين بالقبائل العربية والبربرية لتأمين الطرق للتجار والمسافرين بين مدن المغرب الأقصى[7]، فقد أوكلوا لبعض بني معقل مهمة حماية المنافذ التجارية عند

---

[1] ابن خلدون: **العبر**، ج6، ص81.

[2] ابن الحاج النميري: **فيض العباب**، ص ص249–250.

[3] البَذْرقَةُ: بالذالِ المعجمة (والمهملة) ويقصد بها الخُفارَةُ، والمُبَذرِقُ هو الخفير. الفيروز آبادي: **القاموس**، ص866.

[4] حُصين: أولاد حصين بن زغبة قبيلة عربية، كان موطنهم بالتيطري ونواحي المدية وبلاد صنهاجة. ابن خلدون: **المصدر السابق**، ج6، ص ص58–59.

[5] ابن خلدون: **رحلة**، ص122.

[6] **المصدر نفسه**، ص ص180–181.

[7] السيد علي إبراهيم نداء: **الكوارث الطبيعة والبشرية في المغرب الأقصى في عصر بني مرين (610–869هـ/1212–1465م)**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب جامعة كفر الشيخ، مصر، 1439هـ/2018م، ص118.

مدينة سجلماسةوتارودنت وتأمينها[1]، حيث كانت تمثل هذه المنافذ همزة وصل بين مراكشوسجلماسة، وقد « ملكوا قصور الصحراء... مثل السوس غربا، ثم توات ثم جودة ثم تامنطيت، ثم اوركلان، ثم تاسبيبت ثم تيكورارين شرقا... ووضعوا عليها الإتاوات والضرائب وصارت لهم جباية يعتدون فيها مُلكاً »[2].

إضافة إلى الطريق المؤدية من سجلماسة نحو فاس وأغمات والسوس، ثم نحو الجنوب في اتجاه أودغشت إلى غانة كانت تحت حماية بعض القبائل التي أصبحت مهنتها خفارة القوافل التجارية بحكم إقامتها بالقرب من المسالك التجارية[3]، فكانت ترغموا التجار على تقديم إتاوات خفارة مقابل حمايتهم والسماح لهم بالمرور[4].

كما أحدثت غارات عصابات الحرابة في مسالك السلطنة الحفصية صدى عميق عند التجار والمسافرين وحتى الأهالي، مما أدى إلى تعطيل عملية التنقل داخل السلطنة، ونتيجة لهذه المخاطر والصعاب عمد الحكام إلى اتخاذ تدابير الوقاية اللازمة لحماية المسالك منها: تكليف بعض القبائل بهذه المهمة وخفارة سالكيها، وفي هذا الشأن يذكر الحسن الوزان أن الحكام الحفصيين لجئوا إلى عقد اتفاق مع بعض القبائل العربية، من خلال تقديم لهم معونات مالية مقابل أن يحافظوا على الأمن في البوادي والمسالك[5]، حيث فرضوا الإتاوات

---

(1) المداح أحمد عمران ربيعة: **تنظيمات طرق الحج المغربي منذ نهاية دولة الموحدين حتى نهاية دولة بني مرين (668-869هـ/1269-1465م)**، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب جامعة المنصورة، مصر، 1439هـ/2018م، ص211.

(2) ابن خلدون: **العبر**، ج6، ص ص77-78.

(3) علوي محمد أمراني: **سجلماسة وتأثير التجارة في العهد المريني**، مطبعة آنفو- برانت، فاس- المغرب، 2015، ص ص66-67.

(4) الحسن الوزان: **المصدر السابق**، ج2، ص ص122-123.

(5) **المصدر نفسه**، ج1، ص ص47-48.

ووجبات الخفارة على السكان والمسافرين، وقاموا بحراسة القوافل وحماية ركب الحج وتموينه[1].

ما يؤكد كذلك على شيوع مهنة الخفارة لدى قبائل في المغرب الأدنى خلال تلك الفترة، الذي وقع مع ابن خلدون أثناء رحلته إلى قفصة قائلا: « ثم تحولت إلى تبسة، ونزلت بها... على صاحبها، فأقمت عنده ليالي حتى هيأ لي الطريق وبذرق لي مع رفيق من العرب، وسافرت إلى قفصة»[2].

ومع مرور الوقت أضحت مهنة الخفارة في المسالك عملية ابتزاز، ولم تعد الحماية مهمتها، وهذا ما نلاحظه في الرسالة التي أرسلها الفقيه ابن عباد للسلطان عبد العزيز بن أبي الحسن المريني (767-774هـ) (أنظر الملحق1)، يحتج فيها على هذا الوضع ويذكر أن الممتهنون للخفارة، أصبحوا يبتزون التجار والمسافرين ويأخذون عنهم الأموال بالقوة والغصب، مع عدم ضمان الأمن لهم ولممتلكاتهم[3]، وأثارت هذه الوظيفة الأمنية كذلك جدلا فقهيا بين العلماء في تلك الفترة هل هي حلال أم حرام، فقد سئل عيسى الغبريني«عما يؤخذ على سبيل الغفر هل هو حلال أو حرام...»[4]، والواضح أن الفقهاء اختلفوا في هذه المسألة، لاسيما حول بعض القبائل التي أصبحت تمارس مهنة الخفارة، بحكم أنها كانت تمتهن الحرابة من قبل.

---

(1) محمد فتحة: **بنو هلال**، ص38.

(2) ابن خلدون: **رحلة**، ص65.

(3) عبد الأحد السبتي: **بين الزطاط وقاطع الطريق**، صص123، 121.

(4) المازوني: **المصدر السابق**، ج3، ص ص387-388

3- جهود السلطة الدينية والعامة:

كان للمؤسسة الدينية الممثلة في الفقهاء والصوفية بالمغرب الإسلامي دورا هاما في حماية المجتمع من الانحرافات، والتصدي لها والمحافظة على أمنه وتماسكه وعدم انهياره، وذلك في ظل غياب السلطة السياسية وتراجع دورها في القيام بمهامها في الكثير من الأحيان، لاسيما خلال فترة الدراسة، ولقد تحمل الفقهاء والصوفية مسؤولية تأطير المجتمع وعبء إصلاحه، وإقرار الأمن والاستقرار مما أدى إلى تعاظم دورهم، وصنعوا سلطة موازية للسلطة السياسية ألا وهي سلطة الفقيه والوَلِيُ.

3-1- الفقهاء:

من منطلق مقاصد الشريعة الأولى التي تهدف إلى حفظ النفس والمال في المجتمع الإسلامي، أولى فقهاء المغرب الإسلامي اهتماما عظيما للمسألة الأمنية داخل المجتمع لاسيما مع بداية القرن السابع هجري/13م، حيث أخذت هذه المسألة حيزاً كبيراً من اهتمام الفقهاء، لاسيما مع تأزم الأوضاع وغياب الاستقرار في فترات كثيرة، فعالجوا الكثير من المسائل المتعلقة بالاختلالات الأمنية؛ خاصة المتعلقة بالحرابة واللصوصية، وبذلوا جهوداً كبيرة من أجل حماية الأهالي والتصدي للانحرافات التي تحدث في المجال الأمني، ولم يتساهلوا مع من ينشر الرعب بين الناس ويهدد الأمن العام وأمن المجتمع.

وفي هذا السياق اتخذ الفقهاء مواقف متشددة، وصارمة ضد عصابات الحرابة، وهذا ما نلاحظه في المسائل التي وردت في المصنفات الفقهية، حيث كانوا يؤكدون في كل مرة على وجوب محاربة هؤلاء المفسدين وقتلهم وعدم، وفي هذا الصدد نشير إلى النازلة التي أرسلها فقيه المغرب الأوسط أبو العباس أحمد المريض إلى الإمام ابن عرفة (ت803هـ) في شأن قتال قُطاعُ طرق من أعراب المغرب الأوسط سنة 796هـ/1394م التي تم تَطرق إليها سابقا[1]، وقد أفتى الفقيه أبو العباس في النازلة لسكان بقتال قطاع الطرق، وحث على

[1] للمزيد أنظر الفصل الثالث، ص ص145-146 من دراستنا.

جهادهم قائلا: «... فأمرناهم بقتالهم، وصرحنا بأنه جهاد، لما قاله مالك في المدونة فاجتمع الناس على قتالهم، فهزمهم الله، وقتل منهم خلق كثير»[1]، وأمرهم كذلك بعدم صفح عليهم «... وبإتباعهم وقتلهم بعد الهزيمة، إذ لا تنكسر شوكتهم بهزيمة واحدة لقوتهم، كما أشرنا لكثرة عددهم واستظهر ما على إباحة أتباعهم وقتلهم...»[2]، وحذا حذوه كل من فقيه بجاية عبد الرحمن الوغليسي (ت786هـ) الذي أجاز قتال قطاع الطرق وملاحقتهم إذا لم تُؤمن عودتهم[3]، وإلى هذا الرأي ذهب الإمام ابن عرفة (ت803هـ) في إجابته على هذه النازلة بقوله «... الإشارة لثواب مجاهدتهم ورجحانه على جهاد الكفار...»[4]، لأن قطاع الطرق مخيفون للسبيل ويؤذون، الناس ولا توجد طريقة لردعهم غير القتل وبقتلهم تتوقف أذيتهم للناس[5]، وأيضا فقيه تلمسان محمد العقباني (ت871هـ) واعتبر الأعراب قطاع الطرق مفسدون في الأرض يجب مقاتلتهم وأن جهادهم أحب من جهاد الروم[6].

في ذات السياق نشير إلى غضب أحد فقهاء إفريقية على فارس أبدى رغبة في التخلي عن محاربة قُطاع الطرق، من أجل التفرغ للعبادة والذكر فاعتبر قراره هذا من أعمال الشيطان، ومؤكدا له « أن جهاد المحاربين جهاد فَجاهدهم، فإن متْمت شهيدا، وإن عشتَ عشت سعيدا، فرجعت لما كنت فيه »[7].

---

(1) المازوني: **المصدر السابق**، ج1، ص383.

(2) **نفسه**.

(3) الونشريسي: **المعيار**، ج2، ص116.

(4) المازوني: **المصدر السابق**، ج1، ص385.

(5) **المصدر نفسه**، ص276.

(6) **المصدر نفسه**، ج4، ص184.

(7) ابن ناجي: **المصدر السابق**، ج4، ص211؛ أنظر نللي سلامة العامري: **الولاية**، ص67.

بلغت الصرامة في التعاطي مع هذه الظاهرة إلى أن فتى الفقهاء بتطبيق العقوبة على الجماعة لما ارتكبه الفرد منها- قطع الطريق-، ومصادرة أموال وممتلكات القبيلة أي العمل على سحقها وإزالتها من الوجود[1]، لتكون عبرة لغيرها.

ويُعد ابن عرفة من الفقهاء الذين كان لهم دور كبير في محاربة عصابات الحرابة لاسيما في المغرب الأدنى، فإلى جانب إجابته عن سؤال فقيه المغرب الأوسط بجهاد هؤلاء المحاربين، دعا الفقيه ابن عرفة إلى «... استباحة أموالهم وإتباعهم في هروبهم والإجهاز عليهم...»[2].

تؤكد هذه الفتاوي الدور الذي قام به الفقهاء في تصدي لقطاع الطرق من خلال دعوة الناس لملاحقتهم وقتالهم وجهادهم استناد لفتاوى مشاهير فقهاء المالكية، بل راح بعضهم يدعوا إلى قتل المصابين، وعدم ترك أي واحد منهم حي، فكانوا بمثابة السلطة الموازية لسلطة الدولة في مواجهة تلك العصابات.

بالإضافة إلى فتوى القتال، اجتهد بعض الفقهاء في مجابهة هؤلاء المحاربين والتضييق عليهم، فكان ثمة مسجد أفتى بعضهم بهدم قسم منه بسبب استعمال المحاربين لسطحه في هجوماتهم على بيوت الناس[3]، وهذا ابن ناجي حرم بيعهم آلات الحرب[4]، وقد منع آخرون أيضا عن السكان والتجار بيعهم آلات الحرث وعُدَّة الفرس[5]، لأن كل هذه الأشياء كانت تستعمل في عمليات السطو والإغارة وقطع الطريق، وقاموا بِحَث الناس على

---

(1) محمد العادل لطيف: **الخوف ببلاد المغرب في العصر الوسيط**، تق محمد الطاهر المنصوري، زينب للنشر، نابل- تونس، 2019، ص341.

(2) الونشريسي: **المصدر السابق**، ج6، ص155.

(3) محمد فتحة: **بنو هلال**، ص24.

(4) سعدي شخوم: موقف فقهاء المالكية من القبائل الهلالية بالمغرب الأوسط، **مجلة الحوار المتوسطي**، ع/5، جامعة سيدي بلعباس، سيدي بلعباس- الجزائر، 2013، ص19.

(5) الونشريسي: **المصدر السابق**، ج5، ص67.

عدم استقبالهم ومساعدتهم، ونشير هنا إلى نازلة أوردها المازوني في هذا الباب حيث سئل أحمد بن الحسن « عن رجل كان يلقي المحاربين ويطعهم وقتلوا النفس التي حرم الله وكان يدعي أنه يأويهم ويطعمهم لخوفه منهم هل يحبس بما عمل أو يُقْتل »[1].

إلى جانب السكان أمر الفقهاء بعض الأولياء في الزوايا بعدم إيوائهم وإطعامهم وصونهم[2]، واشتهرت مثل هذه الأفعال في المغرب الأوسط والأدنى؛ فقد كان المحاربون يقصدون المرابطون لإطعام بهائمهم، ثم يغيرون على الناس بعد انصرافهم من عندهم وكانوا هؤلاء المرابطون مجبورين على فعل ذلك خوفا منهم[3]، لكن بعض الفقهاء رفضوا هذه الحجة، ودعوا إلى عدم تقديم العون لعصابات الحرابة مهما كان السبب في مقدمتهم ابن عرفة قائلا « لا يعذر المرابطون بالخوف منهم »[4].

كما دعى الكثير من فقهاء المغرب الإسلامي خلال الفترة الدراسة إلى تجنب التعامل مع القبائل المعروفة عنها أنها تمارس الحرابة أو بعض أفرادها يمارسون الحرابة ومقاطعتها لاسيما بعض القبائل العربية، فقد نهى فقيه بجاية أبو الحسن علي ابن عثمان (ق8هـ) عن بيع أي شيء لتلك القبائل والذي قد يستخدم في الغارات على الناس مثل الشعير والحيوانات[5]، ونهى أيضا عن المتاجرة مع تلك القبائل لأن مالهم حرام، وحصلوا عليه عن طريق الإغارة على القوافل التجارية والسكان[6]، والظاهر أن السبب الثاني الذي دفع الفقهاء إلى حظر التجارة معهم بإضافة إلى مالهم الحرام، هو الضغط عليهم لترك الحرابة حيث لا

(1) المازوني: **الدرر**، ج4، 365.

(2) الونشريسي: **المصدر السابق**، ج5، ص67.

(3) محمد حسن: **المدينة والبادية**، ج2، ص649.

(4) الونشريسي: **المصدر السابق**، ج5، ص67.

(5) المازوني: **المصدر السابق**، ج3، ص97.

(6) **نفسه**.

يجدون من يشتري السلعة التي تحصلوا عليها عن طريق عمليات الحرابة والسطو، وبالتالي سوف يكون مجبورين على التخلي عن هذه الآفة.

الجدير بالذكر أن فقهاء الإباضية ساروا على نهج الفقهاء المالكية، فقد تشددوا في تعامل مع بعض القبائل العربية التي تمتهن الحرابة، وقالوا أن « كل ما بأيدي العرب ريبة »[1]، ويقصدون هنا المال والسلعة التي يتاجرون بها وذلك، في إشارة إلى أن مصدرها عمليات الحرابة ونهوا عن الاقتراب منها، فسدوا بذلك السبيل أمام هذه العصابات الكسب عن طريق بيع ما تحصلوا عليه عن طريق الحرابة.

وفي نفس المنحى عمد الفقهاء أيضا إلى تشجيع الناس على الإقامة في المناطق والمسالك المخوفة التي تشهد عمليات قياسية من غارات المحاربين، وفي هذا الباب يُوردُ لنا المازوني في إحدى النوازل التي سئل فيها أبو الفضل العقباني، وهي رغبة مرابط التوجه نحو مسلك معروف عنه أنه خطير، ومركز لعمليات الحرابة وهذا بهدف توفير الحماية للمسافرين وتصدي للمحاربين فأجاب: « إقامة المرابط بهذا الموضع الذين كان قبل سكنى هذا به مأوى المحاربين ومهلكة للمسافرين من باب إغاثة اللهفان ودفع الفساد عن أهل الأمان وما أعظم المثوبة في ذلك وما هذا إلا اجتهاد عظيم وشرف دائم مقيم...»[2]، كما عظم هذا العمل واعتبره أشاق قائلا: « فإقامتك بهذا المكان على رغم أهل الفساد سداد ورشاد وإن شق عليك، فذلك أرفع للعمل الصالح لأنه يصح لوجه الله مولاك لا لغرض يحصل إليك...»[3]، والواضح أن الفقهاء دعموا مثل هذه التدابير والإجراءات وحثوا الناس على ممارستها في سبيل حماية الأنفس والأموال وتوفير الأمن، واعتبروه شرف كبير وجهاد عظيم.

---

(1) الدرجيني: **طبقات**، ص490.

(2) المازوني: **المصدر السابق**، ج4، ص364.

(3) **المصدر نفسه**، ص365.

3-2- الأولياء والصلحاء:

لقد سار الأولياء والصلحاء في المغرب الإسلامي على نهج الفقهاء في تصدي لعمليات الحرابة واللصوصية، فقد تدخل هؤلاء من أجل وضع حد لهذه الأعمال التي أثارت الرعب بين الناس، وهذا في ظل عجز السلطة عن إيجاد حل لتلك الظواهر، وإحجام العديد من الفقهاء والعلماء في الكثير من المرات عن تدخل في هذه المسألة بسبب انكفائهم على المسائل النظرية، أو مصاحبة ذوي السلطان لتدبير شؤونهم(1). حيث وجد فيهم السكان وأصحاب القوافل، والعديد من فئات المجتمع حل لمواجهة مشكلة غياب الأمن وشيوع والحرابة التي كانت تؤرقهم كثيرا، وهذا من خلال الاستنجاد بهم وطلب حمايتهم وتبرك بهم.

كانت قضية حماية الناس والممتلكات وتوفير الأمن، من الاهتمامات الرئيسية للأولياء والصلحاء لذلك قاموا بعدة أدوار في هذا المجال، من خلال تأمين المسالك من قطاع الطرق واللصوص ومرافقة الأشخاص، وتوفير الحماية والأمان لهم لاسيما أثناء عبورهم لمناطق خطرة، وفي هذا الصدد نشير إلى كلام الحسن الوزان عن جبال مدينة الجزائر في المغرب الأوسط، المعروفة بخطورة مسالكها وأنه يصعب على أحد من أبناء المنطقة أو غريبا عنها عبورها في مأمن، ما لم يكن في رفقة أحد الأولياء وفي حمايته(2)، ونجد أيضا أن القوافل كانت تنتقل من قسنطينة نحو تونس تحت حماية بعض أصحاب الزوايا(3).

وفي السياق ذاته لجأ الكثير من الأولياء في المغرب الأدنى، إلى تأمين السكان والتجار من خطر اللصوص أثناء تنقلاتهم في المسالك، حيث برزت في هذا المجال أعمال

---

(1) عبد الكريم بليل: الدور الاجتماعي والنفسي لبواكير التصوف في المغرب الأوسط (الجزائر)، **مجلة تطوير**، مج6، ع/2، جامعة طاهر مولاي سعيدة، الجزائر، 2019، ص106.

(2) بوداود عبيد: **ظاهرة التصوف**، ص257.

(3) Elise Voguet : **Le monde rural du maghreb central (XIVe- XVe s) réalités sociales et constructions juridiques, d'apres les nawazil mazuna**, publication de la sorbonne, paris, 2014, p438.

الوالي أبي سالم القديدي (ت699هـ) ومثال على ذلك تأمينه لمجموعة من الناس أثناء خروجهم من تونس[1]. ونفس الوضع في المغرب الأقصى فقد أشار الحسن الوزان للولي الصالح سيدي كانون الذي يقوم بحماية سكان تومكلاست[2] من الغارات[3].

يبدو أن مرافقة الولي للقوافل التجارة والمسافرين أضحى وسيلة فعالة ومنقذة لهم، مما فرض عليهم اصطحابه في أسفارهم ليقيهم بحرمته وكرامته من الاعتداءات، ومنهم من كان يرتدي المرقعة ليخادع بها قطاع الطرق واللصوص[4]، مثل مكان يحدث في الطريق الرابط بين القيروان وتونس وكان هذا بهدف إظهار فقره أو ولايته[5]، كما ساهمت هذه الأعمال في ترسخ بفكرة لدى الناس عن الأولياء حيث أضحت تعتبر علامة من علامات نجاة القافلة التي يرافقها فقير أو والي من اعتداءات اللصوص مقياسا لمدى نجاعة ولايته فيُقَال: « إن الفقير الجيد إذا كان في القافلة لم تنهب »[6].

وللقيام بهذه المهام اتخذ كثير من الأولياء والصلحاء، من البوادي والمسالك البعيدة والأماكن مفقرة لنشاط، وقاموا بتعميرها من خلال إنشاء مراكز للراحة ورباطات وزاويا[7] التي قامت بدور هام وفعّال في حفظ أمن الطرقات والمسالك، ومتابعة تحركات القبائل البدوية

---

(1) ابن ناجي: **المصدر السابق**، ج4، ص62.

(2) **تومكلاست:** تتكون من ثلاث قصور صغيرة، وهي على بعد أربعة عشر ميلا من الأطلس، ونحو ثلاثين ميلا من مراكش. الحسن الوزان: **المصدر السابق**، ج1، ص125.

(3) **نفسه.**

(4) الطاهر بونابي: **مظاهر المجال**، ص139.

(5) نللي سلامة العامري: **المرجع السابق**، ص66.

(6) **نفسه.**

(7) عرف ابن مرزوق الزوايا خلال تلك الفترة بأنها « الموضع المعدة لإرفاق الواردين وإطعام المحتاج من القاصدين ». ابن مرزوق: **المصدر السابق**، ص413.

وأصبحت مراكز عمرانية هامة للرحالة والمسافرين والتجار[1]، وحتى للحجاج أثناء فترة مرور قوافل الحج، وتكشف المصادر دور بعض تلك الزوايا فزاوية الولي الصالح منصور بن عمر الدليمي في المغرب الأوسط، كان يقصدها الناس طلبا للأمان على أنفسهم وأموالهم[2]، كما اشتهرت زاوية أبي سهيل بالمغرب الأدنى بنفس الأمر وكانت « رحمة للمجتازين ويقدمون لهم ما يحتاجون إليه من زاد وغيره، ويرجعون إليهم ما استلبتهم العرب »[3]، أما بالمغرب الأقصى فقد قام رباط سلابدور هام في حماية السكان والمسافرين، وبرزت فيه جهود الوالي أحمد بن عاشر (ت764هـ)[4].

الملاحظ كذلك، أن المتصوفة ساهموا بشكل إيجابي في توبة الكثير من القبائل التي كانت تمتهن الحرابة ودفعهم إلى التخلي عنها، فعلى سبيل المثال أَسَس عربُ سويد رباط في المكان الذي بنيت فيه قلعة تاوغزوت[5]، ونشير أيضا إلى كثرة الرباطات التي أسستها القبائل العربية في منطقة الزاب في القرن الثامن الهجري/14م، والتيكان دورها محاربة قطاع الطرق واللصوص، وتوفير الأمن لسكان والمسافرين والقوافل التجارية[6].

والجدير بالإشارة هو تراجع الكثير ممن امتهنوا الحرابة عن هذه الممارسات، حيث أن هناك تجارب واقعية عن جذب عدد كبير من اللصوص إلى السلوك السوي، وتهذيب نفوسهم وإصلاحهم وتحويلهم من عناصر شر داخل المجتمع إلى عناصر خير[7]، منهم سعادة الرياحي من بلاد الزاب، والذي ينتمي إلى قبيلة رياح فقد سافر إلى المغرب الأقصى في

---

(1) أحمادو تال ديالو: **النقل ووسائله بالغرب الإسلامي الوسيط من خلال كتب فقه المالكي**، رسالة دكتوراه تخصص حضارة إسلامية، المعهد الأعلى لأصول الدين، جامعة الزيتونة، تونس، 1427هـ/2006م، ص157.

(2) ابن مريم: **المصدر السابق**، ص ص234-235.

(3) التجاني: **المصدر السابق**، ص213؛ أنظر سعيد بنحمادة: **المرجع السابق**، ص207.

(4) سعيد بنحمادة: **المرجع السابق**، ص208.

(5) ابن خلدون: **العبر**، ج7، ص216.

(6) ابن الحاج النميري: **المصدر السابق**، ص ص419، 414

(7) أحمدالمحمودي: **عامة المغرب**، ص87.

القرن الثامن هجري، والتقى بأحد الصلحاء ويدعى أبي اسحق التسولي (ق8هـ)، في نواحي تازة، وأخذ عنه ولزمه لفترة من الزمن، ثم عاد إلى موطنه بالضبط طولقة وبعد عودته بدأ في إصلاحات وتغير المنكر داخل قبيلته والتي كان على رأسها تصدي لقطاع الطرق والمعتدين على السابلة من شرار البوادي(1).

في نفس الإطار اشتهر قاسم بن مرا الكعبي من قبيلة الكعوب، الذي جالس المتصوف أبا يوسف الدهماني (ت621هـ) وأخذ عنه، ثم عاد لقومه، واجتهد على تغير المنكر وأول شيء بدأ به هو الدعاء إلى إصلاح السابلة بالقيروان وما إليها من بلاد الساحل، كما قام بتأسيس جيش صغير يتكون من مقاتلين من بني سليم يسمون بالجنادة وعمل على تتبع المحاربين وقتلهم في المسالك، إضافة إلى غزو المشاهير منهم في بيوتهم، واستباحة أموالهم ودمائهم حتى شردهم كل مشرد(2)، واستطاع بهذه الإجراءات تأمين الكثير من الطرقات بين تونس والعديد من المدن وحماية القوافل والمسافرين، إلى جانب هذان تجربتين هناك تجارب أخرى لقطاع طرق تابوا عن أفعال الحرابة وانتهجوا سبيل الصلاح وكل هذه التجارب تؤكد على دور المتصوفة في تأثير على العناصر التي كانت تمارس الحرابة.

إضافة إلى ما سبق استخدم هؤلاء الأولياء الكرامات(3) وقوة صداها بين الناس، كأداة من أجل تغيير الواقع المتردي، وبناء مجتمع تسوده القيم المثل العليا(4)، وعلى هذا الأساس

(1) ابن خلدون: **المصدر السابق**، ج6، ص51.

(2) **المصدر نفسه**، ج6، ص106.

(3) **الكرامات:** جمع الكرامة، وهي في اصطلاح أهل العلم كل فعل خارق للعادة جرى على يد من ظهر صلاحه في دينه، سالك مناهج الشرع القويم من الكتاب والسنة في ظاهره ومكنون سره وصحيح يقينه، حافظ آداب الشرع منزه عن رذائل الخسة وخسة الطبع، فقد وقع الإجماع على أن الكرامة لا تصح ولا تظهر إلا ممن تمسك بطاعة الله تخصيصا وتفصيلا، كما أجمع العلماء على تجويز خوارق العادة وانخراقها للأولياء. الونشريسي: **المصدر السابق**، ج2، ص388.

(4) الطاهر بونابي: **التصوف في الجزائر خلال القرنين 6و7 الهجريين/12و13 الميلاديين (نشأته–تياراته–دوره الاجتماعي والثقافي والفكري والسياسي)**، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة–الجزائر، د ت، ص179.

كانت الكرامة سلاحا مهما لتوبة وهداية المنحرفين من اللصوص[1]، وقطاع الطريق ضد فعلهم السلبي وإظهار لهم عاقبة امتهان اللصوصية وقطع الطريق وكذلك هي طريق لسيطرة والحد من هذه الظواهر[2]، إضافة إلى أنها تؤدي إلى العديد من المرات إلى مواجهة مشاق السفر ومخاطره، فيحصل خرق العادة في التغلب على قاطع الطريق أو التغلب على الخوف[3].

هذا في ظل غياب السلطة وعدم قدرتها على الضبط الأمور الأمنية، وتردد العديد من الفقهاء، تكشف النصوص عن تجارب واقعية للكرامات الأولياء مع هؤلاء المحاربين، فقد نجا خديم قصر المنستير بالمغرب الأدنى من غارة لقطاع الطرق بفضل بركة الشيخ الصالح الصدفي (ت772هـ)[4]، ونشير أيضا إلى توبة قاطع طريق الذي حاول سرقة الزاهد أبي عمرو الزجاجي (القرن 8هـ/14م) في المغرب الأوسط في بسبب صِدّقِه، وقال له القاطع «... إن الله أنجاك مني بصدقك، وتاب علي ببركتك...»[5]، وقال أبي عمرو «... ومازال الصدق من علامة لأولياء الله المتقين وبرهان واضحا لعباده الصالحين...»[6]، وفي هذا السياق نذكر الحادثة التي وقعت مع الشيخ عبد الله الهزميري (ت706هـ) في بلاد السوس، حيث حاول المحاربين بعد السطو عليه نزعه سرواله، لكنه رفض بشدة أن تكشف عورته قائلا: لا أُزيله إلا أن تقتلني فَحرك المُحَارب فَرسه ليضربني، فأخذت الأرض قواسم فَرسه إلى الرُكب، فلما رأى أنها لا تتحرك نزل عنها فلما نزل عنها أبلعته الأرض إلى الُركَب،

---

(1) الطاهر بونابي: **المرجع السابق**، ص183.

(2) محمد ياسر الهلالي: **لمحة عن العقوبات**، ص ص176-177.

(3) عبد الأحد السبتي: **المرجع السابق**، ص146.

(4) ابن ناجي: **المصدر السابق**، ج4، ص174.

(5) ابن صعد: **روضة النسرين**، ص55.

(6) **نفسه**.

فصاح بأصحابه فلما رأوا ما نزل به وبفرسه ترجلوا كلهم وأخذوا يستعطفونني ويعتذرون مني، وقالوا نحن تائبون إلى الله عز وجل[1].

كما استطاع بعض الناس النجاة من المحاربين، في المسلك الربط بين وهران وتلمسان بفضل كرامة الشيخ إبراهيم التازي (ت866هـ)، حيث قال أحدهم «... ونحن أثناء الطريق وإذا بجماعة من فرسان العرب المعروفين بقطع الطريق، فما تعرضوا لنا ولا التفتوا إلينا، ولما وصلنا تلمسان... تذكرنا بركة الشيخ وعظم كرامته »[2].

بإفريقية يذكر الراشدي أن أحد الشيوخ تمكن من حماية إحدى القوافل واسترجاع ما سُلِب مِنْهَا بفضل بركة الولي أحمد بن عروس (868هـ) بعد أن طلب منه مرافقتها، حيث يقول ذلك الشيخ عن الواقعة «... سافرت فوجدت قافلة عظيمة... قد حاصرهم خوف العرب... فما سرت معهم إلا قليلاً وإذا بقوم من العرب لا يحصون قد أغاروا علينا... فأمدني الله تعالى بمدد همة الشيخ رضي الله عنه- أحمد بن عروس-... فكان رجل من المحاربين يجري فيخر على وجه والفارس يُصْرَع مع فَرسه فلما رأوا ما هم فيه ولا يرون له منا سببا ظاهرا، اكبوا علي واستقالوا وردوا جميع ما حصلوا عليه من قليل الأشياء وكثيرها وسلم الله تعالى القافلة ومن فيها ببركة الشيخ-أحمد بن عروس- رضي الله عنه، ولما عدت إليه قال لي رأيت كيف أغثناك...»[3]،

وفي واقعة أخرى روى أحد المسافرين أنه كان متجه إلى القيروان، وفي الطريق تم السطو عليه من طرف عصابة محاربين، مما دفعه الاستنجاد بالولي أحمد بن عروس ومناداته قائلا «... وناديت على الشيخ رضي الله عنه ثلاث مرات، وإذا بالقوم قد جمعوا

---

(1) عبد الأحد السبتي: **المرجع السابق**، ص146.

(2) ابن صعد: **المصدر السابق**، ص306.

(3) الراشدي: **المصدر السابق**، ص ص438-439.

أنفسهم مذعورين وهم يلتفتون يميناً وشمالاً وكأنهم رأوا في طلبهم أحد وولوا هاربين، وأنا في أثرهم أنادى بالشيخ، وإذا بكل ما أخذوه لنا أجده ملقى بالأرض حاجة بعد حاجة...»[1].

وتارة بالدعاء عليهم، وهذا ما حدث مع مُحارب كان يعتدي على الناس ويسلبهم أموالهم في مسالك وهران، فقد دعى عليه الولي محمد بن عمر الهواري (ت843هـ) بعد قطعه الطريق على واحد من أتباعه وأخذ ماله، فسقط به فرسه ذلك اليوم الذي دعا عليه ووجدوه ميتاً[2].

3-3- العامة في مواجهة الحرابة:

ينبغي الإشارة إلى أن السلطة هي المسؤولة عن أمن المجتمع، من خلال حفظ حقوق الناس وكف يد المعتدين، لكن في الكثير من المرات تتخلى الدولة عن هذه المسؤولية وتصبح على عاتق السكان القيام بهذا الدور، وتدبر أمرهم، حيث يتم هذا عن طريق الحس المشترك والرد الفعل العملي من الاختلالات الأمنية[3].

لا تعوزنا القرائن الدالة على مشاركة أفراد المجتمع في توفير الأمن والتصدي لعصابات الحرابة، نذكر هنا مؤازرة بعضهم البعض أثناء غارات تلك العصابات، ومن الأمثلة على ذلك؛ أهل إحدى المواضع في بجاية عندما هاجمهم محاربون وأخذوا بعض المال فأغاثهم الله بقوم جاءوا لإعانتهم[4].

مما يمكن أن نضيفه في هذا السياق، أن السكان في ظل هذه الظروف قاموا بالتكتل والتضامن فيما بينهم قصد حماية أموالهم وأشيائهم الثمينة، وهو ما دأب عليه بعض أهل القرى في المغرب الأوسط، فقد عمدوا إلى إيداع المال عند بعضهم البعض[5]، وهذا تفاديا

---

(1) الراشدي: **المصدر السابق**، ص ص478-479.

(2) ابن صعد: **المصدر السابق**، ص ص185-186؛ أنظر ابن مريم: **المصدر السابق**، ص ص232-233.

(3) سعيد بنحمادة: **المرجع السابق**، ص96.

(4) الونشريسي: **المصدر السابق**، ج2، ص116.

(5) المازوني: **المصدر السابق**، ج3، ص340.

لسلبها من عصابات الحرابة خلال الغارات، وفي هذا الصدد نشير أيضا إلى أن أهل القرى في إفريقية كانوا في اتصال دائم مع بعضهم البعض، ليشعروا بالأمن ويشجعون بعضهم على الاستقرار وتخفيف الشعور بالخوف[1] نتيجة تكرر تلك الغارات.

تكشف الكثير من الدلائل عن مشاركة أفراد المجتمع في القتال ضد المحاربين، وصد غاراتهم في العديد من المرات، ومن ذلك تصدي أهل قرية بالمغرب الأوسط للصوص الذين هاجموهم ودخلوا معهم في مناوشات[2]، ونذكر أيضا مقاومة أفراد من قرية البطمة بإفريقية للصوص حاولوا الاستيلاء على ماشيتهم، وقد استطاعوا ردهم بعد قتالهم[3].

من جانب آخر، لجأ بعض أفراد المجتمع إلى اتخاذ إجراءات ضد المحاربين كان هدفها الحفاظ على الاستقرار في المعاش اليومي للجماعة دون تدخل من الدولة، تحت طائلة العقوبات، مما جعل تلك العوائد الأمنية تتحول إلى ضمير جمعي غير متساهل في التعامل مع كل انحراف يهدد مصالح المجتمع[4]، ويكفي أن نتطرق لما كان يحدث في النصف الثاني من القرن التاسع هجري/15م بإحدى القرى الواقعة في الطريق بين فاس وتلمسان، حيث كان سكان تلك القرية يلجئون إلى بعض طرق التعذيب لمعاقبة اللصوص وإرغامهم على الاعتراف، ومن ذلك ضرب اللص بالقضيب أو ترهيبه بواسطة منجل كان يدخل في النار حتى يبيض من شدة الحرارة[5]، وهذه الحادثة تظهر أن المجتمع حاول الحفاظ على أمنه وسلامته من خلال تحمل عبء ردع المحاربين، وتطبيق العقوبات ضدهم في العديد من المرات.

---

(1) محمد إسماعيل: **المرجع السابق**، ص257.

(2) المازوني: **المصدر السابق**، ج1، ص386.

(3) ابن ناجي: **المصدر السابق**، ج4، ص168.

(4) سعيد بنحمادة: **المرجع السابق**، ص93.

(5) محمد ياسر الهلالي: **لمحة عن العقوبات**، ص161.

إضافة إلى ما سبق، عمد السكان إلى تدابير أخرى منها استأجر حُراس لممتلكاتهم مما يشبه الأمن الخاص، لحماية المرافق الغير رسمية كالحمامات والبساتين والدور، من اللصوص والمحاربين[1]، ففي ضواحي عنابة قام بعض السكان بحماية مزارعهم بقوة السلاح[2]، كما عين أهل فاس حراسا لحماية مخازن الزرع أو المطامير التي كانت توجد بأطراف المدينة[3]، أما أهل القيروان فقد استنجدوا بأفراد من قبائل رياح، حيث كانوا ينزلون على زرع سواني القيروان ويحرسونه من الربيع إلى تمام الحصاد[4]، ونفس الشيء قام به سكان بلاد الساحل سنة 675هـ، بعد أن كَثُرت هجمات بعض الأعراب على المزارع والبساتين اتخذوا خفيرا على زروعهم[5].

---

(1) سعيد بنحمادة: **المرجع السابق،** ص37.

(2) الحسن الوزان: **المصدر السابق،** ج2، ص104.

(3) محمد المنصور: كيف حفظ أهل فاس أمن مدينتهم، **مجلة زمان المغرب كما كان،** ع/49، (د.د.ن)، الدار البيضاء- المغرب، 2017م، ص41.

(4) البرزلي: **المصدر السابق،** ج3، ص ص556-557.

(5) ابن ناجي: **المصدر السابق،** ج4، ص61.

4- تداعيات عمليات الحرابة:

4-1- تقلص حركة التجارة:

دون شك تأثر النشاط التجاري في المغرب تأثيرا سلبياً بعمليات الحرابة، فكان المتضرر الأول من هذه الممارسات، فقد كانت أهم مشكل عانى منه التجار وأصحاب القوافل التجارية خلال فترة الدراسة، ومن المعروف أن مزاولة النشاط التجاري رهين بتوفر الأمن ولا يمكن أن تنشط إلا بوجوده، لذلك عُدّ الأمن والاستقرار عامل رئيسي لاستمرار هذا النشاط، وهذا ما يؤكده بن خلدون بقوله «العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها لما يرونه من أن غايتها ومصيرها انتهابها من أيديهم... وعلى قدر الاعتداء ونسبيته يكون انقباض الرعايا عن السعي في الاكتساب، فإذا كان الاعتداء كثيرا عاما في جميع أبواب المعاش كان القعود عن الكسب كذلك لذهابه...»[1]، وبالتالي كان مصير العديد من التجارات هو الركود غير أن حركتها لم تتوقف كليا.

فكان من الطبيعي أن تشهد حركة التجارة انحصارا في المغرب بسبب الوضع الأمني الصعب الذي كان يمر به في تلك المرحلة، فقد أعاقت هجمات اللصوص في المسالك والطرقات حركة التجار بين المدن والبوادي، وأرغمت القوافل على التوقف في بعض المناطق في ظل تواجد هذا الخطر، وهذا ما حدث مع إحدى القوافل التجارية التي كانت متجهة من بونة إلى تونس، وبمجرد معرفتهم بوجود عصابات الحرابة في الطريق رفضوا الخروج من مدينة بونة[2]، فضلا على أن بعض القوافل كانت تتمهل وتتأخر في الانطلاق مدة من الزمن حتى يتضاعف عددها؛ وهذا لحماية أنفسهم وتجارتهم بكثرة العدد[3].

علاوة على ذلك، لم يعد بمقدور التجار الدخول للعديد من الأماكن التي تهدد أمنهم وسلامة حمولتهم؛ فلجئوا في العديد من المرات إلى تجنب السفر إليها وعدم عرض سلعتهم

---

(1) ابن خلدون: **المقدمة**، ص ص353-354.

(2) ابن بطوطة: **المصدر السابق**، ج1، ص35.

(3) روبار برونشفيك: **تاريخ إفريقية**، ج2، ص247.

هناك، مثلما كان يحصل في نواحي مراكش وبالضبط في جبل نفيفة، حيث كان التجار لا يقصدون تلك المنطقة بسبب ما يقع فيها من اغتيالات[1]، كما شهدت العديد من المناطق في إفريقية عزوف التجار في الولوج إليها بسبب انعدام الأمن[2]، وأدى هذا إلى تضرر النشاط التجاري في الكثير من المناطق البعيدة[3].

لاشك أن عمليات قطع الطرق التي شهدتها العديد من المسالك قد أصابت التجار بحالة من الرعب والخوف، انعكست بدورها سلبا على نشاطهم في الأسواق، فقد ألغت كل الظروف المناسبة لممارسة هذا النشاط، وأضحى ذهابهم للأسواق خطر عليهم، وفي هذا الصدد نشير أن سكان الجبال بنواحي قسنطينة «لا يستطيعون مزاولة التجارة لا في السهل خوفا من الأعراب، ولا في المدن خوفا من الأمراء »[4]، ونفس الأمر وقع مع سكان مطغرة الذين توقفوا عن نقل وبيع الفحم في هنينوندرومة وتلمسان بسبب انعدام الأمن في تلك المسالك[5]، والواضح أيضا أن هذا أدى إلى تقلص نشاط الحركة التجارية في البوادي والفحوص، وانحصارها داخل الحواضر الكبرى بحكم أنها كانت تعرف نوع من الأمن والاستقرار.

تتجلى آثار عمليات قطع الطرق كذلك على الخطوط التجارية، والذي أحدث تذبذبا في وصول السلع للأسواق حيث «لا يستقيم أمر بلاد كانت المسالك إليها مُخَوفة لأنها، تفتقر إلى المجلوب إليها ومجتلب إليها ومجتلب منها »[6]، مما يؤدي إلى نُدرتها وغلاء في

---

(1) الحسن الوزان: **المصدر السابق**، ج1، ص362.

(2) روبار برونشفيك: **المرجع السابق**، ج2، ص ص246-247.

(3) محمد فتحة: جوانب من الحياة الاقتصادية المغربية خلال العصر المريني، **حوليات كلية الأدب والعلوم الإنسانية**، ع/2، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء-المغرب، 1985م، ص166-167.

(4) الحسن الوزان: **المصدر السابق**، ج2، ص103.

(5) مختار حساني: **المرجع السابق**، ج2، ص ص88-89.

(6) الماوردي: **تسهيل النظر**، ص278.

الأسعار مثلما حدث لمدينة مراكش بعد غارات قبائل الخلط سنة (632هـ/1234م) على أحوازها، وقطع المسالك المؤدية إليها، ونهب القوافل المتجهة نحوها؛ فقد شهدت المدينة تراجعا في تدفق السلع الضرورية؛ مثل الحطب والتبن والفواكه والخضر، وغلاء فاحش للكثير من المواد أثناء تداولها في الأسواق نتيجة قلتها[1]، حيث وصل سعر «الربع الواحد من الدقيق الفاسد إلى ثلاثة دنانير»[2].

كما شهدت أسعار السلع في تونس خلال فترة الأمير أبي حفص غلاء فاحش لنفس الأسباب، بعد أن حاصرها الأعراب وقطعوا الطريق ومنعوا وصول المواد الأساسية للمدينة مما انعكس سلبا على النشاط التجاري[3]، فأغلب مسالك إفريقية كانت محفوفة بالمخاطر والمخاوف مما جعل المرور منها متعذرا في أكثر الأوقات[4]، ويبدو أن هذا الوضع، وغياب السلع دفع الكثير من التجار إلى إغلاق محلاتهم، وإفلاس البعض الآخر، مما ينتج عنه من حالة الكساد في التجارة، وصاحب ذلك انتشار العديد من مظاهر الاستغلال لدى التجار كاحتكار السلع، وهذا ما وقع في المغرب الأوسط حيث عمد التجار إلى عدم إخراج ما في مخازنهم من الحبوب فارتفعت أسعاره لقلة العرض[5].

انعكست عمليات الحرابة سلبا على خطوط والمسالك التجارية المشهورة فقد عرفت تغيرا في مسار الطرق، وحركة القوافل في المغرب، التي أضحت تتجنب المسالك الخطرة، فسجلماسة ودرعة وسوس؛ مثلا لم تعد المحطات الرئيسية للقوافل التجارية، وفقدت أهميتها،

---

(1) ابن عذاري المراكشي: **المصدر السابق**، ص ص318-319.

(2) **المصدر نفسه**، ص319.

(3) محمد حسن: **المدينة والبادية**، ج1، ص520.

(4) حافظ حادة: الحياة الاقتصادية بإفريقية في العهد الحفصي من خلال نوازل البرزلي والونشريسي وكتب الحسبة، **مجلة المشكاة**، ع/7، جامعة الزيتونة، تونس، 2009، ص508.

(5) مختار حساني: **المرجع السابق**، ج2، ص ص62-63.

وانتقل نشاط التجار لطرق جديدة، وأصبحت القوافل تتجه أكثر فأكثر نحو الشرق[1]، فعلى سبيل المثال شهدت الطرق التي تربط المسيلة ونقاوس وباغاية بتبسة والجنوب التونسي تراجعا في حركة القوافل لاسيما منها القادمة من تافيلالت وتوات، وحافة الصحراء وجنوب الأطلس الصحراوي وجبل الأوراس بسبب انعدام الأمن بها[2]، وما يشير أيضا إلى تحول القوافل إلى محطات أخرى ازدهار مناطق مثل توات فقد استقطبت التجار الذين كانوا ينشطون ما بين تلمسانوسجلماسة لكثرة الاعتداءات على القوافل[3].

هذا ما يؤكده المقري في حديثه عن شركة العائلة التي عرف عنها العمل التجاري وتسيير القوافل وتأمين التجار ولكنها شهدت تراجع في تجارتهم حيث يقول: «صادفوا توالي الفتن... فلم يزل حالهم في نقصان إلى هذا الزمن، فها أنا ذا لم أدرك من ذلك إلا أثر نعمة اتخذنا فضوله عيشا»[4]، مما يدل على تأثر حركة القوافل وتضررها من غياب الأمن وانتشار أعمال السطو والنهب في الطرقات المغرب الإسلامي خلال هذه الفترة.

4-2-ازدهار النقل البحري:

بعدما ألحقتهُ أعمال الحرابة من أضرار بالمسافرين أو التجار المتنقلين بين مختلف مسالك البرية بلاد المغرب، أفضى ذلك إلى خراب الطريق البري الرابط بين الريف المغربي وبجاية وتونس والمشرق الإسلامي وانتقل الثقل التجاري إلى الطريق البحري[5]، وبعد أن أصبحت الطرق البرية المؤدية لمصر والشرق محرمة على القوافل، وأضحى الطريق البحري

---

(1) حسن حافظي علوي: **سجلماسة**، ص426.

(2) روبار برونشفيك: **المرجع السابق**، ج2، ص248.

(3) لطيفة بن عميرة: **العلاقات التجارية**، ص36.

(4) المقري: **نفح الطيب**، مج5، ص206.

(5) حميد تيتاو: **المرجع السابق**، ص272.

هو السبيل الوحيد للتبادل التجاري[1]، وحركة السكان حيث كان طريق البحر هو البديل لتلك المسالك والمحطات، التي لم تَعد تَصلح كمسالك آمنة للسابلة وتحركاتهم.

لقد انتعش النقل البحري خلال فترة الدراسة، وكان المغاربة ينقلون سلعهم عبر الخط البحري، الرابط بين موانئ كل من طرابلس، وقابس، وصفاقس، والمهدية، وسوسة، وتونس، وبنزرت، والقالة، وعنابة، وسكيكدة، وبجاية، والجزائر، وشرشال، وتنس، ووهران، وهنين، وسبتة، وطنجة، وأصيلا، والعريش، وسلا، والرباط، وأنفا[2].

ولا شك أن تفاقم خطر اللصوصية في طريق البركان سببا رئيسيا في ازدياد الرحلات البحرية بين مدن المغرب الإسلامي، وكل ذلك شجع الكثير من الفئات على ركوب البحر رغم مخاطره لاسيما فئة التجار والحجاج.

من الأمثلة الدالة على تراجع الطريق البري لصالح البحري إرسال الخليفة الموحدي أبو دبوسهدية للأمير الزياني يغمراسن عن طريق البحر حيث انطلقت السفينة من ميناء آسفي إلى هنين[3].

من مشاهد الخيار البحري مواضيع نوازل ركوب البحر للتجارة والسفر، لاسيما قضية كراء المسلمين لسفن النصارى قصد التنقل والتجارة بين سواحل المغرب الإسلامي وإلى مصر والمشرق، حيث أضحى لزاما على المسافرين والتجار ركوب سفن النصارى نتيجة ضعف البحرية المغربية، وهو ما ذكره البرزلي قائلا: « جرت العادة عندنا اليوم السفر في البحر في مراكب النصارى يكرونها للمسلمين من إفريقية إلى الإسكندرية... وكذلك الركوب

---

[1] جورج مارسيه: **المرجع السابق**، ص252.

[2] لطيفة بشاري بن عميرة: **النقل البحري في إمارة بني عبد الواد من القرن السابع إلى القرن العاشر الهجريين (13-16م)**، ضمن أعمال الملتقى الدولي الموانئ الجزائرية عبر العصور (سلما وحربا)، مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط(الجزائر)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر02، 7-8 ديسمبر 2009، ص435.

[3] ابن عذاري المراكشي: **المصدر السابق**، ص465.

من الإسكندرية إلى ناحية بلاد المغرب... فكان شيخنا الإمام الفقيه- ابن عرفة- يحكي أنه كالتجارة في أرض الحرب...»[1].

ففي سنة (703هـ/1303م) أبحرت سفينة جنوية من بونة إلى تونس محملة بسلع لتجار من بونة، كما انتقل بعض التجار من تلمسان ووهران إلى المشرق الإسلامي على سفينة جنوية سنة (871هـ/1466م)[2]، وكان سكان بريشك ينقلون منتجاتهم عن طريق البحر إلى الجزائر وبجاية وتونس[3]، ويبدو أن هذه النصوص تُعزز فرضية أن عمليات الحرابة في المسالك، كان لها دور كبير في تعطيل حركة السفر عن طريق البر، مما منح الفرصة لبروز وانتعاش السفر عن طريق البحر بين أقطار المغرب.

من الضروري أن نشير كذلك إلى أن الميناء كان البديل الأمثل لتنقل العلماء والتجار، خصوصا مع نهاية القرن السادس الهجري/12 مبعد تزايد الضغط على الطرق الداخلية، وقد دونت ذاكرة العلماء في عدد من الكتب التراجم تنقلاتهم في سواحل المغرب الإسلامي[4]، فهذا الغبريني يذكر أن سفره من تونس إلى بجاية كان عن طريق البحر[5]، ومما يذكر هنا أيضا أن ابن خلدون سافر مع مجموعة من التجار إلى المشرق عن طريق البحر انطلاقا من تونس[6].

---

(1) البرزلي: **المصدر السابق**، ج1، ص ص593-594.

(2) Dhina Attallah **: les Etats de l'Occident Musulman aux XIIIe, XIUe et XUe siècles**, institutions gouvernementales, Office des Publication Universitaires, Enal, alger, pp358, 359.

(3) الحسن الوزان: **المصدر السابق**، ج2، ص33.

(4) علاوة عمارة: **الموانئ الجزائرية من خلال مشروع أطلس موانئ ومسالك العالم الإسلامي الوسيط (APIM)**، ضمن أعمال الملتقى الدولي الموانئ الجزائرية عبر العصور (سلما وحربا)، ص126.

(5) الغبريني: **المصدر السابق**، ص101.

(6) ابن خلدون: **رحلة**، ص199.

والحاصل أن غياب الأمن وانتشار قطاع الطرق في مسالك البرية بالمغرب الإسلامي، كان عاملا هاما في ازدهار النقل البحري، وارتفاع معدل السفر في البحر خلال فترة الدراسة.

4-3- تضرر النشاط الفلاحي:

تُعد الفلاحة من أهم النشاطات الحيوية التي تضررت من أعمال النهب والسطو واللصوصية التي شهدها المغرب الإسلامي، فقد ساهمت هذه الأعمال في تراجع الإنتاج الفلاحي وتدهوره في فترات عديدة من مراحل الدراسة، كما انعكست بصورة مباشرة على الفلاح، الذي أصبحت أملاكه عرضت للغارات والسطو بشكل دوري، وهذا وجعله يفقد الرغبة في مزاولة مهنة الفلاحة.

تجدر الإشارة إلى أن البادية المغاربية شهدت شيوع لظاهرة اللاأمن نتيجة غياب سلطة الدولة وتراجع نفوذها، وبحكم أن هؤلاء اللصوص اتخذوا من المناطق الجبلية والبوادي والغابات والقرى مستقرا لهم بعيدا عن أعين السلطة، وكان خطرهم على أهل البوادي أكثر من الحضر[1]، وقد أكد هذا ابن خلدون بقوله: «أما البسائط فمتى اقتدروا عليها بفقدان الحامية وضعف الدولة، فهي نهب لهم وطعمة لآكلهم يرددون عليها الغارات والنهب والزحف لسهولتها...»[2]، وهذه العوامل دليل واضح على أن البادية كانت هدفا رئيسيا لعصابات الحرابة ومسرحا لأعمال النهب والسلب التي أضرت بالإنتاج الفلاحي.

تُقدم لنا الكثير من النصوص معطيات عن الاعتداءات التي طالت الفلاحين وممتلكاتهم؛ ففي المغرب الأقصى عرفت الكثير من المناطق في بداية القرن السابع الهجري/13م توقف الحرث نتيجة غارات بعض القبائل التي تمتهن الحرابة على القرى

---

(1) غالية نويصر: **المهمشون في المغرب الأوسط في العصر والوسيط**، ضمن كتاب طبقات مجتمع المغرب الأوسط قراءة في الموروث والذهنيات، تق عبد القادر بوعقادة، النشر الجامعي الجديد، تلمسان- الجزائر، 2018، ص249.

(2) ابن خلدون: **المقدمة**، ص186.

والمداشر[1]، وقد كانت تلك الغارات أعنف وأشد على بادية مراكش حيث «شرعوا في تدمير البحائر، وقطع مياهها وشجراتها »[2] مما دفع بالفلاحين إلى مغادرة أراضيهم[3]، كما لم يسلم فلاحي مكناسة من تلك الغارات وتعرضت أملاكهم للسطو والنهب[4]، وشهدت تشرافت[5] وضعية مشابهة، حيث عانت البساتين والمحاصيل من عمليات سطو واسعة[6].

الملاحظ أن عمليات السطو والنهب التي نشطت بشكل دوري على البوادي أدت إلى تدهور في الإنتاج الفلاحي، وكبدت الفلاحين خسائر كبيرة، فقد شهدت بادية تامسنا خسائر عديدة من جراء تلك الغارات، حيث وصف ابن الخطيب فضاعة المشهد بقوله: «وهو الوطن الخصب، الكثير السقي، الغزير الربيع، الجم الفاكهة، الملتف الشجر، المستبحر، الغلل، فانتسفوه، وأتوا على راعيته، واحترشوا الأرض من خزينه، واجتثوا قائم شجره، وارتعدوا مدرك زرعه، ولم يتركوا بيه نافخ ضرمة »[7].

---

(1) ابن أبي زرع الفاسي: **الذخيرة السنية**، ص36.

(2) ابن عذاري المراكشي: **المصدر السابق**، ص318.

(3) **نفسه**.

(4) **المصدر نفسه**، ص351.

(5) تشرافت: مدينة صغيرة على ضفة أسيف المال، تبعد عن مراكش بأربعة عشر ميلا وعن الأطلس بنحو عشرين ميلا، تحيط بها بساتين كثيرة، جميع السكان بستانيون. الحسن الوزان: **المصدر السابق**، ج1، ص126.

(6) **نفسه**.

(7) ابن الخطيب: **نفاضة**، ج3، ص109.

هو ما توقف عنده الحسن الوزان أيضا، كاشفا لدور تلك الغارات في التأثير على النشاط الفلاحي وفي التضييق على المزارعين، فسكان تينيزا بمنطقة كدميوة بناحية مراكشكانوا لا يستطيعون حرث السهول بسببها[1]، وعانى سكان تساوين[2] أيضا من نفس الضرر لأن سهلهم كان في يد بعض الأعراب المغيرين[3].

لم تكن بوادي سوس وتارودانتبمنأى عن هذه العمليات، فقد تعرضت لنفس المصير وكانت مستهدفة بقوة[4]، وتم تخريب الكثير من المحاصيل، بحكم أن تلك المناطق تَعرف اختلالات أمنية في أغلب الفترات وتشهد غياب للأمن وتراجع لسلطة الدولة، مما أدى إلى عرقلة نشاط الفلاحين وتعطيل وإنتاجهم في تلك المناطق.

وفي المقابل لم تسلم القرى المحيطة بسجلماسة، وكانت مُعرضة للنهب دائما؛ فقد كان سكان القصور يدفعون جزء من محصولهم الزراعي لبعض القبائل مقابل أن يكف هؤلاء عن غاراتهم[5]، كما تم السطو على غلة الكثير من الفلاحين في العديد من المرات[6] ونهبت ماشيتهم[7]، ولاشك أن هذه الأفعال التي تعرض لها الفلاح وممتلكاته ساهمت في تراجع الإنتاج الفلاحي بشكل ملحوظ في المغرب الأقصى.

نفس الظاهرة عانى منها المغرب الأوسط، حيث تعرضت المحاصيل للإتلاف المحاصيل وتخريب البساتين والسطو على المواشي من طرف عصابات الحرابة، فقد تأثر النشاط الفلاحي كثيرا بهذه العمليات، وقامت تلك العصابات التي تنتمي معظمها للأعراب

---

(1) الحسن الوزان: **المصدر السابق**، ج1، ص123.

(2) تساوين: منطقة قريبة من هسكورة، وتتكون من جبلين أحدهما بجوار الآخر يبتدئان من تخوم الجبل السابق غربا، وينتهيان عند جبل تكوداست. الحسن الوزان: **المصدر السابق**، ج1، ص175.

(3) **نفسه**.

(4) **المصدر نفسه**، ص ص118، 116

(5) حسن حافظي علوي: **المرجع السابق**، ص312.

(6) ابن هلال السجلماسي: **المصدر السابق**، ص37.

(7) **المصدر نفسه**، ص209.

بالتضييق على الفلاحين وأحكمت سيطرتها على أرياف المغرب الأوسط[1]، كما نشروا الرعب والخوف في أوساط ساكنة الأرياف من خلال السطو والتخريب[2].

من المؤكد أن الغارات المتكررة للمحاربين في هذه المرحلة، ألغت كل الشروط المناسبة لمزاولة النشاط الفلاحي في الكثير من المناطق، فقد أعاقت عمل الفلاح ودفعته للتوقف عن الزراعة بسبب تهديدات والسطو على المحاصيل وتدميرها، كما هو حال بادية مستغانم التي تتمتع بمقدرات زراعية هامة وبساتين جميلة لكن معظمها مهجور[3]، ونفس الوضع شهدته نواحي مجانة فقد تراجع إنتاج القمح بها، بسبب إتلافه والتضييق على المزارعين من طرف المحاربين[4].

إلى جانب المحاصيل استهدف اللصوص في إقليم المغرب الأوسط، الثروة الحيوانية فتعرضت البهائم للنهب والسرقة[5] مثل الثيران وغيرها[6]، ولا يخفى أن الأبقار والخيول ودواب الجر كانت وسيلة أساسية من وسائل الإنتاج الزراعي، وحرمان الفلاحين منها يعني التأثير على مردودية أعمالهم الزراعية[7].

نضيف إلى ذلك عبء آخر تحمله الفلاح وأثقل كاهله، وهو تقديم إتاوات أو جزء من محصوله للمحاربين، من أجل ردهم وثنيهم عن الإغارة وتفادي نهب أملاكه ومحاصيله ولحماية نفسه وعائلته، ونشير هنا إلى فلاحي المدية الذين كانوا يؤدون مغارم ثقيلة إلى

---

(1) Charles- andreJulien : **Op. Cit**, pp518-519.

(2) المازوني: **المصدر السايق**، ج3، ص340.

(3) الحسن الوزان: **المصدر السابق**، ج2، ص33.

(4) مارمول كربخال: **إفريقيا**، ج2، ص382.

(5) الحسين بولقطيب: **الجوائح**، ص96.

(6) المازوني: **المصدر السابق**، ج4، ص125.

(7) الحسين بولقطيب: **المرجع السابق**، ص97.

بعض الأعراب المغيرين لينعموا ببعض الاستقرار[1]، كما اضطر فلاحة مازونة لدفع جزء من محصولهم للعرب مقابل السماح لهم بفلاحة الأرض[2].

يبدو أن هذا الوضع دفع جزء كبير من فلاحي المغرب الأوسط لهجرة الأرياف والتخلي عن أملاكهم وأراضيهم الفلاحية، وهو ما تؤكده بعض النوازل فقد سُئل أبو عبد الله زواوي«عن أرض في دوار تخلى عنها أهلها زمانا، ولا يرجى رجوعهم وبقيت خالية »[3]، وفي نازلة سُئل أبو الفضل العقباني«عن قوم وجدوا موضعا قد اندثر بناؤه... والموضع المذكور من وطن يقال له جبل راشد»[4]، وهذا ونشير إلى أن بادية مازونةأصبحت خالية من الفلاحين نتيجة نزوح الكثير منهم[5].

والجدير بالإشارة أن العديد من الفلاحين اتجه نحو المدن بحثا عن الأمن حيث فضلوا الإقامة بمدن والحواضر الكبرى، حتى لا يتعرضوا للسلب والنهب من شيوخ القبائل واللصوص الذين احترفوا مهنة اللصوصية[6]، فيما لجأ آخرون إلى الجبال واتخذوها كمأوى لهم وتحصنوا بها وهو ما يعلل ارتفاع الكثافة السكانية في بعض الجبال مثل جبال أغبال وبني ورنيد[7]، ونتيجة لهذا أضحت البوادي خالية والأراضي الزراعية غير مستغلة مما أثر سلبا على النشاط الفلاحي المغرب الأوسط وأدى إلى تراجعه.

---

[1] الحسن الوزان: **المصدر السابق**، ج2، ص41؛ أنظر إبراهيم حركات: **النشاط الاقتصادي الإسلامي في العصر الوسيط**، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء- المغرب، 1996م، ص293.

[2] مارمول كربخال: **المصدر السابق**، ج2، ص382.

[3] المازوني: **المصدر السابق**، ج4، ص127.

[4] **المصدر نفسه**، ج3، ص ص317-318.

[5] الحسن الوزان: **المصدر السابق**، ج2، ص36.

[6] مختار حساني: **المرجع السابق**، ج3، ص148.

[7] الحسن الوزان: **المصدر السابق**، ج2، ص44.

كما أسهمت غارات عصابات الحرابة أيضا تدهور النشاط الفلاحي في المغرب الأدنى بشكل كبير، فكانت المحاصيل بمختلف صنوفها والمواشي في العديد من المناطق هدفا لتلك العصابات[1]، حيث نجد صدى لهذه الأفعال في العديد من النصوص التي تكشف مقدار الضرر الذي مس المحاصيل الزراعية، ونذكر هنا التخريب الذي طال الكثير من المحاصيل حول تونس[2]، كما نشير أيضا إلى الأضرار التي ألحقها الأعراب المحاربون بمحاصيل الزيتون الموجودة بين طريق القيروان وطريق الساحل، مما أثر على عملية إنتاج الزيت في إفريقية[3]، ونفس المصير شهدته محاصيل الزيتون في صفاقس فقد «أفسدتها العرب، فليس بخارجها الآن شجرة »[4]، أما طبلبة القريبة من المنستير« تنتج أراضيها كمية عظيمة من الزيتون، لكنها أهملت إثر هجمات الأعراب »[5].

علاوة على ذلك، تسببت أعمال النهب والسلب في إفريقية في تقلص الإنتاج الفلاحي؛ بسبب عدم قدر الفلاح على ممارسته نشاطه، لاسيما عملية الحصاد وجمع المحصول وهذا خوفا على نفسه حيث«يخرج الناس إلى الحرث والحصاد وجمع الزيتون مستوفرين مستعجلين إلى الرجوع إلى مدائنهم، ويخاف كل واحد منهم إن تأخر عن أصحابه على نفسه وماله... ويتركون كثيرا من زيتونهم عند جمعه لبعدهم عنه... فيحتاجون لضرورتهم أن يستأجروا على جمع الزيتون قبل طيبه بثلثه وربما كان بنصفه... ولو وجدوا العافية لجمعوه على مهل بعد طيبه »[6]، وهذا يبين عمق الضرر الذي لحق الفلاحين جراء هذه الأعمال.

---

[1] نللي سلامة العامري: **المرجع السابق**، ص66.

[2] البرزلي: **المصدر السابق**، ج6، ص ص180، 177

[3] العبدري: **المصدر السابق**، ص ص484-485.

[4] التجاني: **الرحلة**، ص68.

[5] الحسن الوزان: **المصدر السابق**، ج2، ص85.

[6] الونشريسي: **المصدر السابق**، ج1، ص374.

في السياق ذاته نذكر، أن غلات الفلاحين من المحاصيل تعرضت للنهب، حيث ينتظر هؤلاء اللصوص وقت الحصاد للإغارة كما حدث في بادية أوربس التي يأتي إليها الأعراب كل سنة ويملئون أكياسهم قمحا عنوة ودون أن يؤدوا أي ثمن، ثم يعدون إلى الصحراء[1]، ويتكرر المشهد في قصر شيرس القريب من تونس حيث كان الفلاحون عرضة لنهب والفتك والسلب[2]، ولاشك أن خسارة الفلاحين لمحاصيلهم التي تعبوا عليها أثر عليهم سلبا وساهم في إفلاسهم، ودفع الكثير منهم لتوقف عن ممارسة النشاط الفلاحي وتركوا الأراضي[3] وسعوا لمزاولة نشاط آخر لسد حاجيات عائلتهم، مما أثر على الإنتاج الفلاحي وأفضى إلى تقلصه في إفريقية.

الملاحظ أيضا خلال تلك الفترة في إفريقية أن البوادي عرفت ضغطا شديدا من طرف البدو المحاربين، وذلك من خلال نهب القرى والمنازل والتضييق عليها وهذا ما زاد في معاناة الفلاحين[4]، مما اضطرهم للخروج من القرى والمداشر، والاستقرار في المدن هروبا من هذا الضغط ونجم عن هذا المسار إخلاء العديد من القرى[5]، وبالتالي قلّ عدد المزارعين وتراجعت المساحات المزروعة وتزداد مساحات الأراضي البور[6].

من خلال ما سبق؛ تبين أن سلطة السياسية في المغرب الإسلامي عقدت العزم على وضع حد لعصابات الحرابة وإيقاف عمليات النهب والسلب، وتوفير الأمن للسكان وإثبات قوتها وسطوتها، من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير كحملات العسكرية التأديبية أو عن طريق نشيط واستحداث مؤسسات أمنية مختلفة كالشرطة والخفارة، إضافة إلى ذلك

---

(1) الحسن الوزان: **المصدر السابق**، ج2، ص66.

(2) **المصدر نفسه**، ص68.

(3) محمد حسن: **المدينة والبادية**، ج1، ص61.

(4) محمد إسماعيل: **الوزارة في أفريقيا**، ص241.

(5) محمد حسن: **المرجع السابق**، ج1، ص ص619-620.

(6) محمد إسماعيل: **المرجع السابق**، ص232.

سعى الصلحاء والأولياء والفقهاء جاهدين إلى التصدي لغارات المحاربين ومنع نشاطهم، فقد كانت لمكانتهم الاجتماعية وقداستهم دور مهم في حماية السكان وممتلكاتهم وتدخلوا في الكثير من المرات، ولا ننسى الجهود المبذولة من طرف العامة لتصدي لتلك العصابات من خلال استعمال مختلف الطرق والوسائل المتاحة، وينبغي الإشارة أيضا إلاأنعمليات الحرابة كان لها التداعيات على المغرب الإسلامي، وشكلت معضلة للسكان وأضرت ببعض الأنشطة الحيوية كالفلاحة والتجارة، وفي ذات الوقت برزت بدائل أخرى عن الطرق البرية وهو الطريق البحري والموانئ والتي كانت حينها أكثر أمناً.

الخاتمة

من خلال ما تقدم يمكن الخروج بجملة من النتائج الهامة:

- تُعتبر جريمة الحرابة من أهم القضايا التي أخذت حيز مهم في مسائل الفقه الإسلامي، بحكم أن هذه الجريمة تهدد حياة الناس وأموالهم وممتلكاتهم، والدليل على خطورتها أنها من الجرائم التي تم تحديد عقوبتها في الشريعة الإسلامية؛ من القرآن الكريم والسنة النبوية أو ما يسمى الجرائم الحدّية في التشريع الإسلامي.
- من خلال الدراسة اتضح أن الحرابة من الظواهر السلبية التي استفحلت في المغرب ما بين القرنين السابع والتاسع الهجريين 13-15م، وهذا ما تبينه مختلف النصوص المصدرية، فقد شهدت عمليات قطع الطريق في معظم مراحل فترة موضوع البحث ارتفاعا غير عاديا في هذه الظاهرة لدرجة شيوعها- هذا إذا استثنينا فترات السلاطين الأقوياء-، وأسهمت بشكل كبير في إرباك المجتمع وزعزعت استقراره، من خلال بث الرعب وعدم الأمان بين مختلف شرائح وفئات المجتمع.
- والملاحظ أن هنالك عدة ظروف ساهمت بشكل واضح في استفحال هذه الظاهرة، بداية بالتحولات السياسية التي شهدها المغرب، ومتمثلة في ضعف الدولة الموحدية ثم انقسام المغرب إلى دويلات متحاربة، لم تستطع فرض سلطتها وقوتها داخل إقليمها، إضافة إلى الفتن الداخلية والصراعات داخل تلك دويلات، وهذا أحداث إختلالات أمنية كبيرة وانفلات أمني غير مسبوق في مجال المغرب الإسلامي، فقد أضحت السلطة غير قادرة على ضبط الأوضاع الأمنية حتى في المدن، مما سمح للصوص وعصابات الحرابة استغلال هذا الوضع المضطرب وتكثيف نشاطها، في ظل عدم وجود قوة رادعة وانشغال السلطة بأمور أخرى.
- وتبين من خلال دراستنا أن المتغيرات الاقتصادية التي عرفها المغرب من كساد الزراعة والتجارة، وغلاء الأسعار، واحتكار السلع، علاوة على الضغط الجبائي الذي فرضته السلطات السياسية، قد أثر كثيرا على الأنشطة الاقتصادية وتسببت في تدهوره، مما

ساهم في تدني المستوى المعيشي للفرد المغربي، ناهيك عن المشكلات الاجتماعية التي برزت في المجتمع مثل الجوع والفقر والحاجة، وهذا ما اضطر الكثيرين للبحث عن طريقة لتحصيل الرزق وسد حاجاتهم اليومية، فوجدوا في قطع الطريق ضالتهم وامتهنوهاكحرفة.

- اتضح لنا أيضا مساهمة الكوارث الطبيعة والأوبئة المتتالية التي شهدها المغرب، خلال تلك الفترة أو ما يعرف بالجوائح عند الفقهاء، في شيوع هذا السلوك المنحرف في المجتمع، وهذا نتيجة الضغط الاجتماعي المتزايد الذي أفرزته تلك الكوارث لاسيما الخوف من المجاعة والوباء، وعجز الكثيرين عن تأمين العيش في هذه الظروف.
- ويبدوا أن وصول القبائل العربية أو ما يُطلق عليه في النصوص بالزحف الهلالي في القرن الخامس هجري/11م، كان من أهم عوامل إزدياد عمليات الحرابة والسطو، ووصولها للذروة، فقد أشارت الكثير من المصادر سواء النوازلية أو المنقبية والرحالات وحتى التاريخ العام، لدور تلك القبائل في إشاعة الخوف منذ دخولها مجال المغرب الإسلامي، وربطت الحرابة وعمليات السطو بالقبائل الهلالية، فقد شكلت الخطر الأكبر بسبب امتهانهم لها، قبل دخولها المغرب وحسب ابن خلدون يعود هذا لطبعهم المتمرد والبيئة البدوية التي نشئوا فيها، إضافة إلى إحداثهم طفرة في عمليات قطع الطريق والإغارة على الناس فقد ارتفعت وتيرة الغارات، لاسيما بداية من القرن سابع هجري/13م، حيث شكلوا عصابات ذات أعداد كثيرة، حاملة لمختلف أنواع الأسلحة كما أضحت الاعتداءات أكثر تنظيما.
- والجدير بالذكر عن أن عمليات الحرابة استهدفت المسالك والطرقات المغرب الغير آمنة، والبعيدة عن أعين السلطة الحاكمة؛ حيث شهدت مستويات قياسية من الغارات وكان التجار والقوافل التجارية الهدف الأول لقطاع الطرق، بسبب ما تحمله تلك القوافل من سلع وبضائع وأشياء ثمينة، هذا ولم تسلم قوافل الحج والحجاج من غارات عصابات

الحرابة، فقد أشارت النصوص أن الاعتداءات وقطع الطريق تزداد خلال فترة الحج وكان الحجاج هدف لهؤلاء المحاربين، وكانوا يتمركزون في مسالك التي يمر فيها الحجاج للإغارة عليهم، وهذا طمعا في ما يحملونه أثناء رحلتهم إلى الحجاز وعودتهم منها.

- إضافة إلى المسالك والطرقات، كانت البوادي والحواضر، هدفا للمحاربين وشهدت غارات وعمليات سلب ونهب بشكل يومي، وهذا ما أفصحت عنه الكثير من المصادر، فقد أضحت المنازل والمزارع وممتلكات بمختلف أنواعها، عرضت للسطو والحرابة، كما استفحلت ظاهرة اعتراض المارة والاعتداء عليهم، داخل المدن وفي محاور الطرق وسلبهم ممتلكاتهم التي يحملونها أثناء تحركاتهم.
- كما تم الكشف على أن عمليات الحرابة استهدفتكل شرائح المجتمع، فبإضافة إلى أصحاب المال والتجار، تم استهداف الأطفال والنساء، ولم يسلم حتى الفقهاء والصلحاء من تلك العمليات رغم قداستهم ومكانتهم الاجتماعية، كما استعمل هؤلاء المحاربين مختلف الأسلحة والحيل، لسطو على أموال الناس وابتزازهم.
- وتطرقنا إلى الجهود سلاطين المغرب في سبيل الحد من الحرابة وعمليات السطو، محاولتهم تحقيق الأمن وتثبيته وبسط سلطتهم، وإبراز دورهم المهم، فقد سجلنا تدخل هؤلاء السلاطين وقيادتهم لحملات عسكرية أمنية عقابية وتأديبية متكررة ضد قطاع الطرق وأماكن تمركزهم، وتتبع حركات المحاربين وشّلها وحصر نشاطهم، وبعد القضاء عليهم عملوا على تأمين السبل ومجابهة كل من يحاول نشر الخوف في الطرقات والمسالك بالقوة.
- إلى جانب هذه الحملات الأمنية التأديبية، اعتمدت السلطات السياسية في المغرب على تفعيل المؤسسات الأمنية، لتصدي لعمليات النهب والسطو والحفاظ على سلامة الأنفس والممتلكات، في مقدمتها جهاز الشرطة الذي حظي بكل الدعم من طرف سلاطين، وساهم في مكافحة الحرابة في المدن، وتعقب المحاربين وضبط الأمور الأمنية داخلها،

أما خارج المراكز العمرانية فقد اهتدت السلطات إلى استحداث جهاز آخر، ألا وهو الخفارة حيث كان يتمركز أصحاب هذه المهنة في المسالك والبوادي، التي تعرف ضعف أمني وانتشار لعصابات الحرابة وتعمل على مرافقة المسافرين والحجاج والقوافل التجارية، وتضمن أمنهم وحمايتهم من الاعتداءات.

- كما لجأت السلطات في الكثير من المرات إلى عقد تحالفات مع القبائل العربية المتمركزة في الطرقات والمسالك، لاستخدامهم كجنود خفارة التي قامت بدور مهم في هذا المجال، إضافة إلى تدابير ميدانية أخرى، كدعم تلك المؤسسات الأمنية وتقويتها بتنظيمات جديدة، وأيضا إنشاء العديد من المرافق في المسالك مهمتها حماية ومساعدة المسافرين.
- ولم يقف لجهود المبذولة من الطرف السلطة الدينية الممثلة في الفقهاء والصلحاء لمعالجة هذه الظاهرة والقضاء عليها فالفقهاء اتخذوا مواقف صارمة من أفعال لحرابة ودعوا إلى مقاطعة هؤلاء المفسدين وتجنب التعامل معهم وإلى مقاتلتهم واعتبار جهادهم أفضل من جهاد الكفار، وهذا استنادا لنصوص الشرعية.
- هذا وتدخل الأولياء والصلحاء فعلياً لحماية التجار والمسافرين في الطرقات والمسالك، من خلال مرافقتهم وتوفير الأمن للسكان في البوادي والقرى عن طريق دفاعهم عنهم وصد غارات المحاربين، ولا ننسى دورهم في إنشاء المراكز – الزوايا – في المسالك المفقرة بهدف الحفاظ على أمنها وتأمين عابر السبيل، كما استغلقوا مكانتهم الاجتماعية والروحية في دفع الكثير من قطاع الطرق واللصوص للتوبة، واستخدموا حتى الكرامات للتأثير على قطاع الطرق، وجرى رصد تدابير العَّامة في مواجهة هذه الظاهرة نتيجة الخوف، وكيف تحملت في الكثير من المرات عبء مواجهة عصابات الحرابة، واستخدمت مختلف الطرق والوسائل في سبيل الحفاظ على الأمن والممتلكات.
- لم تغفل الدراسة إبراز تداعيات عمليات الحرابة، والتي مست بصفة خاصة أهم مجالين حيويين لسكان بلاد المغرب هما الفلاحة والتجارة، حيث كان الفلاحين والتجار هدفين

رئيسين لتلك العمليات، فقد عرفا هذين المجالين جموداً وتراجعا رهيباً وعرقلة في نشاطهم العادي، بحكم أنهما مرتبطين بالاستقرار والأمن، وفي المقابل تفاقم أزمة الحرابة في المسالك وانسداد معظمها، فسح المجال لازدهار النقل البحري وعرفت موانئ بلاد المغربانتعاشا ونشاطاً كبيراً، حين لجأ التجار والمسافرين إلى الطريق البحري كبديل عن المسالك البرية.

- أخيرا رغم سعينا للإحاطة بالموضوع من كل الجوانب، إلا أنه لا يزال يحتاج إلى بحث معمق ودقيق، وتبقى هذه الدراسة إلا محاولة لفهم آفة اجتماعية انتشرت في فترة معروفة من تاريخ بلاد المغرب، وأثرت فيه تأثيرا بالغاً، ومازال الموضوع يحتاج إلى بحث وتعمق أكثر لمعرفة أدق عن هذه الظاهرة وحصر مظاهرها ونتائجها، وهل كان رد فعل السلطة السياسية دائما حازم في هذه المسألة، ولماذا سكت العديد من الفقهاء عن أفعال القبائل ممارسة للحرابة في الكثير من الأحيان، وأيضا محاولة البحث في الموضوع في فترة غير فترة الدراسة وعمل مقارنة.

ملاحق

ملحق رقم (01): جزء من رسالة الفقيه ابن عباد إلى السلطان المريني أبي فارس عبد العزيز عن حالة المسالك والابتزاز الذي يتعرض له المسافرين والتجار من أصحاب الخفارة

(...) وقد طالت غيبتكم عنا واستوحشنا لمنال قربكم منا، وودنا لو أن الله تعالى ظفركم، وسهل لكم الأمر ويسر عليكم العسر ورجعتم إلينا سالمين غانمين فرحين بنعمة الله تعالى عليكم من النصر والظفر، ولكن الأمر بيد الله ولكل أجل كتاب (...).

كان وقع من التنبيه لكم تطريحا وتلويحا في غير كتاب أن لا وصول إلى ذلك إلا بتقواكم الله تعالى، ودفع المظالم وإيصال الحقوق، وأخبرتكم أن هذا من الأمور القطيعة التي لا يمكن وقوع خلافها، لما دل عليه من نصوص الكتاب والسنة وأحوال السلف الصالح رضي الله عنهم.

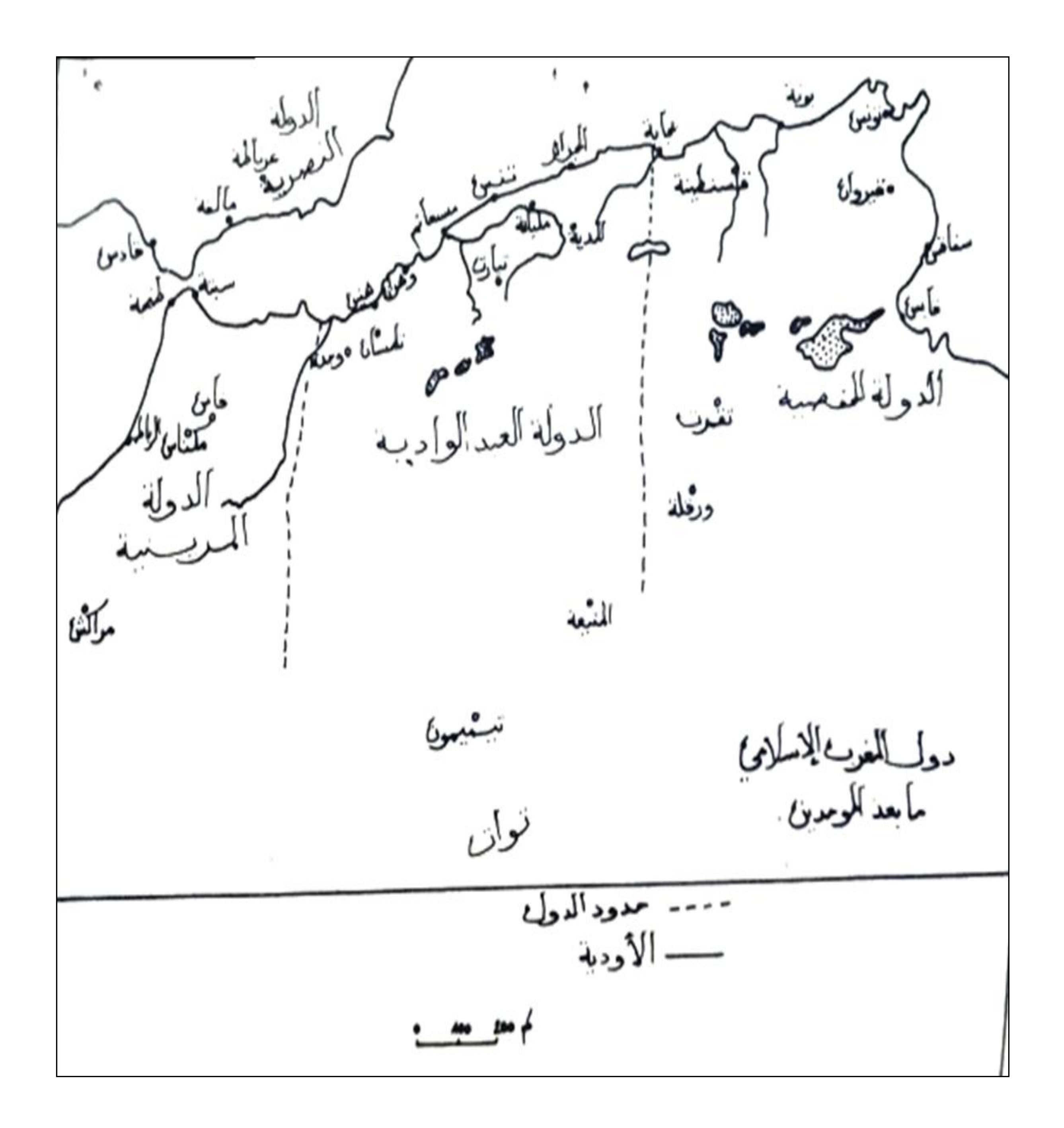
فلما رأيت في أمركم بعض التعسر المرجو تيسره عن قريب إن شاء الله تعالى، دلنا ذلك على أنكم لم تبالغوا فيما طلبناه منكم مما ذكرناه كل المبالغة، بل اعتمدتم في ذلك على أسباب خارجة لا تأثير لها في حصول مقصودكم، فلما تحققت ذلك سقط في يدي (...) وهو الذي أوجب تكرار الكتب إليكم وتجديد الوصية لكم بعد طول المدة وبعد المشقة.

فقد كنت طلبت منكم- في آخر كتاب كتبته لكم- أن تزيلوا مظالم الرتب التي أحدثت بطرق المسافرين، وأخبرناكم بما شاهدنا فيها من المفاسد المشينة لحسن دولتكم، والمكدرة صفاء حالكم، فلم تسعفوا طلبنا بذلك، وشاء الله بقاءها.

وأنا- الآن- أجد الرغبة إليكم في ذلك والأخبار بحالها، فاعلم- يا أمير المؤمنين- أن من تولى ذلك من أهل الفساد والشر قد انتشروا في بسيط الأرض، وقطعوا طرقاتها على المساكين والمستضعفين، وحازوا منهم الأموال الحرام بالنهب والغصب ما استعانوا به على ارتكاب الكبائر والفواحش حيث لا تنالهم أحكامكم، وهم أراذل الناس وسفهاؤهم، ولم يدينوا الله بدين لا دخلوا في غمار المسلمين، ولو رأيتهم- يا أمير المؤمنين- حيالي معهم عند قدومي من فاس، وما كنت فيه من الذلة والمسكنة بين أيديهم، وكنت أعدى عدو لكم- والعياذ بالله- لأدركتكم شفقة الإيمان على كل من يبتلي بها، حيث لا ناصر له ولا معين...

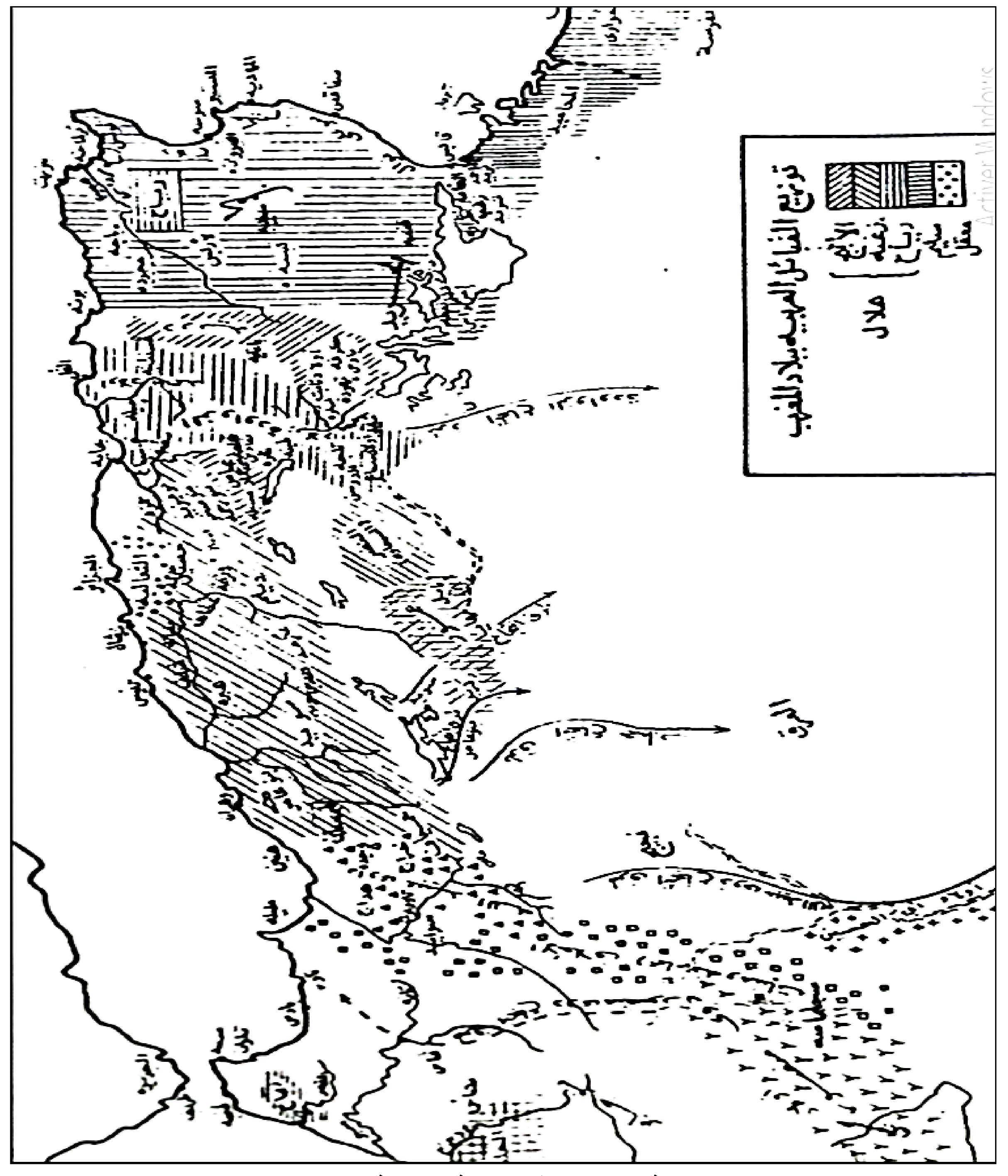
عبد الأحد السبتي: **المرجع السابق**، ص ص123، 122، 121.

ملحق رقم (02): خريطة المغرب الإسلامي بعد الموحدين



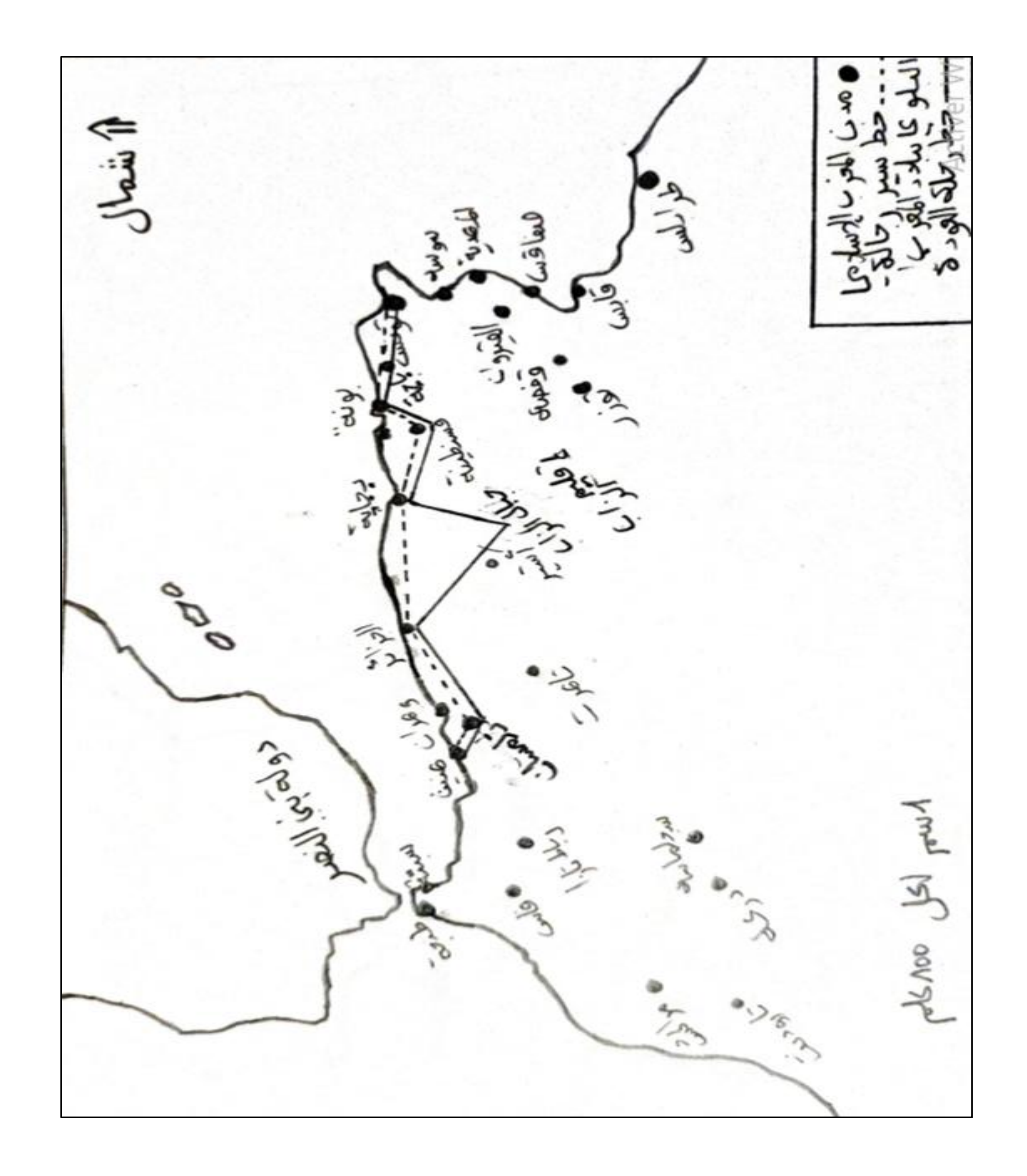
بوزياني الدراجي: **نظم الحكم**، ص304.

ملحق رقم (03): مخطط توزيع القبائل العربية في المغرب الإسلامي.



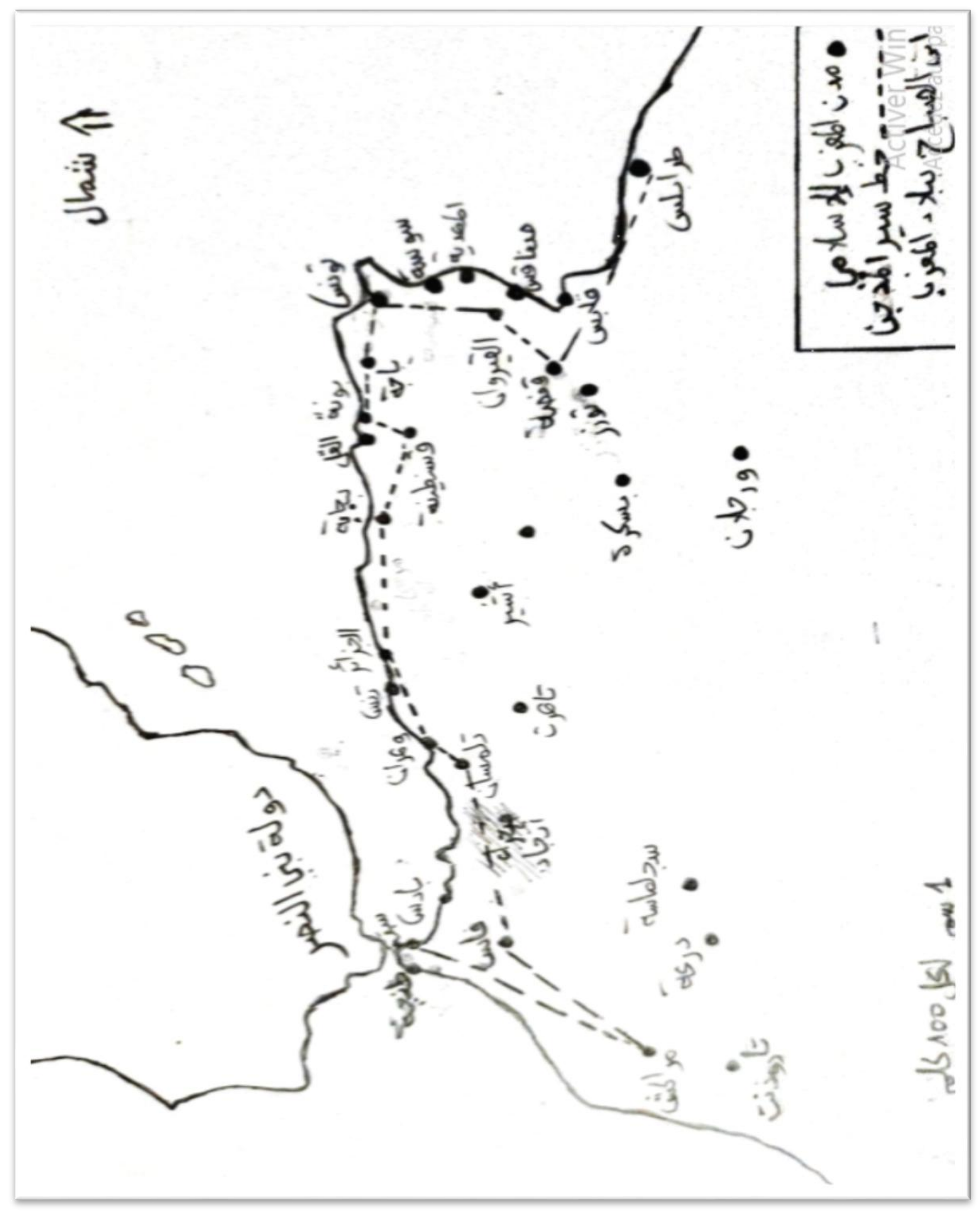
بن فريحة عبد المالك: **القبائل العربية ومكانتها في الدولة الزيانية**، مذكرة ماجستير في تاريخ والحضارة، قسم التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران أحمد بن بلة، الجزائر، 2015/2014، ص89.

ملحق رقم (04): خريطة رحلة البلوي ببلاد المغرب الإسلامي



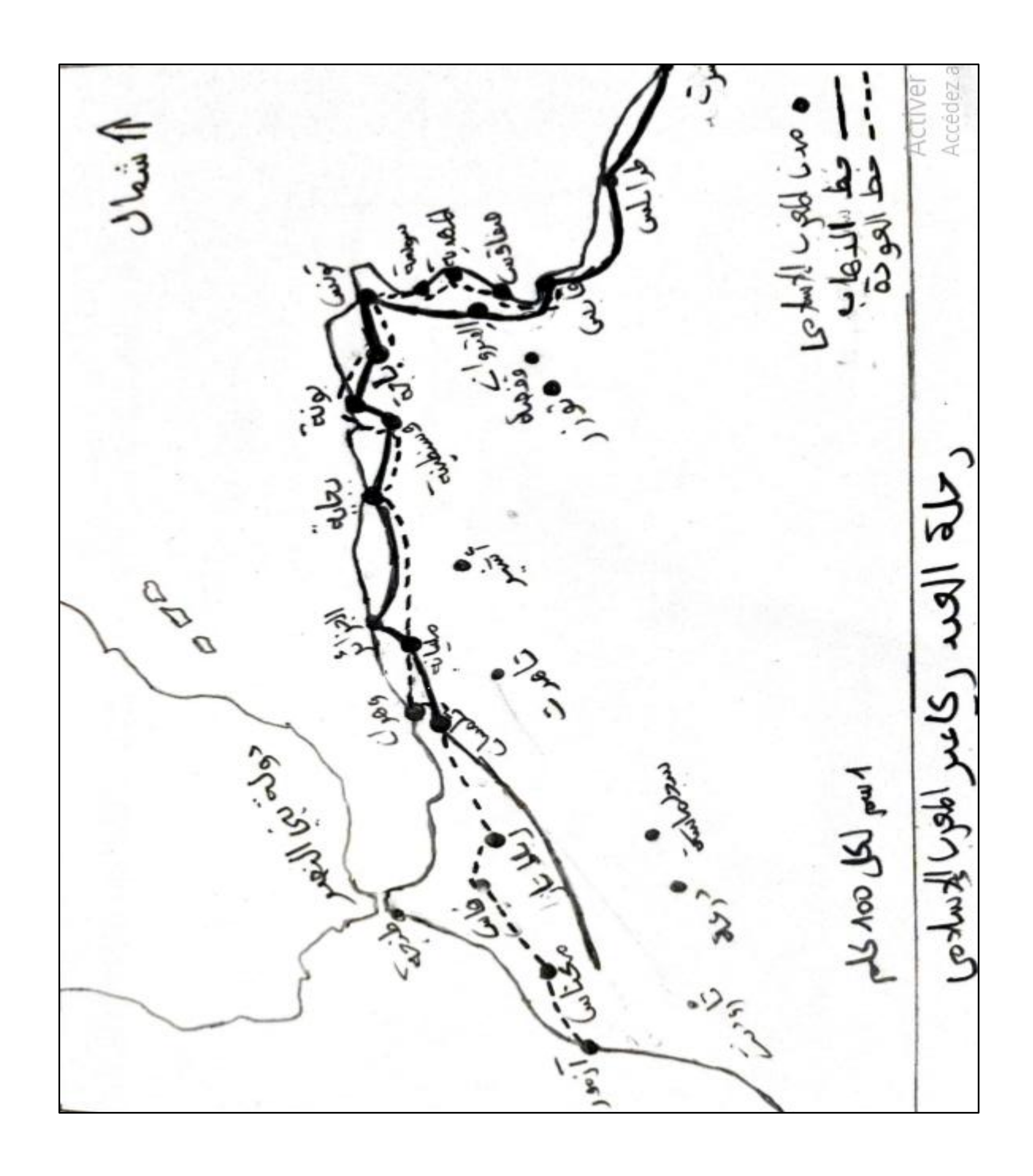
من إعداد الباحث بتصرف

ملحق (05): خريطة رحلة ابن الصباح ببلاد المغرب الإسلامي



من إعداد الباحث بتصرف

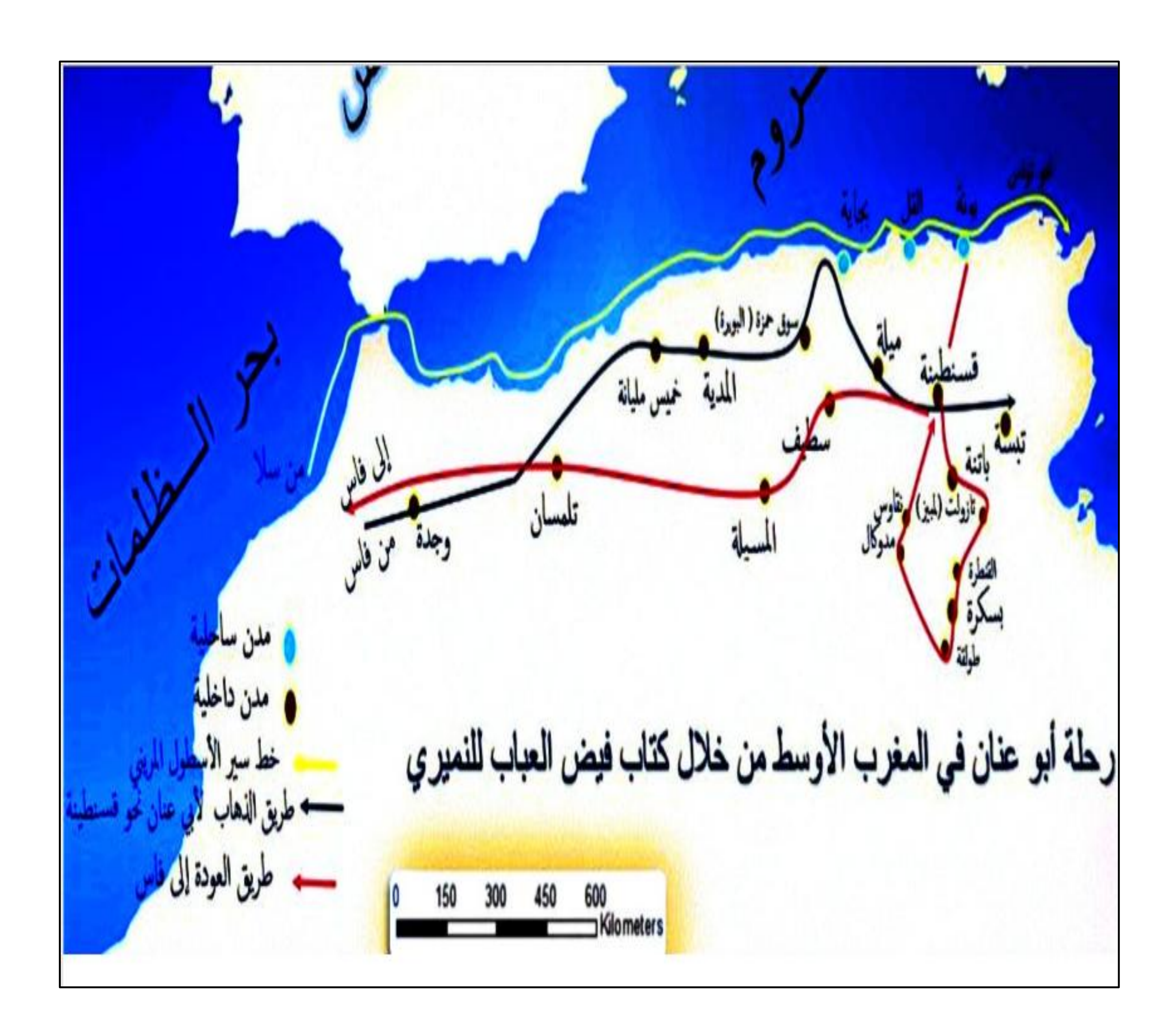
ملحق رقم (06): خريطة رحلة العبدري عبر مسالك المغرب الإسلامي



من إعداد الباحث بتصرف

ملحق (07): خريطة رحلة أبو عنان في المغرب الأوسط

– تأديبه لبعض القبائل التي تمارس الحرابة–



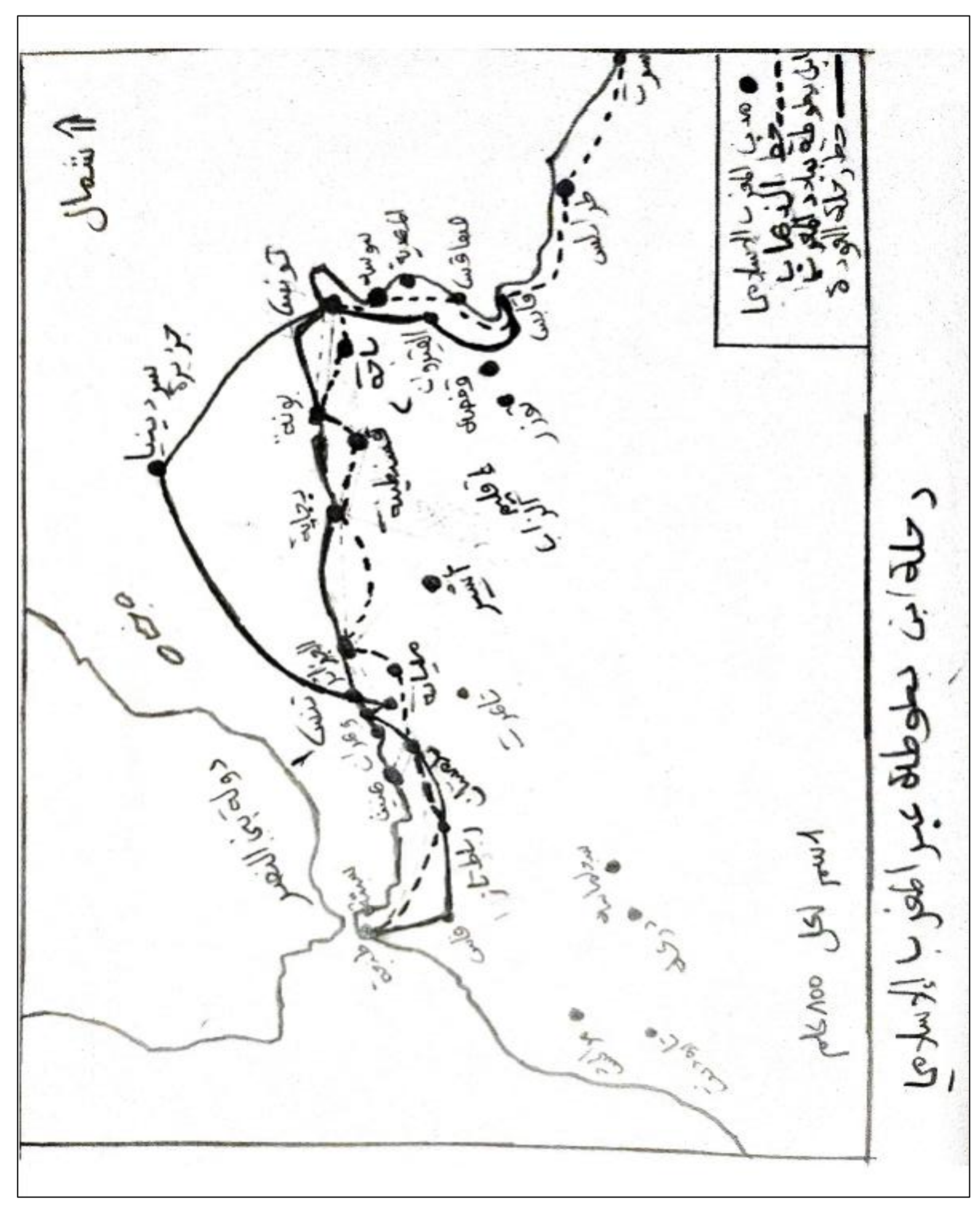
علي عشي: **التوجه البحري للمغرب الأوسط وأثره في طرق التجارية والمواصلات (2–10هـ/8–16م)**، أطروحة لنيل درجة دكتوراه علوم في التاريخ الوسيط، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، جامعة باتنة1، باتنة– الجزائر، 2016/2017، ص367.

ملحق (08): خريطة رحلة ابن خلدون عبر المغرب الأوسط.



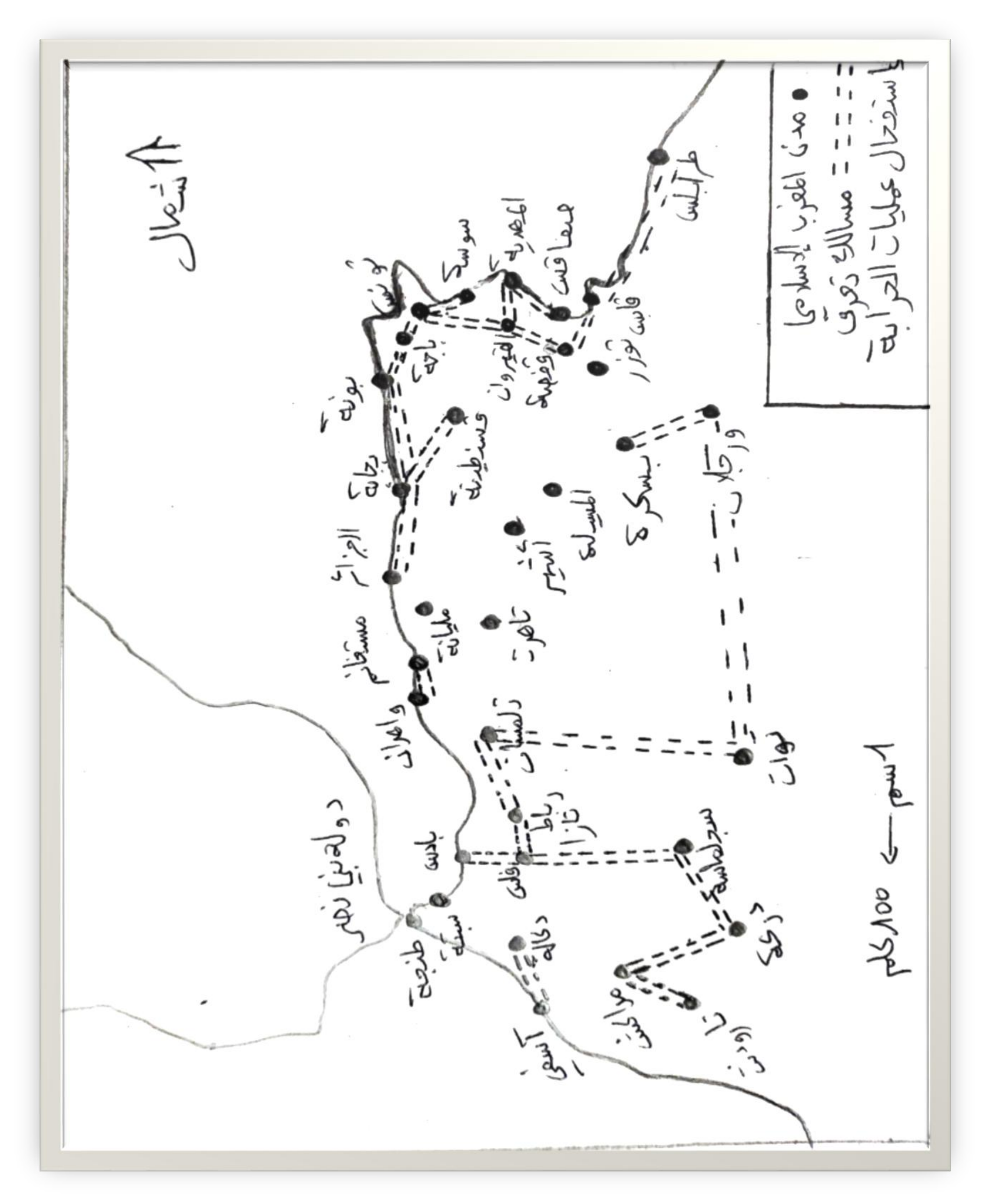
علي عشي: **المرجع السابق**، ص398.

ملحق (09): خريطة رحلة ابن بطوطة عبر بلاد المغرب الإسلامي.



من إعداد الباحث بتصرف

ملحق رقم (10): خريطة لأهم المسالك التي شهدت استفحال لعمليات الحرابة واللصوصية.



من إعداد الباحث بتصرف

قائمة المصادر والمراجع

I- المصادر:

- القرآن الكريم برواية ورش

أ- المخطوطات:

1. ابن صعد، محمد بن سعيد الأنصاري التلمساني (ت901هـ): **روضة النسرين في التعريف بالأشياخ الأربعة المتأخرين**، مخطوط في المكتبة الوطنية، الحامة- الجزائر، رقم2596.
2. ابن هيدور، أبو الحسن علي بن عبد الله بن محمد التادلي الفاسي (ت816هـ): **ماهية المرض الوبائي**، مخطوط في الخزانة الحسنية، الرباط- المغرب، رقم9605.

ب- الكتب المطبوعة:

3. ابن أبي دينار، أبو عبد الله محمد الرعيني القيرواني (ت1690هـ): **المؤنس في أخبار إفريقية وتونس**، تحقيق وتعليق محمد شمام، المكتبة العتيقة، تونس، 1387هـ/1966م.
4. ابن أبي ربيع، شهاب الدين أحمد (ت272هـ): **سلوك المالك في تدبير الممالك**، تحقيق عارف أحمد عبد الغني، دار كنان للطباعة، دمشق- سوريا، 1996.
5. ابن أبي زرع الفاسي، أبو الحسن علي بن عبد الله (ت741هـ): **الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية**، دار المنصورة للطباعة والوراقة، الرباط- المغرب، 1392هـ/1972م.
6. ـــ:**الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، دار المنصورة للطباعة والوراقة، الرباط- المغرب، 1392هـ/1972م.
7. ابن أحمدبهاء الدين، أبو محمد عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي (ت624هـ): **العدة شرح العمدة في فقه إمام سنة أحمد بن حنبل**، تحقيق أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة- مصر، 1424هـ/2003م.
8. ابن الأحمر، إسماعيل أبو الوليد بن يوسف الخزرجي الأنصاري (ت807هـ): **روضة النسرين في دولة بني مرين**، مطبوعات القصر الملكي، الرباط- المغرب، 1382هـ/1962م.
9. ـــ: **بيوتات فاس الكبرى**، دار المنصورة للطباعة والوراقة، الرباط- المغرب، 1972م.

10. ـــ: **تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان**، تحقيق وتعليق هاني سلامة، ط2، مكتبة الثقافة الدينية للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 1421هـ/2001م.

11. ابن الأنباري، أبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت577هـ): **نزهة الألباء في الطبقات الأدباء**، تحقيق إبراهيم السامرائي، ط2، مكتبة المنار، الأردن، 1405هـ/1985م.

12. الإدريسي أبي عبد الله محمد ابن إدريس الحمودي الشريف (ت588هـ): **نزهة المشتاق في اختراق الأفاق**، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة- مصر، 1422هـ/2002م.

13. الأزهري أبي منصور محمد بن أحمد (ت370هـ): **تهذيب اللغة**، تحقيق عبد الله درويش، مراجعة محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، 1384هـ/1963م.

14. الباجي، أبو الواليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب (ت494هـ): **المنتقى شرح موطأ مالك**، تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1420هـ/1999م.

15. البادسي، عبد الحق بن إسماعيل كان حي في (722هـ): **المقصد الشريف والمنزع اللطيف في التعريف بصلحاء الريف**، تحقيق سعيد اعراب، ط2، المطبعة الملكية، الرباط- المغرب، 1414هـ/1993م.

16. البخاري، الحافظ أبي عبد الله محمد ابن إسماعيل (ت256هـ): **صحيح البخاري**، مراجعة وفهرسة محمد علي قطب وهشام البخاري، ط1، المكتبة العصرية لطباعة والنشر، بيروت- لبنان، 1417هـ/1997م.

17. البرزلي، أبي القاسم بن أحمد البلوي التونسي (ت841هـ): **جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام**، تقديم وتحقيق محمد الحبيب الهيلة، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 2002م.

18. ابن بطوطة، أبو عبد الله محمد بن عبد الله اللواتي الطنجي (ت779هـ): **رحلة ابن بطوطة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**، تحقيق محمد عبد المنعم العريان ومصطفى القصاص، ط1، دار إحياء العلوم، بيروت- لبنان، 1407هـ/1987م.

19. البعلي، شمس الدين أبو عبد لله محمد بن أبي الفتح (ت709هـ): **المطلع على ألفاظ المقنع،** تحقيق محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب، ط1، مكتبة السوادي للتوزيع، جدة- السعودية، 1423هـ/2003م.

20. البغدادي، أبي الفرج قدامة بن جعفر الكاتب (ت337هـ): **جواهر الألفاظ،** تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1405هـ/1985م.

21. البغوي، أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء (ت516هـ): **التهذيب في فقه الإمام الشافعي،** تحقيق عادل أحمد عبد الموجود علي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1418هـ/1997م.

22. البكري، أبي عبيد لله (ت487هـ): **المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب** وهو جزء من كتاب المسالك والممالك، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة- مصر، (د.ت).

23. البلوي، خالد بن عيسى (كان حي 767هـ): **تاج المفرق في تحلية علماء المشرق،** تحقيق الحسن بن محمد السائح، اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي بين المملكة المغربية ودولة الإمارات، (د.ب)، (د.ت).

24. البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس (ت1051هـ): **كشاف القناع عن متن الإقناع،** دار عالم الكتب، بيروت- لبنان، 1403هـ/1983م.

25. البيذق، أبي بكر علي الصنهاجي (ق6هـ): **أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين،** تحقيق عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط- المغرب، 1391هـ/1971.

26. البيضاوي، ناصر الدين أبي السعيد عبد الله ابن عمر بن محمد الشيرازي (ت791هـ): **تفسير البيضاوي المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل،** ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1408هـ/1988م.

27. تأليف جماعي: **مجموع رسائل موحدية من إنشاء كتاب الدولة المؤمنية،** تحقيق لافي بروفنصال، مطبوعات معهد العلوم العليا المغربية، المطبعة الاقتصادية، الرباط- المغرب، 1941.

28. التجاني، أبو محمد عبد الله بن محمد بن أحمد: **رحلة التجاني**، قدمه حسن حسني عبد الوهاب، دار العربية للكتاب، ليبيا- تونس، 1981م.

29. التنبكتي، أبو العباس أحمد بابا (ت1036هـ): **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، عناية وتق عبد الحميد عبد الله الهرامة، ط2، دار الكاتب، طرابلس- ليبيا، 2000م.

30. التنسي، محمد بن عبد الله بن عبد الجليل (ت899هـ): **تاريخ بني زيان ملوك تلمسان مقتطف من نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان**، تح محمود آغا بوعياد، موفم للنشر، الجزائر، 1432هـ/2011م.

31. ابن تيمية (الجد)، مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن عبد الله بن الخضر محمد الحراني (ت652هـ): **المحرر في فقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل**، ط2، مكتبة المعارف، الرياض- السعودية، 1404هـ/1984م.

32. ابن تيمية (الحفيد)، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم (ت728هـ): **السياسة الشرعية**، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الرياض- السعودية، 1419هـ/1999م.

33. الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف (ت478هـ): **نهاية المطلب في دراية المذهب**، تحقيق عبد العظيم محمود الديب، ط1، دار المنهاج، جدة- السعودية، 1428هـ/2007م.

34. ابن الحاج النميري، أبو القاسم برهان الدين إبراهيم ابن إبراهيم (ت774هـ): **فيض العباب وإضافة قداح الآداب في الحركة السعيدة إلى قسنطينةوالزاب**، دراسة وإعداد محمد بن شقرون، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1990.

35. ابن الحاجب، جمال الدين بن عمر المالكي (ت646هـ): **جامع الأمهات**، تحقيق أبو عبد الرحمن الأخضر الأخضري، ط1، دار اليمامة للطباعة، دمشق، 1419هـ/1998م.

36. الحصنى تقي الدين، أبي بكر بن محمد الحسينى الدمشقي الشافعي (ت829هـ): **كفاية الأخيار في حل غاية الإختصار**، اعتنى بطبعه ونشره عبد الله إبراهيم الأنصاري، ط4، إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر، 1985.

37. أبو حمو موسى الثاني، بن أبي يعقوب يوسف الزياني (ت791هـ): **واسطة السلوك في سياسة الملوك**، تحقيق محمود بوترعة، دار النعمان والشيماء للنشر، الجزائر، 2012.

38. الحميري، محمد بن عبد المنعم الصنهاجي (ت727هـ): **الروض المعطار في أخبار الأقطار**، تحقيق إحسان عباس، ط1، مكتبة لبنان، بيروت- لبنان، 1395هـ/1975م.

39. الخليل الجندي، ابن إسحاق بن موسى ضياء الدين المالكي (ت776هـ): **مختصر العلامة خليل**، تحقيق وتعليق أحمد نصر، دار الفكر للطباعة والنشر، (د.ب)، 1401هـ/1981م.

40. ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد (ت456هـ): **الإيصال في المحلى بالآثار**، تحقيق عبد الغفار سليمان البندري، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1425هـ/2002م.

41. ـــ: **جمهرة أنساب العرب**، تحقيق وتعليق إ. ليفي بروقنسال، دار المعارف، مصر، 1368هـ/1948م.

42. ابن حماد، أبو عبد الله محمد بن علي (ت628هـ): **أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم**، تحقيق عبد الحليم عويس والتهامي نقرة، الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، (د.ت).

43. ابن الخطيب، لسان الدين أبو عبد الله السلماني (ت776هـ): **المغرب العربي في العصر الوسيط، القسم الثالث من كتاب أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلال من ملوك الإسلام**، تحقيق وتعليق أحمد مختار لعبادي ومحمد إبراهيم الكتاني، دار الكتاب، الدار البيضاء- المغرب، 1964م.

44. ـ: **معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار**، تحقيق محمد كمال شبانة، مكتبة الثقافية الدينية، القاهرة- مصر، 2002.

45. ـ: **نفاضة الجراب في علالة الاغتراب**، تعليق أحمد مختار العبادي، مراجعة عبد العزيز الأهواني، دار النشر المغربية، الدار البيضاء- المغرب، (د.ت).

46. ـ: **الإحاطة في أخبار غرناطة**، تحقيق محمد عبد الله عنان، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، 1397هـ/1977م.

47. ابن خلدون، عبد الرحمان بن محمد الحضرمي (ت808هـ): **العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، وضع الحواشي والفهارس خليل شحادة، مراجعة سهيل زكار، دار الفكر، بيروت- لبنان، 1421هـ/2000م.

48. ــ: **المقدمة**، وضع الحواشي والفهارس خليل شحادة ومراجعة سهيل زكار، دار الفكر، بيروت- لبنان، 1421هـ/2000م.

49. ــ: **رحلة ابن خلدون**، تحقيق محمد بن تاويتالطنجي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1425هـ/2004م.

50. ابن خلكان، أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد (ت681هـ): **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق إحسان عباس، دار الصادر، بيروت- لبنان، 1397هـ/1977م.

51. الدرجيني، أبي العباس أحمد بن سعيد (ت670هـ): **طبقات المشايخ بالمغرب**، تحقيق إبراهيم طلاي، مطبعة البعث، قسنطينة- الجزائر، (د.ت).

52. ابن دريد، أبي بكر محمد بن الحسين (ت321هـ): **جمهرة للغة**، تحقيق وتقديم رمزي بعلبكي، ط1، دار العلم للملايين، لبنان، 1987.

53. الدمشقي العثماني، أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الشافعي (ت780هـ): **رحمة الأمة في اختلاف الأئمة**، تحقيقوتعليقعلي الشريحي وقاسم النوري، ط1، مؤسسة الرسالة، دمشق-سوريا، 1414هـ/1994م.

54. الراشدي، عمر بن علي (توفي بعد 868هـ): **إبتسام الغروس ووشي الطروس بمناقب الشيخ أبي العباس أحمد بن عروس**، مطبعة الدولة التونسية، تونس، 1303هـ/1885م.

55. ابن رشد الجد، أبي الوليد محمد بن أحمد القرطبي (ت520هـ): **المقدمات الممهدات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعيات والتحصيلات المحكمات لأمهات مسائلها المشكلات**، تحقيق محمد حجي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1408هـ/1988م.

56. ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد (ت595هـ): **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، وثق نصوصه وحقق أصوله وأخرج حديثه طه عبد الرؤوف سعد، ط1، دار الجيل، مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة، 1409هـ/1989م.

57. ابن رضوان، أبو القاسم المالقي (ت783هـ): **الشهب اللامعة في السياسية النافعة**، تحقيق علي سامي النشار، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء- المغرب، 1404هـ/1984م.

58. الرصاع، أبي عبد الله محمد الأنصاري المالكي (ت894هـ): **الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية المعروف « بشرحُ حُدُود ابن عرفة »**، تحقيق محمد أبو الأجفان والطاهر المعموري، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان، 1993م.

59. الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين (ت1004هـ): **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه على مذهب الإمام الشافعي**، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1424هـ/2003م.

60. الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (ت1205هـ): **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيقعلي هلالي، ط2، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، 1407هـ/1987م.

61. الزركشي، أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن لؤلؤة (ت883هـ): **تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية**، تحقيق محمد ماضور، المكتبة العتيقة، تونس، 1966.

62. ابن الزيات، أبي يعقوب يوسف يحيى التادلي (ت617هـ): **التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي**، تحقيق أحمد التوفيق، ط2، منشورات كلية الأدب والعلوم الإنسانية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء– المغرب، 1997.

63. السرخسي، شمس الدين (ت490هـ): **كتاب المبسوط**، تصحيح خليل الميس، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1414هـ/1993م.

64. ابن سعيد، الحسن علي بن موسى الأندلسي (ت685هـ): **كتاب الجغرافيا**، تحقيق إسماعيل العربي، ط1، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت– لبنان، 1980.

65. ابن سلام، أبي عبيد القاسم (ت224هـ): **كتاب النسب**، تحقيق مريم محمد خير الدرع، تقديم سهيل زكار، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر، (د.ب)، 1410هـ/1989م.

66. السمرقندي علاء الدين، محمد بن أحمد بن أبي أحمد أبو بكر (ت539هـ): **تحفة الفقهاء**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1405هـ/1984.

67. السمرقندي، ناصر الدين أبي القاسم محمد بن يوسف الحسني (ت557هـ): **الفقه النافع**، تحقيق محمد بن إبراهيم العبود، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض– السعودية، 1421هـ/2000م.

68. السمعاني، أبي سعد عبد الكريم بن محمد ابن منصور التميمي (ت562هـ): **الأنساب**، تقديم وتعليق عبد لله عمر البارودي، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، 1419هـ/1998م.

69. ابن سيده، أبي الحسن علي ابن إسماعيل المرسي (ت458هـ): **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق عبد الحميد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 2000م.

70. الشافعي، أبي عبد الله محمد ابن إدريس (ت204هـ): **الأم**، تح وتخريج رفعت فوزي عبد المطلب، ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، 1422هـ/2000م.

71. الشماخي، أحمد بن سعيد بن عبد الواحد (ت928هـ): **كتاب السير**، تحقيق أحمد بن سعود السيابي، ط2، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1412هـ/1992م.

72. ابن الشماع، أبو عبد لله محمد ابن أحمد (ت861هـ): **الأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية**، تحقيق الطاهر بن محمد المعموري، دار العربية للكتاب، تونس، 1984م.

73. شمس الدين الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت748هـ): **سير أعلام النبلاء**، ط1، تحقيق وتعليق شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، 1403هـ/1983م.

74. الشيباني، محمد بن الحسن (ت189هـ): **الأصل**، تحقيق محمد بوينوكالن، دار ابن حزم، بيروت–لبنان، 1433هـ/2012م.

75. الشيرازي، أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف (ت476هـ): **المهذب في فقه الإمام الشافعي**، تحقيق وتعليق محمد الزحيلي، ط1، دار القلم، دار الشامية، دمشق–سوريا، بيروت–لبنان، 1417هـ/1996م.

76. ابن صاحب الصلاة، عبد الملك بن أحمد الباجي (ت594هـ): **المن بالإمامة، تاريخ المغرب والأندلس في عهد الموحدين**، تحقيق عبد الهادي التازي، ط3، دار الغرب الإسلامي، بيروت–لبنان، 1408هـ/1987م

77. الصاحب بن عباد، كافي الكفاة أبو القاسم إسماعيل بن عباد بن العباس الأصبهاني (ت375هـ): **المحيط في اللغة**، تحقيق محمد حسن آل ياسين، ط1، عالم الكتب، بيروت- لبنان، 1414هـ/1994.

78. صالح بن عبد الحليم الإيلاني المصمودي (حي712هـ): **مفاخر البربر**، تحقيق عبد القادر بوباية، مؤسسة البلاغ للنشر والتوزيع والبحوث، باب الزوار -الجزائر، 1426هـ/2013م.

79. الصاوي، أبو العباس بن محمد الخلوتي (ت1241هـ): **بلغة السالك لأقرب المسالك على الشرح الصغير للقطب سيدي أحمد الدردير**، تصحيح وضبط محمد عبد السلام شاهين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1415هـ/1995م.

80. الصيرفي، خطيب الجوهري علي ابن داود (ت900هـ): **نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان**، تحقيق حسن حبشي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة-مصر، 1974م.

81. الطبراني، الحافظ أبو القاسم سليمان بن أيوب اللخمي (ت360هـ): **المعجم الأوسط في الحديث الشريف**، تحقيق محمود الطحان، ط1، مكتبة المعارف، الرياض- السعودية، 1406هـ/1986م.

82. الطبري، أبي جعفر محمد بن جرير (ت310هـ): **تفسير الطبري المسمى جامع البيان في تأويل القرآن**، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1418هـ/1997م.

83. طوغان، شيخ المحمدي الحنفي الأشرفي (ت881هـ): **المقدمة السلطانية في السياسة الشرعية**، تقديم وتحقيق عبد الله محمد عبد الله، ط1، مكتبة الزهراء للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 1418هـ/1997م.

84. العبدري، أبي عبد الله محمد بن سعود (ت700هـ): **رحلة العبدري**، تحقيق علي إبراهيم كروي، ط2، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق- سوريا، 1426هـ/2005م.

85. ابن عبد البر، أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن النمري القرطبي (ت463هـ): **الكافي في فقه أهل المدينة المالكي**، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (د.ت).

86. ابن عبد الملك، أبي عبد الله محمد الأنصاري الأوسي المراكشي (ت703هـ): **كتاب الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**، تحقيق محمد بن شريفه، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط- المغرب، 1984.

87. ابن عبدون، محمد بن أحمد التجيبي (كان حي فيق6هـ): **رسالة في أدب الحسبة والمحتسب (ضمن ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب)**، تحقيق ليفي بروفنسال، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة- مصر، 1955.

88. ابن عذاري المراكشي، أبي العباس أحمد بن محمد حي (ت712هـ): **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب قسم الموحدين**، تحقيق محمد إبراهيم الكتاني ومحمد بن تاويت ومحمد زنيبر وعبد القادر زمامة، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1406هـ/1985م.

89. ابن العربي، أبي بكر محمد بن عبد الله (ت543هـ): **أحكام القرآن**، راجع أصوله وأخرج أحاديثه محمد عبد القادر عطا، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1424هـ/2002م.

90. العقباني، أبي عبد لله محمد بن أحمد بن قاسم بن سعيد (ت871هـ): **كتاب تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر**، تحقيقعليالشنوفي، المعهد الثقافي الفرنسي، دمشق- سوريا، 1967.

91. العمري، شهاب الدين ابن فضل الله أحمد (ت749هـ): **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، تحقيق كامل سلمان الجبوري، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 2000م.

92. العيني بدر الدين، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد الحسين الحنفي (ت855هـ): **البناية شرح البداية**، تحقيق أيمن صالح شعبان، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1420هـ/2000م.

93. ابن غازي، محمد العثماني (ت919هـ): **الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون**، تحقيق عبد الوهاب ابن منصور، ط2، المطبعة الملكية، الرباط- المغرب، 1408هـ/1988م.

94. الغبريني أبو العباس أحمد بن أحمد عبد الله (ت714هـ): **عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية**، تحقيق عادل نويهص، ط1، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت- لبنان، 1979م.

95. الغمراوي، محمد الزهري (ت1337هـ): **السراج والوهاج على متن المنهاج**، دار المعرفة، بيروت– لبنان، (د.ت).

96. ابن فارس، أبي الحسن أحمد ابن زكرياء القزويني (ت395هـ): **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، (د.ب)، 1399هـ/1979م.

97. فخر الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر (ت604هـ): **تفسير الفخر الرازي**، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، 1401هـ/1981م.

98. ابن الفراء، أبي يعلي محمد ين الحسين الحنبلي (ت458هـ): **الأحكام السلطانية**، تحقيق وتعليق محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1421هـ/2000م.

99. الفراهيدي، أبي عبد الرحمان الخليل بن أحمد (ت175هـ): **كتاب العين**، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، (د.د.ن)، (د.ب)، (د.ت).

100. ابن فرحون، برهان الدين أبي الوفاء إبراهيم (ت799هـ): **تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام**، تعليق وأخرج أحاديثه جمال مرعشلي، دار عالم الكتاب، الرياض– السعودية، 1423هـ/2003م،

101. الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت817هـ): **القاموس المحيط**، تحقيق مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، ط8، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت– لبنان، 1426هـ/2005م.

102. الفيومي، أحمد بن أحمد بن علي المقري (ت770هـ): **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، تحقيق عبد العظيم الشناوي، ط2، دار المعارف، القاهرة– مصر، (د.ت).

103. ابن القاضي، أبي العباس أحمد بن محمد المكناسي (ت960هـ): **ذيل وفيات الأعيان المسمى درة الحجال في أسماء الرجال**، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، ط1، مكتبة دار التراث، القاهرة– مصر، 1391هـ/1971م.

104. ابن قدامة، موقف الدين أبي عبد الله بن أحمد المقدسي الجماعيلي الدمشقي الصالحي (ت620هـ): **المغني**، تحقيق عبد الله بن المحسن التركي وعبد الفتاح محمد الحلو، ط3، دار عالم الكتب، الرياض– السعودية، 1417هـ/1997م.

105. ـ: **الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق وتعليق محمد فارس ومسعد عبد الحميد السعدفي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1414هـ/1994م.

106. القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس (ت684هـ): **الذخيرة**، تحقيق محمد بوخبزة، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان، 1994.

107. القرطبي، أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (ت671هـ): **الجامع لأحكام القرآن**، ط5، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1417هـ/1996م.

108. ابن القطان، أبي الحسن بن علي بن محمد بن عبد الملك المراكشي(القرن7هـ): **نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان**، دراسة وتحقيق محمود علي المكي، ط2، دار الغرب الإسلامي، دب، دت.

109. القلقشندي، شهاب الدين أبي العباس أحمد (ت821هـ): **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، دار الكتب الخديوية، القاهرة– مصر، 1333هـ/1915م.

110. ابن قنفذ القسنطيني، أبو العباس أحمد بن حسين بن علي بن الخطيب القسنطيني (ت810هـ): **الفارسية في مبادىء الدولة الحفصية**، تحقيق وتقديم محمد الشاذلي النيفر وعبد المجيد التركي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1388هـ/1968م.

111. ـــ: **أنس الفقير وعز الحقير**، تصحيح محمد الفاسي وأدولف فور، المركز الجامعي للبحث العلمي جامعة محمد الخامس، مطبعة أكدال، الرباط– المغرب، 1965م.

112. القونوي، قاسم بن عبد الله بن أمير علي الرومي (ت978هـ): **أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتدوالة بين الفقهاء**، تحقيق أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي، ط1، دار الوفاء للنشر والتوزيع، الرياض– السعودية، 1406هـ/1987م.

113. الكاساني، علاء الدين أبي بكر بن سعود الحنفي (ت587هـ): **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، تقديم عبد الرزاق الحلبي، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، 1419هـ/1998م.

114. الكلوذاني، أبي الخطاب محفوظ بن أحمد الحسن (ت510هـ): **الهداية على مذهب الإمام أبي عبد لله أحمد بن محمد بنحنبل الشيباني**، تحقيق وتعليق عبد اللطيف هميم وماهر ياسين الفحل، ط1، شركة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، 1425هـ/2004م.

115. اللخمي، أبي الحسن علي بن محمد (ت478هـ): **التبصرة**، تحقيق أحمد بن عبد الكريم نجيب، ط2، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، القاهرة– مصر، 1433هـ/2012م.

116. مارمول كربخال(ق10هـ): **إفريقيا**، ترجمة محمد حجي ومحمد زنيبر ومحمد الأخضر وأحمد توفيق وأحمد بن جلون، مكتبة المعارف النشر والتوزيع، الرباط– المغرب، 1404هـ/1384م.

117. المازوني، أبو زكرياء يحيا ابن موسى المغيلي (ت883هـ): **الدرر المكنونة في نوازل مازونة**، تحقيق مختار حساني، مراجعة مالك كركوش الزواوي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القبة– الجزائر، 2009م.

118. الماوردي، أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب (ت450هـ): **الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي** ومعه شرح المزني، تحقيق وتعليق علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1419هـ/1991م،

119. ــ: **تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك وسياسة الملك**، تحقيق محيي هلال السرحان وحسن الساعاتي، ط1، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت– لبنان، 1981.

120. ــ: **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، تحقيق مبارك البغدادي، ط1، مكتبة دار ابن قتيبة، الكويت، 1409هـ/1989م.

121. المدجن الحاج عبد الله بن صباح (ق8هـ): **أنساب الأخبار وتذكرة الأخيار**، تحقيق محمد بن شريفة، ط1، دار أبي راقراق للطباعة والنشر، الرباط– المغرب، 2008.

122. المراكشي، عبد الواحد بن علي (ت647هـ): **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، تحقيق محمد سعيد عريان، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة– مصر، 1382هـ/1962.

123. ابن مرزوق، الخطيب محمد بن أحمد اللتمساني (ت781هـ): **المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن**، دراسة وتحقيق ماريا خسيوس بيغيرا، تقديم محمود بوعياد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1401هـ/1981م.

124. المرغيناني، علي بن أبي بكر (ت593هـ): **بداية المبتدى**، تحقيق سائد بكداش، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، المملكة المتحدة، 1437هـ/2016م.

125. ابن مريم، المليتي المديوني أبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد التلمساني (ت1025 أو1028هـ): **البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان**، تحقيق محمد ابن أبي شنب، طبع في المطبعة الثعالبية، الجزائر، 1326هـ/1908م.

126. المقري، أبي العباس أحمد بن محمد تلمساني (ت1041هـ): **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق إحسان عباس، دار الصادر، بيروت، 1408هـ/1988م.

127. المقريزي، تقي الدين أحمد بن على (ت844هـ): **كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك**، تحقيق محمد مصطفى زيادة وسعيد عبد الفتاح عاشور، مطبعه دار الكتب، (د.ب)، 1973م.

128. ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري (ت711هـ): **لسان العرب**، دار الصادر، بيروت- لبنان، (د.ت).

129. مؤلف مجهول (ق6هـ): **الاستبصار في عجاب الأمصار**، تعليق ونشر سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد- العراق، 1989م.

130. مؤلف مجهول (ق8هـ): **الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية**، تحقيق سهيل زكار وعبد القادر زمامة، ط1، دار الرشاد الحديث، الدار البيضاء- المغرب، 1399هـ/1979م.

131. مؤلف مجهول: **زهرة البستان في دولة بني زيان**، تحقيقوتقديمبوزياني الدراجي، مؤسسة بوزياني للنشر والتوزيع، سحاولة- الجزائر، 2013.

132. ابن ناجي، أبو الفضل أبو القاسم بن عيسى التنوخي(ت839هـ): **معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان**، تحقيق محمد ماضور، المكتبة العتيقة، تونس، (د.ت).

133. نشوان الحميري، بن سعيد اليماني (ت573هـ): **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم**، تحقيق حسين بن عبد الله العمري، مطهر بن علي الإرياني، يوسف محمد عبد الله، ط1، دار الفكر، دمشق- سوريا، 1420هـ/1999م.

134. النفراوي، أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا الأزهري (ت1126هـ): **الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني**، ضبط وتصحيح عبد الوارث محمد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1418هـ/1997م.

135. النووي، أبي زكرياء محي الدين بن شرف (ت676هـ): **كتاب المجموع شرح المهذب للشيرازي**، تحقيق محمد نجيب المطيعي، دار الحياء للتراث العربي، دار النفائس، مصر، السعودية، 1415هـ/1995م.

136. ــ: **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، إشراف زهير الشاويش، ط3، المكتب الإسلامي، لبنان، سوريا، الأردن، 1412هـ/1991م.

137. ابن هلال السجلماسي، أبي إسحاق إبراهيم بن هلال بن علي الصنهاجي (ت903هـ): **النوازل الهلالية المعروفة بـ «نوازل ابن هلال»**، تحقيق أحمد بن عبد الكريم نجيب، ط1، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، دبلن– ايرلندا، 1434هـ/2013م.

138. الوزير السراج، محمد بن محمد الأندلسي (ت1149هـ): **الحلل السندسية في الأخبار التونسية**، تحقيق محمد الحبيب الهيله، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان، 1985.

139. الوزان الحسن، بن محمد (ت944هـ): **وصف إفريقيا**، ترجمة محمد حاجي ومحمد الأخضر، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان، 1983.

140. الوسياني، أبي الربيع سليمان بن عبد السلام حي (ق6هـ): **سير الوسياني**، تحقيق عمر بن لقمان حمو سليمان بوعصبانة، ط1، وزارة التراث والثقافة، مسقط– عمان، 1430هـ/2009م.

141. الونشريسي، أبي العباس أحمد بن يحي (ت914هـ): **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، خرجه جماعة من الفقهاء، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، الرباط– المغرب، 1401هـ/1981م.

142. ــ: **وفيات الونشريسي**، تحقيق محمد بن يوسف القاضي، ط1، شركة نوابغ الفكر للنشر والتوزيع، (د.ب)، 2009.

143. ياقوت الحموي، شهاب الدين أبي عبد لله بن عبد الله الرومي (ت626هـ): **معجم البلدان**، دار الصادر، بيروت– لبنان، 1397هـ/1977م.

144. يحي بن خلدون، أبي زكرياء ابن أبي بكر محمد بن الحسن (ت780هـ): **بغية الروادفي ذكر ملوك من بني عبد الواد**، تقديم وتحقيقوتعليقبوزياني الدراجي، دار الأمل للدراسات والنشر والتوزيع، سحاولة- الجزائر، 2007، ج2.

145. ـــ: **بغية الرواد**، تحقيق وتعليق عبد الحميد حاجيات، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، المحمدية- الجزائر، 2011م.

II- المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

146. أجميلي حميد: **جوانب من التاريخ الديموغرافي بالمغرب الأقصى خلال العصر الوسيط (6-8هـ/12-14م)**، تقديم إبراهيم القادري بوتشيش، منشورات مركز تافيلات للدراسات والتنمية والأبحاث، مطبعة انفو برانت، فاس- المغرب، 2016.

147. إسماعيل محمد أحمد: **الوزارة في أفريقيا في عهد الدولة الحفصية(626-982هـ/1227-1574م)**، ط1، مكتبة الثقافية الدينية، القاهرة- مصر، 2015.

148. ـــ: **ثورات العرب والبربر واليهود في المغرب الأقصى والأندلس في عهد دولة بني مرين (610-891هـ/1213-1465م)**، ط1، مكتبة الثقافية الدينية، القاهرة- مصر، 2008.

149. باز كرم الصاوي: **دراسات في تاريخ بلاد المغرب والسودان الغربي والأوسط في العصر الإسلامي**، ط1، الأفريقية الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 1437هـ/2016م.

150. بلعربي خالد: **ورقات زيانية دراسات وأبحاث في تاريخ المغرب الأوسط في العهد الزياني**، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة- الجزائر، 2014.

151. بنحمادة سعيد: **نظام الشرطة بالغرب الإسلامي- نسقية المؤسسات والممارسات الأمنية**، منشورات الزمن، الرباط- المغرب، 2017.

152. بهنسي أحمد فتحي: **الموسوعة الجنائية في الفقه الإسلامي**، ج2، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، 1412هـ/1991م.

153. بوتشيش إبراهيم القادري: **مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال العصر المرابطين**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، 2000.

154. بوداود عبيد: **الوقف في المغرب الإسلامي ما بين (7-9هـ/13-15م)**، ط1، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، 2015.

155. ـ: **ظاهرة التصوف في المغرب الأوسط مابين القرنين السابع والتاسع الهجريين(ق13-15م) دراسة في التاريخ السيوسيو-ثقافي**، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران-الجزائر، 2003.

156. بورويبة رشيد وموسى لقبال وعبد الحميد حاجيات وعطاء الله دهينة ومحمد بلقراد: **الجزائر في التاريخ: العهد الإسلامي من الفتح إلى بداية العهد العثماني**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1405هـ/1984م.

157. بوزياني الدراجي: **نظم الحكم في دولة عبد الواد الزيانية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون- الجزائر، 1993م.

158. بوغوتة عبد الله: **إمتاع السامع بأخبار الرحلة الحجية المغربية في القرن السابع والثامن والتاسع**، ط1، مكتبة سلمى الثقافية، المغرب، 2018م.

159. بولعسل أحسن: **الضرائب في المغرب الإسلامي منذ عهد الولاة حتى سقوط الدولة الموحدية (96-668هـ/715-1269م)**، تقديم عبد العزيز فيلالي، ط1، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة- الجزائر، 2013م.

160. بولقطيب الحسين: **الجوائح وأوبئة مغرب عهد الموحدين**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء- المغرب، 2002م.

161. بونابي الطاهر: **التصوف في الجزائر خلال القرنين 6و7 الهجريين/12و13 الميلاديين (نشأته- تياراته- دوره الاجتماعي والثقافي والفكري والسياسي)**، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة- الجزائر، د ت.

162. ـ: **مظاهر المجال والدين والمجتمع بالمغرب الأوسط خلال العصر الوسيط**، النشر الجامعي الجديد، تلمسان- الجزائر، 2020م.

163. البياض عبد الهادي: **الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوك وذهنيات الإنسان في المغرب والأندلس (6-8هـ/12-14م)**، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، 2008.

164. تيتاو حميد: **الحرب والمجتمع بالمغرب خلال العصر المريني**، مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، منشورات عكاظ، الدار البيضاء- المغرب، 2010م.

165. الجيلالي عبد الرحمن بن محمد: **تاريخ الجزائر العام**، ط2، دار مكتبة الحياة، بيروت- لبنان، 1385هـ/1965م.

166. حاجيات عبد الحميد: **أبو حمو موسى الزياني حياته وآثاره**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.

167. حركات إبراهيم: **المغرب عبر التاريخ**، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء- المغرب، 1420هـ/2000م.

168. ــ: **المجتمع الإسلامي والسلطة في العصر الوسيط**، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء- المغرب، 1998م.

169. ــ: **المغرب عبر العصور**، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء- المغرب، 1420هـ/2000م.

170. حريري محمد عيسى: **تاريخ المغرب والأندلس في العصر المريني**، ط2، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، 1408هـ/1987م.

171. حساني مختار: **تاريخ الدولة الزيانية**، منشورات الحضارة وزارة الثقافة، الجزائر، 1430هـ/2009م.

172. حسن محمد: **المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي**، منشورات كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة تونس، مطبعة أوربيس للطباعة، قصر السعيد- تونس، 1999م.

173. ــ: **حركة العامة في المدن، ضمن كتاب «المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي»**، ط1، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، قرطاج- تونس، 1999م.

174. حسن على حسن: **الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس: عصر المرابطين والموحدين**، ط1، مكتبة الخنانجي، مصر، 1980م.

175. خالدي عبد الحميد: **الوجود الهلالي السليمي في الجزائر**، دار الهومة للطباعة النشر والتوزيع، الجزائر، 2007م.

176. بنخليفة محمد: **المستصفى من أخبار القبائل العربية بالمغرب الأقصى**، جمعية البحث التاريخي والاجتماعي بالقصر الكبير، مطبعة الأمنية، الرباط- المغرب، 2012م.

177. رويس منير: **المصاهرات ودورها في تحقيق التواصل بين حكام إفريقية وقبائلها في القرن الثامن للهجرة/14 ميلادي**، ضمن كتاب دراسات مهداة إلى الأستاذة منيرة شابوتو الرمادي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، جامعة تونس، تونس، 2015م.

178. الزحيلي وهبة: **الفقه الإسلامي وأدلته**، ط2، دار الفكر، دمشق- سوريا، 1405هـ/1985م.

179. ـ: **الفقه المالكي الميسر**، ط2، دار الكلم الطيب للطباعة والنشر، دمشق- سوريا، 1423هـ/2002م.

180. السلاوي أبو العباس أحمد بن خالد الناصري: **الاستقصا الأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء- المغرب، 1418هـ/1997م.

181. السيد عبد العزيز سالم: **تاريخ المغرب الكبير العصر الإسلامي: دراسة تاريخية وعمرانية وأثرية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، 1981م.

182. ـــ: **تاريخ المغرب في العصر الإسلامي**، ط2، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الإسكندرية- مصر، 1982م.

183. سيد قطب: **في ظلال القرآن**، ط32، دار الشروق، القاهرة- مصر، 1423هـ/2003م.

184. شترة خيرالدين: **الشيخ عبد الكريم المغيلي التلمساني- المصلح الثائر وفكره الإصلاحي في توات والسودان الغربي**، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، (د.د.ن)، (د.ب)، 2011م.

185. شحاتة محمد أحمد حسين: **جرائم الحرابة بين الاغتصاب والإرهاب**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية- مصر، 2017م.

186. الشعراوي محمد متولي: **تفسير الشعراوي**، دار أخبار اليوم، (د.ب)، (د.ت).

187. طريفي محمد نبيل: **ديوان اللصوص في العصر الجاهلي والإسلامي**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1425هـ/2004م.

188. طمار محمد: **تلمسان عبر العصور دورها في سياسة وحضارة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون- الجزائر، 1428هـ/2007م.

189. طه محمود أحمد: **حد الحرابة في الفقه الإسلامي وأثره في استقرار المجتمع**، ط1، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة- مصر، 1436هـ/2014م.

190. عباده حاتم أمين محمد: **القتل بالاحتيال والمخادعة بين التكييف والآثار**، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية- مصر، 1441هـ/2019م.

191. عبد الحليم عبد المعز سمر: **تجارة الدولة المرينية (668-876هـ/1269-1472)**، (د.د.ن)، الإسكندرية- مصر، 2019م.

192. بن عبد الله عبد العزيز: **معطيات الحضارة المغربية**، ط3، دار الكتب العربية، الرباط- المغرب، 1962م.

193. عبد المنعم محمود عبد الرحمن: **معجم مصطلحات والألفاظ الفقهية**، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، (د.ت).

194. عز الدين عمر أحمد موسى: **دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي**، ط1، دار الشروق، بيروت- لبنان، 1408هـ/1983م.

195. علوي حسن حافظي: **سجلماسة وإقليمها في القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، المحمدية- المغرب، 1418هـ/1997م.

196. علوي محمد أمراني: **سجلماسة وتأثير التجارة في العهد المريني**، مطبعة آنفو- برانت، فاس- المغرب، 2015م.

197. بن عميرة لطيفة بشاري: **النقل البحري في إمارة بني عبد الواد من القرن السابع إلى القرن العاشر الهجريين (13-16م)**، ضمن أعمال الملتقى الدولي الموانئ الجزائرية عبر العصور (سلما وحربا)، مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط (الجزائر)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 02، 7-8 ديسمبر 2009م.

198. ــ: **العلاقات التجارية للمغرب الأوسط في عهد إمارة بني عبد الواد من القرن السابع إلى القرن العاشر الهجريين (13-16م)**، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، المِؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، رغاية- الجزائر، 2012م.

199. العميري محمد بن عبد الله: **مسقطات حد الحرابة وتطبيقاتها في الملكة العربية السعودية**، ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض- السعودية، 1420هـ/1999م.

200. عودة عبد القادر: **تشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي**، ط14، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، 1419هـ/1998م.

201. الغناي عقيلة: **سقوط دولة الموحدين**، ط2، منشورات جامعة قاريونس، دار الكتب الوطنية، بنغازي- ليبيا، 2008م.

202. فاروق عبد السلام: **الشرطة ومهامها في الدولة الإسلامية**، ط1، دار الصحوة للنشر، القاهرة- مصر، 1408هـ/1987م.

203. فتحة محمد: **النوازل والمجتمع أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي (من القرن 6 إلى 9هـ/12-15م)**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الدار البيضاء، جامعة الحسن الثاني، مطبعة المعارف الجديدة، المغرب، 1999م.

204. ــ: **بنو هلال والاندماج الصعب**، من إيناوين إلى إستانبول أعمال مهداة إلى عبد الرحمن المؤذن، تنسيق عبد الأحد السبتي وعبد الرحيم بنحمادة، منشورات كلية العلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط-المغرب، 2012م.

205. فيلالي عبد العزيز: **تلمسان في العهد الزياني**، موفم للنشر، الجزائر، 1428هـ/2007م.

206. القبلي محمد: **مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط**، ط1، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء- المغرب، 1987م.

207. قلعة محمد رواس جي: **الموسوعة الفقهية الميسرة**، ط2، دار النفائس، بيروت- لبنان، 1426هـ/2005م.

208. قلعة محمد رواس جي، حامد صادق قنيبي: **معجم لغة الفقهاء عربي إنجليزي**، ط2، دار النفائس، بيروت- لبنان، 1408هـ/1988م.

209. كمال السيد مصطفى: **جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الإسلامي من خلال نوازل وفتاوي المعيار المعرب للونشريسي**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية– مصر، 1996م.

210. كواتي مسعود: **اليهود في المغرب الإسلامي من الفتح إلى سقوط دولة الموحدين**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة– الجزائر، 1421هـ/2000م.

211. لطيف محمد العادل: **أسس ودعائم ظاهرة الصلحاء ببلاد المغرب في العصر الوسيط**، بحث مقدم لقسم الدراسات الدينية مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، (د.د.ن)، الرباط– المغرب، 2017م.

212. ـــ: **الخوف ببلاد المغرب في العصر الوسيط**، تقديم محمد الطاهر المنصوري، زينب للنشر، نابل– تونس، 2019م.

213. مجموعة من المؤلفين: **معجم المصطلحات العلوم الشرعية**، ط2، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الرياض– السعودية، 1439هـ/2018م.

214. مجمع اللغة العربية: **المعجم الوسيط**، ط4، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 1425هـ/2004م.

215. مخلوف محمد: **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، تعليق عبد المجيد خيالي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1424هـ/2002م.

216. مسعد سامية مصطفى: **الحرب والطبيعة في المغرب الأقصى عصر بني مرين**، ط1، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 2003م.

217. المطوي محمد العروسي: **السلطنة الحفصية تاريخها السياسي ودورها في المغرب الإسلامي**، دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان، 1406هـ/1986م.

218. المغربي محمد: **بداية الحكم المغربي في السودان الغربي**، دار الرشيد للنشر، بغداد– العراق، 1981م.

219. المنوني محمد: **ورقات عن الحضارة المرينيين**، ط3، منشورات كلية الأدب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء– المغرب، 1420هـ/2000م.

220. الميلي مبارك بن محمد: **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، تقديم وتحقيق محمد الميلي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (د.ت).

221. النبراوي نجلاء سامي محمد: **الحج والجهاد بالمغرب والأندلس منذ بداية عصر المرابطين وحتى سقوط غرناطة (440-898هـ/1079-1492م)**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية- مصر، 2015م.

222. نويصر غالية: **المهمشون في المغرب الأوسط في العصر والوسيط**، ضمن كتاب طبقات مجتمع المغرب الأوسط قراءة في الموروث والذهنيات، تقديم عبد القادر بوعقادة، النشر الجامعي الجديد، تلمسان- الجزائر، 2018م.

223. نويهص عادل: **معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر**، ط2، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت- لبنان، 1980م.

224. الهلالي محمد ياسر: **أثر القحط والمجاعات والأوبئة على الأنشطة الاقتصادية في المغرب الأقصى خلال أواخر العصر الوسيط**، ضمن كتاب المجاعات والأوبئة في تاريخ المغرب، مطبعة النجاح الجديدة، الدار لبيضاء- المغرب، (د.ت).

225. ـــ: **لمحة عن العقوبات العرفية اللصوصية في المجال القروي المغربي خلال العصر الوسيط وبداية العصر الحديث**، ضمن كتاب الأعراف بالبادية المغربية، تنسيق البضاويةبلكمال وفاطمة مسدالي وآخرون، منشورات مجموعات البحث في تاريخ البوادي المغربية، دار السلام للطباعة والنشر، الرباط- المغرب، 2004م.

226. وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية: **الموسوعة الفقهية**، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، 1014هـ/1983م.

ب- المراجع الأجنبية المعربة:

227. برونشفيك روبار: **تاريخ إفريقية في العهد الحفصيمن القرن 13م إلى القرن 15م**، نقله للعربية حمادي ساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1409هـ/1988م.

228. تاديوز ليفيتسكي: **دور الصحراء الكبرى وأهل الصحراء في العلاقات بين الشمال والجنوب، كتاب تاريخ أفريقيا العام،** ط2، اليونسكو، لبنان، 1997م.

229. جورج مارسيه: **بلاد المغرب وعلاقتها بالمشرق في العصور الوسطى،** ترجمة محمود عبد الصمد هيكل، منشأ المعارف، الإسكندرية– مصر، 1991م.

230. روجيه لو تورنو: **فاس في عصر بني مرين،** ترجمة نقولا زياده، مكتبة لبنان، بيروت– لبنان، 1967م.

231. رينهات دوزي: **تكملة المعاجم العربية،** نقله إلى العربية وتعريب محمد سليم النعيمي، ط1، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، 1401هـ/1980م.

232. كريستيان لانغ: **العدالة والعقاب في المتخيل الإسلامي خلال العصر الوسيط،** ترجمة رياض الميلادي، مر كيان أحمد حازم يحي، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت– لبنان، 1437هـ/2016م.

<u>**ج– المذكرات والأطروحات الأكاديمية:**</u>

<u>**1– مذكرات ماجستير:**</u>

233. سجيني فايزة محمد صالح أمين: **غزو بني هلال وبني سليم للمغرب،** أطروحة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية قسم التاريخ الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة– السعودية، 1980/1981م.

234. السيد علي إبراهيم نداء: **الكوارث الطبيعة والبشرية في المغرب الأقصى في عصر بني مرين (610–869هـ/1212–1465م)،** رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب جامعة كفر الشيخ، مصر، 1439هـ/2018م.

235. شقدان بسام كامل عبد الرازق: **تلمسان في العهد الزياني 631–962هـ/1235–1555م،** رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس– فلسطين، 1422هـ/2002م.

236. بن فريحة عبد المالك: **القبائل العربية ومكانتها في الدولة الزيانية**، مذكرة ماجستير في تاريخ والحضارة، قسم التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران أحمد بن بلة، الجزائر، 2015/2014.

237. اللحيدان حمدان علي: **الصورة المعاصرة لجريمة الحرابة**، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم العدالة الجنائية، الرياض- السعودية، 1432هـ/2011م.

238. النواصرة عدنان حسن محمد: **القضاء في عهد الدولة الحفصية بإفريقية (625-981هـ/1227-1573م)**، أطروحة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم، جامعة آل البيت، د م، 2003/2002م.

2- أطروحات الدكتوراه:

239. أحمادو تال ديالو: **النقل ووسائله بالغرب الإسلامي الوسيط من خلال كتب فقه المالكي**، رسالة دكتوراه تخصص حضارة إسلامية، المعهد الأعلى لأصول الدين، جامعة الزيتونة، تونس، 1427هـ/2006م.

240. بكاي هوارية: **العلاقات السياسية والروابط الثقافية بين المغربين الأوسط والأقصى خلال القرن السابع والعاشر الهجريين (16/13م)**، أطروحة دكتوراه في تاريخ المغرب الإسلامي الوسيط، غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، 2014/2013م.

241. حيمي عبد الحفيظ: **نظام الشرطة في الغرب الإسلامي (2-6هـ/8-12م)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران، وهران-الجزائر، 2015/2014م.

242. خليلي بختة: **الفقر بالمغرب الإسلامي مابين القرنين السابع والتاسع الهجريين (ق15/13م) واقعه وآثاره**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في الطور التاريخ الوسيط، غير منشورة، جامعة مصطفى إسطمبولي، 2016/2015م

243. بن خيرة رقية: **الآفات الاجتماعية في الأندلسمابين القرن الخامس والسادس الهجريين (11-12م): دراسة في ظاهرة الانحراف**، أطروحة دكتوراه تاريخ الحوض الغربي للمتوسط، غير منشورة، جامعة مصطفى إسطمبولي، معسكر-الجزائر 2017/2016م.

244. شريخي نبيل: **الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المغرب الأوسط من خلال نوازل علمائه وفقهائه،** أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في تاريخ المغرب والمشرق في العصر الإسلامي غير منشورة، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، 2018/2017م.

245. عشي علي: **التوجه البحري للمغرب الأوسط وأثره في طرق التجارية والمواصلات (2-10هـ/8-16م)**، أطروحة لنيل درجة دكتوراه علوم في التاريخ الوسيط، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، جامعة باتنة1، باتنة- الجزائر، 2017/2016م.

246. المداح أحمد عمران ربيعة: **تنظيمات طرق الحج المغربي منذ نهاية دولة الموحدين حتى نهاية دولة بني مرين (668-869هـ/1269-1465م)**، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب جامعة المنصورة، مصر، 1439هـ/2018م.

247. مرمي محمد عبد الله جبوده: التجارة **في بلاد إفريقية وطرابلس الغرب خلال العهدين الموحدي والحفصي (555-980هـ/1160-1572م)**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه شعبة التاريخ الإسلامي، جامعة الزقازيق، 2008م.

248. معاشي جميلة: **الإنكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني**، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة المنتوري قسنطينة، قسنطينة-الجزائر، 2008/2007م.

د-المقالات في المجلات:

249. إبراهيم ناجية عبد الله: الأمن الاجتماعي في منظور إبن الأزرق الغرناطي المالقي من خلال كتابه « بدائع السلك في طبائع الملك »، **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية**، العدد9، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، المطبعة العربية، غرداية- الجزائر، 2008م.

250. امعيط نور الدين: الرحلة المغربية إلى الحجاز خلال العصر الوسيط-رحلة العبدري نموذجا، **مجلة أمل التاريخ. الثقافة. المجتمع**، العدد48، مطابع الرباط نت، الدار البيضاء- المغرب، 2016م.

251. أوتاغن عبد السلام إسماعيل: الحرابة وتطبيقاتها على بعض الجرائم المعاصرة في المجتمع الماليزي « دراسة فقهية مقارنة بالشريعة الإسلامية والقوانين »، **مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية**، السنة6، العدد11، الخرطوم- السودان، 1429هـ/2008م.

252. بكور محمد: طريق الحج الصحراوي وصلة وصل بين المغرب والمشرق، **مجلة أمل التاريخ. الثقافة. المجتمع**، العدد48، مطابع الرباط نت، الدار البيضاء- المغرب، 2016.

253. بليل عبد الكريم: الدور الاجتماعي والنفسي لبواكير التصوف في المغرب الأوسط (الجزائر)، **مجلة تطوير**، المجلد6، العدد2، جامعة طاهر مولاي سعيدة، الجزائر، 2019م.

254. بوزياني الدراجي: بنو هلال وأحلافهم المنشأ والهجرة والاستقرار، **المجلة الخلدونية**، العدد9، وزارة الثقافة، بسكرة- الجزائر، 1423هـ/2011م.

255. بونابي الطاهر: حركة المرابطين السنة في الزاب بين التصوف والرباط، **المجلة الخلدونية**، العدد9، وزارة الثقافة، بسكرة- الجزائر، 1423هـ/2011م.

256. جدالة إبراهيم: المحلة في العهد الحفصي، **الكراسات التونسية، مجلة العلوم الإنسانية**، مجلد48، العدد169-170، جامعة تونس الأولى، تونس، 1995م.

257. حادة حافظ: الحياة الاقتصادية بإفريقية في العهد الحفصي من خلال نوازل البرزلي والونشريسي وكتب الحسبة، **مجلة المشكاة**، العدد7، جامعة الزيتونة، تونس، 2009.

258. حركات إبراهيم: الحياة الاقتصادية في العصر المريني، **مجلة كلية الأدب والعلوم الإنسانية**، جامعة محمد الخامس، العدد3 و4، الرباط- المغرب، 1978م.

259. حقي محمد: الحج في المغرب والأندلس في العصر الوسيط: الجدل حول استمرار فرضية الحج، **مجلة عصور الجديدة**، مجلد7، العدد27، جامعة وهران، الجزائر

260. خليلي بختة: الحرب وأزمة الغذاء بالمغرب الأوسط الزياني، **مجلة دراسات وأبحاث، جامعة عاشور زيان**، جزء7، العدد21، الجلفة- الجزائر، 2015م.

261. أبو دياك صالح فياض: النظام المالي عند الحفصيين، **مجلة الدراسات التاريخية**، السنة7، العدد21-22، إشبيلة للنشر والتوزيع، دمشق- سوريا، 1986م.

262. دغفوس راضي: العوامل الاقتصادية لهجرة بني هلال وبني سليم من مصر إلى إفريقيا، **مجلة مؤرخ العربي،** الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، العدد20، بغداد- العراق، 1401هـ/1981م.

263. الشامي إبراهيم: الجوائح المائية في عصر الدولة المرينية ودور الدولة في مواجهتها (668-869هـ/1269-1464م)، **مجلة الدراسات الأفريقية،** العدد38، معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة، مصر، 2015م.

264. شخوم سعدي: موقف فقهاء المالكية من القبائل الهلالية بالمغرب الأوسط، **مجلة الحوار المتوسطي،** العدد5، جامعة سيدي بلعباس، سيدي بلعباس- الجزائر، 2013م.

265. طويلب عبد الله: العلاقات السياسية بين الدولتين الزيانيةوالحفصية، **دورية كان التاريخية إلكترونية،** السنة 5، العدد18، 2012م.

266. عالية بشيرة، سعاد طبعة: الفقر والسلوك الإنحرافي، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية،** مجلد3، العدد1، جامعة الجلفة، الجلفة- الجزائر، 2010م.

267. عجاج عامر حميد: القوافل بين أمل الوصول وخوف اللصوص، **مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية،** مج9/، ع2، جامعة بابل، العراق، 2019م.

268. عبد الحكيم محمد محمد: حد الحرابة بين النظرية والتطبيق دراسة فقهية مقارنة، **مجلة البحوث والدراسات الشرعية،** المجلد2، العدد5، القاهرة- مصر، 1434هـ/2012م.

269. فتحة محمد: جوانب من الحياة الاقتصادية المغربية خلال العصر المريني، **حوليات كلية الأدب والعلوم الإنسانية،** العدد2، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء-المغرب، 1985م.

270. كرطالي أمين: الانعكاسات السياسية والاقتصادية للوجود الهلالي في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني (633-962هـ/1235-1554م)، **مجلة عصور الجديدة،** مجلد 17، العدد2، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية جامعة وهران1، الجزائر، 2018م.

271. المنصور محمد: كيف حفظ أهل فاس أمن مدينتهم، **مجلة زمان المغرب كما كان،** العدد49، الدار البيضاء-المغرب، 2017م.

272. الودغيري عبد العالي: الألفاظ المغربية: الأندلسية في معيار الونشريسي، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، العدد17، الرباط- المغرب، 1992م.

III- المراجع باللغة الأجنبية:

273. Abd El basit BenKhalil, **Deux récit de voyage inéditsen Afrique du Nord au XVe siècle**, présentationpar R.Brunschvicg, édit. La rose, Paris, 1936.
274. Bernard A., **Le Maroc**, édit, Félix Alcan, 8e edition, Paris, 1932.
275. Braudel F, **La méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de PhilipeII**, édit.A. Coline, Paris, 1970.2t
276. Dhina A., **Leroyaume abdelouadide à l'epoque d'Abou Hammou Moussa Iet d'Abou TachfinI**, édit.OPU, Alger, sd.
277. Dhina A., **Les Etats de l'Occident musulman aux XIIIe, XIUe et XUe siècles,** édit. OPU, Alger.
278. Kably M., **Société, pouvoir et religion au maroc à la fin du moyen- age (XIVe- XVes)**, Préface de C Cahen, édit.Maisonneuve et Larose, Paris, 1986.
279. Julien Ch.A., **Histoire de l'Afrique du Nord, des origines à 1830**, édit.Payot, Paris, 1994.
280. Voguet E., **Le monde rural du maghreb central (XIVe- XVe s.) réalités sociales et constructions juridiques d'aprés les Nawazil Mazouna**, Publication de la sorbonne, paris, 2014.

فهرس الأعلام والقبائل

قائمة الأماكن والبلدان

فهرس الموضوعات